

20496

فتح العين شرح قرة العين تصنيف العالم
العلامة الشيخ زين الدين بن عبد العزيز
المليباري فلياذن جسر الهوى
الشافعي نفعنا الله
به وعلو من
آمين

﴿مقدمة فتح العين بشرح قرّة العين﴾
قد التزمنا تحلية هوامشه بتقريرات من حاشية الفاضل المحقق
الشيخ علي باصيرين حفظه الله تعالى وأدام التفع به آمين

مكيّفه	
٤	باب الصلاة
٤	حدّ تارك الصلاة
٥	فصل في شروط الصلاة
٥	الطهارة الأولى الوضوء
٦	شروطه
٨	فروضه
١٠	سنّته
١٢	(تّمّة) يتيمّم عن الحدثين الخ هو باب التيمّم
١٣	نواقض الوضوء
١٥	الطهارة الثانية الغسل
١٥	موجبه
١٦	مبجّث الحيض والنّفس
١٦	فروض الغسل
١٦	سنّته
١٧	(وثانيها) أي ثاني شروط الصلاة (طهارة بدن) الخ وهذا هو باب بيان النجاسة وإزالتها
٢٢	(قاعدة مهمّة) وهي ان ما أسهل الطهارة وغلب على الظن تنجسه الخ
٢٣	(تّمّة) يجب الاستنجاء من كل خارج ملوث الخ وهو باب الاستنجاء
٢٤	(ورابعها) معرفة دخول وقت وهذا باب المواقيت
٢٥	(فرع) يكره تخرّج بالصلاة لاسبب لها الخ
٢٦	فصل في صفة الصلاة
٤٣	فصل في أبعاد الصلاة ومقتضى جهود السجود
٤٦	(تّمّة) تسن سجدة التلاوة لقارئ وسامع الخ

٤٧	فصل في ميطلات الصلاة
٥٠	فصل في الاذان والاقامة
٥٣	فصل في صلاة النفل (وفيه صلاة العيدين والكسوفين والاستسقاء)
٥٨	فصل في صلاة الجماعة
٦٩	فصل في صلاة الجمعة
٧٣	(فرع) يحل الحر يراقتال الح وهذا باب اللباس
٧٦	(تمة) يجوز لافرسة فراطو ولا قصر رباعية الح وهذا باب القصر والجمع
٧٧	فصل في الصلاة على الميت
٨٤	باب الزكاة
٨٤	زكاة الثقلين والتجارة
٨٥	(فرع) يجوز للرجل تختم بخاتم فضة الح وهذا باب ما يحل استعمله للرجال والنساء من الذهب والفضة
٨٦	زكاة الزروع والثمار
٨٦	زكاة الماشية
٨٧	زكاة الفطر
٨٩	فصل في أداء الزكاة (وفيه من تصرف الهم وهم الاصناف الثمانية)
٩٣	(تمة) في قسمة الغنime والفيء
٩٤	سدة التطوع
٩٥	باب الصوم
١٠٣	(تمة) يسن اعتكاف الح وهو باب الاعتكاف
١٠٣	فصل في صوم التطوع
١٠٥	باب الحج والعمرة
١٠٦	أركان
١٠٧	شروط الطواف
١٠٨	واجبات الحج

صفحة	محتوى
١٠٨	فصل في محرمات الاحرام
١١٠	(مهمات) يس من متاكد الحرقا در تضيعة الح (وهذا باب الاضحية والعقيقة)
١١٣	(فرع) يس اكل احد الادهان الخ * وفيه مسائل شتى كالا كتمان والحضاب ووصل الشعر وغير ذلك وفيه بحث الصيد والذبايح والاطعمة
١١٤	(فائدة) افضل المكاسب الزراعة ثم الصناعة الخ
١١٤	(فرع) نذكر فيه ما يجب على المكاف بالتذراخ وهو باب التذر
١١٧	(باب البيع)
١٢٠	الربا ومحرمات البيع
١٢١	فصل في خيارى المجلس والشرط وخيار العيب
١٢٣	فصل في حكم المبيع قبل القبض
١٢٤	فصل في بيع الاصول والثمار
١٢٥	فصل في اختلاف المتعاقدين
١٢٦	فصل في القرض والرهن
١٣١	(تمة) المفلس من عليه دين الخ وهو باب التفليس
١٣١	فصل يحجر بجنون وصبا الخ
١٣٢	فصل في الحوالة
١٣٥	(تمة) يصح من مكاف رشيد ضمان بدين الخ وهو باب الضمان
١٣٥	واعلم ان الصلح جائز الخ وهو باب الصلح
١٣٥	باب فى الوكالة والقراض
١٤١	(تمة) الشركة نوعان الخ وهو باب الشركة
١٤٢	فصل انما تثبت الشفعة اشريك الخ وهو باب الشفعة
١٤٣	باب فى الاجارة
١٤٦	(تمة) تجوز المساقاة الخ وباب المساقاة

مكتبة	
١٤٦	باب في العارية
١٤٨	فصل الغصب استيلاء الخ
١٤٩	باب في الهبة
١٥٣	باب في الوقف
١٦١	باب في الاقرار
١٦٣	باب في الوصية
١٦٧	باب الفرائض
١٦٩	الحجب
١٦٩	العصيات
١٧٠	فصل في بيان أصول المسائل
١٧١	فصل صح ايداع محترم الخ وهو باب الوديعة
١٧١	قائمة الكذب حرام الخ
١٧٢	فصل لو التقط شيأ الخ وهو باب اللقطة
١٧٢	باب النكاح
١٧٥	أركانه
١٧٧	محرماته
١٨٦	الاولياء
١٨٧	فصل في الكفائة
١٨٨	عيوب النكاح
١٨٩	(تمة) يجوز للزوج كل تمتع منها الخ
١٨٩	فصل في نكاح الامة
١٩٠	فصل في الصداق
١٩٢	(تمة) يجب عليه لزوجة موطوءة ولو أمة الخ
١٩٢	(خاتمة) الوليمة لعرس سنة الخ وهو باب الوليمة
١٩٣	(فروع) يندب الا كل في صوم نفل ولو مؤكدا لارضاء ذى الطعام الخ
١٩٤	فصل في القسم والنشوز .

١٩٦	فصل في الخلع
١٩٩	فصل في الطلاق
٢٠٤	(فائدة) يجوز تعليق الطلاق الخ
٢٠٤	(مهمة) يجوز الاستثناء بنحو لا
٢٠٤	(فرع) في حكم المطالبة بالثلاث
٢٠٥	فصل في الرجعة
٢٠٦	فصل الايلاء وحلف زوج الخ
٢٠٦	فصل انما يصح الظهار الخ
٢٠٦	فصل في العدة
٢١٠	(فرع) في حكم الاستبراء
٢١١	فصل في النفقة
٢١٧	(فرع) في فسخ النكاح
٢٢٠	(تمة) يجب على موسر الخ وهو باب نفقة الاقارب
٢٢١	فصل والاولى بالحضانة وهي تربية من لا يستقل الى التمييز أم الخ
٢٢٢	باب الجنابة
٢٢٤	الدية
٢٢٦	(تمة) يجب عند هيجان البحر وخوف الغرق القاء غير الحيوان الخ
٢٢٦	(خاتمة) تجب الكفارة على من قتل الخ
٢٢٦	باب في الردة
٢٢٨	باب الحدود (حد الزنا)
٢٣٠	حد القذف
٢٣٠	حد الشرب
١٣١	حد السرقة
٢٣٣	(خاتمة) في قاطع الطريق
٢٣٣	فصل في التعزير
٢٣٤	فصل في الصيال (واتلاف المائث وحكم الختان وثقب الاذن)

باب الجهاد	٢٣٦
باب القضاء	٢٤٣
باب الدعوى والبيئات	٢٥٣
فصل في جواب الدعوى ومائة ملقيه	٢٥٦
فصل في الشهادات	٢٦٠
(خاتمة في الايمان)	٢٦٧
باب في الاعتناق	٢٦٩
التدبير	٢٧٠
الكتابة	٢٧٠
أم الولد	٢٧١

﴿تم الفهرست﴾

ما من عبد به علم عبادة الفقير إلى الله

بوك محمد بن بوك عبد الله بن عبد

بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن

عمر بن عبد الله بن عبد الله

جميع المسلمين

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الفتح الجواد المعين * على التفتحه في الدين * من اختاره من العباد
* وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة تدخلنا دار الخلود * وأشهد أن سيدنا محمد
عبد ورسوله صاحب المقام المحمود * صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه
سلامة وسلاما أفوز بهما يوم المعاد * (وبعد) فهذا شرح مفيد على كتابي
المسمى بقرّة العين بمهمات الدين * بين المراد * ويتم المقاد * ويحصل
المقاسد * ويزال القوائد * وسهية يفتح المعين بشرح قرّة العين بمهمات
الدين * وأنا أسأل الله الكريم المنان * أن يعم الانتفاع به للخاصة والعامة
من الأخدوان * وأن يسكنني به الفردوس في دار الأمان * أنه أكرم كريم
وأرحم رحيم (بسم الله الرحمن الرحيم) أي أولف والاسم مشتق من السمو وهو
العلو من الوسم وهو العلامة والله علم للذات الواجب الوجود وأصله الله وهو اسم
جنس لكل معبود ثم عرّف بال وحذفت الهمزة ثم استعمل في العبود بحق وهو

الاسم الا عظم عند الاكثر ولم يسم به غيره ولو تعنتا والرحمن الرحيم صفتان بنينا
 للبيان لغة من رحم والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى
 وتقولهم رحم الدنيا والآخرة ورحيم الآخرة (الحمد لله الذي هدانا لهذا
 (لهذا) التأليف (وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله) اليه والحمد لله الوصف
 بالجميل (والصلاة) وهي من الله الرحمة المقرونة بالتعظيم (والسلام) أي التسليم
 من كل آفة وتقص (على سيدنا محمد رسول الله) لسكافة الثقلين الجن والانس اجماعا
 وكذا الملائكة على ما قاله جمع محققون ومحمد علم منقول من اسم المفعول المضعف
 موضوع لمن كثرت فضائله الحميدة سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم بالهام من الله
 لجده والرسول من البشر ذكره أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه وان لم يكن له
 كتاب ولا نسخ كبوشع عليه السلام فان لم يؤمر بالتبليغ فنبى والرسول أفضل من
 النبي اجماعا ومع خبر ان عددا لا نبياء عليهم الصلاة والسلام مائة ألف وأربعة
 وعشرون ألفا وان عدد الرسل ثلثمائة وخمسة عشر (وعلى آله) أي آثاره
 المؤمنين من بني هاشم والمطلب وقيل هم كل مؤمن أي في مقام الدعاء ونحوه
 واختير لظهور ضعف فيه وجزم به النووي في شرح مسلم (وصحبه) وهو اسم جمع
 لصاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع مؤمننا بنبينا صلى الله عليه وسلم ولو أعمى وغير
 عمير (الفايزين برضا الله) تعالى صفة لمن ذكر (وبعد) أي بعد ما تقدم من البسملة
 والحمدلة والصلاة والسلام على من ذكر (فهذا) المؤلف الحاضر ذهنا (مختصر)
 قل لفظه وكثر معناه من الاختصار (في الفقه) هو لغة الفهم واسطلاح العلم
 بالاحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية واستمداده من الكتاب
 والسنة والاجماع والقياس وفائده امتثال أوامر الله تعالى واجتناب نواهيه
 (على مذهب الامام) المجتهد أبي عبد الله محمد بن ادریس (الشافعي رحمه الله
 تعالى) ورضي عنه أي على مذهب اليه من الاحكام في المسائل وادریس والده
 هو ابن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد ريزيد بن هاشم بن
 المطالب بن عبد مناف وشافع هو الذي ينسب اليه الامام واسم هو وأبوه السائب
 يوم بدر وولد امامنا رضي الله عنه سنة خمسين ومائة وتوفي يوم الجمعة - لخ رجب سنة
 أربع ومائتين (وسميته بقرعة العيزد) بيان (مهمات) احكام (الدين) انتخبته
 وهذا الشرح من الكتب المعتمدة لشجنا خاتمة المحققين شهاب الدين أحمد بن حجر

(توبه) وتقولهم أي العلماء
 العارفين بدينهم الدنيا
 والآخرة ورحيم الآخرة
 وعبارة ابن حجر فالرحمن
 أبلغ منه بشهادة الاستعمال
 ولا يعارضه الحديث
 الجمع بارجح الدنيا
 والآخرة وبارحمهما
 والقياس لان زيادة
 البناء تدل على زيادة
 المعنى غالباً وجهه ليعني
 الرحيم كالتمتة لادل على
 جلائل النعم الذي هو
 المقصود الا عظم لا يغفل
 عما دل عليه من دقائقها
 فلا يسأل ولا يطعن اه

الهيتمي وبقية المجتهدين مثل وجهه الدين عبد الرحمن بن زياد الزبيدي رضي الله
عنه ما رشحني مشايخنا شيخ الاسلام المجدد زكريا الانصاري والامام الامجد احمد
المزجد الزبيدي رحمه الله تعالى وغيرهم من محقق المتأخرين معتمدا على ما جزم
به شيخنا المذهب النوري والرافعي فحققة والمتأخرين رضي الله عنهم (راجيا من)
ربنا (الرحمن أن يتفجع بالاذكاء) أي العقلاء (وأن تقر به) أي بسببه (عني غدا)
أي اليوم الآخر (بالنظر إلى وجهه الكريم) بكرة وعشيا آمين

باب الصلاة

هي شرعا أقوال وأفعال مخصوصة مفتتحة بالتكبير مختمة بالتسليم ومعتمدة بذلك
لاشتغالها على الصلاة لغرض الدعاء والمفروضات العينية خمس في كل يوم ويلة
معلومة من الدين بالضرورة فيكفر بجاهدها ولم تجتمع هذه الخمس لغير نبينا محمد
صلى الله عليه وسلم وفرضت ليلة الاسراء بعد النبوة بعشرين سنة وثلاثة أشهر ليلة
سبع وعشرين من رجب ولم تجب مع يوم تلك الليلة لعدم العلم بكيفيةيتها (انما
تجب المكتوبة) أي الصلوات الخمس (على) كل (مسلم مكاف) أي بالغ عاقل ذكر
أو غيره (طاهر) فلا تجب على كافر أصلي وصبي ومجنون ومغص عليه وسكران بلا
تعذر لعدم تكليفهم ولا على حائض ونفساء لعدم محبتها منهن ما ولا قضاء عليهم بل
تجب على مرتد ومعتد بذكر (ويقتل) أي المسلم المكاف الطاهر جدا بضرب عنق
(أن أخرجهما) أي المكتوبة عامدا (من وقت جميع) أي ان كان كسلا مع اعتقاد
وجوبها (أن لم يتب) بعد الاستتابة وعلى مذنب الاستتابة لا يضمن من قتله قبل
التوبة لكنه يأثم ويقتل كفران تركها جاحدا وجوبها فلا يغسل ولا يصلي عليه
(ويبادر) من صر (بنائت) وجوبا ان فات بلا عذر فيلزمه القضاء فوراً قال شيخنا
احمد بن حجر رحمه الله تعالى والذي يظهر أنه يلزمه صرف جميع زمنه للقضاء ما عدا
ما يحتاج لصرفه فيما لا بد له من وأنه يحرم عليه التطوع انتهى ويبادر به نداء ان فات
بعذر كنوم لم يتعده ونسيان كذلك (ويسن ترتيبه) أي الفائت فيقضي المصع قبل
الظهور وهكذا (وتعديمه على حاضرة) لا يخاف فوتها ان فات بعذر وان خشي فوت
جماعتها على العمد واذ فات بلا عذر فيجب تعديمه عليها أما إذا خاف فوت الحاضرة
بأن يقع بعضها وان قل خارج الوقت فيلزمه البدء بها ويجب تقديم ما فات بغير عذر
على ما فات بعذر وان فقد الترتيب لانه سنة والبداء واجب ويندب تأخير الرواتب

بقوله باب الصلاة
لم يراع ما عليه المتقدمون
والمتأخرون من تقديم
الطهارات بأنفسها
ووسايلها الا ربيع
ومما ضدها الاربعة
لانها شرط وهو مقدم
طبعاً فتا سبب أن يقدم
وضعا كما عليه أكثر
المصنفين اهتماما بما باله صود
بالذات وأفضل العبادات
الظاهرة الصلاة بعد
طلب العلم الواجب
فقرضه أفضل الفروض
وسنته أفضل السنن
فطلب ما زاد من فرض
الكفاية أفضل من صلاة
الثانوية وتليه الصلاة
قاله يوم فالج فالزكاة اه

من الفرائض بعذر ويجب تأخيرها عن الفرائض بغير عذر ﴿تنبية﴾ من كان عليه صلاة فرض لم تقض ولم تعد عنه وفي قول أنها تفعل عنه أو صلى بها أم لا حكاية العبادي من الثاني لخبر فيه وفعل به السبكي من بعض أقاربه (ويؤمر) ذوبها ذكر أو أنثى (ميز) بأن صارياً كل ويشرب ويستجى وحده أي يجب على كل من أوبه وان علام الوصي وعلى مالك الرقي أن يأمر (بها) أي الصلاة ولو قضاء وبجميع شروطها (السبع) أي بعد سبع من السنين أي عند تمامها وإن ميز قبلها وينبغي مع صبغة الأمر التهديد (ويضرب) ضرباً غير مبرح وجوباً بمن ذكر (عليها) أي على تركها ولو قضاء أو ترك شرط من شروطها (لعشر) أي بعد استكمال الحديث الصحيح مر والعبادة بالصلاة إذا بلغ سبع سنين وإذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها (كصوم أطاقت) فإنه يؤمر به لسبع ويضرب عليه لعشر كالصلاة وحكمة ذلك التمرين على العبادة ليتعودها فلا يتركها ويحث الأذرع في فن صغير كافر نطق بالشهادتين أنه يؤمر بها بالصلاة والصوم ويحث عليها ما من غير ضرب لبيان الخبر بعد بلوغه وإن أبقى القياس ذلك انتهى ويجب أيضاً على من منعه عن المحرمات وتعليمه الواجبات ونحوها من سائر الترائع الظاهرة ولو سنة كسواك وأمره بذلك ولا ينتهي وجوب ما مر على من مر إلا بلوغه رشيداً فأجرة تعليم ذلك كالفراغ والآداب في ماله ثم على أبيه ثم على أمه ﴿تنبية﴾ ذكر السمعاني في زوجة صغيرة ذات أبوين أن وجوب ما مر عليها فالزوج وقضيته وجوب ضربها ولو في الكبيرة كما مر به جمال الإسلام البرزى قال شيخنا وهو ظاهر أن لم يخش نشوزاً وأطلق الزكشي التنب (وأول واجب) حتى على الأمر بالصلاة كما قالوا (على الآباء) ثم على من مر (تعليمه) أي المميز (أن نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم بعث بمكة) وولدها (ودفن بالمدينة) ومات بها

فصل في شروط الصلاة

الشرط ما يتوقف عليه صحة الصلاة وليس مما تقدمت الشروط على الأركان لأنها أولى بالتقديم إذا الشرط ما يجب تقديمه على الصلاة واستمراره فيها (شروط الصلاة خمسة) أحدها طهارة من حدث وخبث (الطهارة لغة النظافة والخلوص من الدنس وشرعاً رفع المنع المترتب على الحدث أو الخبث) (فالأولى) أي الطهارة عن الحدث (الوضوء) وهو بضم الواو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة مقتضياً

(قوله وفعل به السبكي من بعض أقاربه) اعلم أنه اجتمع معنا العمل بمقتضى التعمد وهو الترك والعمل بمقتضى المرجوح وهو قضاء القاتلة عن الغير ومن المعلوم أن ما فيه الجري على العذر هو الأفضل بما فيه الجري على الضميف وإن جاز العمل به في غير قضاء وافتاء اهـ

بنية وفتحها مائة وضأه وكل ابتداء وجوبه مع ابتداء وجوب المكتوبة لينة
 الاسراء (وشروطه) أي الوضوء (كشروط الغسل) خمسة أحدها (ماء مطلق)
 فلا يرفع الحدث ولا يزال النجس ولا يحصل سائر الطهارة ولو مسنونة إلا الماء المطلق
 وهو ما يقع عليه اسم الماء بلا قيد وان رشح من بخار الماء الطهور الأعلى أو استهلك
 فيه الخليط أو تدرج واقعة الواقع كما أجمعت بخلاف ما لا يذ كر إلا مقيدا كما ورد
 (غير مستعمل في) فرض طهارة من (رفع حدث) أصفر أو أكبر ولو من طهر حتى
 لم ينو أو صبي لم يميز لطواف (و) إزالة (نجس) ولو مضوا عنه (قليل) أي حال كون
 المستعمل قليل لا أي دون العلتين فإن جمع المستعمل فبلغ قلتي فطهر كما لو جمع
 المتنجس فبلغ قلتي ولم يتغير وان قل بعد بتغيره فعمل أن الاستعمال لا يثبت إلا
 مع قلة الماء أي وبعد فصله عن محل المستعمل ولو حكما كان جاوز منكب التوضي
 أو ركبته وان عاد لمحله أو انتقل من يد لاخرى نعم لا يضرك في الحدث انفصال الماء
 من الكف إلى الساعد ولا في الجنب انفصاله من الرأس إلى نحو الساعد وما
 يغلب فيه التقاذف (فرع) لو أدخل التوضي به بقصد الغسل عن الحدث
 أولا بقصد بعدنية الجنب أو تلبس وجه الحدث أو بعد الغسل الأول ان قصد
 الاقتصار عليها بلانية اغتراف ولا قصد أخذ الماء لغرض آخر صار مستعملا
 بالنسبة لتغيره فله أن يغسل بما فيها باقي ساعدها (و) غير (متغير) تغيرا
 (كثيرا) بحيث يمنع اطلاق اسم الماء عليه بان تغير أحد صفاته من طعم أو لون
 أو ريح ولو تقديريا أو كان التغير مجاهلي عضو المتطهر في الأصح وانما يؤثر التغيران
 كان بخايط (أي مخالط للماء وهو ما لا يتميز في رأي العين) (طاهر) وقد (غنى)
 الماء (عنه) كزعفران وتمر شجرة ثبت قرب الماء وورق طرح ثم تقئت لا تراب
 وملح ماء وان طر حافيه ولا يضرك تغير لا يمنع الاسم لقلته ولو احتملا بأن شلت أو كثير
 أو قليل وخرج بقول بخايط المجاور وهو ما يتميز للناظر كعود ودهن ولو مطيبين ومنه
 الجذور وان كثرت وظهر نخور يحس به خلا فالجمع ومنه أيضا ماء أعلى فيه نخور وتمر
 حيث لم يعلم انفصاله عن فيه مخالطة بأن لم يصل إلى حد بحيث يحدث له اسم آخر
 كالأرقعة ولو شلت في شيء أخالط هو أم مجاور له حكم المجاور ويقول غنى عنه
 ما لا يستغنى عنه كما في مقرة ومحمرة من نخوطين وطحلب مفتت وكبريت وكالتغير
 بطول المكث أو بأوراق متناثرة بنفسها وان تقئت وبهدت الشجرة عن الماء

(قوله فغسل) أي بما
 من تقييد المستعمل
 بقليل (قوله أي وبعد
 انفصاله) أو ما قبل
 انفصاله فهو طهور (قوله
 كان جاوز) مثال للانفصال
 عند كمال انفصاله حسا
 (قوله من الكف إلى
 الساعد) أي لا تقعد
 العضو (قوله ولا في
 الجنب) أي لعدم وجوب
 الترتيب ولا ن جميع
 جسده عضو واحد
 بالنسبة للغسل بشرط
 خلية التقاذف

(أو نجس) وإن قل التغير (ولو كان) الماء (كثيرا) أي قلتي أرا كثري صوري
التغير بالطاهر والنجس والقلتان بالوزن خمسة ما تمر طبل بغدادى تقريرا
وبالمساحة في المربع ذراع ورربع طول وعرضا وعمقا بذراع البد المعتدلة وفي
المدور ذراع من سائر الجوانب بذراع الأديم وذراعان عمقا بذراع النجار وهو
ذراع ورربع ولا نجس قلنا ماء ولو احتمالا كان شدة في ماء أبلغه ماء أم لا وإن تيقنت
قلته قبل بملاقاة نجس مالم يتغير به وإن استلكت النجاسة فيه ولا يجب التباعد
من نجس في ماء كثير ولو بال في البحر مثلا فارتفعت منه رغوة فهي نجسة إن تحقق
أنها من عين النجاسة أو من التغير أحد أوصافها والافلا ولو طرحت فيه بكرة
فوقعت من أجل الطرح قطرة على شيء لم تنجسه ونجس قليل الماء وهو مادون
القلتين حيث لم يكن وارد الوصول نجس اليه يرى بالبصر المعتدل غير معفوع عنه في
الماء ولو معفوع عنه في الصلاة كغيره من رطب ومائع إن كثرا بوصول مبتلة لادم
لجنسها سائل من دشق عضومنها كغريب ووزغ إذا ان تغير ما أصابته ولو يسيرا
فحينئذ نجس لا سرطان وضدع فينجس به ما خد لا فالجمع ولا بمبتلة كان نشؤها من
الماء كالعلق ولو طرحت فيه مبتلة من ذلك نجس وإن كان الطارح غير مكلف ولا أثر
لطرحة الحى مطلقا واختار كثيرون من أئمتنا مذهب مالك أن الماء لا ينجس مطلقا
إلا بالتغير والجاري كرا كدوفي القديم لا ينجس قايله بالتغير وهو مذهب مالك قال
في المجموع سواء كانت النجاسة مائعة أو جامدة والماء القليل إذا تنجس يطهر
ببلوغه قلتي ولو عاء متنجس حيث لا تغيره والكثير يطهر بزوال تغيره بنفسه
أو جماء زيد عليه أو نقص عنه وكان الباقي كثيرا (و) ثانيا (جري ماء على عضو)
مغسول فلا يكفي أن يمس الماء بجريان لأنه لا يسمى غسلا (و) ثالثا (أن لا يكون
عليه) أي على العضو (مغير للماء تغيرا ضارا) كزعفران وصندل خلا فالجمع
(و) رابعا (أن لا يكون على العضو) حائل بين الماء والمغسول (كنورة) وشمع
ودهن جامد وحين حبر وحناء بنج لا فدهن جارأي مائع وان لم يثبت الماء عليه
وأثر حبر وحناء وكذا يشترط على ما جزم به كثيرون أن لا يكون وسخ تحت ظفر
يمنع وصول الماء لما تحته خلا فالجمع منهم الغزالي والزركشي وغيرهما وأما ما لا
في ترجيحه ومصرحوا بالمساحة عما تحتها من الوسخ دون نحو البجيج وأشار الأخرى
وغيره إلى ضعف مقالاتهم وقد صرح في التهمة وغيرها بما في الروضة وغيرها من عدم

(قوله على عضو مغسول)
فيسد لثلا يرد عليه
واجب الرأس وهو المسخ
لأنه لا جرى فيه (قوله لأنه)
أي من الماء للعضو
بلا جريان (قوله لا يسمى
غسلا) أي مع أن واجب
الوجه واليد والرجلين
الغسل (قوله خلا فالجمع)
حيث قالوا بالتسامح
بالتغير بما على العضو
المغسول

المباحة بشئ مما تحتها حيث منع وصول الماء بحمله وأفتى البخاري في وسخ
 حصل من خيار بأنه يمنع صحة الوضوء بخلاف ما نشأ من يده وهو العرق المصعد
 وجزم به في الأنوار (و) خامسها (دخول وقت لداثم حدث) كسلس ومستحاضه
 ويشترط له أيضا أن يدخله فلا يتوضأ كالتييم لفرض أو نفل مؤقت قبل وقت فعله
 وأصله جنازة قبل الغسل وتحتية قبل دخول المسجد والى راتب المتأخرة قبل فعل
 الفرض ولزم وضوآن أو نيمان على خطيب دأثم الحدث أحدهما للخطبتين
 والآخر بعدهما الصلاة جمعة ويكفي واحداهما لغيره ويجب عليه الوضوء
 لكل فرض كالتييم وكذا غسل الفرج وإبدال القطننة التي بقمه
 والصلاة وإن لم تزل عن موضعهما وعلى نحو ساس مبادرة بالصلاة
 فلأخر لصلحتها كانتظار جماعة أو جمعة وإن أخرت عن أول الوقت وكذا هاب إلى
 مسجد لم يضره (وفروضه) سنة أحدها (نية) وضوء أو أداء (فرض وضوء) أو رفع
 حدث غير دأثم حدث حتى في الوضوء المجدد أو الطهارة عنه أو الطهارة لنحو
 الصلاة مما لا يباح إلا بالوضوء أو استباحة مقتدر إلى وضوء كالصلاة ومن
 المحضف ولا تسكني نية استباحة ما يندب له الوضوء كقراءة القرآن أو الحديث
 وكدخول مسجد وزيارة قبر والاصل في وجوب النية خيرا عما الأعمال بالنيات
 أي انما صحتها كمالها ويجب قرنهما (عند) أول (غسل) جزء من (وجه) فلو قرنهما
 باثنائه كفي ووجب إعادة غسل ما سبقها ولا يكفي قرنهما بما قبله حيث لم يستصحها
 إلى غسل شئ منه وما قرنها هو أوله فتفوت سنة المضمضة إن انغسل معها شئ من
 الوجه كحمة الشفة بعد النية فالأولى أن يفرق النية بأن ينوي عند كل من غسل
 الكفين والمضمضة والاستنشاق سنة الوضوء ثم فرض الوضوء عند غسل الوجه
 حتى لا تفوت له فضيلة استحباب النية من أوله وفضيلة المضمضة والاستنشاق
 مع انغسال حمة الشفة (و) ثانيا (غسل) ظاهر (وجهه) لآية فاغسلوا وجوهكم
 (وهو) طولا (ما بين منابت) شعر (رأسيه) غالبا (و) تحت (منتهى لحية) بفتح
 اللام فهو من الوجه دون ما تحته والشعر الثابت على ما تحته (و) عرضا (ما بين
 أذنيه) ويجب غسل شعر الوجه من هذب وما حب وشارب وعنقه ولحية وهي
 ما نبت على الذقن وهو مجتمع اللحيين وعذار وهو ما نبت على العظم المجاذي للأذن
 وعارض وهو ما انحط عنه الجرا اللحية ومن الوجه حمة الشفتين وموضع الغنم وهو

فأثبت عليه الشعر من الجهة دون محل التخفيف على الأصح وهو ما ثبت عليه الشعر
الخفيف بين ابتداء العذار والترعة ودون وتدا لاذن والترعتين وهما يباضان
يكتنفان الناصية وهو وضع الصلع وهو ما بينهما إذا انحسر عنه الشعر وليس غسل
كل ما قبل أنه ليس من الوجه ويجب غسل ظاهر وباطن كل من الشعور السابقة
وان كثف اندرة الكثافة فيها لا باطن كثيف لحية وعارض والكثيف ما لم تر
البشرة من خلاله في مجلس الخطاب عرفا ويجب غسل ما لا يتحقق غسل جميعه
الأبغلة لان ما لا يتم الواجب الا به واجب (و) نالتها (غسل يديه) من كفيه وذراعيه
(بكل مرقق) لا آية ويجب غسل جميع ما في محل الفرض من شعر وظفر وان
طال * (فرع) * لو نسي اعادة فاعتسأ في ثيابه أو اعادة وضوء لتسبب له لا تجديده
واحتياط أجزاءه (و) رابعها (مع بعض رأسه) كالتزعة واليباض الذي وراء
الاذن بشر أو شعر في حذته ولو بعض شعرة واحدة لا آية قال البغوي ينبغي ان
لا يجوز أقل من قدر الناصية وهي ما بين التزعتين لانه صلى الله عليه وسلم لم يمسح
أقل منها وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمشهور عنه وجوب مسح
الرابع (و) خامسها (غسل رجليه بكل كعب) من كل رجل لا آية أو مسح خفيهما
بشروطه ويجب غسل باطن ثقب وشق * (فرع) * لو دخلت شوكة في رجله وظاهر
بعضها وجب قلعها وغسل محلها لانه صار في حيزكم الظاهر فان امتزجت كلها
صارت في حكم الباطن فيصع وضوءه ولو تنفط في رجل أو غيره لم يجب غسل باطنه
مالم يتشقق فان تشقق وجب غسل باطنه مالم يرتق * (تنبيه) * ذكرنا في الغسل
أنه ينبغي عن باطن عقد الشعر أي اذا انعدق بنفسه وألقى بها من ابتلى بنحو طبع
لصق باصول شعره حتى يمنع وصول الماء اليها ولم يمكن ازالته وقد مرح شيخ شيوخنا
زكريا الانصاري بأنه لا يلحق بها بل عليه التيمم لكن قال تليذه شيخنا والذي
ينجيه العفو لا ضرورة (و) سادسها (ترتيب) كما ذكر من تقديم غسل الوجه
فاليدن فالرأس فالرجلين لا تباع ولو انغمس محدث ولو في ماء قليل بنية معتبرة
بما مر أجزاء عن الوضوء ولو لم يمكث في الانغماس زمنا يمكن فيه الترتيب نعم لو
اغتسل بنية فيشترط فيه الترتيب حقيقة ولا يضر نسيان لعة أو لم في غير أعضاء
الوضوء بل لو كان على ماء عدة أعضاء مانع كشمع لم يضر كما استظهره شيخنا ولو
أحدث وأجنب أجزاء الغسل عن ما بينيته ولا يجب تبقي عموم الماء جميع العضو

(قوله يديه) أي كل يده
اصلية أو زائدة التثبت
بالاصلية أو ما ذهبا بان
ثبتت من مثبت الاصلية
فوجب غسل ما يحاذي
محل الفرض من تحويد
ثانية خارجة وبعد قطع
الاصلية تستحب تلك
المحاذاة على الوجه وبه
صرح جميع متأخرون وقول
بعضهم يجب غسل
الجميع وقولهم المحاذي
جري على الغالب ضعيف

بل يكفي غلبة الظن به * (فرع) * لو شك المتوضئ أو المغتسل في تطهير عضو قبل
 الفراغ من وضوئه أو غلبه طهره ~~وكذا ما بعده~~ في الوضوء أو بعد الفراغ من
 طهره لم يؤثر ولو كان الشك في النية لم يؤثر أيضا على الوجه كما في شرح المنهاج للشيخنا
 وقال فيه قياس ما يأتي في الشك بعد الفاتحة وقبل الركوع أنه لو شك بعد عضو في
 أصل غسله لزمه إعادة أو بعضه لم يلزمه فليحمل كلامهم الأول على الشك في أصل
 العضو لا بعضه (وسن) للمتوضئ ولو جاء مغسوبا على الوجه (تسمية أوله) أي
 أول الوضوء لا اتباع وأقاه باسم الله وأكملها باسم الله الرحمن الرحيم وتجب عند
 أحمد وابن قبلها التعوذ وبعد الشهادتين والحمد لله الذي جعل الماء طهورا
 وبين أن تركها أوله أن يأتي بها أثناء فافلا بسم الله أوله وآخره لا بعد فراغه
 وكذا في نحو الأكل والشرب والتأليف والاكتحال مما يسببه التسمية والمنقول
 عن الشافعي وكثير من الأصحاب أن أول السن التسمية وبه جزم النووي في المجموع
 وغيره فينبوي ~~مها عند غسل اليدين~~ وقال جمع مئة مئة ون أن أولها السؤال ثم
 بعد التسمية * (فرع) * تسن التسمية لتلاوة القرآن ولو من أثناء سورة في صلاة
 أو خارجها أو غسل وتيمم وذبح (فغسل الكفين) معالي السكعين مع التسمية
 المقترنة بالنية وإن توضأ من نحو أبريق أو علم طهره ما لا يتباع (فسوال) عرضا في
 الأسنان ظاهرا وباطنا وطولا في اللسان للخبر الصحيح لولا أن أشق على أمتي
 لأمرتهم بالسؤال عند كل وضوء أي أمر إيجاب يحصل (بكل خشن) ولو بنحو
 خرقه أو أشنان والعود أفضل من غيره وأولاه ذوالريح الطيب وأفضله الأراك
 لا يابسه ولو خشنة خلا فلا اختاره النووي وانما يتأكد السؤال ولولا أن أسنان
 له لكل وضوء (لكل صلاة) فرضها ونفلها وإن سلم من كل ركعتين أو استاك
 لوضوئها وإن لم يفصل بينهما فاصل حيث لم يخش نخس فيه وذلك لخبر الحميدي
 بإسناد جيد ركعتان بسؤال أفضل من سبعين ركعة بالسؤال ولو تركها أو لم
 تداركه أثناءها أفضل قليل كالتعميم ويتأكد أيضا التلاوة قرآن أو حديث أو علم
 شرعي أو غيرهم رجحا أولونا بنحو نوم أو أكل كربة أو من بنحو صفة أو استيقاظ
 من نوم وإرادته ودخول مسجد ومثله وفي المحروعة عند الاحتضار كادل عليه خير
 الصالحين ويقال أنه يسهل خروج الروح وأخذ بعضهم من ذلك تأكده للريض
 وينبغي أن ينوي بالسؤال السنة ليناب عليه ويباع ريقه أول استياكه وإن

(قوله عرضا) لو قال
 وعرضا وهو يفتح العين
 لا فادكون الاستياك
 عرضا سنة مستقبلة وذلك
 لخبر إذا استكتم فاستاكوا
 عرضا ويكره طولا لخبر
 مرسل فيه وخشنة أدماء
 اللثة وفساد همور
 الأسنان ومع ذلك يحصل
 به أصل السنة اهـ ج
 والعرض ورجع
 كفلس ونلوس اللحم الذي
 بين الأسنان ظاهرا
 وباطنا أي ظاهرها
 وباطنها

لا يصح وينسب التخليل قبل السؤال أو بعده من أثر الطعام والسؤال أفضل
 منه خلافاً لعكس ولا يكره سؤال غيره أذن أو علم رضاه والاحرم كاخذه من ملك
 الغير ما لم تجر عادة بالأعراض عنه ويكره للصائم بعد الزوال أن لم يتغير فيه بخونوم
 (فضمضة فاستنشق) للاتباع وأقله ما يصل الماء إلى الفم والأنف ولا يشترط
 في حصول أصل السنة إدارته في الفم ومجته منه ونثره من الأنف بل تسن كالبالغة
 فيه المظفر (لا مريها) (و) يسن (جهه ما بثلاث غرف) يتمضمض ثم يستنشق
 من كل منها (ومسح كل رأس) للاتباع وخروجاً من خلاف مالك وأحمد فإن
 اقتصر على البعض فالأولى أن يكون هو الناصية والأولى في كيفية أت يضع يديه
 على مقدم رأسه ما صفاً مسجته بالأخرى وإيماميه على صدغيه ثم يذهب به مامع
 بقية أصابعه غير الإبهامين إقفاه ثم يردهما إلى المبدأ أن كان له شعر يتقلب
 والأولى يقتصر على الذهاب وإن كان على رأسه عمامة أو تلوونة تم عليها بعد مسح
 الناصية للاتباع (و) مسح كل (الاذنين) ظاهراً وباطناً وصماخيه للاتباع
 ولا يسن مسح الرقبة إذ لم يثبت فيه شيء قال النووي بل هو بدعة وحديثه موضوع
 (وذلك أعضاء) وهو امرار اليد علم أعقب ملاقاتها الماء خروجا من خلاف من
 أوجبته (وتخليل لحية كثة) والأفضل كونه بأصابع يمينه ومن أسفل مع
 تفريقها وبغرفة مستقلة للاتباع ويكره تركه (و) تخليل (أصابع) أي
 أصابع اليدين بالتشبيك والرجلين بأي كيفية كان والأفضل أن يخلها
 من أسفل بخنصر يده اليسرى مبتدئاً بخنصر الرجل اليمنى ومختتماً بخنصر
 اليسرى أي يكون بخنصر يسرى يديه ومن أسفل مبتدئاً بخنصر يميني رجله
 ومختتماً بخنصر يسراه (وإطالة الغرة) بأن يغسل مع الوجه مقدم رأسه
 وأذنيه وصفحتي عنقه (و) إطالة (تججيل) بأن يغسل مع اليدين بعض
 العضدين ومع الرجلين بعض الساقين وغايته استيعاب العضد والساق وذلك لخبر
 الشيخين أن أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم
 أن يطيل غرته فليطيل زاد مسـلم وتججيله أي يدعون بيض الوجوه والأيدي
 والارجل ويحصل أقل الإطالة بغسل أذني زيادة على الواجب وكما هو باستيعاب
 مامر (وتلبيث كل) من غسل ومسح وذلك وتخليل وسؤال وبسمة وذكر
 عقبه للاتباع أي أكثر ذلك ويحصل التلبيث بغمس اليد مثلاً ولو في ماء قليل إذا

(قوله وذلك وتخليل) في
 الخفة ويظهر أنه مخبرين
 تأخير ثلاثة كل من هذين
 عن ثلاثة الغسل وجعل
 كل واحدة منها عقب كل
 من هذه الثلاثة وإن
 الأولى أولى (قوله وذكر
 عقبه) لو حذف عقبه لم كان
 أولى ليشمل كل ذكر
 وتلبيث الدعاء
 أيضاً والتعوذ وسائر
 الأقوال والأفعال حتى
 التبة ولو أظفمية على
 خلاف فيها

حركاه امرتين ولورد ماء الغسل الثانية حصل له أصل سنة التثايب كما استظهره
 شيخنا ولا يجوز تثايب عضو قبل اتمام واجب غسله ولا بعد تمام الوضوء ويكره
 النقص عن الثلاث كالزيادة عليها أي بنية الوضوء كما بحثه جمع وتحريم من ماء
 موقوف على التطهر * (فرع) * بأخذ الشاك أثناء الوضوء في استيعاب أو عدد
 باليقين وجوبا في الواجب ونديا في المندوب ولو في الماء الموقوف أما الشاك بعد الفراغ
 فلا يؤثر (وتيامن) أي تقديم يمين على يسار في اليدين والرجلين وانحوا أقطع
 في جميع أعضاء وضوئه وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيمن في تطهره
 وشأنه كله أي عما هو من باب التكريم كما كتحال وإس تحوقيص ونعل وتقليم
 نظف وحلق نخورأس وأخذ وعطاء وسواك وتخليل ويكره تركه ويسن التماس
 في ضده وهو ما كان من باب الإهانة والأذى كاستنجاء وامتحاط وخلع لباس ونعل
 ويسن البداية بغسل أعلى وجهه وأطراف يديه ورجليه وإن صب عليه غيره وأخذ
 الماء إلى الوجه بكفيه معا ووضع ما يغترف منه عن يمينه وما يصب منه عن يساره
 (وولاء) بين أفعال وضوء السالم بأن يشرع في تطهير كل عضو قبل جفاف ما قبله
 وذلك للاتباع وخروجهم من خلاف من أوجبه ويجب لئلا يس (وتعهد) عقب
 و(موق) وهو طرف العين الذي يلي الأنف والحنك وهو الطرف الآخر بسببتي
 شقهما وحمل مذبتعهما إذا لم يكن فيهما رص يمنع وصول الماء إلى محله والا
 فتعهدهما واجب كما في المجموع ولا يس غسل باطن العين بل قال بعضهم يكره
 للضرر وإنما يغسل إذا تنجس لغلظ أمر النجاسة (واستقبال) القبلة في كل وضوئه
 (وترك تكلم) في أثناء وضوئه بلا حاجة بغير ذكر ولا يكره سلام عليه ولا منه ولا رده
 (و) ترك (تنشيف) بلا عذر للاتباع (والشهادتان عقبه) أي الوضوء بحيث لا يطول
 فاصل عنه عرفا فيقول مستقبلا للقبلة رافعا يديه وبصره إلى السماء ولو أعشى أشهد
 أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله لما روى مسلم عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من توشأ فقال أشهد أن لا إله إلا الله الخ فتحت له
 أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء زاد الترمذي اللهم اجعلني من التوابين
 واجعلني من المتطهرين وروى الحاكم وصححه من توشأ ثم قال سبحانك اللهم
 وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك كتب في رق ثم طبع
 بطابع فلم يكسر إلى يوم القيامة أي لم يتطرق إليه ابطال كما مع حتى يرى ثوابه

العظيم ثم يصلو ويسلم على سيدنا محمد وآل سيدنا محمد ويقرأ أن أنزلناه كذلك
ثلاثا بالرفع يد وأما دعاء الأعضاء المشهور فلا أصل له بعنده فلذلك حذفته تبعاً
لشيخ المذهب النووي رضي الله عنه وقبل يستحب أن يقول عند كل عضو أشهد
أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الخبر رواه
المستغفري وقال حسن غريب (وشربه) من (فضل وضوئه) خبران فيه شفاء من
كل داء ويسن رش أزاره أي أن توهم حصول مقدر له كما استظهره شيخنا وعليه
يجوز رشه صلى الله عليه وسلم لأزاره وركعتان بعد الوضوء أي بحيث تنسبان
إليه عرفاً فتفوتان بطول الفصل عرفاً على الأوجه وعند بعضهم بالأعراض
وبعضهم بحفاف الأعضاء وقيل بالحدث ويقرأ في أول ركعتيه بعد الفاتحة
ولو أنهم ظلموا أنفسهم إلى رحيماء في الثانية ومن يعمل سواً أو يظلم نفسه إلى
رحيماء **(فائدة)** يحرم التطهر بالمسبل للشرب وكذا بماء جهل حاله على الأوجه
وكذا حمل شيء من المسبل إلى غير محله (وليقتصر) أي المتوضئ (حتماً) أي وجوباً
(على) غسل أو مسح (واجب) فلا يجوز تباين ولا اتیان سائر السنن (لضيقت) عن إدراك الصلاة كما فيه كما صرح به البغوي وغيره وتبعه المتأخرون اسكن أفتى
في فوات الصلاة لو أكل سنهما بأن يأنهما أو لو لم يدرك ركعة وقد يفرق بأنه ثم اشتغل
بالمقصود فكان كالومتد في القراءة (أو قلة ماء) بحيث لا يكفي إلا الفرض فلو كان معه
ماء لا يكفيه لتمت طهره ان ثلث أو أتى السنن واحتاج إلى الفاضل لعطش محترم
حرم استعماله في شيء من السنن وكذا يقال في الغسل (وندا) على الواجب بترك
السنن (لإدراك جماعة) لم يرج غير هاتعم ما قيل بوجوبه كالدلك ينبغي تقديم علمها نظير
ما مر من نذب تقديم الفاتحة بعذر على الحاضرة وإن فاتت الجماعة (تمة) بتيتم
عن الحدثن لفقد ماء وخوف محذور من استعماله بتراب طهور له غبار وأر كانه نية
استباحة الصلاة المفروضة مقرونة بتقل التراب ومسح وجهه ثم يديه ولو تيقن ماء
آخر الوقت فانتظاره أفضل ولا تقبيل تيمم وإذا امتنع استعماله في عضو
وجب تيمم وغسل صحيح ومسح كل السائر الضرورة بماء ولا ترتيب بينهم الجانب
أو عضوين فتيتمان ولا يصلح إلا فرضاً واحداً ولو نذر أو مسح جئنا بجمع فرض
(ونواقضه) أي أسباب نواقض الوضوء أربعة أحدها تيقن (خروج شيء) غير
منه هيناً كان أو رجلاً طيباً أو جافاً معتاداً كبول أو نادراً كدم بأسور أو غيره

* (فوائد) * يستحب
الأدهان غيا أي وقتاً
بعد وقت عند الحاجة لغين
محرم والا كتحال وأن
يكون بائناً وأن يكون وتر
ثلاثة في اليمنى وثلاثة في
اليسرى وقص الشارب
إلى أن تظهر حمرة الشفة
ظهوراً بيناً وتقام الظفر
والأفضل يوم الخميس
والاثنين أو بكرة الجمعة
وأن يردأ بسببائه اليمنى
فالوسطى فاليسرى فالخمس
فالإبهام ثم يختصر اليسرى
إلى إبهامها وفي الرجلين
يختصر اليمنى إلى خنصر
اليسرى وأورد بعضهم
حديثاً يقتضي خلاف
ذلك لكن لم يصح اهـ

انفصل أولا كدودة أخرجت رأسها ثم رجعت (من أحد سبيلي) المتوضي (الحق)
 دبرا كن أو قبلا (ولو) كان الخارج (باسورا) نابتا داخل الدبر فخرج أو زاد خروجه
 ليكن أفتى العلامة الكمال الرداد بعدم التقص بخروج الباسور نفسه بل بالخارج
 منه كالدوم وعند مالك لا يتقص الوضوء بالتادر (و) ثانيا (زوال عقل) أي تمييز
 سكر أو جنون أو اغشاء أو نوم للخبر الصحيح فمن نام فليتوضأ وخرج بزوال العقل
 التماس وأوائل نشأة السكر فلا تقص بهما كما إذا شك هل نام أو نعى ومن علامة
 التماس سماع كلام الحاضرين وإن لم يذمه (لا) زواله (بنوم) قاعد (يمكن مقعده)
 أي إليه من مقره وإن استند لما لوزال سقط أو احتجب وليس بين مقعده ومقره
 تخاف ويقتصر وضوء يمكن اتبعه بعد زوال آليته عن مقره لا وضوء شك هل
 كان ممكنا أولا وهل زالت آليته قبل اليقظة أو بعدها وتيقن الرؤيا مع عدم تذكر
 نوم لا أثر له بخلافه مع الشك فيه لأنها مرجحة لاحد طرفيه (و) ثالثها (مس فرج
 آدمي) أو محمل قطعه ولو أيت أو صغير قبلا كن الفرج أو دبراً متصلاً أو مفصولاً
 ما قطع في الختان والناقص من الدبر ملق في المنفذ ومن قبل المرأة ملق في شفرها على
 المنفذ لا ما وراءها كحمل ختانها نعم يسدب الوضوء من مس نحو العانة وباطن
 الإلية والانتين وشعر نبت فوق ذكر أو أصل فخذ أو لس صغيرة وأمر دوا برص
 ويهودي ومن نحو مدون نظير بشرة ولو إلى محرم وتلفظ بمصيبة وغضب وحمل ميت
 ومسه وتص ظفرو شارب وحلق رأسه وخرج بآدمي فرج الهيمية إذا لا يشتهي
 ومن ثم جاز النظر إليه (ببطن كف) لقوله صلى الله عليه وسلم من مس فرجه وفي
 رواية من مس ذكر فليتوضأ وبطن المكف هو بطن الراحين وبطن الأصابع
 والمخرف الهم ما عند انطباقهما مع يسير تحامل دون رؤس الأصابع وما بينهما
 وحرف المكف (و) رابعها (تلاقى بشرتي ذكر وأنثى) ولو بلا شهوة وإن كان
 أحدهما مكرها أو ميتا لكن لا يتقص وضوء الميت والمراد بالبشرة هنا غير
 الشعر والسن والظفر قال شيخنا وغيره بطن العين وذلك لقوله تعالى أولاً مستم
 النساء أي استم ولو شك هل مالاه شعر أو بشرة لم يتقص كما لو وقعت يده على بشرة
 لا يعلم أي بشرة رجل أو امرأة أو شك هل لمس محرماً أو أجنبية وقال شيخنا
 في شرح العباب ولو أخبره عدل بلمسه له أو نحوه خرج رجع منه في حال نومه
 كما وجب عليه الأخذ بقوله (بكبر) فهم ما فلا تقص بتلاقيهما مع مغفهما أو في

(قوله وتلاقى بشرتي ذكر
 وأنثى) أي يقينا أو ظنا
 منزلة اليقين كخبر
 عدل عند ابن حجر خلافا
 للرملي حيث قال لا تقص
 بخبر العدل لأن غاية
 ما يقيد بخبر الظن
 فقط ونحن لا نبطل متيقنا
 بظن ضده كافي ع ش
 وقوله بشرتي ذكر وأنثى
 أي الواضح كل منهما
 المستثنى لذوى الطباع
 السليمة ولو صبيا أو ممسوما
 أو غيبا أو مكرها به وضو
 أم على أوزائد ولو جنبا
 عند الرملي خلافا لابن حجر

أحدهما الانتفاء. مظنة الشهوة والمراد بذي الصغر من لا يشتهي عرفا غالبا (لا)
تلاقي بشرتهما (مع محرمية) بينهما بنسب أو رضاع أو مصاهرة لا انتفاء مظنة
الشهوة ولو اشتبهت محرمه بأجنبيات محصورات فلمس واحدة منهن لم ينتقض
وكذا بغير محصورات على الأوجه (ولا يرتفع يقين وضوء أو حدث بظن ضده)
ولا بالشك فيه المفهوم بالأولى في أخذ باليقين استحصاله **﴿خاتمة﴾** يحرم بالحدث
صلاة وطواف وسجود وحمل مصحف وما كتب لدرس قرآن ولو بعض آية كلوح
والعبرة في قصد الدراسة والتبرك بحالة الكتابة دون ما بعدها وبأن يكتب لنفسه
أو غيره تبرعا أو لغيره لا حمله مع متاع والمصحف غير مقصود بالحمل ومس ورقه
ولو البياض أو نحو ظرف أعد له وهو فيه لا قلب ورقه بهودا إذا لم يتفصل عليه
ولا مع تفسير زاد ولو احتمالا ولا يمنع صبي عميز محدث ولو جثيا حمل ومس نحو
مصحف طاعة تعلمه ودرسه ووساياتهما كحمله للمكتب والالتصان به للمعلم ليعلم
منه ويحرم تمكين غير المميز من نحو مصحف ولو بعض آية وكاتبه بالعجمية ووضع
نحو درهم في مكتوبه وعلم شرعي وكذا جعله بين أوراقه خلافا لشيخنا وتمزيقه عبثا
وباع ما كتب عليه لا شرب محوره ومذا الرجل للمصحف ما لم يكن على مرتفع ويسن
القيام له كالعالم بل أولى ويكره حرق ما كتب عليه إلا لغرض نحو صيانة فقهه
أولى منه ويحرم بالجناية المكث في المسجد وقراءة قرآن بقصده ولو بعض آية
بحيث يسمع نفسه ولو صبيانا خلافا لما أنشئ به النورى ونحو حيض لا بخروج طلق
صلاة وقراءة وصوم ويجب قضاؤه لا الصلاة بل يحرم قضاؤها على الأوجه (و)
الطهارة **﴿الثانية الغسل﴾** هو اغتسال الماء على الشيء وشرعا سيلانه على جميع
البدن بالنية ولا يجب فوراً وان عصي بسببه بخلاف نجس عصي بسببه والأشهر
في كلام الفقهاء ضم عينه لكن الفتح أفصح وبضمها مشرك بين الفعل وماء الغسل
(موجب) أربعة أحدها (خروج منه أولاً) ويعرف بأحد خواصه الثلاث من
تلك بخروجه أو تدفق أو رجح بين رطبا وبيضا وبيض جافا فان فقدت هذه
الخواص فلا غسل نعم لو شك في شيء أمني هو أو مذى تخير ولو بالشهوى فان
تساء جعله منيا واغتسل أو مذيا وغسله وتوضأ ولو رأى منيا محققا في نحو ثوبه لزمه
غسله وعادة كل صلاة تيقنها بعد ما لم يحتمل عادة كونه من غيره (و) ثانيها
(نحول حشفة) أو قدرها من فاقدها ولو كانت من ذكر مقطوع أو من حشفة

أوميت (فرجا) قبل الأودبرا (ولوا بهمة) كسمة أوميت ولا يعاد غسلة لا تقطاع
تكاليفه (و) ثالثها (حيض) أي انقطاعه وهو دم يخرج من أنف رحم المرأة
في أوقات مخصوصة (وأقل سنة تسع سنين قربة) أي استكمالها نعم إن رأت قبل
تمامها بدون سنة عشر يوما فهو حيض وأقله يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوما
كأقل طهر بين الحيضتين ويحرم به ما يحرم بالجنابة ومباشرة ما بين سرتها وركبتها
وقيل لا يحرم غير الوطء واختاره النووي في التحقيق لخبر مسلم أصنعوا كل شيء
إلا التمسك وإذا انقطع دمها حل لها قبل الغسل صوم لاوطء خلافا لما يحسنه
العلامة الجلال السيوطي رحمه الله (و) رابعها (نفاس) أي انقطاعه وهو دم
حيض مجتمع يخرج بعد فراغ جميع الرحم وأقله لحظة وغالبه أربعون يوما وأكثره
ستون يوما ويحرم به ما يحرم بالحيض ويجب الغسل أيضا بولادة ولو بلا بلل والقاء
علقة ومضغة وموت مسلم غير شهيد (وفرضه) أي الغسل شيان أحدهما (نية رفع
الجنابة) للجنب أو الحيض العائض أي رفع حكمه (أو) نية (إداء فرض الغسل)
أو رفع حدث أو الطهارة عنه أو أداء الغسل وكذا الغسل للصلاة لا الغسل فقط
ويجب أن تكون النية (مقرونة بأوله) أي الغسل يعني بأول مغسول من البدن
ولو من أسفله فلو نوى بعد غسل جزء وجب إعادة غسله ولو نوى رفع الجنابة
وغسل بعض البدن ثم نام فاستيقظ وأراد غسل الباقي لم يحتاج إلى إعادة النية (و)
ثانيهما (تعميم) ظاهر (بدن حتى) الأظفار وما تحتها (الشعر) ظاهرا وباطنا
وإن كنف وما ظهر من نحو منبت شعرة زالت قبل غسلها وصماخ وفرج امرأة
عند جلوسها على قدميها أو شقوق (وباطن جدرى) انتفخ رأسه لا باطن فرجة
برئت وارتفع قشرها ولم يظهر شيء مما تحته (ويحرم) فتح اللثم و (ما تحت علقه)
من الأظفار فيجب غسل باطنها لأنها مستحقة الإزالة لا باطن شعرها فقد بينه
وإن كثرت ولا يجب مضغته واستنشاقه بل يكره تركهما (بماء طهور) ومراؤه
يضر تغير الماء تغيرا ضارا ولو بماء على العضو خلا فالجمع (ويكفي ظن عمومه) أي
الماء على البشرة والشعر وإن لم يبق منه فلا يجب تبين عمومه بل يكفي غلبة الظن به
فيه كالوضوء (ومن) للغسل الواجب والمندوب (تسمية) أوله (وإزالة قدر) ظاهر
كفي وخياط ونجس كذى وإن كفيهما غسلة واحدة وأن يقول من أتى قبل
أن يغتسل ليخرج ما بقي بجراعه (ب) بعد إزالة القذر (مضمضة واستنشاق ثم وضوء)

(قوله وكذا الغسل للصلاة)
أي أو الطهور أو من
المحرف أو حله أو قراءة
القرآن أو تمكين الحليل
بالنسبة للحيض أو الملك
في المسجد أو الطهارة
لصلاة أو نحوها بما علم
أو رفع الحدث أو الحدث
الأكبر أو من جميع البدن
وهو أفضل من الإطلاق
فيحيز في جميع ما ذكر
لتعرضه للقصور في غير
رفع الحدث ولا التزام
رفع الماء ورفع المقيد فيه
إله شيخنا

كامل الاتباع رواد الشبان ويسن له استصحابه الى الفراغ حتى لو أحدث سن له
اعادته وزعم المحاملي اختصاصه بالغسل الواجب ضعيف والافضل عدم تأخير
غسل قدميه عن الغسل كما مرح به في الروضة وان ثبت تأخيرهما في البخاري
ولو توضحاً أثناء الغسل أو بعده حصل له أصل الستة لكن الافضل تقديمه ويكره
تركه ونوى به سنة الغسل ان تجردت جنابته عن الاصغر والآنوي به رفع الحدث
الاصغر أو نحوه خروجاً من خلافه وجبه القائل بعدم الاندراج ولو أحدث بعد
ارتفاع جنابة أعضاء الوضوء لم يمس الوضوء مرتباً بالنية (فتعده معاطف)
كالاذن والابط والسرة والرق ومحل شق وتعهد أصول شعر ثم غسل رأس
بالافاضة عليه بعد تحذيره ان كان عليه شعر ولا يمان فيه لغيره أقطع ثم غسل شق
أيمن ثم أيسر (ودلك) لما اتصل به من يده خروجه من خلاف من أوجبه (وتبليث)
لغسل جميع البدن والدلك والتسمية والذكر عقبه ويحصل في راكد يتحرك جميع
البدن ثلاثاً وان لم ينقل قدميه الى موضع آخر على الوجه (واستقبال) للقبلة
وموالاة وترك تكام بلا حاجة وتنشيف بلا عذروتين الشهادتان المتقدمتان
في الوضوء مع مامعهما عقب الغسل وأن لا يغتسل لجنابة أو غيرها كالوضوء
في ماء راكداً لم يستجر كتابع من عـ بن غير جار * (فرع) * لو اغتسل لجنابة ونحو
جمعة بينهما حصل وان كان الافضل افراد كل بغسل أو لاحدهما حصل فقط
(ولو أحدث ثم أجنب كفى غسل واحد) وان لم ينمعه الوضوء ولا رتب أعضاء
* (فرع) * يسن لجنب وحائض ونفساء بعد انقطاع دمها غسل فرج ووضوء
لنوم وأكل وشرب ويكره فعل شيء من ذلك بلا وضوء وينبغي أن لا يزبلوا قبل
الغسل شعراً أو نظفرا وكذا دمالان ذلك يرد في الآخرة جنبا (وجازت كشفه)
أي للغسل (في خلوة) أو بحضرة من يجوز نظره الى عورته كزوجة وأمة والستر
أفضل وحرم ان كان ثم من يحرم نظره اليها كحرم في الخلوة بلا حاجة وحصل
فيها لا دني غرض كما يأتي (وثانها) أي ثاني شروط الصلاة (طهارة بدن) ومنه
داخل القم والاتف والعين (وملبوس) وغيره من كل يحول له وان لم يتحرك
بحركته (ومكان) يصلي فيه (عن نجس) غيره عفوه فلا تصح الصلاة معه ولو
ناسياً أو جاهلاً بوجوده أو بكونه مبطلاً لقوله تعالى وثيابك فطهر ونحو الشخب
ولا يضر محاذاة نجس لبدنه لكن تكرمه مع محاذاته كاستقبال نجس أو متنجس

(قوله كتابع من عـ بن غير
جار) أي فانه يكره نحو
الوضوء منه كما سبقه ويكره
التكلم لغیر حاجة
كالنشف بلا عذروتكره
الاستعانة بغسل الاضياء أما
بصب الماء فقط بخلاف الاولى
وأما باحضار الماء فلا بأس
بها كما في مـ والمراد
من كراهة الاستعانة
بصب الماء والتنشيف في
ضاربة من غيرها خلاف
الاولى وأما الزيادة على
الثلاث فبينا فمكرهه

والسقف كذلك ان قرب منه بحيث يعد محاذيا له عرفا (ولا يجب اجتناب النجس) في غير الصلاة ومحل في غير التضعيع به في بدن أو ثوب فهو حرام بلا حاجة وهو شرعا مستقذر يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج من فهو (كروث وبول ولو) كاتا من طائر وسمل وجراد وما لا نفس له سائلة أو (من ما كول) لحمه على الاصح قال الاصطخري والرويان من أئمتنا كمالا وأحدانهم طاهران من الماء كول ولو رائت أوقات بهيمة حيا فان كان صلبا بحيث لو زرع نبت فمتنجس بغسل ويؤكل والا فتجس ولم يبينوا حكم غير الحب قال شيخنا والذي يظهر أنه ان تغير عن حاله قبل البلع ولو يسيرا فتجس والا فمتنجس وفي المجموع عن الشيخ نصرا العفو عن بول بقرا الدباسة على الحب وعن الجويني تشديد التنكير على البحث منه وتطهيره وببحث الفزارى العفو عن بهر الفأرة اذا وقع في مائع وعمت البلوى به وأما ما يوجد على ورق بعض الشجر كالرفوة فتجس لانه يخرج من باطن بعض الديدان كما شوهد ذلك وليس العنبر روثا خلا فان زعمه بل هو نبات في البحر (ومضى) بمجتمعة للامر بغسل الذكرو منه وهو ماء أبيض أو أصفر رقيق يخرج غالبا عند توران الشهوة وبغير شهوة قوية (وودي) بمهولة وهو ماء أبيض كدر تخين يخرج غالبا عقب البول أو عند حمل شيء ثقيل (ودم) حتى ما بقي على نحو عظم الكثرة معفو عنه واستثنوا منه الكبد والطحال والسننك أي ولو من ميت ان انعقد والعلة والمضغة وابتنا خرج بالون دم ودم بيضة لم تفسد (وتج) لانه دم مستحيل وصديد وهو ماء رقيق يخالطه دم وكذا ماء جرح وجدرى ونفط ان تغير والا فساؤها طاهر (وفي عدة) وان لم يتغير وهو الراجع بعد الوصول للمعدة ولو ماء أما الراجع قبل الوصول اليها فيينا أو احتمالا فلا يكون نجسا ولا متنجسا خلا فالاقفال وأفتى شيخنا ان المني اذا ابتلى بتتابع التي عني عن ثدي أمه الداخلة في فيه لا عن مقبله أو عكسه وكرة وابن غير ما كول الا الأدمى وجرة نحو بهر أو ما المني فطاهر خلا فالسالك وكذا باقم غير معدة من رأس أو صدر أو سائل من فم نائم ولو قتنا أو أصفر ما لم يتحقق انه من معدة الا من ابتلى به فيه في عنه وان كثرت وطوبى فخرج أي قبل على الاصح وهي ماء أبيض مترد بين المني والعرق يخرج من باطن الفرج الذي لا يجب غسله بخلاف ما يخرج مما يجب غسله فانه طاهر قطعا وما يخرج من وراء باطن الفرج فانه نجس قطعا ككل خارج من الباطن وكالماء الخارج مع الولد أو قبله ولا فرق

بين انفصالها وعدمه على العمدة قال بعضهم الفرق بين الرطوبة الطاهرة
والنجسة الاتصال والانفصال فلو انفصلت في الكفاية عن الامام انما نجسة
ولا يجب غسل ذكر المجامع والبيض والولد وأفتى شيخنا بالانفصال عن رطوبة الباسور
لمبتلى بها وكذا يبيض غير ما كحل ويحل أكله على الأصح وشعر ما كحل ويريشه
إذا أبيض في حياته ولو شك في شعر أو نحوه أهو من ما كحل أو من غيره أهو من
انفصل من حي أو ميت فهو طاهر وقياسه ان العظم كذلك وبصرح في الجواهر
ويبيض الميتة ان تصاب طاهر والاقبحس وسور كل حيوان طاهر طاهر فلو نجس
فيه ثم ولغ في ماء قابل أو مائع فان كان بعد غيبة يمكن فيها طهارة بولوغه في ماء كثير
أو جار لم نجسه ولو هرا والنجسه قال شيخنا كالسبوطي تبعاً لبعض المتأخرين
انه يعني عن يسير عرفان شعر نجس من غير مغاظة ومن دخان نجاسة وعماء على
رجل ذباب وان روى وماء على منقذ غير آدمي مما خرج منه وذرق طير وماء على
وروث ما نشؤه من الماء أو بين أوراق شجر النار جبل التي تستريحها البيوت
عن المطر حيث يعصر صون الماء عنه قال جمع وكذا ما تلقى فيه الفيران من الروث
في حياض الاخلية اذا عم الابتلاء به ويؤيده بحث الفزارى بشرط ذلك كله اذا
كان في الماء أن لا يغير انتهى والزيادة طاهر ويعني عن قليل شعره كالثلاث وكذا
أطاعوه ولم يبينوا ان المراد القليل في المأخوذ للاستعمال أو في الاناء المأخوذ منه
قال شيخنا والذي يتجه الا قول ان كان جامداً ان العبرة فيه بحل النجاسة فقط فان
كثرت في محل واحد لم ينف عنه والا في بخلاف المائع فان جميعه كالشيء الواحد
فان قل التعريف به في عنه والا فلا ولا نظر للمأخوذ حيث تدنو نقل الحب الطبري
عن ابن الصباغ واعتمده انه يعني عن جرة البعير ونحوه فلا ينجس ما شرب منه وألحق
به فم ما يجتره من ولد البقرة والضأن اذا التهم أخلاف أمه وقال ابن الصلاح يعني
بما اتصل به شيء من أفواه المبيان مع تحقق نجاستها وألحق غيره بهم أفواه
المجانين وجزم به الزركشي (وكيفية) ولو نحو ذباب عمالة نفس له سائلة خلافاً للفقهاء
ومن تبعه في قوله بطهارة لعدم الدم المتعفن كالك وأبي حنيفة فالنجسة وان
لم يسر دمه وكذا شعرها وعظمها وقترها خلافاً لأبي حنيفة اذا لم يكن عليها دم
وأفتى الحافظ ابن حجر العسقلاني بحكمة الصلاة اذا حل المصلي ميتة ذباب ان كان
في محل يشق الاحتراز عنه (غير بشرطه) (وغيره) (جواد) حل تناول الاخيرين وأما

(قوله في الجواهر) هو
شرح البسيط قال ع ش
أي وان وجد مرصياً
فليس كاللحم لجريان
العادة برمي العظم ولو وجد
قطعة لحم في اناء أو خرقة
به لا دلالة بحوس فيها فهي
طاهرة أو مرصية مكشوفة
فتجسه أو في اناء أو خرقة
والبحر بين المسلمين
أوليس المسلمون أغلب
فكذلك فان أغلب المسلمون
نظاهرة اه

الآدمي فله وله تعالى ولقد كرمتا بني آدم وقضية التكريم أن لا يحكم بنجاسته
 بالموت وغيره صيد لم يدر لذكاة وجنين مذكاة مات بذكاته ويحل أكل دودها كما
 معه ولا يجب غسل نحو الفم منه وتقل في الجواهر عن الاصحاب لا يجوز أكل
 ملح ولم ينزع ما في جوفه أي من المستفادات وظاهره لا فرق بين كبيره وصغيره
 لكن ذكر الشيخان جواز أكل الصغير مع ما في جوفه لعدم تنقية ما فيه (وكسركم
 أي صالح للسكر فدخلت القطرة من السكر) مانع كخمر وهي المتخذة
 العنب ونبذ وهو المتخذ من غيره وخرج بالمائع نحو البتج والحشيش وتطهر رخص
 تخللت بنفسها من غير صاحبته عين أجنبية لها وإن لم تؤثر في التخليل كحصا
 وبقية ما في الطهارة المن وإن تشرب منها أو غات فيه وارتفعت بسبب الغليان
 نزلت أما إذا ارتفعت بلا غليان بل بفعل فاعل فلا تطهر وإن غمر المرتفع قبل جفائه
 أو بعده بخمر أخرى على الأوجه كما جزم به شيخنا والذي اعتمده شيخنا المحقق
 عبد الرحمن بن زياد أنها تطهر إن غمر المرتفع قبل الجفاف لا بعده ثم قال لو صب
 خمر في إناء ثم أخرجت منه وصب فيه خمر أخرى بعد جفاف الإناء وقبل غسله
 تطهر إذا تخللت بعد نقاهتها منه في إناء آخر انتهى والدليل على كون الخمر خلة
 الحموضة في طعمها وإن لم توجد غداية الحموضة وإن قذفت بالزبد ويطهر جلد
 نجس بالموت باندباغ نقاه بحيث لا يعود إليه نتن ولا فساد لو وقع في الماء (وكتاب
 وخنزير) وفرع كل منهما مع الآخر أو مع غيره ودود ميتهما طاهر وكذا نبي
 عن كبت على المشهور كما قاله السبكي والأذري وجزم صاحب العدة والحاوي
 بنجاسته وما يخرج من جلد نحو حية في حياتها كالعرق على ما أفتى به بعضه
 لكن قال شيخنا فيه نظر بل الأقرب أنه نجس لأنه جزء من جسده منفصل من حي فهو
 كنبته وقال أيضا لو نزل كلب أو خنزير على آدمية فولدت آدميا كان الولد نجسا
 ومع ذلك هو كافي بالصلاة وغيرها وظاهره أنه يعني بما يضطر إلى ملاسته وأنه
 يجوز إمامته إذا أعاد عليه ودخوله المسجد حيث لا رطوبة للجماعة ونحوها
 انتهى ويطهر متنجس بعينية بغسل خزيل أصفاته من طعم ولون وريح ولا يضر بقاء
 لون أو ريح عسروا له ولومن مغلظ فإن بقيامه عالم يطهر ومتنجس بحكمية كبول
 جف ولم يدر له صفة يجري الماء عليه مرة وإن كان حيا أو لحما طين نجس أو ثوبا
 صبيغ نجس فيطهر بالطناب حسب الماء على ظاهرها كسيف سقي وهو محيى بنجس

(قوله نجس لا يعود الخ)
 وذلك لا يتأتى إلا بترفع
 الفضلات من دم ولحم
 بغيره وهو ما ذاع اللسان
 بجرأته كقرط وشب
 بالوحدة وثث وذرق
 طبر الخبز الحسن يطهرها
 أي الميتة الماء والقرط
 ولا يكفي الدبغ بالماء
 ولا شمس وزراب وملح وإن
 جف وطاهر بجمعه لأن
 صفوته لم تزل أعوذها
 بنقعه في الماء

و يشترط في طهر المحل ورود الماء القليل على المحل المتنجس فان ورد متنجس على ماء قليل لا كثير تنجس وان لم يتغير فلا يطهر غيره وفارق الوارد غيره بقوته لكونه عاملا فلو تنجس فيه كفى أخذ الماء بيده اليه وان لم يعلها عليه كما قال شيخنا ويجب غسل كل ما في حد الظاهر منه ولو بالادارة كصب ماء في اناء متنجس وادارت به جوانبه ولا يجوز له ابتلاع شئ قبل تطهيره حتى بالقرقرة * (فرع) * لو أصاب الأرض نحو بول وجف فصب على موضعه ماء فغمره طهر ولو لم يصب أي يغور سواء كانت الأرض صلبة أم رخوة وإذا كانت الأرض لم تتشرب ما تنجست به فلا بد من إزالة العين قبل صب الماء القليل عليها كالأواني لو كانت في اناء ولو كانت النجاسة جامدة فتفتت واختلط بالتراب لم يطهر كالمختلط بنحو صديد باقصة الماء عليه بل لابد من إزالة جميع التراب المختلط بها وأقوى بعضهم في مصحف تنجس بغيره عفوقته بوجوب غسله وان أدى الى تلفه وان كان لينيم قال شيخنا ويتعين فرضه فيما اذا مسّت النجاسة شيئا من القرآن بخلاف ما اذا كانت في نحو الجلود أو الحوائش * (فرع) * غسالة المتنجس ولو عفوانه كدم قليل ان انفصلت وقد زالت العين وصفاها ولم تتغير ولم يزد وزنها بعد اعتبار ما يأخذها الثوب من الماء والماء من الوسخ وقد طهر المحل طاهرة قال شيخنا ويظهر الاكتفاء فیهما بالظن * (فرع) * اذا وقع في طعام جامد كسمن فأرة مثلاً فانت ألقيت وما حولها مما ماسها فقطر الباقي طاهروا الجامد والذي اذا عرف منه لا يتراد على قرب * (فرع) * اذا تنجس ماء البئر القليل بملاقاة نجس لم يطهر بالترج بل ينبغي أن لا يترج اليه كثر الماء ببيع وأوصب ماء فيه أو الكثير بتغيره لم يطهر الا بزواله فان بقيت فيه نجاسة كثر فأرة ولم يتغير فقطر وتعدراستعماله اذا لا يخلو منه ولو فائز ح كاه فان اغترف قبل الترح ولم يتيقن فيما اغترفه شعر لم يضروا نطقه لا بتقديم الاصل على الظاهر ولا يطهر متنجس بنحو كلب الاسبيع غسالات بعد زوال العين ولو جرات فربها مرة واحدة احداهن بتراب نيم ممزوج بالماء بأن يكدر الماء حتى يظهر أثره فيه ويصل بواسطته الى جميع أجزاء المحل المتنجس ويكفي في الراكد تحريكه سبعاً قال شيخنا يظهر ان النهاب مرة والعود أخرى وفي الجارى مرور سبع جريات ولا تراب في أرض ترابية * (فرع) * لو مس كلبا دخل ماء كثير لم تنجس يده ولو رفع كلب رأسه من ماء وقفه مترطب ولم يعلم مماسه لم ينجس قال مالك وداود الكلب

قوله بتراب نيم أي
طهر ولم يتعمل قبل في
رفع حدث ولا في إزالة
نجس ويكفي هنا كونه
طينا رطبا لانه تراب بالقوة
للاخبار الصحيحة (قوله
بتراب) سواء وضع التراب
ثم صب الماء عليه أو وضعهما
أرضع الماء ثم فوفه
التراب

طاهر ولا ينجس الماء القليل بولو غم وانما يجب غسل الاثنا بولو غم تعبدًا (وبعض
 عن دم نحو برغوث) مما لا تنفس له سائلة كبحر وض وقل لا عن جلده (و) دم نحو
 دمل) كبثرة وجرح وعن قيحه وصديده (وان كثر) الدم فيه مساواته وانتشر بهرق
 أو غش الأول بحيث يطبق التوب على القول المعتمدة (بغير فعله) فان كثر بفعله
 قد اكل نمل نحو برغوث في ثوبه أو عصر نحو دمل أو حمل ثوبه فيه دم براغيث مثلاً
 وصلى فيه أو فرشته وصلى عليه أو زاد على ملبوسه لا لغرض كتجمل فلا يعني الا عن
 القليل صلى الاصح كفاي التحقيق والمجموع وان اقتضى كلام الروضة العفو عن
 كثير دم نحو الدمل وان عصر واعتمده ابن النقيب والاذري ومحل العفو هنا وفيما
 يأتي بالنسبة للصلاة لا نحو ماء قليل فينجس به وان قل ولا أثر لاقااة البدن له وطياً
 ولا يكاف تشييف البدن له مرة (و) عن (قليل) نحو دم (غيره) أى اجنبى غير
 مغلط بخلاف كثيره ومنه كما قال الاذري دم انفصل من بدنه ثم أسابه (و) عن
 قليل نحو دم (حيض ورحا) كفاي المجموع ويقاس به مادام سائر المنافذ
 الا الخارج من معدن النجاسة كحل الغائط والمرجع في القلة والكثرة
 العرف وما شئت في كثرته له حكم القليل ولو تفرق النجس في محال ولو جمع كثير
 كان له حكم القليل عند الامام والكثير عند المتولي والغزالي وغيرهما يرجعه
 بهضه م ويعني عن دم نحو دم دوجم يحمله مساو أن كثر ونصح صلاة من أدى الله
 قبل غسل القدم اذا لم يتلغ ريقه فيها لان دم اللثة معفو عنه بالنسبة الى الريق ولو
 رفع قبل الصلاة ودام فان رجي انقطاعه والوقت متسع انتظره والا تحفظ
 كالاسنخلاف لمن زعم انتظاره وان خرج الوقت كما تؤخر لغسل ثوبه المتنجس
 وان خرج ويفرق بقدره هذا على ازالة النجس من أصله فلزمه نجاسة لافه
 في مستلثان وعن قليل طين محل مروره تيقن نجاسته ولو غلط للمشقة ما لم يبق
 عينه متميزة ويختلف ذلك بالوقت ومحل من التوب والبدن واذا تعين عين النجاسة
 في الطريق ولو موافق كلب فلا يعني عن مساو ان عمت الطريق على الوجه وأفتى
 شيخنا في طريق لا طين بهابل فيها قد ذر الآدمي وروث الكلاب والمياه ثم وقد
 أسابه المطر بالعفو عند مشقة الاحتراز (قاعدة مهمة) وهي ان ما أسبه
 الطهارة وغلب على الظن نجسه لغلبة النجاسة في مثله فيه قولان معروفان بقولي
 الاسر والظاهر أو الغالب أرجحهما انه طاهر عملاً بالاصل المتيقن لانه أضبط

من الغلاب المختلف بالاحوال والازمان وذلك ككتاب خمار وحائض وصبيان
وأواني متدينين بالتجاسة وورق يغلب ثره على نجس ولعاب صبي وجوخ اشهر
عمله بشحم الخنزير وجبن شامي اشهر عمله بانفحة الخنزير وقد جاءه صلى الله عليه وسلم
جنة من عندهم فأكل منهن ولم يسأل عن ذلك ذكره شيخنا في شرح المنهاج (و)
يعني من (محل استجمار) عن (ونيم ذباب) وبول (وروث خفاش) في المكان وكذا
الثوب والبدن وان كثرت لعسر الاحترار عنهار يعني عما جف من ذرق سائر
الطيور في المكان اذا عمت البلوى به وقضية كلام المجموع العفو عنه
في الثوب والبدن ايضا ولا يعني عن بعد الفأر ولو يابس على الوجة له كن
أفستى شيخنا ابن زياد كيعض المتأخرين بالعفو عنه اذا عمت البلوى به
كعمومها في ذرق الطيور ولا تمنع صلاة من حمل مستجمر أو حيوانا بمنزله
نجس أو مذكي غسل منبجعه دون جوفه أو ميتا طاهرا كآدمي ومثله لم يغسل
بالنماء أو بيضة مذرة في باطنها دم ولا صلاة قابض طرف متصل بنجس وان لم يتحرك
بحركته (فرع) لو رأى من يريد صلاة وثوبه نجس غير مفعولة لزمه
اعلامه وكذا يلزمه تعليم من رآه يتخلل بواجب عبادة في رأى مقالده (تتمة) يجب
الاستنجاء من كل خارج مملوث بماء ويكفي فيه غلبة ظن زوال التجاسة ولا يسن
حينئذ شتم يده وينبغي الاسترخاء لئلا يبقى أثرها في تضاعيف شرح المقعدة أو بثلاث
مسحات تم المحلل في كل مرة مع تنقية بجامد قاع ويندب لداخل الخلاء أن يقدم
بساره ويمينه لا يصرافه بعكس المسجد وينحى ما عليه معظم من قرآن واسم نبي
أو ملك ولو مشتمتر كما كثر يز وأحمدان قصد به معظم ويسكت حال خروج خارج
ولو عن غير ذكر وفي غير حال الخروج عن ذكر ويعد ويستتر وأن لا يقضى حاجته
في ماء مباح راكدا لم يستجروا منه حدث غير ملوك لا حدود طريق وقيل يحرم
التغوط فيها وتحت شجر يملكه أو ملوكه لم رضا ماله كماله ولا يستقبل
عن القبلة ولا يستدبرها ويحرم ان في غير المذوح حيث لا سائر فلو استقبلها بصدرة
وحول فرجه عنها ثم بال لم يضر بخلاف عكسه ولا يترك في بوله وأن يقول
عند دخوله اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث والخروج غفرا لك الحمد لله
الذي أذهب عني الازي وعافاني وبعد الاستنجاء اللهم طهر قلبي من النفاق
وحصن فرجي من الفواحش قال البغوي لو شك بعد الاستنجاء هل غسل ذكره

لم تلزمه اعادته (وثالثها ستر رجل) ولو صبيا (وأمة) ولو مكاتبة وأم ولد (وما بين سرية
وركبة) لهما ولو خاليا في ظلمة للخبر الصحيح لا يقبل الله صلاة عاتق أي بالغ الاجتهاد
ويجب ستر جزء منهما المتحقق به ستر العورة (و) ستر (حرة) ولو صغيرة (غير وجهه
وكفين) ظهرهما وبطنهما إلى الكوعين (بما لا يصف لونا) أي لون البشرة
في مجلس التحالط كذا ضبطه بذلك أحمد بن موسى بن عجيل ويكفي ما يحكي لحجم
الاعضاء لكنه خلاف الأولى ويجب الستر من الأعلى والجوانب لا من الأسفل
(ان قدر) أي كل من الرجل والحرة والأمة (عليه) أي الستر أما العاجز عما يستتر
العورة فيصلي وجوبا عاريا بلا اعادة ولو مع وجود ساتر متنجس تعذر غسله لا من
أمكنه تطهيره وان خرج الوقت ولو قدر على ساتر بعض العورة لزمه الستر
بما وجد وقدم السواتر فيقبل فالدبر ولا يصلي عاريا مع وجود حرير بل لا يسأله
لأنه يباح للحاجة ويلزم التطيين لو عدم الثوب أو نجسه ويجوز لسكتس اقتداء بهار
وليس للعاري غصب الثوب ويسن للمصلي أن يلبس أحسن ثيابه ويرتدي وبتعمم
ويتقصد ويتطيلس ولو كان عنده ثوبان فقط لبس أحدهما وارتي بالآخر
ان كان ثم ستره والا جعله مصلي كما أفتى به شيخنا (فرع) يجب هذا الستر
خارج الصلاة أيضا ولو بثوب نجس أو حرير لم يجز غيره حتى في الخلوة لكن الواجب
فهما ستر سواقي الرجل وما بين سرية وركبة غيره ويجوز كشفها في الخلوة ولو من
المسجد لا دني غرض كبيرد وصيانة ثوب من الدنس والغيار عند كنس البيت
وكغسل (ورابعها معرفة دخول وقت) يقينا أو ظنا فنصلي بدونها لم تصح صلاته
وان وقعت في الوقت لان الاعتبار في العبادات بما في ظن المكاف وما في نفس
الامر وفي العقود بما في نفس الامر فقط (فوقت ظهر من زوال) لشمس (الى
مغرب) كل (شيء مثله غير ظل استواء) أي الظل الموجود عنده ان وجد وسقط
بذلك لانها أول صلاة ظهرت (ف) وقت (عصر) من آخر وقت الظهر (الى غروب)
جميع قرص شمس (ف) وقت (مغرب) من الغروب (الى مغيب الشفق) الاحمر
(ف) وقت (عشاء) من مغيب الشفق قال شيخنا وينبغي نذب تأخيرها الزوال الاصفر
والا يضر خروجها من خلاف من أوجب ذلك ويمتد (الى) طلوع (فجر صادق) وقت
(صبح) من طلوع الفجر الصادق لا الكاذب (الى طلوع) بعض (الشمس) والعصر
هي الصلاة الوسطى لصحة الحديث به فهي أفضل الصلوات ويلها الصبح ثم العشاء

(قوله فوقت ظهر) فآؤه
للفصحة أي اذا أردت
بان أوقات الخمس
فأقول لك وقت ظهر الخ
وبدأهمنا تأسيابنا تعليم
جبريل النبي صلى الله
عليه وسلم بصلاته عند
باب الكعبة الخمس
في أوقاتها مرتين في يومين
مبتدئا بالظهر إشارة الى
أن دينه صلى الله عليه
وسلم يظهر على سائر
الادبان ظهورها على
بقية الصلوات وبآية أقم
الصلاة لولا الشمس

ثم الظاهر ثم المغرب كما استظهره شيخنا من الأدلة وإنما فضلوا جماعة الصبح والعشاء
 لأنهم فيها أشق قال الرافعي كانت الصبح صلاة آدم والظهر صلاة داود والعصر صلاة
 سليمان والمغرب صلاة يعقوب والعشاء صلاة يونس عليهم الصلاة والسلام انتهى
 وأعلم أن الصلاة تجب بأول الوقت وجوبا وسعافه التأخير عن أوله إلى وقت
 ينسحب بشرط أن يعزم على فعلها فيه ولو أدرك في الوقت ركعة لأدونها فالكامل أداء
 والاقتضاء ويأتي بأخراج بعضها عن الوقت وإن أدرك ركعة نعم لو شرع في غير
 الجمعة وقد بقي ما يسعها جازله بلا كراهة أن يطولها بالقراءة أو بالذكر حتى يخرج
 الوقت وإن لم يقع منها ركعة فيه على المعتمد فإن لم يبق من الوقت ما يسعها أو كانت
 جمعة لم يجز المدة ولا يسر الاقتصار على أركان الصلاة لأدراك كاملها في الوقت
 ﴿فرع﴾ يندب تعجيل صلاة ولو عشاء لا قبل وقتها لخبر أفضل الأعمال الصلاة
 لا قبل وقتها وتأخيرها عن أوله لتيقن جماعة أثناءه وإن خش التأخير ما لم يضق
 الوقت ولظنها إذا لم يفحش عرفا لا لشك فيها مطلقا والجماعة القليلة أول الوقت
 أفضل من الكثيرة آخره ويؤخر المحرم - صلاة العشاء وجوبا لأجل خوف
 فوت حج يفوت الوقوف بعرفة لو صلاها من مكانها لان قضاءه صعب والصلاة
 تؤخر لأنها أهل من مشقتها ولا يصلمها صلاة شدة الخوف ويؤخر أيضا وجوبا
 من رأى نحو غريق أو أسير لو أنقذه خرج الوقت ﴿فرع﴾ يكره النوم بعد
 دخول وقت الصلاة وقبل فعلها حيث ظن الاستيقاظ قبل ضيقه لعادة أولا يقاطع
 غيره له والاحرم النوم الذي لم يغاب في الوقت ﴿فرع﴾ يكره تحريم الصلاة
 لأسبابها كالنفيل المطلق ومنه صلاة التسابيح أولها سبب متأخر كركتي
 استخارة واحرام بعد أداء صبح حتى ترتفع الشمس كرخ وعصر حتى تغرب وعند
 استواء غير يوم الجمعة لأماله سبب متقدم كركتي وضوء وطواف وتبعية وكسوف
 وصلاة جنازة ولو على غائب وأعادة مع جماعة ولو أماما وكفاية فرض أو نفل
 لم يقصد تأخيرها للوقت المصكروه إيقضها فيه أو يدارم عليه فلو تحرى
 إيقاع صلاة غير صاحبة الوقت في الوقت المكروه من حيث كونه مكروها فتحرر
 مطلقا ولا يتعد ولو فائتة يجب قضاؤها فوراً لأنه معاند للشرع (وخامسها
 استقبال) عين (القبلة) أي الكعبة بالصدر فلا يكفي استقبال جهة لها خلافاً لابي
 حنيفة رحمه الله تعالى (الأي) حق العاجز منه وفي صلاة (شدة الخوف)

(قوله بالصدر) أي فلا
 يكفي نحو الوجه وإنما هو
 شرط للهفة صلاة قادر على
 الاستقبال لقوله تعالى
 فقل وجهك شطر المسجد
 الحرام والاستقبال لم
 يجب في غير الصلاة فتعين
 أن يكون فيها وقد ورد أنه
 صلى الله عليه وسلم قال
 للمسيء صلاته وهو خالد بن
 رافع الزرقى إذا قمت إلى
 الصلاة فأسبغ الوضوء ثم
 استقبل القبلة رواه الشيخان

ولو فرضا فيصلي كيف أمكنه ماشيا ورا كبا سنة بلا أو مستديرا كهارب من
حر يوقيل وسبع وحية ومن دائن عند اعصار وخوف حبس (و) الا في (نقل
سفر مباح) لقاصد محل معين فيجوز النقل را كبا و ماشيا فيه ولو قصر انعم بشرط
أن يكون مقصده على مسافة لا يسمع النداء من بلده بشرطه المقررة في الجمعة
وخرج بالمباح سفر المصيبة فلا يجوز ترك القبلة في النقل لابق ومسا فر عليه
دين حال قادر عليه من غير اذن دائنه (و) يجب (على ماش اتمام ركوع وسجود)
لسهولة ذلك عليه وعلى راكب ايماءهما (واستقبال فيها ما وفي تحريم) وجاوس
بين السجدين فلا يمشي الا في القيام والاعتدال والتشميد واللام ويحرم
انحرافه عن استقبال صوب مقصده عامدا عالما مختارا الا الى القبلة ويشترط
ترك فعل كثير كعدو وتحريك رجل بلا حاجة وترك تعمد وطئ نجس ولو بايسا
وان عم الطمر يوق ولا يضرو طء باس خطأ ولا يكاف ماش التحفظ منه ويجب
الاستقبال في النقل راكب سفينة غير ملاح واعلم أنه يشترط أيضا في صحة الصلاة
العلم بفرضية الصلاة فلو جهل فرضية أصل الصلاة أو صلاته التي شرع فيها لم
تصح كما في المجموع والروضة وتتميز فروضها من ستمها نعم ان اعتقد العايم أو العالم
على الاوحد الكل فرضا صحت أو سنة فلا والعلم بكيفية الآتي بيانها فريبا
ان شاء الله تعالى

﴿فصل في صفة الصلاة﴾

(أركان الصلاة أي فروضها أربعة عشر يجعل الطمأنينة في محالها ركنًا واحدًا
أحدها (نية) وهي القصد بالقلب لخبر انما الاعمال بالنيات (فيجب فيها) أي
النية (قصد فعلها) أي الصلاة لتتميز عن بقية الافعال (وتعينها) من ظهر أو غيره
لتتميز عن غيرها فلا يكفي نية فرض الوقت (ولو) كانت الصلاة المفعولة (نقلا)
غيره طاق كالرواتب والسنن المؤقتة أو ذات السبب فيجب فيها التعيين بالإضافة
الى ما يعينها كسنة الظهر القبلية أو البعدية وان لم يؤخر القبلية ومثلها كل
صلاة لها سنة قبلها وسنة بعدها وكعبدا لا يخفى أو الا كبرا والفطر أو الاصغر
فلا يكفي صلاة العيد والوتر سواء الواحدة والزائدة علمها ويكفي نية الوتر من غير
عدد ويحمل على ما يريد على الاوجه ولا يكفي فيه نية سنة العشاء أو راتبها

والترأوى والضحى وكسوف الشمس أو قدر أما النفل المطلق فلا يجب فيه تعيين بل يكفي فيه نية فعل الصلاة تكافئ ركعتي التحية والوضوء والاستحارة وكذا صلاة الاوابين على ما قاله شيخنا ابن زباد والعلامة السيوطي رحمهما الله تعالى والذي جزمه شيخنا في فتاويه أنه لا بد منهما من التعيين كالضحى (و) يجب (نية فرض فيه) أى في الفرض ولو كفاية أو ندرا وان كان التأوى صبيبا ليعتبر من النفل (كأصل فرض الظهر) مثلا أو فرض الجمعة وان أدرك الامام في تشهدهما (ومن) في النية (إضافة الى الله) تعالى خروجا من خلاف من أرجحها وليتحقق معنى الاخلاص (وتعرض لاداء أو قضاء) ولا يجب وان كان عليه فائتة مماثلة للؤدة خلافا لما اعتمدته الأذرعى والاصح صحة الاداء بنية القضاء وعكسه ان عذر بخوغيم والابطال قطعا للاحبة (و) تعرض (لاستقبال وعدد ركعات) للخروج من خلاف من أوجب التعرض لهما (و) سن (نطق بجنوى) قبل التكبير ليساعد الله ان القلب وخروجا من خلاف من أوجب له ولو شك هل أتى بكل النية أولا أو هل نوى ظهرا أو عصرافان ذكر بعد طول زمان أو بعد اتبانه بركن ولو قوليا كالقراءة بطلت صلاته أو قبلها ما فلا (و) ثانيا (تكبير محرم) للخبر المتيقن عليه اذا قبل الى الصلاة فكبير سمي بذلك لان المصلي يحرم عليه به ما كان خللا له قبله من مفسدات الصلاة وجعل فاتحة الصلاة ليستحضر المصلي معناه الدال على عظمة من تها خدمته حتى تتم له الهية والخشوع ومن ثم زيد في تكراره ايدوم استحباب ذنك في جميع صلاته (مقروناه) أى بالتكبير (النية) لان التكبير أول أركان الصلاة فتجب مقارنتها به بل لا بد أن يستحضر كل معتبر فيها محامرو غيره كالفصل للقاصر وكونه اماما أو مأموما في الجمعة والقدرة المأموم في غيرها مع ابتدائه ثم يستمر مستحبا لذلك كله الى الراء وفي قول صحبه الرافعي يكفي قرنها بأوله وفي المجموع والتفصيل المختار ما اختاره الامام والرافعي الى أنه يكفي فيها المقارنة العرفية عند العوام بحيث يعد مستحضر الصلاة وقال ابن الرفعة انه الحق الذي لا يجوز سواه وصوبه السبكي وقال من لم يقرب به وقع في الوسواس المذموم وعند الأئمة الثلاثة يجوز تقديم النية على التكبير لزم البسير (ويتعين) فيه على القادر لفظ (الله أكبر) للاتباع أو الله الا كبير ولا يكفي أكبر الله ولا الله كبير أو أعظم ولا الرحمن أكبر ويضراخل بحرف

(قوله تلاعبه) في الضمة
أخذ البارزى من هذا أن
من مكث على عشرين سنة
يعلى الصبح لظن دخول
وقته ثم بان خطؤه لم يلزمه
الاقضاء واحدة لان صلاة
كل يوم تقع عما قبله اذ
لا يشترط نية القضاء ولا
يعارضه اتمس على أن
من صلى الظهر لا يجتهد
في انقضاء الوقت لم يقع
من فاتته عليه لان هذا
فمن أدى بقصد التي
عليه من غير أن يقصد التي
دخل وقتها

من الله أكبر وزيادة حرف يغير المعنى كذمهزة الله وكألف بعد الباء وزيادة واو
 قبل الجلالة وتخال واوساكنة أو متحركة بين الكلمتين وكذا زيادة مد
 الالف التي بين اللام والهاء الى حد لا يراه أحد من القراء ولا يضر وقفة يسيرة بين
 كلمتيه وهي سكتة التنفس ولا ضم الراء ﴿فرع﴾ لو كبر مرات ناويا
 الاقتراح بكل دخول فيها بالوتر وخرج منها بالشفع لانه لما دخل بالاولى خرج
 بالثانية لان زمة الافتتاح بها متضمنة لقطع الاولى وهكذا فان لم ينو ذلك ولا تخال
 فخطل كاعادة لفظ التنية فابعد الاولى ذكر لا يؤثر (ويجب اسماعه) أي
 التكبير (نفسه) ان كان صحيح السمع ولا عارض من نحو لفظ (كسائر ركن قولي)
 من الفاتحة والشهد والسلام ويعتبر اسماع المندوب القولي لحصول السنة
 (ومن جزم رائه) أي التكبير خروجا من خلاف من أوجبه وجهه لمام كسائر
 تكبيرات الاتقالات (ورفع كفيه) أو أحدهما ان تعسر رفع الاخرى (بكشف)
 أي مع كشفه ما ويكره خلافه ومع تقرييق أصابعه ما تقرىقا وسطا (حذو) أي
 مقابل (منكبيه) بحيث يجاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه وأبهاما شحمتي
 أذنيه وراحتهما منكبيه للاتباع وهذه الكيفية تسن (مع) جميع تكبير (تحرم)
 بأن يقرنه به ابتداء وينههما معا (و) مع (ركوع) للاتباع الوارد من طرق كثيرة
 (ورفع منه) أي من الركوع (و) رفع (من تشهد أول) للاتباع نهما (ووضعهما
 تحت صدره) وفوق سرته للاتباع (أخذ ابيمينه) كوع (يساره) وردهما من
 الرفع الى تحت الصدر أولى من ارسالهما بالكلية ثم استئناف رفعهما الى
 تحت الصدر قال المتولي واعتمده غيره ينبغي أن ينظر قبل الرفع والتكبير الى
 موضع سجوده ويطلق رأسه قليلا ثم يرفع (و) ثالثها (قيام قادر) عليه بنفسه
 أو غيره (في فرض) ولو مندورا أو معادا ويحصل القيام بنصب فقار ظهره أي
 عظامه التي هي مفاصله ولودباس تناد الى شيء بحيث لو زال اسقط ويكره
 الاستناد لا بائنا ان كان أقرب الى أقل الركوع ان لم يجز عن تمام الانتصاب
 (ولما جرت عليه قيام) بأن لحقه به مشقة شديدة بحيث لا تحتمل عادة وضبطها
 الامام بأن تسكون بحيث يذهب معها خشوعه (صلاة قاعدا) كراكب سفينة خاف
 غرور ان رأس ان قام وماس لا يستلطفه الا بالعود ويحتي القاعد للركوع
 بحيث يجاذي جهته ما قدام ركبتيه ﴿فرع﴾ قال شيخنا يجوز لريض أمكنه

(قوله قيام) انما أخرجه
 عن التنية وتكبير التحريم
 مع تقدمه عليهم ما لانها
 ركنان في كل صلاة بخلافه
 فانه ركن في الفريضة
 فقط ولان ركبتيه انما
 هي معهما أو بعدهما اذ هو
 قبلهما بشرط وانما اشترط
 تقدمه عليهم لتوقف
 مقارنته لهما عادة على
 ذلك فلا أمكنه مقارنته
 بدونه تحت الصلاة وان
 لم يتقدم عليهم ولا يكون
 تقدمه حينئذ شرطا

القيام بلا مشقة لو انفرد لا ان صلى في جماعة الامع جلوس في بعضها الصلاة
معههم مع الجلوس في بعضها وان كان الافضل الانفراد وكذا اذا قرأ الفاتحة فقط
لم يقعد أو والسورة تعد فيها جازله قراءتها مع القعود وان كان الافضل تركها
انتهى والافضل للقاعد الاقتران ثم الترتيب ثم التورك فان عجز عن الصلاة قاعدا
صلى مضطجعا على جنبه مستقبلا للقبلة بوجهه ومقدم يديه ويكره على الجنب
الايسر بلا عذر فستاقيا على ظهره وأخصاه الى القبلة ويجب أن يضع تحت رأسه
نحو مخدة ليس يستقبل بوجهه القبلة وان يومئ الى صوب القبلة راكعا وساجدا
و بالسجود أخفض من الائمة الى الركوع ان عجز عنه مما فان عجز عن الائمة
برأسه أو مابا جفانه فان عجز أجرى أفعال الصلاة على قلبه فلا تسقط عنه الصلاة
مادام عقله ثابتا وانما أخر والقيام عن سابقه مع تقدمه علم ما لانهم اركان
حتى في النفل وهو ركن في الفريضة فقط كتنفل فيجوز له أن يصلي النفل قاعدا
ومضطجعا مع القدرة على القيام أو القعود ويلزم المضطجع القعود للركوع
والسجود اماما مستقبلا فلا يصح مع امكان الاضطجاع وفي المجموع اطالة القيام
افضل من تكثير الركعات وفي الروضة تطويل السجود افضل من تطويل
الركوع (و) رابعها (قراءة فاتحة كل ركعة) في قيامها الخبر الشيخين لا صلاة لمن لم
يقرأ بفاتحة الكتاب أي في كل ركعة (الركعة مسبوق) فلا تجب عليه فيها
حيث لم يدرك زمنا يسع الفاتحة من قيام الامام ولو في كل الركعات السابقة
في الاولى وتختلف المأموم عنه بزملة أو نسيان أو بطل حركة فلم يقم من السجود في كل
عما بعدها الا والامام راكع فيحمل الامام المنطهر في غير الركعة الزائدة
الفاتحة أو بقيتها عنه ولو تأخر مسبوق لم يشتغل بسنة لان تمام الفاتحة فلم يدرك
الامام الا وهو معتدل لغت ركعته (مع بسمة) أي مع قراءة البسملة فانها آية منها
لانه صلى الله عليه وسلم قرأها ثم الفاتحة وعندها آية منها وكذا من كل سورة
غير براءة (و) مع (تشديدات) فيها وهي أربع عشرة لان الحرف المشدد بحرفين
فاذا خفف بطل منها حرف (و) مع (رعاية حروف) فيها وهي على قراءة ملك بلا ألف
مائة وواحد واربعون حرفا وهي مع تشديداتها مائة وخمسة وخمسون حرفا
(ومخارجها) أي الحروف كخرج ضا دو غـ يرها فلو أبدل قادرا ومن أمكنه التعلم
حرفا آخر ولو ضادا بظاء أول الحن لحننا بغير المعنى ككسرتاء أنعمت أو ضمها وكسر

كف اياك لاضه ما فان تعد ذلك وعلم تحريمه بطلت صلاته والا فقرأته نعم ان
 أعاده على الصواب قبل طول الفصل كحل عليها أما جزم لم يمكنه التعلم فلا تبطل
 قراءته. طذا وكذا الا نحن لئلا يغير المعنى كفتح دال بعد لكنه ان تعد محرم
 والا كرهه ووقع خلاف بين المتقدمين والمتأخرين في الهمد لله بالها في النطق
 بالاعاق المترتبة بينهما وبين الكف وجزم شيخنا في شرح المنهاج بالبطلان فيهما
 الا ان تعذر ما به التعلم قبل خروج الوقت لكن جزم بالهبة في الثانية شيخه
 زكريا وفي الاولى القاضي وابن الرفعة ولو خفف قادر أعاجز مقصر مشددا كان
 قرا ال رحن بفك الادغام بطلت صلاته ان تعد وعلم والا فقرأته لتلك الكلمة
 ولو خفف اياك عامدا عالما بمعناه كفر لانه ضوء الشمس والاحجد للسمو ولو شد
 مخففا مع ويحرم تعدده كونه طائفة بين البين والتاء من نستعين (و) مع رعاية
 (موالاة) فيها بأن يأتي بكلماتها على الولا بأن لا يفصل بين شي منها وما بعده
 بأكثر من سكتة التنفس أو الهمي (فيعيد) قراءة الفاتحة (بتخلال ذكر أجنبي)
 لا يتناول بالملالة فيها وان قل كبهض آية من غيرها وكبهض عاظم وان سن فيها
 تكسار جهلا شعاره بالاعراض (ولا) يعيد الفاتحة (بتخلال ماله تعاقب الصلاة
 ك) تأمين وسجود) للالوة امامه معه (ودعاء) من سؤال رحمة واستعاذة من عذاب
 وقول لي وأنا على ذلك من الشاهدين (لقراءة امامه) الفاتحة أو آية السجدة
 أو الآية التي بين فيها ما ذكر اكل من القارئ والسامع مأمويا أو غيره في صلاة
 وخارجها فلو قرأ المصل آية أو سمع آية فيها اسم محمد صلى الله عليه وسلم لم تنحب
 الصلاة عليه كما أفتى به النووي (و) لا (بفتح عليه) أي الامام اذا توقف فيها بقصد
 القراءة ولو مع الفتح ومحملة كما قال شيخنا ان سكنت والاقطع الموالة وتقديم نحو
 سبحان الله قبل الفتح يقطعها على الوجه لانه حينئذ يعني تنبيه (و) يعيد الفاتحة
 بتخلال (سكوت طال) فيها بحيث يتراد على سكتة الاستراحة (بلا عذر) فهم ما من
 جهل وهو فلو كان بتخلال ذكر الاجنبي أو السكوت الطويل سهوا أو جهلا
 أو كمن السكوت لتذكر آية لم يضر كالمكرر آية منها في محلها ولو لم يضر عذرا أو عاد إلى
 ما قرأه قبل واستمر على الوجه في فرع لو شك في أثناء الفاتحة هل يسأل فأتىها
 ثم ذكر أنه يسأل أعاد كلها على الوجه (ولا أثر لثبوت ترك حرف) فأكثر من
 الفاتحة أو آية فأكثر منها (بعد تمامها) أي الفاتحة لان الظاهر حينئذ تمضيها

(قوله بأن لا يفصل) بتخليل
 للولاء المطالب (قوله منها)
 أي الفاتحة (قوله وما بعده)
 هو في ظاهره صادق حتى
 بما لم يكن منها ما وليس
 بما راد بل المراد أن لا يفصل
 بين شي منها وبين ما بعده
 الكائن منها أيضا والاذن
 ما ذكره فوضح الفساد إذ
 لا تنحب الموالة بين آخر
 الفاتحة وما بعده ما من آمين
 والسورة

تامة (واستأنف) وجوب ان شئت فيه (قبله) أى التمام كما وشئت هل قرأها أولا
 لان الاصل عدم قراءتها وكالفاتحة في ذلك سائر الاركان فلو شئت في أصل المجدود
 مثلا أتى به أو بعده في نحو وضع اليد لم يلزمه شيء ولو قرأها غافلا فظن عند صراط
 الذين ولم يتيقن قراءتها لزمه استئنافها ويجب الترتيب في الفاتحة بأن يأتي بها على
 نظمها المعروف لاني التمهيد مالم يخل بالمعنى لكن يشترط فيه رعاية تشديدات
 وموالاة كالفاتحة ومن جهل جميع الفاتحة ولم يمكنه تعلمها قبل ضيق الوقت ولا
 قراءتها في نحو مصحف لزمه قراءة سبع آيات ولو متفرقة لا يتقص حروفها عن
 حروف الفاتحة وهي بالبسملة والتشديدات مائة وستة وخمسون حرفا باثبات ألف
 مالك ولو قدر على بعض الفاتحة كرره ابلغ قدرها وان لم يقدر على بدل فسبعة
 أنواع من ذلك كركن ذلك فوقوف بقدرها (وسن) وقيل يجب (بعد تحريم) بفرض
 أو نفل ما عدا صلاة جنازة (افتتاح) أى دعاؤه سرا ان أمن فوت الوقت وغاب على
 ظن المأموم اذراك ركوع الامام (مالم يشرع) في تعوذ أو قراءة ولو هموا (أو يجلس
 مأموم) مع امامه وان أمن مع تأمينه (وان خاف) أى المأموم (فوت سورة) حيث
 تسن كما ذكر شيخنا في شرح العباب وقال لان اذراك الافتتاح محقق وفوات
 السورة موهوم وقد لا يقع وورد فيه أدعية كثيرة وأفضلها امارواه مسلم وهو وجهت
 وجهي أى ذاتي للذي فطر السموات والارض حينئذ أى ما تلاعن الاديان الى
 الدين الحق مسلما أو ما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب
 العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين ويسن المأموم يسمع قراءة امامه
 الاسراع به ويزيد نداء المنفرد وامام محصورين غير ارقاء ولا نساء متزوجات رضوا
 بالتطويل لفظا ولم يطرأ غيرهم وان قل حضوره ولم يكن المسجد مطروقا ما ورد
 في دعاء الافتتاح ومنه مارواه الشيخان اللهم يا عبد بني وبين خطاياي كما باعدت
 بين المشرق والمغرب اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس
 اللهم اغسلني من خطاياي كما يغسل الثوب بالماء والتلج والبرد (و) بعد افتتاح
 وتكبيرة صلاة عيد ان أتى بها يسن (تعوذ) ولو في صلاة الجنازة سرا وفي الجهرية
 وان جلس مع امامه (كل ركعة) مالم يشرع في قراءة ولو هموا وهو في الاولى آكد
 ويكره تركه (و) يسن (وقوف على رأس كل آية) حتى على آخر البسملة خلافا لجمع
 (منها) أى من الفاتحة وان تعلقت بها بعدها لا يتابع والاولى أن لا يقف على

(قوله أى ذاتي) كنى عنها
 بالوجه إشارة الى أن
 المصلي ينبغي أن يكون كاه
 وجهه مقبلا بكايته على
 الله تعالى لا يلتفت لغيره
 بقلبه في لحظة منها وينبغي
 محاولة الصديق عند
 الالتفات بذلك خيرا من
 الكذب في مثل هذا
 التمام (قوله فطر) أى
 أبداع على غير مثال سبق

أنعمت عليهم لانه ليس بوقف ولا منتهى آية عندنا فان وقف على هذا لم تسن الاعادة من أول الآية (و) يسن (تأمين) أي قول آمين بالتحفيف والمذوحسن زيادة قرب العالمين (عقبها) أي الفاتحة ولو خارج الصلاة بعد سكتة لطيفة ما لم يتلفظ بشئ سوى رب اغفر لي ويسن الجهر به في الجهرية حتى للمأموم لقراءة امام تبعاله (و) سن للمأموم في الجهرية تأمين (مع) تأمين (امامه ان سمع) قراءته لخبر الشيخين اذا أمن الامام أي اراد التأمين فأمنا وفاقه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وليس لنا ما يسن فيه تحري مقارنة الامام الا هذا واذا لم يتفق له موافقته أمن عقب تأمينه وان أخر امامه عن الزمن المسنون فيه التأمين أمن المأموم جهرا وأمين اسم فعل بمعنى استجب مبني على الفتح ويسكن عند الوقف * (فرع) * يسن للامام أن يسكت في الجهرية بقدر قراءة المأموم الفاتحة ان علم أنه يقرأها في سكتته كما هو ظاهر وأن يشتغل في هذه السكتة بدعاء أو قراءة وهي أولى قال شيخنا وحيد حيث ذقظهم أنه يراعى الترتيب والموا لاة بينها وبين ما يقرؤه بعدها * (فائدة) * يسن سكتة لطيفة بقدر سبحان الله بين آمين والسورة وبين آخرها وتكبير الركوع وبين التحريم ودعاء الافتتاح وبينه وبين التعوذ وبينه وبين البسملة (و) سن (آية) فأكثر والاولى ثلاث (بعدها) أي بعد الفاتحة ويسن ان يقرأها من اثناء سورة البسملة نص عليه الشافعي ويحصل أصل السنة بتكرير سورة واحدة في الركعتين وباعادة الفاتحة ان لم يحفظ غيرها أو بقراءة البسملة لا بقصد انها التي هي أول الفاتحة وسورة كاملة حيث لم يرد البعض كافي التراويح أفضل من بعض طويلة وان طال ويكره تركها رعاية لمن أوجها وخرج ببعدها ما لو قدمها عليها فلا تحسب بل يكره ذلك وينبغي أن لا يقرأ غير الفاتحة من يلحن فيه لخنا بغير المعنى وان عجز عن التعلم لانه يتكلم بما ليس بقراءن بلا ضرورة وترك السورة جائز ومقتضى كلام الامام الحرمه (و) تسن (في) الركعتين (الاوليين) من رباعية أو ثلاثية ولا تسن في الاخيرتين الا المسبوق بأن لم يدرك الاولين مع امامه فيقرأها في باقي ضلاته اذا تداركه ولم يكن قراءها فيها أدركه ما لم تسقط عنه لكونه مسبوقا فيها أدركه لان الامام اذا تحمل عنه الفاتحة فالسورة أولى ويسن أن يطول قراءة الاولى على الثانية ما لم يرد نص بتطويل الثانية وأن يقرأ على ترتيب المصحف وعلى التوالي ما لم تكن التي تليها أطول ولو تعارض الترتيب وتطويل الاولى كأن قرأ

الاخلاص فهل يقرأ الفلق نظرا لترتيب أو الكثرة نظرا لتطويل الاولى كل
محتمل والا قرب الاول قاله شيخنا في شرح المنهاج وانما تسن قراءة الآيات امام
ومتفرد (وغير مأمووم مع) قراءة امامه في الجهرية فتسكروه وقبل تحريم امام مأمووم
لم يسمعها أو سمع صوتا لا يميز حروفه فيقرأ سر السكت بسن له كافي أو يبي السرية
تأخير فاحتجته عن فاتحة امامه ان ظن ادراكه قبل ركوعه وحينئذ يشتغل بالدعاء
لا القراءة وقال المتولي وأقره ابن الرفعة بذكره الشروع فيها قبله ولو في السرية
للخلاف في الاعتماد عليها حينئذ ولجريان قول باليطان ان فرغ منها قبله
(فرع) • بين المأمووم فرغ من القاسحة في الثالثة أو الرابعة أو من التشهد
الاول قبل الامام ان يشتغل بدعاء فمما أو قراءة في الاولى وهي أولى (و) بين
للحاضر (في) صلاة (جمعة وعشاها) سورة (الجمعة والناسقون) أربع وهل
أنا ذو (في) (صحبها) أي الجمعة اذا اتسع الوقت (المنزىل) السجدة (وهل أي و)
في (مغربها الكافرون والاخلاص) وبين قراءتهما في صبح الجمعة وغيرها
للمسافر وفي ركعتي العجوة والمغرب والطواف والنية والاستحارة والاحرام
للتابع في الكل • (فرع) • لو نزل أحد المعتنين في الاولى أي مما في الثانية
أو نزل في الاولى ما في الثانية قرأها ما في الاولى ولو شرع في غير السورة المعينة
ولو سها أو طهر أو قرأ المعينة مذبا وعند ضبط وقت سورتان تصيرتان أفضل من
بعض الطويلتين المعينتين خلافا لما رقي ولو لم يحفظ الا احدي المعينتين قرأها
وبدّل الاخرى بسورة مذبا وان ذقه الولا ولو اتقى في ثانية صبح الجمعة مثلا
وسمع قراءة الامام هل أتى فيقرأ في ثابته اذا قام بعد سلام الامام الم تنزيل كما أتى
به الكمال الرداد وتبعه شيخنا في قضاؤه لم يكن قضية كلامه في شرح المنهاج انه
يقرأ في ثابته اذا قام هل أتى واذا قرأ الامام غيرها قرأها المأمووم في ثابته وان
أدرك الامام في ركوع الثانية فكما لو لم يقرأ شيئا يقرأ السجدة وهل أتى في ثابته
كما أتى به شيخنا • (تنبيه) • بين الجهر بالقراءة لغير مأمووم في صبح وأولي
العشائين وجمعة وفيما يقضي بين غروب شمس وطلوه ها وفي العبدن قال شيخنا ولو
قضاء ما اترا ويح ووتر رمضان وخسوف القمر ويكره للمأمووم الجهر انتهى عنه
ولا يهرمصل وغيره ان شوش على نحونا ثم أوصل فيكره كافي المجموع ويبحث
بعضهم المنع من الجهر بقرآن أو غيره بحضرة المصل مطلقا لان المسجد وقف على

(قوله والا قرب الاول)
أي كونه يقرأ الفلق وما
المانع من أن يقرأ فيها اذا
كان اماما بعضا من الفلق
سراية لوزن من قراءة
المأمووم فاحتجته ثم يجهز
الامام بيا في السورة فيجوز
الفضائل الاربع الترتيب
والعصر والمواالة وكون
المأني سورة كاملة في
كل الركنين

المصالح أي أصالة دون الوعاط والقرء ويتوسط بين الجهر والاسرار في التوافل
المطلقة أي لا (و) سن لمنفرد وامام ومأموم (تكبير في كل خفض ورفع) لا اتباع (لا)
في رفع (من ركوع) بل يرفع منه قائلًا سمع الله ان حمده (و) سن (مدته) أي التكبير
الى أن يصل الى المنتقل اليه وان فصل يجلسه الاستراحة (و) سن (جهره) أي
بالتكبير لا انتقال كالبحر (لامام) وكذا يبلغ احتيج اليه لئلا يظن ان نوى الله ذكر
أو الاستماع والابطال صلاته كما قال شيخنا في شرح المنهاج قال بعضهم ان التبليغ
بدعة منكرة باتفاق الاثمة الاربع حيث يبلغ المأمومين صوت الامام (وكره) أي
الجهره (لغيره) من منفرد ومأموم (و) خامسها (ركوع بانحناء بحيث تنال
راحته) وهما ما عدا الاصابع من الكفين فلا يكفي وصول الاصابع (ركبته)
لو أراد نوضهما عليهما عند اعتدال الخلفة هذا أقل الركوع (وسن) في الركوع
(تسوية ظهر وعنق) بأن يمدحها حتى يصير كالصفحة الواحدة لا تباع (وأخذ
ركبته) مع نفضها وتفرقة (بكفيه) مع كشفها وتفرقة أصابعها
تفريقا وسطا (وقول سبحان رب العظميم بحمده ثلاثا) لا تباع وأقل التسبيح
فيه وفي السجود مرة ولو بنحو سبحان الله وأكثره إحدى عشرة ويريد من مرئيا
الله - لا تركعت وبك آمنت وثالث أسلمت خشع لك سمعي وبصري ومغخى وعظمي
وعصبي وشعري وبشري وما استقامت به قد دمي أي جميع جسدك لله رب العالمين
وبس فيسه وفي السجود سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي ولو اقتصر على
التسبيح أو الذكركم التسبيح ألف - ل وثلاث تسبيحات مع اللهم لك ركعت الى آخره
أفضل من زيادة التسبيح الى إحدى عشرة ويكره الاقتصار على أقل الركوع
والمبالغة في خفض الرأس عن الظهر فيه ويسن لذكر أن يجافي مرفقيه عن
عن جنبيه ويطئه عن نخذه في الركوع والسجود وان غيره أن يضم فيه مابعضه
لبعض * (تنبيه) * يجب أن لا يقصد بالهوى للركوع غيره فلو هوى لسجود ثلاثة
فلما بلغ حد الركوع جمع له ركوعا لم يكف بل يلزمه أن ينتصب ثم يركع كظييره من
الاعتدال والسجود والجلوس بين السجدين ولو شك غير مأموم وهو ساجد
هل ركع لزمه الاقتصار فور اثم الركوع ولا يجوز له القيام راكعا (و) سادسها
(اعتدال) ولو في نفل على المعتمد ويتحقق (بعود) بعد الركوع (لبده) بأن يعود
لما كان عليه قبل ركوعه قائما كان أو قاعدا ولو شك في اتصافه عاد اليه غير المأموم

(قوله وخامسها) أي
خامس أركان الصلاة
(قوله ركوع ثبوته
بالكتاب والسنة
واجتماع الاثمة وهو لغة
الاختصاص وشرا الاختصاص
ذكر المصنف أقله وأكمله
بالنسبة للقائم وأما القاعد
فأقله أن يتخاضى جهته
ثم امام ركبته وأكمله أن
يتخاضى محل سجوده

فوراً وجوباً وإلا بطلت صلاته والماموم يأتي بركعة بعد سلام امامه (ويسن أن
 يقول في رفعه) من الركوع (سمع الله من حمده) أي تقبل منه حمده والجهرة لامام
 ومبلغ لانه ذكراته قال (و) أن يقول (بعد انتصاب) للاعتدال (وبنا لك الحمد
 ملء السموات وملء الارض وملء ما شئت من شيء بعد) أي بعدهما كالكرسي
 والعرش وملء بالرفع صفة وبالنصب حال أي ماثلاً بتقدير كونه جسماً وأن يزيد
 من مرأه لالتناء والمجداً أي ما قال العبد وكان لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا
 معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجحيم منك الجحيم (و) سن (قنوت بصبح) أي في اعتدال
 ركعته الثانية بعد الذي كرر الراتب على الأوجه وهو إلى من شيء بعد (و) اعتدال
 آخره (وترتصف أخيراً من رمضان) للاتباع ويكره في النصف الأول كبقية السنة
 (وبسائر مكتوبة) من الخ من في اعتدال الركعة الأخيرة ولو سبقا قنوت مع
 امامه (لنازلة) نزلت بالمسلمين ولو واحد اتعدى نفعه كاسر العالم أو الشجاع وذلك
 للاتباع وسواء في الخوف ولو من عدو مسلم والمحط والوباء وخرج بالمكتوبة
 الثقل ولو عيدا أو المذورة فلا يسن فيها (رافعا يديه) حذو منكبيه ولو حال التناء
 كسائر الأدعية للاتباع وحيث دعا التحصيل شيء كدفع بلا عنه في بقية عمره جعل
 بطن كفيه إلى السماء أو لرفع يديه وقع به جعل ظهرهما اليها ويكره الرفع لخطيب
 حالة الدعاء (بحوالهم اهدني فيمن هديت إلى آخره) أي وعاقبت فيمن عاقبت
 وتواتي فيمن تواتيت أي هدم لا تدرج في سالكهم وبارك لي فيما أعطيت وقسني
 شرمافيت فانك تقضي ولا يقضي عليك وانه لا يذل من واليت ولا يزمن عاديته
 تباركت ربنا وتعالى ليت فلن الحمد على ما قضيت أستغفرك وأتوب اليك ونسب آخره
 الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله ولا تسن أوله ويريد فيه من
 مرقنوت عمر الذي كان يقنوت به في الصبح وهو اللهم اننا نستعينك ونستغفرك
 ونستهديك ونؤمن بك ونتوكل عليك وننتي عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك
 ونخلع ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد ولكل نصلي ونسجد واليك ننتهي ونخضع
 أي نسرع نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد بالكفار ملحق ولما كان
 قنوت الصبح المذكور أو لا ثابتا عن النبي صلى الله عليه وسلم قدم على هذا فمن ثم
 لو أراد أحدهم ما قطع اقتصر على الأول ولا يتعين كلمات القنوت فيجزئ عنها
 آية تضمنت دعاء ان قصده كآخر البقرة وكذا دعاء محض ولو غير ما أثور قال شيخنا

(قوله ولا تسن أوله) قال
 ابن حجر خلافاً لمن زعمه ولا
 نظر لكونها تسن أول
 الدعاء لان هذا مستثنى
 رعاية للوارد فيه

والذي يقصد به ان القانت لتارة يأتي بقنوت الصبح ثم يختم بسؤال رفع تلك التارة
(وجهه) أي القنوت ثانيا (امام) ولو في السرية لا مأموه لم يسمع ومنفرد
فيسر ان يطلعا (وأمن) جهرا (مأموه سمع) قنوت امامه لدعائه ومن الدعاء
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيؤمن له اهل الاوجه أما التاء وهوانك
تقفى الى آخره فيقول سرأ أمأموه لم يسمع أو سمع صوتا لا يسمعه فيقنت سرا
(وكره لا امام تخصب من نفسه بدعاء) أي بدعاء القنوت انتهى عن تخصيص نفسه
بالدعاء فيقول الامام احمد ناوما عطف عليه بلفظ الجمع وتضمنته ان سائر الادعية
كذلك ويتمين حمله على ما لم يرد عنه صلى الله عليه وسلم وهو امام بلفظ الافراد وهو
كثير قال بعض الحفاظ ان ادعيته كلها بلفظ الافراد ومن ثم جرى بعضهم على
اختصاص الجمع بالقنوت (و) سابعها (مجدد مرتين) كل ركعة (على غير محمول)
له (وان تحركت بحركته) ولو نحو سر بر يتحرك بحركته لانه ليس بمحمول له فلا
يضر السجود عليه كما اذا سجد على محمول لم يتحرك بحركته كطسرف من ردائه
الطويل وخرج بقولي على غير محمول له ما لو سجد على محمول يتحرك بحركته كطسرف
من عمامته فلا يضر فان سجد عليه بطلت الصلاة ان تعمد وعلم تحريكه والاعاد
السجود ويضع على يديه وعلى نحو منديل يده لانه في حكم المتفصل ولو سجد
على شيء فالتصحيح بجهة صم ووجب ازالته للسجود الثاني (مع تكبيس) بأن ترتفع
عن يمينه وما حولها على رأسه ومنكبيه لا يتابع فلوا انعكس او تساوا لم يعجزه نعم ان
كانه علة لا يمكن معها السجود الا كذلك اجزاء (يوضع به من جهة تكبيس) أي
مع كشف فان كان عليها حائل كعصابة لم يسمع الا ان يكون لجراحة وشو عليه
ازالة شفة شديدة فيسمع (و) مع (تخامل) بجهة فقط على صلاة بان ياله تقل
رأسه خلافا للامام (و) وضع بعض (ركبته) بعض (بطن كفيه) من الراحة
وطون الاصابع (و) بعض بطن (أصابع قدميه) دون ما عدا ذلك كالحرف
والطرف الاصابع وظهورها ولو قطعت أصابع قدميه وقدر على وضع شيء من
بطنهما لم يجب كما انتضاء كلام الشيخين ولا يجب التعامل عليهما بل يسكن ككشف
غير الر كبتين (وسن) في السجود (وضع أنف) بل يتأ كدخبر معجم ومن ثم اختبر
وجوه ويسن وضع الر كبتين أرا لا متفرقتين فدر شبر ثم كفيه حذو منكبيه
رافعا ذراعيه عن الارض وتأثر أصابعه مضمومة للقبلة ثم جهته وأخمه معا وتقرن

(موله ولو في السرية) أي
ولا يفرق بين التواة
والقضية (قوله على
الاوجه) أي القنوت
هذان خبر وم
تخلاتا فخرى والجوهرى
ولا يعارضه خبر غم أنف
وجله كرت عنه فلم
يصل على لان التأمين على
الصلاة عليه في معنى
الصلاة (قوله سجود) هو لغة
الطمان أي المبل وقيل
التذلل والخضوع (قوله
مرتين كل ركعة) أي
للكتاب والسنة واجماع
الامة وكردون غيره لانه
أبلغ في التواضع وعند
المصنف السجدين ركنا
واحدا وهذا هو ما صحبه في
البيان والموافق لما يأتي
في مجتاهد تقدم والتأخر
انها ركنان وهو
ما صحبه في البسيط

قديمه قدر شبر ونصهما موجهاً أصابعهما القبلة وابرأهما من ذنبه ويسن فتح
 حينه حالة السجود كما قاله ابن عبد السلام وأقره الزركشي ويكره مخالفة الترتيب
 المذكور وعدم وضع الأنف (وقول سبحان ربّي الأعلى وبحمده ثلاثاً) في السجود
 للاتباع ويزيد من من تدا بالهم لك وجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي
 للذي خلقه وصوره وشن سمعه وبصره بحوله وقوته تبارك الله أحسن الخالقين
 ويسن اكنار الدعاء فيه وما ورد فيه اللهم اني أعوذ بك من سخطك وبما فاتك
 من عفو بك وأعوذ بك منك لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك اللهم
 اغفر لي ذنبي كله دقه وجله وأرأه وآخره وعلايته وسره قال في الروضة تطويل
 السجود أفضل من تطويل الركوع (و) ثامنها (جالوس بينهما) أي المجدتين
 ولو في نقل على العمد ويجب ان لا يقصد برفعه غيره فليرفع ذراعاً من نحو واسع مغرب
 أعاد السجود ولا يضر اداً وضع يديه على الأرض إلى السجدة الثانية اتفاقاً خلافاً
 لمن وهم فيه (ولا يطوله ولا اعتدالاً) لانها غير مقصودين لذاتهما بل شرعاً لفصل
 فكأنهما من فان طول أحدهما فوق ذكره المشروع فيه قدر الفاتحة في الاعتدال
 وأقل التشهد في الجلوس عامداً ما بطلت سلته (وسن فيه) أي الجلوس بين
 المجدتين (و) في (تشهد أول) وجلسة استراحة وكذا في تشهد أخيران تعقبه
 سجود وهو (اقتراش) بأن يجلس على كعب يسراه بحيث يبل ظهره الأرض
 (وانها كعبه) على نخذه (قريباً من ركبته) بحيث تسانم ما رؤس الأصابع
 نائراً أصابعه (قائلار بـ اغفر لي آخره) تمنه وارحمي واجبرني وارفعي
 وارزقي واهدني وعافني للاتباع ويكرر اغفر لي ثلاثاً (و) سن (جلسة استراحة)
 بتدرا الجلوس بين المجدتين للاتباع ولو في نقل وان تركها الإمام خلافاً لشيخنا
 (القيام) أي لاجل من سجودا غير تلاوة ويسن اعتماد على بطن كفيه في قيام من
 سجود وقعود (و) ثامنها (طمانينة في كل) من الركوع والسجودين والجلوس
 بينهما والاعتدال (ولو) كما (في نقل) خلافاً لما لا يوارضها ان تستقرأ أعضاؤه
 بحيث يفصل ما انتقل اليه عما انتقل عنه (و) ثامنها (تشهد أخيراً أنه) ما رواه
 الشافعي والترمذي (الحيات لله إلى آخره) تمنه سلام عليك أيها النبي ورحمة
 الله وبركاته سلاماً علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأن محمداً
 رسول الله ويسن لكل زيادة المباركات الصلوات الطيبات وأشهد الثاني وتعريف

(قوله لكل) أي لكل
 من لا يفرق بين ذكر
 وغيره كعباً وسجراً

السلام في الموضعين لا البسملة قبله ولا يجوز ابدال لفظ من هذا بأقل ولو جرادفه
 كالنبي بالرسول وعكسه ومحمد بأحمد وغيره ويكفي وأن محمد عبده ورسوله وأن
 محمد رسول الله ويجب ان يراعى هنا التشديدات وعدم ابدال حرف بآخر والموالة
 لا الترتيب ان لم يخل بالمعنى فلو أظهر التون المدغم في اللام في أن لا اله الا الله أبطل
 اتركه مشددة منه كالوترك ادغام دال محمد في راء رسول الله ويجوز في النبي
 الهمز والتشديد (و) حادى عشرها (صلاة على النبي) صلى الله عليه وسلم (بعده)
 أى بعد تشهد أخير فلا تجزئ قبله (وأقاهم اللهم صل) أى ارحمه رحمة مقرونة
 بالتعظيم أو صلى الله (على محمد) أو على رسوله أو على النبي دون أحد (وسن في) تشهد
 (أخير) وقبل يجب (صلاة على آله فيحصل أقل الصلاة على الآل بزيادة وآله مع أقل
 الصلاة في الاول على الاصح لبنائه على التخفيف ولان فيها نقل ركن قولى على
 قول وهو مبطل على قول واختير مقابله لجملة أحاديث فيه ويسن أكملها في تشهد
 أخير وهو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
 وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم اذك حميد
 مجيد والسلام تقدم في التشهد فليس هنا افراد الصلاة عنه ولا بأس بزيادة سيدنا
 قبل محمد (و) سن في تشهد أخير (دعاء) بعدما ذكر كله وأما التشهد الاول فيكره فيه
 الدعاء لبنائه على التخفيف الا ان فرغ قبل امامه فيدعو حينئذ وما ثوره أفضل
 وآكده ما أوجب به بعض العلماء وهو اللهم انى أعوذ بك من عذاب القبر ومن
 عذاب النار ومن فتنة الحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال ويكره تركه ومنه
 اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم
 به منى أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت رواه ما مسلم ومنه أيضا اللهم انى
 ظلمت نفسي ظلما كبيرا كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت فأغفر لي مغفرة من
 عندك انك أنت الغفور الرحيم رواه البخارى ويسن ان ينقص دعاء الامام عن
 قدر أقل التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قال شيخنا تذكروا الصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم بعد أدعية التشهد (و) ثاني عشرها (فعود لهما) أى للتشهد
 والصلاة وكذا السلام (وسن تورك فيه) أى في فعود التشهد الاخير وهو ما يعقبه
 سلام فلا يتورك مسبوقة في تشهد امامه الاخير ولا من يسجد له وهو كالا فتراش
 لكن يخرج يسراه من جهة يمينه ويلصق وركه بالارض (ووضع يديه في) فعود

(قوله دون أحد) أى فلا
 تجزئ الا ببيان به أى ودون
 الحائض والعاقب والمأحى
 والبشير النذير فلا تجزئ
 هنا وتجزئ في الخطبة
 ويفرق بينهما ما يزيد
 الا ببيان في الصلاة
 والتوسع في الخطبة اه
 م باختصار

(تشهد به على طرف ركبتيه) بحيث تسامت رؤوس الأصابع (ثامراً أصابع
يسراه) مع ضمها (وقبضاً) أصابع (يميناً) المسجدة (بكسر الباء) وهي التي تلي
الأيهام في رسلها (و) سن (رفعها) أي المسجدة مع أمانتها قليلاً (عند) همزة (اللا اله الا الله)
للاتباع (وادامته) أي الرفع ولا يضعها بل تبقى مرفوعة الى القيام أو السلام
والأفضل قبض الأيهام بحيث يسهل بأن يضع رأس الأيهام عند أسفلها على حرف
الراحة كما قد ثلاثة وخمسين ولو وضع اليمنى على غير الر كبة يشير بسبابتها حينئذ
ولا يسن رفعها خارج الصلاة عند الله (و) سن (نظر إليها) أي قصر النظر الى
المسجدة حال رفعها ولو مستورة بنحو كم كما قال شيخنا (و) ثالث عشرها (تسليمه)
أولى وأقلها السلام عليكم للاتباع ويكره عليكم السلام ولا يجزئ سلام عليكم
بالتكبير ولا سلام الله أو سلامي عليكم بل تبطل الصلاة ان نعدو علم كما في شرح
الارشاد لشيخنا (وسن) تسليمه (ثانية) وان تركها امامه وتحرم ان عرض بعد
الاولى مناف كحدث أو خروج وقت جماعة ووجود عارسترة ويسن ان يقرن كلا
من التسليمتين (برحمة الله) أي معها دون بركاته على المنقول في غير الجنازة لكن
اختير بينهما التبوته من عدة طرق (و) مع (النفات فيهما) حتى يرى خده الايمن
في الاولى والايسر في الثانية ﴿تنبيه﴾ يسن لكل من الامام والمأموم والمنفرد
أن ينوي السلام على من التفت هو اليه عن على يمينه بالتسليم الاولى وعن
يساره بالتسليم الثانية من ملائكة ومؤمني انس وجن وبأيتهم ما شاء على من
خلفه وأمامه وبالاولى أفضل وللمأموم أن ينوي الرد على الامام بأي سلاميه شاء ان
كان خلفه وبالثانية ان كان عن يمينه وبالاولى ان كان عن يساره ويسن ان
ينوي بعض المأمومين الرد على بعض فينبوهم من على يمين المسلم بالتسليم الثانية
ومن على يساره بالاولى ومن خلفه وأمامه بأيتم ما شاء وبالاولى أولى ﴿فروع﴾
يسن نية الخروج من الصلاة بالتسليم الاولى خروجاً من الخلاف في وجوبه وان
يدرج السلام وان يتقدمه مستقبلاً بوجه القبلة وان ينهيه مع تمام الالتفات وان
يسلم المأموم بعد تسليمه الامام (و) رابع عشرها (ترتيب) بين أركانها المتقدمة
كما ذكر فان نعد الاخلال بالترتيب بتقديم ركن فعلي كأن سجدة قبل الركوع
بطلت صلاته أما تقديم الركن القولي فلا يضر الا السلام والترتيب بين السنين
كالسورة بعد الفاتحة والدعاء بعد التشهد والصلاة شرط للاعداد بستتها

(قوله ومؤمني انس وجن)
أي ولا يفرق بين المصلي
منهم وغير المصلي ولا يجب
الرد على السامع ولو غير
مصل اذ ليس المصلي متأملاً
بخطاب غير الله تعالى حين
سلم لكن يسن الرد عليه

(ولو صاهير مأموم) في الترتيب (بترك ركن) كأن سجد قبل الركوع أو ركع قبل
 القائمة لنا مفعلة حتى يأتي بالتروك فان تترك قبل بلوغ منه أتي به والا فسيأتي
 بيانه (أو شك) هو أي غير المأموم في ركن هل فعل أم لا كان شكرا كعاهل فقرأ
 القائمة أو سجد أو ركع أو اعتدل (أتي به) فورا وجوبا (ان كان) التارك (قبل
 فعل مثله) أي مثل التارك فيه من ركعة أخرى (والا) أي وان لم يتدكر حتى
 فعل مثله في ركعة أخرى (أجزاء) عن متروكه موقعا ما بينهما هذا كله ان علم عين
 التروك ومحلها فان جهل عينه وجوز أنه النية أو تكبيرة الاحرام بطلت صلاته ولم
 يشترط هنا طول فصل ولا مضى ركن أو أنه السلام بسلام وان طال الفصل على
 الوجه أو أنه غيرهما اخذ بالاسوأ وبني على ما فعله (وتدارك) الباقي من صلاته
 نعم ان لم يكن التدارك من الصلاة كسجود تلاوة لم يجزئه أملا مأموم علم أو شك قبل
 ركوعه وبعده ركوع امامه أنه ترك القائمة في ركوعها وبني على خلفه وبعده ركوعه ما
 لم يعد إلى القيام لقراءة القائمة بل يتبع امامه ويسلم ركعة بعد سلام الامام
 (فرع من دخول صلاة بنشاط) لانه تعالى ذم تاركه بقوله واذا قام إلى الصلاة
 قاموا كسالى والكسل القصور والتواني (وفراغ قلب) من التواغل لانه أقرب
 إلى الخشوع (و) سن (فيها) أي في صلاته كلها (خشوع بقلبه) بأن لا يحضر فيه غير
 ما هو فيه وان تعلق بالآخرة (ويجوارحه) بأن لا يعيب باحداها ذلك لتناء الله تعالى
 في كتابه العزيز على قاعليه بقوله قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون
 ولا تنفاه ثواب الصلاة بانتفائه كدلت عليه الاحاديث الصحيحة ولان لتأويلها
 اختاره جمع انه شرط للهجة ومما يحصل الخشوع استحضاره أنه بين يدي ملك
 الملوك الذي يعلم السر وأخفى يساجده وانه مما تجل عليه بالتمهيد لم يعد القيام
 يجوز بعبادته فرد عليه صلاته وقال سيدي القطب العارف بالله محمد البكري رضي
 الله عنه ان مما يورث الخشوع الطهارة الركوع والسجود (وتدبر قراءة) أي تأمل
 معانيها قال تعالى أفلا يتدبرون القرآن ولان به يكمل مقصود الخشوع (و) تدبر
 (ذكر) تياسا على القراءة (و) سن (ادامة) تظير محل سجوده (لان ذلك أقرب إلى
 الخشوع ولو أعمى وان كان عند الكعبة أو في الظلة أو في صلاة الجنائزة نعم السنة ان
 يقهر نظره على مسجته عند رفعها في التمسك بخبر صحيح فيه ولا يكره تغميض عينيه
 ان لم يخف ضررا (فائدة) يكره للصلي انه يكره تركه حتى من سن الصلاة قال

قوله لم يعد إلى القيام
 لقراءة القائمة غلو طاعة
 طالما قامدا بطلت صلاته
 أربع أصلا التصريح
 والبطالان لم تبطل لكن
 لا اعتداد بمفعلة

شيخنا وفي عهده نظروا الذي يتجه تخصيصه بما ورد فيه منى أو خلاف في الوجوب
 (و) سن (ذكرود طه سراعها) أي الصلاة أي يسر الاسرار بهما المتفرد
 ومأموم وامام لم يرد تعليم الحاضر بولا تأمينهم له طه سماعه وورد فيه ما أحاديث
 كثيرة ذكرت جملة منها في كتابي ارشاد العباد فاطلبه فانه مهم وروي الترمذي
 عن أبي امامة قال قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أي الدعاء أسمع أي أقرب الى
 الاجابة قال جوف الليل ودبر الصلوات المكتوبات وروي الشيخان عن أبي موسى
 قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فكننا اذا اشرقتنا على وادعانا وكبرنا
 وارفعنا أمواتنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس اربعوا على أنفسكم
 فانكم لا تدعون أصم ولا غائباً انه حكم بسميع قريب اختج به البيهقي وغيره للاسرار
 بالذكر والدعاء وقال الشافعي في الام اختيار الامام والمأموم ان يذكر الله تعالى
 بعد السلام من الصلاة ويخفيا الذكرا لا أن يكون اماما يريد ان يتعلم منه فيجهر
 حتى يرى انه قد تعلم منه ثم يسرفان الله تعالى يقول ولا تجهر بصلاتك ولا تتخافت
 يعني والله أعلم الدعاء ولا تجهر حتى تسمع غيرك ولا تتخافت حتى لا تسمع نفسك
 انتهى **(فائدة)** قال شيخنا اما المبالغة في الجهر بهما في المسجد بحيث يحصل
 تشويش على مصل فينبغي حرمتها **(فروع)** • يسر افتتاح الدعاء بالحمد لله
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والختم به ما ويامين وتأمين مأموم سمع دعاء
 الامام وان حفظ ذلك ورفع يديه الطاهرتين عند ومثكبيه ومسمع الوجه بهما بعده
 واستقبال القبلة حالة الذكروا الدعاء ان كان منفردا أو مأموما اما الامام اذا ترك
 القيام من مصلاه الذي هو أفضل له فالأفضل جهل يمينه الى المأمومين ويساره الى
 القبلة قال شيخنا ولو في الدعاء وانصرفه لا ينافي في ذنب الذكروا عهدها لانه يأتي به
 في محله الذي ينصرف اليه ولا يفوت بفعل الراتبة وانما القائمه كاله لا غير وقضية
 كلامهم حصول ثواب الذكروا ان جهل معناه وتطرق فيه الاستنوى ولا يأتي هذا
 في القرآن لا تعبد باقظه فائيب قارته وان لم يعرف معناه بخلاف الذكروا لا بد أن
 يعرفه ولو بوجه انتهى ويندب ان يتقل لغرض أو تغل من موضع صلواته لتشده
 المواضع حيث لم تعارضه فضيلة مخصوص أول فان لم يتقل فصل بكلام انسان
 والتقل لغير المعتكف في بيته أفضل ان أمن فوته أو تم أو تابه الا في نافلة المبكر للجمعة
 أو ما سن فيه الجماعة أو ورد في المسجد كالحصى وان يكون انتقال المأموم بعد

(قوله فيها أي الصلاة)
 ويسر الاسرار بهما ذلك
 فقد كان صلى الله عليه
 وسلم اذا سلم منها قال لا اله
 الا الله وحده لا شريك له
 له الملك وله الحمد وهو
 على كل شيء قدير اللهم
 لا مانع لما أعطيت ولا
 معطي لما منعت ولا ينفع
 ذا الجبنك الجسد رواه
 الشيخان

قوله كننا مع النبي الخ
 في نسخة زيادة في سفر

انتقال امامه (ونذب) اصل (توجه نحو جدار) أو عمود من كل شاخص طول
ارتفاعه ثلاث ذراع فأكثر وما بينه وبين عقب المصلى ثلاثة أذرع فأقل ثم ان يحجز عنه
(ف) نحو (عصا مغروزة) كتاع (ف) ان لم يجد مذهب (بسط مصلى) كسجادة ثم ان
يحجز عنه خط امامه خطا في ثلاثة أذرع عرضا أو طولا وهو أولى لخبر أبي داود اذا
مصلى أحدكم فليجعل أمام وجهه شيئا فان لم يجد فليصحب عصا فان لم يكن معه عصا
فليخط خطا ثم لا يضره ما مر امامه وقيس بالخط المصلى وقدم على الخط لانه أظهر
في المراد والترتيب المذكور هو المعتمد خلافا لما يرويه كلام ابن المقرئ في عدل
عن رتبة الى مادونها مع القدرة علمها كانت كالعدم ويسن ان لا يجعل السترة تلقاء
وجهه بل عن يمينه أو يساره وكل صف ستره لمن خلفه ان قرب منه قال البغوي
ستره الامام ستره من خلفه انتهى ولو تعارضت السترة والعرب من الامام أو الصف
الاول فما الذي يقدم قال شيخنا كل محتمل وظاهر رواهم يقدم الصف الاول في
مسجده صلى الله عليه وسلم وان كان خارج مسجده المختص بالمضاعفة تقديم نحو
الصف الاول انتهى واذا مصلى الى شيء منها فيسن له وغيره دفع ما بينه وبين السترة
المستوفية للشروط وقد تعدي بمروره ان يكون مكافا ويحرم المرور بينه وبين السترة
حين يسن له الدفع وان لم يجد المار سبيلا مالم يصر بوقوف في طريق أو في صف مع
فرجة في صف آخر بين يديه فلداخل خرق الصفوف وان كثرت حتى يسدها (وكره
فيها) أي الصلاة (التفات) بوجهه بلا حاجة وقيل يحرم واختير للخبر الصحيح لا يزال
الله مقبلا على العبد في صلاة أي برحمته ورضاه مالم يلتفت فاذا التفت أعرض
عنه فلا يكره الحاجة كما لا يكره مجرد راي العين (وتنظر نحو سماء) مما يليه من كثوب له
أعلام لخبر البخاري ما بال أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء في صلاتهم فاشتد
قوله في ذلك حتى قال لينتهن عن ذلك أولي الخطف من أبصارهم ومن ثم كرهت أيضا
في مخطط أو اليه أو عاياه لانه يخل بالخشوع (وبحق) في صلاته وكذا خارجها
(أماما) أي قبل وجهه وان لم يكن من هو خارجها مستقبلا كما أطلقه النووي
(ويميننا) لا يسار الخبر الشيخين اذا كان أحدكم في الصلاة فانه يناجي ربه عز وجل
فلا يترقب بين يديه ولا عن يمينه بل عن يساره أو تحت قدمه اليسرى أو في ثوب من
جهة يساره وهو أولى قال شيخنا ولا يبعد في مراعاة ذلك اليمين دون ملك اليسار
انظار الشرف الاول ولو كان على يساره فقط انسان يصق عن يمينه اذا لم يمكنه ان

(قوله لا يسارا) أي فلا
يكره بل الاولى فعليه اذا
تعارض مع اليمين (فائدة)
في جوفية كلامهم ان
الطائف براعي ملك
اليمين دون الكعبة وهو
محتمل نعم ان امكنه ان
يطأ طئي رأسه ويصق لا
الى اليمين ولا الى اليسار
فهو أولى وكذا في مسجده
صلى الله عليه وسلم لم اه

بطأ طئ رأسه ويهتدق لا إلى اليمين ولا إلى اليسار وإنما يحرم البصاق في المسجد
أن يبقى جره لا أن استهلك في نحو ماء مضضة وأصاب جزءاً من أجزائه دون هوائه
وزعم حرمة في هوائه وإن لم يصب شيئاً من أجزائه بعيد غير معول عليه ودون تراب
لم يدخل في وقته قبل ودون حصره لكن يحرم علمه من جهة تقديرها كما هو
ظاهر انتهى ويجب إخراج نجس منه فوراً عينا على من علم به وإن أُرصد لأزائه
من يقوم بها معلوم كما اقتضاه إطلاقهم ويحرم بول فيه ولو في نحو طشت وادخال
نعل نجس لم يأمن التلويث ويرمي بحوقلة فيه ميتة وقتلها في أرضه وإن قل دمه
وأما القاء وما أورد فيها فيه حية فظاهر فتساوى التورى حله وظاهر كلام الجواهر
تحريره وبه صرح ابن بونس ويكره فصد وحجامة فيه بقاء ورفع صوت ونحو بيع
وعمل مناعة فيه (وكشف رأس ومنسكب) واضطجاع ولو من فوق القميص
قال الغزالي في الأحياء لا يرد رداءه إذا سقط أي لا لعذر ومثله العمامة ونحوها
(و) كره (صلاة بعد اذاعة حدث) كبول وغائط وريح للخبير الآتي ولا نهاتخل
بالخشوع بل قال جمع أن ذهب به بطلت ويسن له تفرغ نفسه قبل الصلاة وإن
فانت الجماعة وليس له الخروج من الفرض إذا طرأت له فيه ولا تأخيرها إذا ضاق
وقته والعبرة في كراهة ذلك بوجودها عند التحريم وينبغي أن يلحق به ما لو عرضت
له قبل التحريم فزالت وعلم من عاقبة أنها تعود إليه في الصلاة وتسكبه بحضرة طعام
أو شراب يشاق إليه لخبر مسلم لا صلاة أي كاله بحضرة طعام ولا صلاة وهو يدافعه
الاختيان أي البول والغائط (و) كره صلاة في طريق بئران لا بركة وموضع مكس
و (بقبرة) أن لم يتحقق نبتها سواء أصلى إلى القبر أم عليه أم يجانبه كما نص عليه في
الأم وتحرم الصلاة لقبر بني أو نحو ولي قبر كأوا عظاما وبحث الزين العراقي
عدم كراهة الصلاة في مسجد طرأ دفن الناس حوله وفي أرض مغسوبة
وتصح بلا ثواب كما في ثوب مغسوب وكذا إن شكت في رضا مال كاله لأن طنه بقرينة
وفي الجيلي لو ضاق الوقت وهو بأرض مغسوبة أحرم ماشيا ورجعه الغزالي قال شيخنا
والذي يتجه أنه لا يجوز له صلاة شدة الخوف وأنه يلزمه الترك حتى يخرج منها كاله
تركها التحليص ماله لو أخذ منه بل أولى

(قوله ومقتضى) بكنين
الضاد أي سبب فعل
سجود السهو (قوله السهو)
الفرق بينه وبين النسيان
أن النسيان زوال الشيء
من الحافظة والمدركة
مع السهو زواله من
الأولى مع بقائه في الثانية
(قاعدة) * المراد بسجود
السهو ما يفعل الجبر الخال
وإن تعدد سببه كترك
التشهد الأول أو الفوت
عامداً مع ش

* (صل في أبعاص الصلاة ومقتضى سجود السهو) *

(تسن سجدة ثان قبل سلام) وإن كثرا السهو وهما والجلوس بينهما كسجود

الصلاة والجلوس بين سجديتها في واجبات الثلاثة ومندوباتها السابقة كاذكرك فيها
وقيل يقول فمما سجدان من لا ينام ولا يسهو وهو لا يتق بالحوال وتجب نية سجود
السهو بأن يقصده من السهو عند شروعه فيه (ترك بعض) واحدا من أبعاض
ولو سجد أمان سجد ترك غير بعض عالما بما بطلت صلاته (وهو تشهد أول) أي
الواجب منه في التشهد الأخير أو بعضه ولو كلمة (وتعوده) وصورة تركه وحده
كقيام القنوت أن لا يحسبهما اذ ين أن يجلس ويقف بقدرهما فاذا ترك أحدهما
سجد (وقنوت راتب) أو بعضه وهو قنوت الصبح ووتر نصف رمضان دون قنوت
الازالة (وقيامه) ويسجد تارك القنوت تبعاً لآممه الخنفي أولاً قنوته في صبح يصلي
سنتها على الوجه فمهما (وصلاة على النبي) صلى الله عليه وسلم (بعدهما) أي بعد
التشهد الأول والقنوت (وصلاة على آل بعد) تشهد (أخير وقنوت) وضورة
السجود لترك الصلاة على آل في التشهد الأخير أن يتيقن ترك آمامه لها بعد أن
سلم آمامه وقبل أن يسلم هو أو بعد أن سلم وقرب الفصل وسعيت هذه السن أبعاضاً
لغيرها بالجبر بالمجود من الأركان (واشك فيه) أي في ترك بعض مما مر من
كالقنوت هل فعله لأن الأصل عدم فعله (ولونسي) منفرداً وآمام (بعضاً) كالتشهد
أول أو قنوت (وتلبس بفرض) من قيام أو سجود لم يجزله العود إليه (فإن عاد) له
بعد انتصاب أو وضع جهة عامداً عالماً بتحريمه (بطلت) صلاته لقطعه فرضاً لتقل
(لا) إن عاد له (جاهلاً) بتحريمه وإن كان مخالطاً لئلا يفتن هذا عما يخفى على العوام
وكذا تاسيانه فيها فلا تبطل لعذره ويلزمه العود عند تعلمه أو تذكرة (الكن يسجد)
لله ولزيادة تهوداً واعتدال في غير محله (ولا) إن عاد (مأموماً) فلا تبطل صلاته إذا
انتصب أو سجد وحده سهواً (عليه) أي على المأموم التماسي (عود) لوجوب
متابعة الآمام فإن لم يعد بطلت صلاته إن لم ينو مفارقة أمّا إذا تعمّد ذلك فلا يلزمه
العود بل ين له كما إذا ركع متلاً قبل آمامه ولو لم يعلم الساهي حتى قام آمامه لم يعد
قال البغوي ولم يحسب ما قرأ قبل قيامه وتبعه الشيخ زكريا قال شيخنا في شرح
المنهاج وبذلك يعلم أن من سجد سهواً أو جهلاً وآمامه في القنوت لا يعتدله بما فعله
فيلزمه العود للاعتدال وإن فارق الآمام أخذ من قواهم لو ظن سلام الآمام فقام
ثم علم في قيامه أنه لم يسلم لزمه العود ليقوم منه ولا يسقط عنه بنية المفارقة وإن
جازت لأن قيامه وقع اغواءً من تم لو أتم جاهلاً لغا ما أتى به في عيده ويسجد للسهو

وفيها اذا لم يفارقه ان تذكر أو علم وإمامه في القنوت فواضع انه يعود اليه أو وهو
 في السجدة الاولى عادلا اعتدال وسجد مع الامام أو فيما بعده ما قلدي يظهر أنه
 يتابعه ويأتي بركعة بعد سلام الامام انتهى قال القاضي وعملا خلاف فيه قولهم
 لو رفع رأسه من السجدة الاولى قبل امامه طائفا أنه رفع وأتى بالثانية طائفا أن الامام
 فيها ثم يار أنه في الاولى لم يحسب له جلوسه ولا سجدة له الثانية ويتابع الامام أي فان لم
 يعلم بذلك الا والا امام قائم أو جالس أتى بركعة بعد سلام الامام وخرج بقولي وتلبس
 بفرض ما اذا لم يتلبس به غير مأموم فيعود الناسي بذلك قبل الانتصاب أو وضع الجهة
 ويسجد للسهوان قارب القيام في صورة ترك التشهد أو بلغ حد الرفع كوع في صورة
 ترك القنوت ولو تعمد غير مأموم تركه فماد عالما عمدا بطلت صلاته ان قارب أو
 بلغ ما مر بخلاف المأموم (ولنقل) مطلوب (قولي غير مبطل) نقله الى غير محله ولو
 سموا ركننا كان كفاية تشهد أو بعض أحدهما أو غير ركن كصورة الى غير القيام
 وقنوت الى ما قبل الرفع أو بعده في الوتر في غير نصف رمضان الثاني في سجدة
 أمانة الفعل فيبطل تعمده وخرج بقولي غير مبطل ما يبطل كالسلام وتكبير
 التحريم بان كبر قصدته (ولسهو ما يبطل عمدته لاهو) أي السهو وكتطويل ركن قصير
 وقابل كلامه كل وز ياد ركن فعلى لانه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا
 وسجد لسهو وقبس به غير مخرج عما يبطل عمدته ما يبطل سهوه أيضا ككلام
 كثير وما لا يبطل سهوه ولا عمدته كالنقل القليل والانتفات فلا يسجد لسهوه
 ولا لعمده (ولذلك فيما سلاه واحتمل زيادة) لانه ان كان زائدا فالسجود للزيادة
 والا فلتردد الموجب اضعاف النية فلو شك أصلي ثلاثا ثم أربعا مثلا أتى بركعة لان
 الأصل عدم فعلها وبسجد لسهو وان زال شك قبل سلامه بأن تذكر قبله أنها رابعة
 للتردد في زيادتها ولا يرجع في فعلها الى ظنه ولا الى قول غيره أو فعله وان كان واجعا
 كثيرا ما لم يبلغوا عدد التواتر وأما ما لا يحتمل زيادة كأن شك في ركعة من رباعية
 أي ثالثة أم رابعة فتذكر قبل القيام للارابعة أنها ثالثة فلا يسجد لان ما فعله منها مع
 التردد لا بد منه بكل تقدير فان تذكر بعد القيام لها يسجد لتردده حال القيام اليها
 في زيادتها (و) سن للمأموم سجدتان (لسهو وامام) متطهرا وامامه ولو كان سهوه قبل
 قدومه (وان) فارقه أو بطلت صلاة امامه بعد وقوع السهو منه أو (ترك) الامام
 السجود جبر الخلل الحاصل في صلاته فيسجد بعد سلام الامام وعند سجوده يلزم

(قوله ان قارب أي
 الامام وقوله أو بلغ ماض
 أي حد الرفع وقوله
 بخلاف المأموم أي فلا
 يعود بل يتابع امامه
 (قوله ولسهو ما يبطل
 عمدته) هذا ثالث القضاة
 لسجود السهو (قوله
 لاهو) أي السهو في
 تركيب العبارة خرازة
 وأولى من منعه لسهوه
 قد بر

المسبوق والواقف متابعته وان لم يعرف أنه سهواً وبطلت صلاته ان علم وتعمد
 ويعيد المسبوق ندباً آخر صلاة نفسه (للسهوه) أي سهواً والمأموم حال القدوة (خلف
 امام) فيتحمله عنه الامام المتطهر لا المحدث ولا ذو خبث حتى بخلاف سهوه بعد
 سلام الامام فلا يتحمله لانقضاء القدوة ولو ظن المأموم سلام الامام فسلم فبان
 خلاف ظنه سلم معه ولا يسجد لانه سهو في حال القدوة * (فرع) لو تذكر المأموم
 في تشهد ترك ركن غيرنية وتكبيراً أو شك فيه أي بعد سلام امامه بركعة ولا يسجد
 في التذكرة ولو نزع سهوه وحال القدوة بخلاف الشك لعله بعد ما زاد اذ يتقيد برودن
 ثم لو شك في ادراك ركوع الامام أو في أنه أدرك الصلاة معه كاملة أو ناقصة ركعة أي
 بركعة وسجد فيها الوجود شكاً المقتضي للسجود بعد القدوة أيضاً ويقوت سجود
 السهوان سلم عمداً وان قرب الفصل أو سهواً وطال عرفاً وإذا سجد صار عائداً الى
 الصلاة فيجب أن يعيد السلام وإذا عاد الامام لمزم المأموم الساهي العود والابطلت
 صلاته ان تعمد وعلم ولو قام المسبوق ايتم فيلزمه العود لتسابعة امامه اذا عاد
 * (تنبيه) لو سجد الامام بعد فراغ المأموم الموافق من أقل التشهد واقع وجوباً
 في السجود أو قبل أنه تابعه وجوباً ثم يتم تشهده (ولو شك بعد سلام في) اخلال شرط
 أو ترك (فرض غيرنية و) تكبير (محرّم يؤثر) ولا يعبر وشق ولان الظاهر
 مضمها على العدة أما الشك في النية وتكبير الاحرام فيؤثر على المصداق خلافاً لمن
 أطال في عدم الفرق وخرج بالشك ما لو تيقن ترك فرض بعد سلام فيجب البناء
 ما لم يطل الفصل أو يطأ نجساً وان استدبر القبلة أو تكلم أو شى قايلاً قال الشيخ
 زكريا في شرح الروض وان خرج من المسجد والمرجع في طول الفصل وقصره
 الى العرف وقيل يعتبر القصر بالقدر الذي نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في خبر
 ذي البدين والطول بما زاد عليه والمتقول في الخبر أنه قام ومضى الى ناحية المسجد
 وراجع ذا البدين وسأل الصحابة انتهى وحكى الرازي عن البويطي ان الفصل
 الطويل ما يزيد على قدر ركعة وبه قال أبو اسحق وعن أبي هريرة أن الطويل قدر
 الصلاة التي كان فيها * (قاعدة) وهي ان ما شك في تغييره عن أصله يرجع
 به الى الأصل وجوداً كان أو غداً ما يطرح الشك فلذا قالوا كعدمه شكوك فيه
 * (تنبيه) تسن سجدة التلاوة لقارئ وسامع جميع آية سجدة وسجد مصطل
 لقراءة الامام وما فيه سجدة وسجدة امامة فان سجدة امامة وتختلف وعنده أو سجد

(قوله ولان الظاهر ضمها
 على العدة) قال حجج وجه يتجه
 ان الشرط كالمركب خلافاً
 لما وقع في الوجه وعنده
 من جواب الشك في
 الطهارة بعد طواف
 الفرض لا يؤثر ويجوز
 دخول الصلاة بطهر
 مشكوك فيه فيما اذا تيقن
 الطهر وشك هل أحدث
 أم لا

هو دون بطلان صلاته ولو لم يعلم المأموم سجوده إلا بعد رفع رأسه من السجود لم تبطل
صلاته ولم يسجد بل ينتظر قائماً أو قبله هوى فإذا رفع قبل سجوده رفع معه ولا يسجد
ويسن للإمام في السرية تأخير السجود إلى فراغه بل بحث نذب تأخيرها في الجهرية
أيضاً في الجوامع العظام لانه يحاط على المأمومين ولو قرأ آيتها فركع بأن بلغ أقل
الركوع ثم بداه السجود لم يحز لفوات محله ولو هوى للسجود فلما بلغ حد الركوع
صرفه لم يكفه منه وفروضها الغير متصل نية سجود التلاوة وتكبير تحريم وسجود
كسجود الصلاة وسلام ويقوا فيها نذباً بسجود وجهي للذي خلقه وصوره وشن
سمعه وبصره بحوله وقوته فتبارك الله أحسن الخالقين ^(فائدة) تحريم القراءة
بعد السجود فقط في صلاة أو وقت مكرره وتبطل الصلاة بخلافها بقصد
السجود وغيره مما يتعلق بالقراءة فلا كراهة مطلقاً ولا يحل التقرب إلى الله تعالى
بسجدة بلا سبب ولو بعد الصلاة وسجود الجهلة بين يدي مشايخهم حرام اتفاقاً

(فصل في مبطلات الصلاة)

(تبطل الصلاة) فرضها ونفلها الا صوم واعتكاف (بنية قطعها) وتعليقه بحصول
شيء ولو عمداً عادياً (ونزده فيه) أي القطع ولا مؤاخذه بوسواس قهري في الصلاة
كلايمان وغيره (وبفعل كثير) يعني ما من غير جنس أفعالها ان صدر عن علم
تحريمه أو جهله ولم يعذر حال كونه (ولاء) عرفاني غير شدة الخوف ونقل السفر
بخلاف القليل بخطوتين وان اتسع حيث لا وثبة واضربتين نعم لوقوعه ثلاثاً
متوالية ثم فعل واحدة أو شرع فيها بطلت صلاته والكثير المتفرق بحيث يعد كل
منقطعا عما قبله وحده البغوي بأن يكون بينهما قدر ركعة ضعيف كافي للمجموع
(ولو) كان الفعل الكثير (سهواً) والكثير (كثلاث) مضغبات و(خطوات توالى)
وان كانت بقدر خطوة معتبرة وكثر يكر رأسه ويديه ولو دعا والخطوة بفتح الخاء
المره وهي هنا نقل رجل الإمام أو غيره فان نقل معها الاخرى ولو بلا تعاقب
نخطوتان كما عتمد شيخنا في شرح المنهاج ^{عن} الذي جزم به في شرح الارشاد
وغيره ان نقل رجل مع نقل لاخرى الى محاذاتها ولا خطوة فقط فان نقل كلا
على التعاقب نخطوتان بلا نزاع ولو شك في فعل أقليل هو أو كثير فلا بطلان وتبطلان
بالوثبة وان لم تعدد (لا) تبطل (بحركات خفيفة) وان كثرت وتوالت بل تكره
(كنحر يك) أصبع أو (أصابع) في حث أو سبعة مع قرار كفه (أو جفن) أو شفة

(قوله وتبطل بالوثبة)
أي الفاحشة وفي ع
أفتى شيخنا الرملي بأن
حر كنه جميع البدن
كالوثبة الفاحشة فتبطل
بها الصلوة على ج

عند التعليق كل شئ في الله مريض في عتق رتبة أو اللهم اغفر لي ان شئت وكذا
عند خطاب مخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم ولو عند سماعه لذكره على الوجه
نحو من ذرت لك بكذا أو رحمك الله ولو لم يتوصل لمسلم عليه الرد بالاشارة باليد
أو الرأس ولو ناطقاً ثم بعد الفراغ منها باللفظ ويجوز الرد بقوله وعليه السلام
كالتمني بركة الله وغير مصل رد سلام تحلل مصل وإن عطس فيها ان يحمد
ويسمع نفسه (لا) تبطل (يسير نحو تنحج) عرفاً (لغلبة) عليه (و) لا يسير (كلام)
عرفاً كالسكنتين والثلاث قال شيخنا ويظهر ضبط السكامة هنا بالعرف (يسهو)
أي مع سهو عن كونه في الصلاة بأن نسي أنه فيها إلا أنه صلى الله عليه وسلم لما سلم من
ركعتين تكلم بقابل معتقداً الفراغ وأجابوه بحوزين التسخ ثم بنى هو وهم عليها
ولو ظن بطلانها بكلامه القليل سهواً فتسكك كثير الميعذرو خرج يديه برتنحج لغلبة
وكلام سهو وكثيره ما فتبطل بكثرته ما ولو مع غلبة وسهوه وغيره (أو) مع (سبق)
لسان) إليه (أو) مع (جهل تخريجه) أي الكلام فيها (اقرب اسلام) وإن كان بين
المسلمين (أو بعد عند العلماء) أي عن يعرف ذلك ولو سلم تأسيات ثم تكلم عامداً أي
يسيراً أو جهلاً تخريم ما أتى به مع علمه بتخريم جنس الكلام أو كونه التخنج مبطلاً
مع علمه بتخريم الكلام لم تبطل لخفاء ذلك على العوام (و) تبطل (بمفطر) وصل
لحرفه وإن قل وأكل كثير سهواً وإن لم يبطل به الصوم فلو ابتاع نخامة تزلت من
رأسه لمجد الطاهر من فيه أو ريقاً متنجساً بنحو دم لثته وإن أبيض أو متغيراً بحمرة
نحو تنبيل بطلت أما لا كل القليل عرفاً ولا يتقيد بنحو سميحة من ناس أو جاهل
معدور ومن مغلوب كأن تزلت نخامة لمجد الطاهر وعجز عن مجها أو جرى ريقه
بطعام بين أسنانه وقد عجز عن تغييره ومجه فلا يضر للعذر (و) تبطل (بزيادة ركن
فعلى عمداً) لغیر متابعة كزيادة ركوع أو سجود وإن لم يطعن فيه منه كما قال شيخنا
إن يثنى الجالس إلى أن تحاذي جهة سأمام ركبة فيه ولو اتجه قبل توركه أو افتراشه
المسدوب لأن المبطّل لا يغتفر للندوب ويغتفر القعود اليسير بقدر جلسة
الاستراحة قبل السجود وبعد سجدة التلاوة وبعد سلام إمام مسبق في غير محل
تشهده أو وقوع الزيادة سهواً أو جهلاً لعذره فلا يضر كزيادة سنة نحو رفع اليدين
في غير محله أو ركن قولي كإماتة أو فعل للتابعة كأن ركن أو سجدة قبل إمامه ثم
عاد إليه (و) تبطل (باعتقاد) أو ظن (فرض) معين من فروضها (نهلاً) لتلاعه لأن

(قوله بقدر جلسة
الاستراحة) وقدرها قدر
الجالس بين السجدين
بذكره كما في المجمع وقيل
بأنه من الطمأنينة
ومعتمدهم وخط كراهة
تطويل جاسة الاستراحة
من قدر الجالس بين
السجدين ولا بطلان لو
طال وخالفه ما حج

اعتقدوا ما في كلام من أفعالها فرضاً أو علم أن فيها فرضاً ونقلاً ولم يميز بينهما ولا قصد
 بفرض معين التفليح ولا أن اعتقد أن الكل فرض (تبيين) ومن المبطل
 أيضاً حدث ولو بلا قصد واتصال نجس لا يفي عنه إلا أن دفعه حالاً وإنه كشف
 عورة إلا أن كسها أريح فستر حالاً وترك ركن عمداً وشك في نية التحريم أو شرط لها
 مع مضي ركن قولي أو فعل أو طول زمن وبعض الأقول ككلامه مع طول زمن شك
 أو مع قصره ولم يعد ما قرأ فيه (فرع) لو أخبره عدل رواية بنحو نجس أو كشف
 عورة بمطل لزمه قبوله أو بنحو كلام مبطل فلا (ومذهب لفرد رأي جماعة) مشروعة
 (أن يقرب فرضه) الحاضر لا الفائت (نقلاً) مطلقاً (ويسلم من ركعتين) إذا لم يتم
 لثالثة ثم يدل في الجماعة نعم أن خشي فوت الجماعة أن تتم ركعتين استحبابه قطع
 الصلاة واستئنافها جماعة ذكره في المجموع وبحيث البلية يني أنه يسلم ولو من ركعة
 أما إذا قام لثالثة أتمها ندباً أن لم يخش فوت الجماعة ثم يدخل في الجماعة
 * (فصل في الأذان والإقامة) *

هما لغة الإعلام وشرعاً ما عرف من الألفاظ المشهورة فيهما والاصل فيهما
 الإجماع المسبوق برواية عبد الله بن زيد المشهورة ليلة تشاوروا فيما يجمع الناس
 وهي كما في سنن أبي داود عن عبد الله أنه قال لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم
 بالنافوس يعمل ليضرب به للناس بجمع الصلاة طاف بي وأنا ثم رجل يحمل ناقوساً
 في يده فقامت يا عبد الله أتبيع النافوس فقال وما تصنع به قلت مدعوه إلى الصلاة
 قال ألا أدلك على ما هو خير من ذلك قلت له بلى فقل تقول الله أكبر الله أكبر
 إلى آخر الأذان ثم استأخر عني غير بعيد ثم قال وتقول إذا قلت إلى الصلاة الله أكبر
 الله أكبر إلى آخر الإقامة قلت أصبحت أنبت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته بما
 رأيت فقال إنما الرؤيا حق إن شاء الله ثم مع بلال قال عليه السلام رأيت فأبوءن به
 فانه أندي صوتاً من ذلك فقلت مع بلال فقلت ألقه عليه فبؤذن به فسمع ذلك عمر بن
 الخطاب وهو في بيته فخرج يحجج رداءه ويقول والذي بعثك بالحق يا رسول الله لقد
 رأيت مثل ما رأي فقال صلى الله عليه وسلم فله الحمد قبل آهات بضعة عشر صحابياً
 وقد يس الأذان لقب الصلاة كما في أذن الموم والمصروع والغضبان ومن ساء
 خلقه من إنسان أو جمجمة وعند الحريق وعند تغول الغيلان أي تمرد الجحش وهو
 والإقامة في أذن المولود وخلف المسافر (يسن) على الكفاية ويحصل بفعل

(قوله أندي صوتاً) أي
 أعلى صوتاً (قوله في أذن
 المولود) أي فيؤذن في
 اليمنى ويقيم في اليسرى كما
 سيأتي في محله إن شاء الله
 تعالى (قوله يسن على
 الكفاية الخ) أي لأنه صلى
 الله عليه وسلم لم يأمر بها
 في حديث الأعرابي مع
 ذكر الوضوء والاستقبال
 وأركان الصلاة ولا غيرها
 لإعلام الصلاة فلم يجبا

البعض (أذان واقامة) لخبر الصحيحين اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم
 (لذكر ولو) صيا و (منفردا وان سمع أذانا) من غيره على المعتمد خلافا لما في شرح
 مسلم نعم ان سمع أذان الجماعة و اراد الصلاة معهم لم يسن له على الاوجه (المكتوبة)
 ولو فائتة دون غيرها كالسنة وصلاة الجنازة والمنذورة ولو اقتصر على أحدهما نحو
 ضيق وقت فلاذان أولى به ويسن أذانان لصبح واحد قبل الفجر وآخر بعده فان
 اقتصر فلاولى بعده وآذانان للجمعة أحدهما بعد صعود الخطيب الثبر والآخر
 الذي قبله انما أحدهما عثمان رضي الله عنه لما كثرا الناس فاستجاب به عند الحاجة
 كأن توقف حضورهم عليه والا لكان الاقتصار على الاتباع أفضل (و) سن (ان
 يؤذن للأولى) فقط (من صلوات توات) كفوائت وصلاتي جمع رفائتة وحاضرة
 دخل وقتها قبل شروعه في الاذان (ويقيم لكل) منها للاتباع (و) سن (اقامة لا تنى)
 سرا وخشيتي فان أذنت للنساء لم يكره أوجه راحرم (وينادى الجماعة) مشروعة
 في (نقل) كعيد وتراويح وترأفرد عنها برضان وكسوف (الصلاة) بنصبه اغراء
 ورفعهم مبتدأ (جامعة) بنصبه حالا ورفع خبر المار كور ويجزئ الصلاة الصلاة
 وهلموا الى الصلاة ويكره حتى على الصلاة وينبغي ندبه عند دخول الوقت وعند
 الصلاة اي كون نائباعن الاذان والاقامة وخرج بقولي لجماعة ما لا يسن فيه
 الجماعة وما فعل فرادى وينقل مندورة وصلاة جنازة (وشروط منهما) أى
 في الاذان والاقامة (ترتيب) أى الترتيب المعروف فبهما للاتباع فان عكس ولونا سيا
 لم يصح وله البناء على المنتظم منهما ولو ترك بعضهما أتى به مع إعادة ما بعده (وولاء) بين
 كلماتهما نعم لا يضرب بكلام وسكوت ولو عمدا ويسن ان يحمد سر اذا عطس وان
 يؤخر رد السلام وتشهيت العاطس الى الفراغ (وجهر) اب أدن أو أقام (الجماعة)
 فينبغي اسماع واحد جميع كلماته أما المؤذن او المقيم لنفسه فيكفيه اسماع نفسه
 فقط (دوقت) أى دخوله (غير أذان صبح) لان ذلك للاعلام فلا يجوز ولا يصح قبله
 أو أذان الصبح فيصع من نصف ايل (وسن تشويب) لا اذان (صبح) وهو ان يقول
 بعد الخيلتين الصلاة خير من النوم مرتين ويتوب لا اذان فائتة صبح وكره لغير صبح
 (وترجييع) بأن يأتي بكلماتي الشهادتين مرتين سرا أى بحيث يسمع من قرب منه
 عرفا قبل الجهر به للاتباع و يصح بدونه (وحمل مسجتيه بصماخيه) في الاذان
 دون الاقامة لانه أجمع للصوت قال شيخنا ان أراد رفع الصوت به وان تعذر تيد

جعل الاخرى ارسباية سن جعل غيرها من بقية الاسابيع (و) سن (فهما) أى
 فى الاذان والاقامة (قيام) وان يؤذن على موضع عال ولولم يكن للمسجد منارة سن
 بسطحه ثم يباه (واستقبال) للقبلة وكره تركه (وتحويل وجهه) لا الصدر (فهما
 يمينا) مرة (فى حى على الصلاة) فى المراتين ثم يرد وجهه للقبلة (وتسالا) مرة (فى حى
 على الفلاح) فى المراتين ثم يرد وجهه للقبلة ولولا اذان الخطبة أولان يؤذن لنفسه ولا
 يلتفت فى التشويب على تراخ فيه * (تنبية) * بسن رفع اليدين بالاذان لتفرد فوق
 ما يسمع نفسه ولان يؤذن لجماعة فوق ما يسمع واحدا منهم وان يبالغ كل فى جهربه
 للامر به ونخفذه به فى مصلى اقيمت فيه جماعة وانصرفوا وترتيله وادراج الاقامة
 ونسكبر راء التكبيرة الاولى فان لم يفعل فالافصح انضم وادغام دال مجدى راء
 رسول الله لان تركه من اللحن الخفى وينبغى التطقير لاء الصلاة ويكره ان من
 محبتوه يرفاقوا ولا يصح نهيه وهما افضل من الامامة لقوله تعالى ومن
 احسن قولا ممن دعا الى الله قال تعالى عاتق رضى الله عنها هم المؤذنون وقيل هى افضل
 منهما وفضلت من أحدهما بالاتراع (و) سن (لسامعهما) مما عاين الحروف والالم
 يعتد بهما كما قال شيخنا آخر (ان يقول ولو متوضئا) أو جنبيا أو حائضا خلافا
 للسبكي فهما أرمستجيبا فيما يظهر (مثل قواهما) ان لم يلحنا لحننا بغير المعنى فيأتى
 بكل كلمة عقب فراغها منها حتى فى التراجع وان لم يسمع معه ولو سمع بعض الاذان
 أجاب فيه وفيما لم يسمع ولو ترتب المؤذنون أجاب الكل ولو بعد صلاته ويكره ترك
 اجابة الاول ويقطع للاجابة القراءة والذكر والدعاء وتكره لجماع وقاضى حاجة
 بل يحيبان بعد الفراغ كصلى ان قرب الفصل لالمن بحمام ومن يذنه ما عدا فله
 شجر وان وجدته يظهره (الافى جيعلات فيقول) المحجب أى يقول فيها لا حول
 ولا قوة الا بالله العلى العظيم أى لا تحول عن معصية الله الا به ولا قوة على طاعته الا
 بمعونته (و يصدق) أى يقول صدقت وبررت مرتين أى صرت ذابراى خير كبير
 (ان ثوب) أى أتى بالتشويب فى الصبح ويقول فى كاهن الاقامة أقامها الله وأدامها
 وجعلنى من صالحى أهلها (و) سن (الكل) من مؤذن ومقيم وسامعهما (أن يصلى)
 ويسلم (على النبي) صلى الله عليه وسلم (بعد فراغهما) أى بعد فراغ كل منهما ان
 طال فصل بينهما والا فيكفى لهما دعاء واحد (ثم) يقول كل منهم رافعا يديه (اللهم رب
 هذه الدعوة) أى الاذان والاقامة (الى آخره) تتمه التامة والصلاة القائمة آت

(قوله واستقبل الخ) فى
 شحنة الودار اؤذن حال
 اذانه كفى ان سمع آخره
 من سمع اوله اسم وتعل
 سم والا لم يسمع من مران
 الدوران المذكور مكرره
 وجزم جميل المحسن بانه
 يدور للحاجة ككبر البلاد
 اه (قوله صدقت وبررت)
 لو قال هذه الكلمة فى
 الصلاة بطلت كما لو قال
 الله متعجبا

محمد الوسيطة والفضيلة رابعة مقام محمودا الذي وعدته والوسيلة هي أعلى درجة في الجنة والمقام المحمود مقام الشفاعة في فصل القضاء يوم القيامة ويستأن أن يقول بعد أذان المغرب اللهم هذا أقبال ليلتك وادبر بركت وأصوات دعائك فاغفر لي وتسبب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل الإقامة على ما قاله النووي في شرح الوسيط واعتمده شيخنا ابن زياد وقال أما قبل الاذان فلم أر في ذلك شيئا وقال الشيخ الكبير البكري أمهاتسن قباها ولا يسن محمد رسول الله بعدهما قال الرويان في البحر يستحب أن يقرأ بين الاذان والإقامة آية الكرسي لخبر أن من قرأ ذلك بين الاذان والإقامة لم يكتب عليه ما يبى الصلاة * (فرع) * أفتى البعلبي فيمن وافق فراغه من الوضوء فراغ المؤذن بأنه يأتي بكرا الوضوء لانه للعبادة التي فرغ منها ثم يذكرا الاذان قال وحسن أن يأتي بشهادتي الوضوء ثم يدعوا الاذان لتعلقه بالنبي صلى الله عليه وسلم ثم بالدعاء لنفسه

* (فصل في صلاة النفل) *

وهو صلاة الزيادة وشرعا ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه ويعبر عنه بالمطوع والسنة والمستحب والمندوب وتواب الفرض يفضل به سبعين درجة كما في حديث صحيحه ابن خزيمة وشرع ايكمل نقص الفرائض بل وليقوم في الآخرة لا في الدنيا مقام ما ترك منها العذر كنسيان كائن عليه والصلاة أفضل عبادات ليدن بعد الشهادتين فقرضا أفضل الفروض ونقلها أفضل التوافل ويلها الصوم فالج قال كاة على ما جزم به بعضهم وقيل أفضاها الزكاة وقيل الصوم وقيل الحج وقيل غير ذلك والخلاف في الاكثر من واحد أي عرفا مع الاقتصار على لا كد من الآخر والافضول يوم أفضل من ركعتين وصلاة النفل قسمان قسم لاتسن له جماعة كالرواتب التابعة للفرائض وهي ما تأتي آتفا (يسن) لا خيار الصحيحة الثابتة في السنن (أربع ركعات قبل عصر) (أربع قبل الظهر) (أربع بعد دو ركعتان بعد مغرب) وتذب وصلها ما بالفرض ولا يفوت فضيلة الوصل باتيانها قبلها ما المذكور المأثور بعد المكتوبة (و) بعد (عشاء) ركعتان خفيفتان (وقباها ما) ان لم يشتغل بهما عن اجابة المؤذن فان كان بين الاذان والإقامة ما يسعه ما فعلها والا آخرهما (و) ركعتان قبل (صبح) ويسن تخفيفهما وقراءة الكافرون والاخلاص فيهما لخبر مسلم وغيره وورد أيضا فيهما ألم تشرح لك وألم تر كيف وان من دوام على

قراءتهما فمما زالت عنه علة البواسير فيسبب الجمع فيها بين من ليحقق الاتيان
 بالوارد أخذ مما قاله النووي في اني ظلمت نفسي ظلماً كبيراً كبيراً ولم يكن بذلك
 مطولاً اهـ ما تطول بلا يخرج عن حد السبق والاتباع كما قاله شيخنا تاج الدين زباد
 ويندب الاضطجاع بينهما وبين الفرض ان لم يؤخرهما عنه ولو اخرجتهما من الاول
 كونه على الشك الايمن فان لم يرد ذلك فصل بغير كلام أو تحول (وتنبه به) يجوز
 تأخير الرواتب القبلية عن الفرض وتذكور أداءه وقديس كان حضور الصلاة
 تقام أو قربت اقامتها بحيث لو اشتغل بها فوته تحرم الامام فيكره الشروع فيها
 لا تقديم البعدي عليه لعدم دخول وقتها وكذا بعد خروج الوقت على الوجه
 والمؤكد من الرواتب عشر وهو ركعتان قبل صبح وظهور بعده وبعد مغرب
 وعشاء (و) يس (وتر) أي صلاته بعد العشاء الظاهر الترخي على كل مسلم وهو أفضل
 من جميع الرواتب للخلاف في وجوه (وأما ركعة) وان لم يتقدمها قبل من سنة
 العشاء أو غيرها قال في المجموع رأيت السكك ثلاثاً وأكمل منه خمس فبيع قطع
 (وأكثره إحدى عشرة) ركعة فلا يجوز الزيادة عليها بنية الوتر أو غيره أو تارة
 ولو أحرمت بالوتر ولم ينو عدداً مع واقصر على ما شاء منه على الوجه قال شيخنا وكان
 بحث بعضهم الحاقه بالنفل المطلق في أن له اذا نوى عدداً ان يزيد ويتقص نومه
 من ذلك وهو غلط صريح وقوله ان في كلام الغزالي عن الفوراني ما يؤخذ منه ذلك
 وهم أيضاً كما يعلم من البسيط ويجري ذلك فيمن أحرمت سنة الظهر الاربع بنية
 الوصل فلا يجوز له العمل بأن يسلم من ركعتين وان نواه قبل النقص خلافاً لمن وهم
 فيه أيضاً انتهى ويجوز لمن زاد على ركعة الفصل بين كل ركعتين بالسلام وهو
 أفضل من الوصل بشهادة أو تشهد في الركعتين الاخيرتين ولا يجوز الوصل بأكثر
 من تشهدين والوصل خلاف الاولى فيما عدا الثلاث وفيها مكروه انتهى عنه
 في خبر ولا تشبهوا الوتر بصلاة المغرب ويس لمن أوتر بثلاث أن يقرأ في الاولى
 سبع وفي الثانية الكافرون وفي الثالثة الاخلاص والمعوذتين للاتباع فلو أوتر بأكثر
 من ثلاث فبسن له ذلك في الثلاثة الاخيرة ان فصل عما قبلها والا فلا كما أفتي به
 البلقيني ولن أوتر بأكثر من ثلاث قراءة الا خلاص في رأييه فصل أو وصل وان
 يقول بعد الوتر ثلاثاً سبحان الملك القدوس ويرفع صوته بالثالثة ثم يقول اللهم اني
 أعوذ بك من مخطئك ومعاذتك من عقوبتك وبتك مثلاً لا أحصى ثناء عليك

(قوله الاضطجاع)
 وحكمته ان يذكر
 بذلك فضيلة القبر حتى
 يتفرغ للاعمال الصالحة
 وينتهي لذلك (قوله أو
 تحول) أي عن المكان
 الذي صلى فيه الركعتين
 (قوله وكذا بعد خروج
 الوقت) أي لا يفعل
 البعدي البتة لم يفعل
 متبوعه ولو بعد خروج
 الوقت قنبيه (قوله والا)
 أي وان لم يفصل الثلاثة
 الاخيرة عما قبلها (فلا)
 أي فلا يسن له ان يقرأ في
 الثلاث الاخيرة ما ذكر
 وصارح به بقوله
 للاتباع وقضيته أن ذلك
 انما يسن ان أوتر بثلاث
 لانه انما ورد فيمن فلو أوتر
 بأكثر من يسلم من ذلك
 في الثلاث الاخيرة فصل
 أو وصل محل نظر

أنت كما أثبتت على نفسك وقت الوتر كالتراويح بين صلاة العشاء ولو بعد المغرب
 في جمع التمتع وديم وطلوع الفجر ولو خرج الوقت لم يحز قضاء ذلك قبل العشاء
 كالرواتب البعدية خلافا لما رجحه بعضهم ولو بان بطلان عشاءه بعد فعل الوتر أو
 التراويح وقع نقلا مطلقا (فرع) يسن لمن وثق بيقظته قبل الفجر بنفسه أو غيره أن
 يؤخر الوتر كله لا التراويح عن أول الليل وإن فاتت الجماعة فيه بالتأخير في رمضان
 لخبر الشيخين اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراوتأخيره عن صلاة الليل الواقعة فيه
 وإن لم يثق به أن يجعله قبل النوم ولا يندب أعادته ثم إن فعل الوتر بعد النوم حصل له
 به سنة التمتع أيضا والا كان وتر الاتم بعد أو قبل الأولى أن يوتر قبل أن ينام مطلقا
 ثم يقوم ويتشهد لقول أبي هريرة رضي الله عنه أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أن أوتر قبل أن أنام رواه الشيخان وقد كان أبو بكر رضي الله عنه يوتر قبل أن ينام
 ثم يقوم ويتشهد وعمر رضي الله عنه ينام قبل أن يوتر ويقوم ويتشهد ويوتر
 فترافعا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذا أخذ بالخزم يعني أبا بكر وهذا
 أخذ بالقوة يعني عمر وقد روى عن عثمان مثل فعل أبي بكر وعن علي مثل فعل عمر
 رضي الله عنهم قال في الوسيط واختار الشافعي فعل أبي بكر رضي الله عنه وأما
 الركعتان اللتان يصلهما الناس جالوسا بعد الوتر فليست من السنة كما
 صرح به الجرجري والشيخ زكريا قال في المجموع ولا تغتر بمن يعتقده سنة ذلك
 ويدعو إليه لجهااته (و) يسن (الضحى) أقوله تعالى يسبحن بالعشي والإشراق
 قال ابن عباس صلاة الإشراق صلاة الضحى روى الشيخان عن أبي هريرة
 رضي الله عنه قال أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل
 شهر وركعتي الضحى وأما أوتر قبل أن أنام وروى أبوداود أنه صلى الله عليه وسلم
 صلى سجدة الضحى أي صلاتها ثمان ركعات وسلم من كل ركعتين (وأقلها
 ركعتان وأكثرها ثمان) كما في التحقيق والمجموع وعليه إلا كثرون فتحرم الزيادة
 عليها بنية الضحى وهي أفضلها على ما في الروضة وأصلها فيجزال زيادة عليها بنية
 إلى ثنتي عشرة ويندب أن يصل من كل ركعتين وقتها من ارتفاع الشمس قدر ربح إلى
 الزوال والاختيار فعلها عند مضى ربع النهار لحديث صحيح فيه فان ترادفت فضيلة
 التأخير إلى ربع النهار وفضيلة أدائها في المسجد إن لم يؤخرها فالأولى تأخيرها
 إلى ربع النهار وإن فاتت به فعلا في المسجد لأن الفضيلة المتعلقة بالوقت أولى

بالمراعاة من المتعلقة بالمكان وبين أن يقرأ فيها سورتي الشمس والضحى وورد
أيضا قراءة الكافرون ولا تحلاص والوجه أن ركعتي الاشراف من الضحى
خلافا لافزال ومن تبعه (و) يس (ركعتا تحية) لداخل مسجد وان تكرر
دخوله أو لم يرد الجالس خلافا للشيخ نصر وتبعه الشيخ زكريا في شرح المنهج
والتحريم بقوله ارأرأ الجالس ليس بخبر الشيخين اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس
حتى يصلي ركعتين وتغوث التحية بالجالس الطويل وكذا القصر ان لم يسه أو يجهل
و يلحق بهما على الوجه ما لو احتاج للشرب فيقعد له قليلا ثم يأتي به لا بطول
قيام أو اعراض عنها ولم أحرمهما في نماز القعود لانتفاء ما ذكره تركها من غير
عذر نعم ان قرب قيام مكتوبة جملة أو غيرها وخشي لو اشتغل بالتحية فوات
فضيلة التحريم انظره قائما ويسن لمن لم يتمكن منها ولو حدث ان يقول سبحان الله
والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم أربعين
وتكررها طيب دخول وقت الخطبة وإريد طواف دخل المسجد لا لدرس خلافا
لبعضهم (و) ركعتا (استحارة) واحرام وطواف ووضوء وتأدي ركعتي التحية
وما بعدها ركعتين فأكثر من فرض أو نفل آخر وان لم ينوها معه أي بسقط طلبها
بذلك أما حصر ثوابها فالوجه توقفه على التيقن لخبر انما الاعمال بالنيات كما قاله
جميع متأخرون واعتمده شيخنا لکن ظاهر كلام الاصحاب حصر ثوابها وان لم
ينوها معه وهو مقتضى كلام المجموع وروية رأينا في أول ركعتي الوضوء بعد
الاستحارة ولو أنهم اذطلوها أنفسهم الى رحيماء والثانية ومريعمل سوا أو يظلم
نفسه الى رحيماء ومنه صلاة الاولين وهي عشرون ركعة بين المغرب والعشاء
ورويستأوا ربعا وركعتين وهما الاقل وتأدي بقوات وغيرها خلافا
لشيخنا والاولى فعلها بعد الفراغ من أد كل المغرب وصلاة التسبيح وهي أربع
ركعات بتسليمة أو تسليمتين وحديثها حسن كثرة طرفة وفيها ثواب
لا يهاهي ومن ثم قال بعض المحققين لا يسمع بعظيم فضلها ويتركها الامتهان بالدين
ويقول في كل ركعة منها خمسة وسبعين سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
أكبر خمسة عشر بعد القراءة وعشر في كل من الركوع والاعتدال والسجودين
والجالس بينهما بعد الذكر الوارد فيها وجلسة الاستراحة ويكبر عند ابتدائها
دور القيام ثم ما يأتي في محراب الشهادة ويحوز جهل الخمسة عشر قبل

(قوله للشيخ نصر) أي
القائل بعدم طاب التحية
لمن لم يرد الجالس في
المسجد أو تكرره منه
الداخل (قوله ما لو
احتاج للشرب فيقعد له)
أي ولا تغوث التحية بذلك
الجالس وفي شيخنا
لا تغوث التحية بالجالس
للوضوء عند خط فان
أطلق في الجالس هذا
أي لم يلاحظ أن الجالس
لا يجلس للوضوء فأتته
التحية كما في الوثني

القراءة وحينئذ يكون عشر الاستراحة بعد القراءة ولو تذكروا في الاعتدال ترك
تسبيحات الركوع لم يجز العود اليه ولا فعلها في الاعتدال لانه ركن قصير بل
يأتي به في السجود ويسن أن لا يخلى الأسبوع منها أو الشهر * والقسم الثاني
ما تسن فيه الجماعة (و) هو (صلاة العيدين) أي العيدين الكبير والصغير بين
طلوع شمس وزوالها وهي ركعتان ويكبرند في أول ركعتي العيدين ولو مضى
على الوجه بعد افتتاح سبعا وفي الثانية خمس قبل تعوذ فمما رافعا يديه مع كل
تكبيرة ما لم يشرع في قراءة ولا يتدارك في الثانية ان تركه في الأولى وفي ليلتهما
من غروب الشمس الى أن يحرم الامام مع رفع صوت وهقب كل صلاة ولو جئنا من
صبح عرفة الى عصر آخر أيام التشريق وفي عشر ذي الحجة حين يرى شيئا من بهيمة
الانعام أو يسمع صوتها (و) صلاة (الكسوفين) أي كسوف الشمس والقمر
وأقلها ركعتان كسنة الظهر وأدنى كماها زيادة قيام وقراءة وركوع في كل ركعة
والا كمل أن يقرأ بعد الفاتحة في القيام الأول البقرة أو قدرها وفي الثاني كما تأتي
آية منها والثالث كآية وخمسين والرابع كآية وأن يسبح في أول ركوع وسجود
كآية من البقرة وفي الثاني من كل منهما كثمانين والثالث منهما كسبعين والرابع
كخمسين (بخطبتين) أي معهما (بعدهما) أي يسن خطبتان بعد فعل صلاة
العيدين ولو في غد فيما يظهر والكسوفين ويفتح أولى خطبتي العيدين لا الكسوف
بتسع تكبيرات والثانية بسبع ولا ينبغي أن يفصل بين الخطبتين بالتكبير ويكثر
منه في فصول الخطبة قاله السبكي ولاتسن هذه التكبيرات للحاضرين (و) صلاة
(استسقاء) عند الحاجة للماء لفقداء أو ملوحتة أو قلته بحيث لا يكفي وهي كصلاة
العيد لكن يستغفر الخطيب بدل التكبير في الخطبة ويستقبل القبلة حالة الدعاء
بعد صدر الخطبة الثانية أي نحو ثلثها (و) صلاة (التراويح) وهي عشرون ركعة
بعشر تسليمات في كل ليلة من رمضان لخبر من قام رمضان ايمانا واحتسابا غفر
له ما تقدم من ذنبه ويحجب التسليم من كل ركعتين فلا يصلي أربعينها بتسليمه لم
تصح بخلاف سنة الظهر والعصر والضحى والوتر وينوي بها التراويح أو قيام
رمضان وفعلها أول الوقت أفضل من فعلها أثناءه بعد النوم خلافا لما وهمه
الحليمي وسهيت تراويح لانهم كانوا يستر بحون اطول قيامهم بعد كل تسليمتين
وسر العشرين أن الرواتب المؤكدة في غير رمضان عشر فرضت فيه لانه وقت

بحدوث شهر ونكرير قل هو الله أحد ثلاثا ثلاثا في الركعات الأخيرة من ركعاتها بدعة غير حسنة لان فيه اخلاا بالسنة كما اتي به شيخنا ويسن التهجيد اجماعا وهو المتفضل لايلا بعد التوم قال الله تعالى ومن الير قتهجده نافلة لا وورد في فضله أحاديث كثيرة وكره لاعتاده تركه بلا ضرورة ويتأ كذا أن لا يخل بصلاة في الليل بعد التوم ولو ركعتين لعظم فضل ذلك ولا حد له بدر كراته وقيل حدثها اثنتا عشرة وان يكثرفيه من الدعاء والاستغفار ونصفه الا خيرا كدوا فضله عند السجرات قوله تعالى وبالا سحارهم يستغفرون وان يوقف من يطمع في تحجده ويندب قضاءه قبل موقت اذافات كالعيد والرواتب والضحى لاذى سبب ككسوف ورجعية وسنة وضوء ومن فاته ورده أى من النقل المطلق ندب له قضاءه وكذا غير الصلاة ولا حصر لانتقل المطلق وله أن يقتصر على ركعتين ثم مع سلامه لا كراهة فان نوى فوق ركعة فله التمهيد في كل ركعتين وفي ثلاث وأربع فأكثر أو نوى فدرافله زيادة وتخص ان نوى اقباهما والابطال صلاته فالنوى ركعتين فقام الى ثالثة هو وان ثم تذكر فيقع وجوبا ثم يقوم للزيادة ان شاء ثم يسجد لله وآخر صلاته وان لم يشأ فقد وتشهد ويسجد لله وسلم ويسن للتفضل لايلا أو غيرها ان يسلم من كل ركعتين للخبر المتفق عليه صلاة الليل متين متين وفي رواية صحيحة والنهار قل في المجموع اطالة القيام أفضل من تسكين الركعات وقيل فيه أيضا أفضل النقل عيدا كبر فأسفر فكسوف فخوف فاستسقاء فوتر فركعة اخيرة فبقية الرواتب فجميعها في مرتبة واحدة فالترابيح فالضحى فركعتا الطواف والتحية والاحرام فالوضوء **فائدة** أما الصلاة المعروفة ليلة الغائب ونصف شعبان ويوم عاشوراء فبدعة فيجوز وأحاديثها موضوعة قال شيخنا كابن شهبة وغيره واقبح منها ما اعتيد في بعض البلاد من صلاة الخميس في الجمعة الأخيرة من رمضان عقب صلاتها زاعمين أنها تسكف صلوات العام أو العمر المتر وكذا ذلك حرام

فصل في صلاة الجماعة

وشرعت بالدينه وقلها المأموم ومأموم وهي في الجمعة ثم في صبحها ثم الصبح ثم العشاء ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب أفضل (صلاة الجماعة في أداء مكتوبة) لا جمعة (سنة مؤكدة) للخبر المتفق عليه صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة والافضلية تقتضي التدبيرة فقط وحكمة السبع والعشرين أن فيها

(قوله ولا حصر للنفل المطلق) وهو لا يتقيد بوقت ولا سبب لخبر الصحيحين الصلاة خير موضوع فاستكثر منها أو أقل فله صلاة ماشاء ولو من غيرنية عدد ولو ركعة بتشهد ولا كراهة فيه فان أحرما أكثر من ركعة فله التمهيد في كل ركعتين كالرباعية وفي كل ثلاث وكل أربع وهكذا لان ذلك معهود في الفرائض في الجمعة والصحح منعه في كل ركعة لانه لم يعهد له نظير صلاة الحج

فوا تتردد على صلاة الفذبح وذلك وخرج بالاداء القضاء نعم ان اتفقت مقضية
الامام والمأموم سنة الجماعة والاتخلاف الاولى كاداء خلف قضاء وعكسه
وفرض خلف تغل وعكسه وتراويج خاف وتر وعكسه وبالمكتوبة المندورة
والنافلة فلا تسن فيهما الجماعة ولا تنكره قال النووي والاصح أنها فرض كفاية
للرجال البالغين الأحرار المقيمين في المؤداة فقط بحيث يظهر شعارها بمحل اقامتها
وقيل أنها فرض عين وهو مذهب أحد وقيل شرط لصحة الصلاة لا يتأكد التدب
للإمام تأكده لا رجال فإلذلك يكره تركه اللهم لا هن والجماعة في مكتوبة
لذلك كرمه مسجد أفضل نعم ان وجدت في بيته فقط فهو أفضل وكذلك لو كانت فيه
أكثر منها في المسجد على ما اعتمدته الأذرعى وغيره قال شيخنا والأوجه خلافه
ولو تدارضت فضيلة الصلاة في المسجد والحضور خارجة قدم فيم يظهر لان الفضيلة
المتعلقة بذات العبادة أولى من الفضيلة المتعلقة بمكانها أو زمانها والمتعلقة
بزمانها أولى من المتعلقة بمكانها وتسنع إعادة المكتوبة بشرط أن تكون في الوقت
وأن لا تراد في إعادة على مرة خلافاً للشيخ شيوخنا أبي الحسن البكري رحمه الله
تعالى ولو صليت الأولى جماعة مع آخر ولو واحداً اماماً كان أو مأوماً في الأولى أو
الثانية بنية فرض وان وقعت نفلاً فينوي إعادة الصلاة المفروضة واختار الامام
أنه ينوي الظاهر أو العصر مثلاً ولا يتعرض للفرض ويرجحه في الروضة لكن الأولى
مرجح الأكثرين والفرض الأولى ولو بان فساد الأولى لم تجزئه الثانية على ما اعتمدته
النووي وشيخنا خلافاً لما قاله شيخه زكريا تبعاً للفرزالي وابن العماد أي اذا نوى
بالثانية الفرض (وهي يجمع كثيراً أفضل) منها في جمع قليل للخبر الصحيح وما كان
أكثر فهو أحب الى الله تعالى (الأنحو بدعة امامه) أي الكثير كرافضي أو فاسق
ولو عجزوا التهمة فلا نل جماعة بل الانفراد أفضل كذا قاله شيخنا تبعاً لشيخه
زكريا رحمه الله تعالى وكذلك لو كان لا يعتد وجوب بعض الأركان أو الشروط
وان أتى بها لانه يقصد بها التقلية وهو مبطل عندنا أو كون القليل بمسجد متيقن
حل أرضه أو مل بانيه أو (تعالى مسجد) قريب أو بعيد (منها) أي الجماعة
بغيبته عنه لكونه امامه أو يحضر الناس بحضوره فقليل الجمع في ذلك أفضل من
كثيره في غيره بل بحث بعضهم أن الانفراد بالمسجد عن الصلاة فيه بغيبته أفضل
والأوجه خلافه ولو كان امام القليل أولى بالإمامة لنحو علم كان الحضور عنده

(قوله بمسجد أفضل) أي
من ايقاعها في غير مسجد
مطلقاً أو فيه بغير جماعة
قوله إعادة المكتوبة) أي
على الاعيان فخرج المندورة
فانما لا تسن إعادة ما قبل
لا تعتقد وصلاة الجنازة
لانه لا يتغل بها كما يأتي
فان إعادة ما صحت ووقعت
نملاً وهذه خرجت من
من القياس

أولى ولو تعارض الخشوع والجماعة فهي أولى كما أُلِّقوا عليه حيث قالوا إن
 فرض الكفاية أفضل من السنة وأفتى الغزالي وتبعه أبو الحسن البكري في شرحه
 الكبير على المنهاج بأولية الانفراد لمن لا يخشع مع الجماعة في أكثر صلاته قال
 شيخنا وهو كذلك إن مات في جميعه وإفتاء ابن عبد السلام بأن الخشوع أولى
 مطلقا إنما يأتي على قول أن الجماعة سنة ولو تعارض فضيلة سماع القرآن من
 الإمام مع فضيلة الجماعة وهو عدم سماعه مع كثرتها كان القول أفضل ويجوز لمنفرد
 أن ينوي الاقتداء بإمام أثناء صلته وإن اختلفت ركعتهم ما لم يكن يكره ذلك له دون
 مأموم خرج من الجماعة لنحو حدث إمامه فلا يكره له الدخول في جماعة أخرى
 فإذا اقتدى في الأثناء لزمه موافقة الإمام ثم إن فرغ أولا ثم كسبوق والافانظاره
 أفضل ويجوز المفارقة بلا عذر مع الكراهة فتفوت فضيلة الجماعة والمفارقة بعذر
 كمرخص ترك جماعة وتركه سنة مقصودة كتشهيد أول وقت وسورة وتطويله
 وبالمأموم ضعف أو شغل لا تفوت فضيلتها وقد تجب المفارقة كأن عرض مبطل
 أو إقامته وقد علمه فيلزمه نيتها فوراً ولا بطلت وإن لم يتابعه اتفاقاً كما في
 المجموع (وتدرك جماعة) في غير جمعة أي فضيلتها المصلي (مالم يسم الإمام) أي لم ينطق
 بجميع عليكم في التسليمة الأولى وإن لم يقعد معه بأن سلم عقب تحريمه لا درا كهركنا
 معه فيحصل له جميع نواهيها وفضلها السكنة دون فضل من أدركها كلها ومن أدرك
 جزءاً من أولها ثم فارق بعذر أو خرج الإمام بنحو حدث حصل له فضل الجماعة أما
 الجماعة فلا تدرك إلا بركنة كما يأتي ويسن الجمع حضروا والإمام قد فرغ من
 الركوع إلا أخبر أن يصبروا إلى أن يسم ثم يحرموا ما لم يبق الوقت وكذا لمن سبق
 ببعض الصلاة ورجا جماعة يدرك معهم الكل لكن قال شيخنا إن محله ما لم يفت
 بانتظارهم فضيلة أول الوقت أو وقت الاختيار سواء في ذلك الرجاء واليقين وأفتى
 بعضهم بأنه لو قصدوا فلم يدركها كتب له أجرها الحديث فيه (و) تدرك فضيلة
 (تحريم) مع الإمام (بحضوره) أي المأموم التحريم (واشتغال به عقب تحريم إمامه)
 من غير تراخ فان لم يحضره أو تراخى فاتته فضيلته نعم يغتفر له وسوسة خفيفة
 وأدراك تحريم الإمام فضيلة مستقلة مأمور بها السكونة صفوة الصلاة ولأن ملازمه
 أربعين يوماً يكتب له براءة من النار وبرائة من النفاق كما في الحديث وقيل يحصل
 فضيلة التحريم بأدراك بعض القيام ويندب ترك الإسراع وإن خاف فوت التحريم

(قوله الحديث فيه) قال
 م ر وهو ظاهر دليله
 لا تملأه ومنه حج (قوله)
 يحضوره أي المأموم
 التحريم أي وإن لم يسمعه
 كما هو ظاهر

وكذا الجماعة على الأصح إلا في الجمعة فيجب طاقته أن رجاء أدراك التحريم قبل
سلام الإمام ويسن لأمام ومنفرد انتظار داخل محل الصلاة مريدا الاقتداء به
في الركوع والشهادة الأخير لله تعالى بالتطويل وتمييز بين الداخلين ولولم
علم وكذا في السجدة الثانية ليحقق موافق تخلف لتمام فاتحة لا خارج عن محلها
وان صغر المسجد ولا داخل يعناد البطل وتأخير الاحرام الى الركوع بل يسن
عدمه زجره قال الفوراني يحرم الانتظار لتؤدد ويسن للأمام تخفيف الصلاة مع
فعل أبعاض وهيأت بحيث لا يقتصر على الأقل ولا يستوفى الاكمل الا ان رضى
بتطويله محصورون وكره له تطويل وان قصد الحق آخرين ولورأى مصل نحو
حريق خفف وهل يلزم أم لا وجهان والذي يتجه انه يلزمه لانقاذ حيوان محترم
ويجوز له لانقاذ نحو مال كذلك ومن رأى حيوانا محترما بقصد طالم أو يغرق لزمه
تخايفه وتأخير صلاة أو إبطاها ان كان فيها أو مالا جازله ذلك وكره له تركه وكره
ابتداء نفل بعد شروع المقيم في الإقامة ولو بغيران الإمام فان كان فيه أتمه ان لم
يخش باتمامه فوت جماعة والاقطعه ندبا ودخل فيها ما لم يرج جماعة أخرى (و)
تدرك (ركعة) مسبوق أدرك الإمام راكعا بأمر من (تسكيرة) لاحرام ثم أخرى
أهوى فان اقتصر على تسكيرة اشترط ان يأتي بها (لاحرام) فقط وان يتمها قبل ان
يصير الى أقل الركوع والالم تنعقد الا لجاهل فتعقد له فلا بخلاف ما لو نوى الركوع
وحده لم يلزمها عن التحريم أو مع التحريم للتشريك أو أطلق لتعارض قرينتي
الافتتاح والاهوى فوجب نية التحريم لتمييز عما عارضها من تسكيرة الاهوى (و)
بأدراك (ركوع محسوب) للإمام وان قصر المأموم فلم يحرم الا وهورا كع وخرج
بالركوع غيره كالاكتفاء وبالمحسوب غيره كركوع محدث ومن في ركعة زائدة
ووقع للركعة في قواعده ونقله العلامة أبو السعود بن ظهيرة في حاشية المنهاج
انه يشترط أيضا أن يكون الإمام أهلا للتحمل فلو كان الإمام صبي لم يكن مدركا
للكعة لانه ليس أهلا للتحمل (تام) بأن يطعن قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع
وهو بلوغ راحتيه ركبتيه (يقينا) فلو لم يطعن فيه قبل ارتفاع الإمام منه أو شاك في
حصول الطمأنينة فلا يدرك الركعة ويسجد الشاك للسجود كما في المجموع لانه
شاك بعد سلام الإمام في عدد ركعاته فلا يتحمل عنه وبحث الاسنوى وجوب
ركوع أدرك به ركعة في الوقت (ويكبر) ندبا (مسبوق انتقل معه) لا تنقله ولو

(قوله على الأصح) أي لأن
المقصود قد حصل من
غيره وقد سقط عنه الفرض
تخلافه في الجمعة إذ
المنظور اليه في الجمعة
الفعل وعين الفاعل
ومقابل الأصح ما اقتضاه
كلام الراعي من الاعتراع
اه م

أدركه معتدلاً كبيراً لهوى وما بعده أو ساجداً مثلاً غير سجدة تلاوة لم يكبر لهوى
إليه وبوافقه مذابى ذكر ما أدركه فيه من تحميد وتبجيل وتشهد ودعاء وكذا صلاة
على الآل ولو في تشهد المأموم الأول قاله شيخنا ويكبر مسبوق للقيام (بعد سلاميه
ان كان) المحل الذي جالس معه فيه (موضع جلوسه) لو انفرد كان أدركه في ثالثة
رباعية أو ثمانية مقرب والالم يكبر للقيام ويرفع يديه تبعاً لأمه العاظم من تشهد الأول
وان لم يكن محلاً تشهد ولا يتورك في غير تشهد إلا خيراً ويسن له أن لا يقوم إلا
بعد تسليمته الإمام وحرم مكث بعد تسليمته ان لم يكن محلاً جلوسه فتبطل صلاته
به ان تعمد ولم تحرجه ولا يفوق قبل سلام الإمام فان تعمد به بلا نية مفارقة بطلت
والمراد مفارقة هذا القعود فان سها أو جهل لم يعتد بجميع ما أتى به حتى يجلس ثم
يقوم بعد سلام الإمام وتبى لم ولم يجلس بطلت صلاته وبه فارق من قام عن امامه
في التشهد الأول عامداً فانه يعتد بقراءته قبل قيام الإمام لانه لا يلزمه العود إليه
(وشروط القدوة) شروط منها (نية اقتداء أو جماعة) أو تمام بالامام الحاضر
أو الصلاة معه أو كونه مأموماً (مع تحريم) أى يجب ان تكون هذه النية مقترنة مع
التحريم واذالم تقتزن نية نحو الاقتداء بالتحريم لم تنعقد الجماعة لاشتراط الجماعة
فيها وتنعقد غيرها فرادى فلو ترك هذه النية أو شك فيها وتابع مصابياً في فعل كان
هوى لركوع متابعه أو في سلام بأن قصد ذلك من غير اقتداء به وطال صرفاً
انتظاره لم يطل صلاته (ونية امامة) أو جماعة (سنة امام في غير جمعة) لينال فضل
الجماعة والخروج من خلاف من أوجبها ونصح نيتها مع تحريمه وان لم يكن خلفه
أحدان وثق بالجماعة على الأوجه لانه سيصير اماماً فان لم ينو ولو لعدم علمه
بما قدم من حصل لهم الفضل دونة وان نواه في الاثناء حصل له الفضل من حينئذ
أما في الجماعة فتلزم مع التحريم (و) منها (عدم تقدم) في المكان بقينا (على امام
بعقب) وان تقدمت أصابعه أما الشك في التقدم فلا يؤثر ولا يضر مساواته لساكنها
مكرهه (ونظير وقوف ذكر) ولو صبياً لم يحضر غيره (عن بين الإمام) والاسن له
تحويله لا تباع (متأخراً) عنه (قليل) بأن تأخر أصابعه عن عقب امامه وخارج
بالذ كر الانثى فتدف خلفه مع مزيد تأخر (فان جاء) ذكر (آخر أحر من يساره)
بتأخر قليل (ثم) بعد احرامه (تأخراً) عنه مذابى قيام أو ركوع حتى يصير اصفا
وراءه (و) وقوف (رجلين) جاآمعا (أو رجال) قصدوا الاقتداء بمصل (خلفه)

(قوله نية اقتداء) ذكر
نحو كيفيات نية الجماعة
قال ج فقول جميع لا يكفي نية
نحو القدوة أو الجماعة
بل لابد ان يستحضر
الاقتداء بالحاضر ضعيف
اه ونحوه في م (قوله
عدم تقدم الخ) في شيخنا
لو قدم احدي رجليه
وأخر الأخرى أو قارن
بها الإمام فان اعتمده على
المقدمة فخر باتفاقهما
أو على المؤخرة لا يضر
باتفاقهما أو علم ما يضر
عند حج ولا يضر عند م

صفا (و) نذب ووقوف (في صف أول) وهو ما يلي الإمام وان تخلله منبر أو عمود (ثم ما يابيه) وهكذا أو أفضل كل صف يمينه ولو ترادف بين الإمام والصف الأول قدم فيما يظهر ويمينه أولى من القرب إليه في يساره وأدراك الصف الأول أولى من أدراك ركوع غير الركعة الأخيرة أما هي فان قوتها قصد الصف الأول قادرا كما أولى من الصف الأول (وكره) للمأموم (انفراد) عن الصف الذي من جنسه ان وجد فيه سعة بل يدخله (وشروع في صف قبل اتمام ما قبله) من الصف ووقوف الذكر الفرد عن يساره وورائه ومحاذياله ومتأخرا كثيرا وكل هذه تفوت فضيلة الجماعة كما صرحوا به ويسن ان لا يزيد ما بين كل صفين والاول والإمام على ثلاثة أذرع ويقف خلف الإمام الرجال ثم الصبيان ثم النساء ولا يؤخر الصبيان للبالغين لا اتحاد جنسهم (و) منها (علم بانتقال الإمام) بروية له أول بعض صف أو جماع لصوته أو صوت مبلغ ثقة (و) منها (اجتماعهما) أي الإمام والمأموم (بمكان) كما عهد عليه الجماعة في العصر الخالية (فان كانا بمسجد) ومنه جداره ورحبته وهي ما خرج عنه اسكن حجر لاجله سواء أعلم وتقيتها مسجد أو جهل أمرها عملا بالظاهر وهو التحويط اسكن عالم يتيقن حدودها به أنه ما غيره مسجد لا حريمه وهو موضع اتصال به وهي مصلحته كاتصاف باب ماء ووضع نعال (صح الاقتداء) وان زادت المسافة بينهم ما على ثلثمائة ذراع أراحتلاف الابنية بخلاف من يبنء فيه لا يتقدما به اليه بأن سمرا أو كان سطحاً لا مرقى له منه فلا تصح القدوة اذا لا اجتماع حينئذ كما لو وقف من وراء شيكال مسجد ولا يصل اليه الا بازوراراً وانعطاف بأن ينحرف من جهة القبلة لو أراد الدخول الى الإمام (ولو كان أحدهما فيه) أي المسجد (والآخر خارجاً شرط) مع قرب المسافة بأن لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع تقريباً (عدم حائل) بينهما يمنع مروراً أو روية (أو ووقوف واحد) من المأمومين (حذاء منفذ) في الحائل ان كان كما اذا كانا ببناء من كحمن وصفة من دار أو كان أحدهما ببناء والآخر بفناء فيترط أيضاً هنا ما مر فان حال ما يمنع مروراً كشباك أو روية كباب مردود وان لم تغلق ضيقه لئلا يشاهدوا وان لم يمنع الاستطراق ومثله الستار المخي أول يقف أحد حذاء منفذ لم يصح الاقتداء قوماً وإذا وقف واحد من المأمومين حذاء المنفذ حتى يرى الإمام أو بعض من معه في بناءه فينبذ تصح صلاحه من المكان الآخر تبعاً لهذا المشاهد فهو في حقهم كالإمام

حتى لا يجوز التقدم عليه في الموقف والاحرام ولا بأس بالتقدم عليه في الافعال ولا يضرهم بطلان صلاته بعد احرامهم على الوجه كذا في صحيح الباب أثناء حالته يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (فرع) ولو وقف أحدهما في علو والآخر في سفلى اشترط عدم الحيولة لا محاذاة قدم الاعلى رأس الاسفل وان كانا في غير مسجد على ما دل عليه كلام الروضة وأصلها والمجموع خلافا لجمع متأخرين ويكره ارتفاع أحدهما على الآخر بلا حاجة ولو في المسجد (و) منها (موافقة في سنن تفحش مخافة فيها) فعلا أوتر كاقبطل صلاة من وقعت بينه وبين الامام مخافة في سنة كسجدة تلاوة فعلها الامام وتركها المأموم عامدا عالما بالتحريم وتشهد أول فعله الامام وتركه المأموم أوتر كها الامام وفعله المأموم عامدا عالما وان لحقه على القرب حيث لم يجلس الامام للاستراحة لعدوله عن فرض المتابعة الى سنة اما دالم تفحش المخافة فيها فلا يضر الاتيان بالسنة كقوت أدرك مع الاتيان به الامام في سجدة الاولى وفارق التشهد الاول بأنه فيه أحدث فعود الم يفعل الامام وهذا اعما طول ما كان فيه الامام فلا يخش وكذا لا يضر الاتيان بالتشهد الاول ان جالس امامه للاستراحة لان الضار انما هو احداث جلوس لم يفعله الامام والالم يجوز وأبطل صلاة العالم العامد الم ينوم فارقته وهو فراق بعذر فيكون أولى واذا لم يفسر غ المأموم منه مع فراغ الامام جازله التخاف لا تمامه بل نذب ان علم انه يدرك الفاتحة بكاملها قبل ركوع الامام لا التخلف لا تمام سورة بل يكره اذالم يلحق الامام في الركوع (و) منها (عدم تخلف عن امام بركتين فعليين) متواليين تامين (ولا عذر مع تعدد علم) بالتحريم وان لم يكونا طويلين فان تخلف به ما بطلت صلاته لفحش المخافة كأن ركع الامام واعتدل وهوى للسجود أي زال من حد القيام والمأموم قائم وخرب بالفعلين القوليان والقولي والفعل (و) عدم تخلف عنه معهما (بأكثر من ثلاثة أركان طويلا) فلا يحسب منها الاعتدال والجلوس بين السجدين (بعذر أوجبه) أي اقتضى وجوب ذلك التخلف (كسر اع امام قراءة) والمأموم يطئ القراءة لعجزه حتى لا يوسوسة أو الحركات (وانتظاره مأموم سكنته) أي سكنته الامام ليقرأ فيها الفاتحة فركع عقبها وسهوه عنها حتى ركع الامام وشكه فيها قبل ركوعه اما التخلف لوسوسة بأن كان يردد الكلمات من غير موجب فليس بعذر قال شيخنا ينبغي في ذي وسوسة صارت كالخلقية بحيث يقطع كل من رآه أنه لا يمكنه تركها أن

(قوله وتقدم أول فعله)
الامام وتركه المأموم أي
عامدا طالما قبطل صلاة
المأموم بتلك المخافة هذا
مفاد السارح وهذه
الطريقة ضعيفة والمعتمد
ان المأموم ان يترك التشهد
الاول طالما عامدا مع فعل
الامام له ولا تبطل صلاته
بتلك المخافة ولا يجب
العود على المأموم الى
ما الامام فيه اه

بأنى فيه ما فى بطى الحركة فيلزم المأموم فى الصور المذكورة إتمام الفاتحة ما لم يتخلف
بأكثر من ثلاثة أركان كان طويلاً وان تخلف مع عذراً أكثر من الثلاثة بأن لا يفرغ
من الفاتحة الا والا امام قائم عن السجود أو جالس للتشهد (فليوافق) امامه وجوباً
(فى) الركن الرابع وهو القيام أو الجلوس للتشهد ويترك ترتيب نفسه (ثم يتدارك)
بعد سلام الامام ما بقى عليه فان لم يوافق فى الرابع مع علمه بوجوب المتابعة ولم ينو
المفارقة بطلت صلاته ان علم وتعمد وان ركع المأموم مع الامام فتكفل قرأ
الفاتحة أو تذكر أنه لم يقرأها لم يجزله العود الى القيام وتدارك بعد سلام الامام
ركعة فان عاد عالماً بطلت صلاته والا فلا فلو تيقن القراءة وشك فى كمالها
فانه لا يؤثر (ولو اشتغل بسبوق) وهو من لم يدرك من قيام الامام قدر اربع الفاتحة
بالنسبة الى القراءة المعتدلة وهو ضد الموافق ولو شك هل أدرك زماناً به ما تخلف
لا تمامها ولا يدرك الركعة ما لم يدركه فى الركوع (بينة) كتموز وافتتاح أول
يشغل بشئ بأن سكت زماناً بعد تحريمه وقبل قراءة وهو عالم بأن واجبه الفاتحة
أو استمع قراءة الامام (قرأ) وجوباً من الفاتحة بعد ركوع الامام سواء أعلم انه
يدرك الامام قبل رفعه من سجوده أم لا على الوجه (قدرها) حروف فى ظنه أو قدر
زمن سكوتة لتفصيره بعدوله عن فرض الى غيره (وعذر) من تخلف لستة كبطى
القراءة على ما قاله الشيخان كالبغوى لوجوب التخلف فيتحلف ويدرك الركعة
ما لم يبق بأكثر من ثلاثة أركان خلافاً لما اعتمد به جمع محققون من كونه غير
معذور لتفصيره بالعدول المذكور وجزم به شيخنا فى شرح المنهاج وقتاويه ثم قال
من غير بعذر فعبارة مؤولة وعليه أنه ان لم يدرك الامام فى الركوع فاتته الركعة
ولا يركع لانه لا يحسب له بل يتابعه فى هوية السجود والابطلت صلاته ان علم
وتعمد ثم قال والذي يتجه أنه يتخلف لقراءة منزلة حتى يريد الامام الهوى للسجود
فان كل واقفه فيه ولا يركع والابطلت صلاته ان علم وتعمد والافارقة بالنية قال
شيخنا فى شرح الارشاد والا قرب للمتقول الاول وعليه أكثر المتأخرين اما
اذا ركع بدون قراءة قدرها فتبطل صلاته وفى شرح المنهاج له عن معظم الاصحاب
أنه يركع ويسقط عنه بقية الفاتحة واختير بل رجحه جمع متأخرون وأطالوا
فى الاستدلال له وأن كلام الشيخين يقتضيه أما اذا جهل أن واجبه ذلك فهو يتخلفه
لما لم يمتدح به عذر قاله القاضى وخرج بالمسبوق الموافق فانه اذا لم يتم الفاتحة

(قوله هل أدرك
الخ) مقابله محذوف
والاصل هل أدرك بعد
تحريمه وقبل ركوع امامه
زماناً به أم لا (قوله
أى أم لم يعلم انه
يدرك الامام قبل رفعه
من سجوده) (قوله والا)
أى وان لا يتابعه فى هوية
السجود بطلت صلاته الخ

لا اشتغاله بسنة كدعاء افتتاح وان لم يظن ادراك الفاتحة معه يكون كبطيء القراءة
 فيما هو بلا نزاع (وسبقه) أي المأموم (على امام) عامدا عالما (ب) تمام (ركنين
 فعليين) وان لم يكونا طويلين (مبطل) للصلاة لفحش المخالفة وصورة التقدم بهما
 أن يركع ويقتدل ثم يهوي للمجود مثلا والامام قائم أي أن يركع قبل الامام فلما
 أراد الامام أن يركع رفع فلما أراد الامام أن يرفع سجد فلم يجتمع معه في الركوع
 ولا في الاعتدال ولو سبق بهما - أو وجه لالم يضر امكن لا يعتدله - ما فاذا لم يعد
 للاتبان بهما مع الامام - أو وجه لا أتى بعد سلام امامه بركعة والا أعاد الصلاة
 (و) - سنة عليه عامدا عالما (ب) تمام (ركن فعلي) كأن يركع ويرفع والامام قائم
 (حرام) بخلاف التخلف به فانه مكروه كما يأتي ومن تقدم بركن من له العود لواقفه
 ان تعمدوا لا تخبر بين العود والدوام (ومقارنته) أي مقارنة المأموم الامام (في
 أفعال) وكذا أقوال غير تحرم (مكروهة كتخلف عنه) أي الامام (الى فراغ ركن
 وتقدم عليه بابتدائه وعند تعمد أحد هذه الثلاثة تفوته فضيلة الجماعة فهي
 جماعة صحيحة امكن لا ثواب عليها فيسقط اثر تركها أو كراهته فقول جمع انتفاء
 الدضية يلزمه الخروج عن المتابعة حتى يصير كل منفرد ولا تصح له الجمعة وهم كما بينه
 الزركشي وغيره ويجري ذلك في كل مكروه من حيث الجماعة بأن لم يتصور وجوده
 في غيرها فالسنة للمأموم ان يتأخر ابتداء فعله عن ابتداء فعل الامام ويتقدم
 على فراغه منه والا كمل من هذا أن يتأخر ابتداء فعل المأموم عن جميع حركة
 الامام ولا يشرع حتى يصل الامام لحقيقة الانتقال اليه فلا يهوي للركوع والمجود
 حتى يستوي الامام راكعا أو تصل جهته الى المسجد ولو قارنه بالتحرم أو تبين تأخر
 تحريم الامام لم تنعقد صلاته ولا بأس باعادته التكبير سرا بنية ثانية ان لم يشعروا
 ولا بالمقارنة في السلام وان سبغ بالفاضة أو ان تشهد بأن فرغ من أحدهما قبل
 شروع الامام فيه لم يضر وقبل يجب الاعادة مع فعل الامام أو بعده وهو أولى فعليه
 ان لم يعد به بطأت ويسن مراعاة هذا الخلاف كما يسن تأخير جميع فاتحة عن
 فاتحة الامام ولو في أولى السرية ان ظن انه يقرأ السورة ولو علم ان امامه يقتصر على
 الفاتحة لزمه أن يقرأها مع قراءة الامام (ولا يصح قدوة بمن اعتقد بطلان صلاته)
 بأن ارتكب مبطلا في اعتقاد المأموم كشافه في انه قد يتخفى من فرجه دون ما اذا
 اقتصد نظرا لاعتقاد المقتدي لان الامام محدث عنده بالمس دون الفصد فيتعذر

(قوله يكون كبطيء
 القراءة فيما هو) أي
 ويكون معذورا في تخلفه
 عن امامه فيتحلف بثلاثة
 اركان لمولية (قوله ولو
 سبق) بدعائه لا قال أي
 ولو سبق المأموم الامام بهما
 أي بالركنين - هو الخ
 (قوله والدوام) أي على
 ما هو فيه وانما يشن للعامد
 العود جبرالفاضة وخير
 الراهي لعدم تقصيره

ربط صلاته بصلاة الامام لانه عنده ليس في صلاة ولو شك شاعني في اتيان المخالف
 بالواجبات عند المأموم لم يؤثر في صحة الاقتداء به تحسينا للظن به في توفى الخلاف
 فلا يضر عدم اعتقاده الوجوب ^{في} فرع ^{في} لو قام امامه لزيادة كعامة ولو سهو والم
 يعزله متابعتة ولو سبوقا أو شا كافي ركعة بل يفارقه ويسلم أو ينتظره على المعتمد
 (ولا) قدوة (بمقتد) ولو احتملا لا وان بان اماما وخرج بمقتد من انقطعت قدوته
 كأرسل الإمام مقامه سبوقا فاقته في آخر صحت او قام سبوقا فاقته في
 بعضهم ببعض صحت أيضا على المعتمد لكن مع الكرامة (ولا) قدوة (قارئ بأى)
 وهو من يخل بالفاضة أو بعضه أو لوجبه فرف منها بأن يعجز عنه بالكلية وعن
 اخراجه عن مخرجه أو عن أصل تشديده وان لم يمكنه التعلم ولا علم بحاله لانه لا يصلح
 لتحمل القراءة عنه لو أدر كذا كما ويصح الاقتداء بمن يجوز كونه أميا الا اذا
 لم يجهز في جهريته فيلزمه مفارقه فان استمر جاهلا حتى سلم لزمته الاعادة مالم
 يتبين أنه قارئ ومحل عدم صحة الاقتداء بالامى ان لم يستوال امام والمأموم في الحرف
 المجوز عنه بان أحسنه المأموم فقط أو أحسن كل منهما غير ما أحسنه الآخر
 ومنه أرت يدغم في غير محله بإبدال أو التغييد حروفا آخر فان أمكنه التعلم ولم يتعلم
 لم تصح صلاته ولا صحت كقصداته بمثله وكراهة اقتداء بنحو ثناء وفناء ولا حن بما
 لا يغير معنى كضم هاء الله رفعت دال نعيد فان لحن لغير المعنى في الفاتحة كأنعمت
 بكبر أو ضم أبطل صلاة من أمكنه التعلم ولم يتعلم لانه ليس بقارئ نعم ان ضاق
 الوقت صلى حرمة واعاداته يرد قال شيخنا ويظهر أنه لا يأتي بتلك الكلمة لانه غير
 قرآن قط ما فلم تتوقف صحة الصلاة حينئذ علمها بل نعمدها ولو لم مثل هذا مبطل
 انتهى أولى غيرها صحت صلاته والتدوية الا اذا قدر وعلم ونعمد لانه حينئذ كلام
 أجنبي وحيث بطلت صلاته هنا يطل الاقتداء به لكن للعالم بحاله كما قاله الماوردي
 واختار السبكي ما اقتضاه قول الامام وليس لهذا قراءة غير الفاتحة لانه يشكك بما
 ليس بقارئ بلا ضرورة من البطلان مطلقا (ولو اقتدى بمن ظنه أهلا) للإمامة
 (فبان خلافه) كأن ظنه قارئاً أو غير مأموم أو رجلاً أو عاقلاً فبان أميا أو مأموما
 أو امرأة أو مجنوناً (أعاد) الصلاة وجوباً بالتقصير بترك البحث في ذلك (لا) ان
 اقتدى بمن ظنه متطهراً فبان (ذا حدث) ولو حدثاً كبيراً (أو) (خبت) خفي ولو في
 جمعة ان زاد على الاربعين فلا تجب الاعادة وان كان الامام عالماً لانتفاء تقصير

(قوله فان أمكنه التعلم)
 ويعتبر كما قال البغوي
 وغيره مضي زمن امكان
 التعلم من اسلام المصلي ان
 طرأ اسلامه وبحت بعضهم
 اعتباره من سن التمييز
 سم على حج والمعمد أنه من
 البلوغ زى كما بهامش (قوله
 من البطلان مطلقاً) أى
 لا فرق بين قادر على التعلم
 وعاجز عنه اهـ حج والمعمد
 الحرمة للقراءة ولا تبطل
 الصلاة اهـ زى أى حيث
 كان عاجزاً

المأموم اذا أماره عليهما ومن ثم حصل له فضل الجماعة اما اذا بان ذاخبت ظاهر
 فيلزمه الاعادة على غير الاعي لتقصيره وهو ما نفاها التوب وان حال بين الامام
 والمأموم حائل والاوجه في ضبطه أن يكون بحيث لو تأمله المأموم رآه والخفي بخلافه
 وصحح النووي في التحقيق عدم وجوب الاعادة مطلقا (وصح اقتداء سليم بسلس)
 لا بول أو المذني أو الضراط وقائم بقاعد ومتوضي بمتيهم لا تلهيها عادة (وكره
 اقتداء) (بفاسق ومبتدع) كرافضي وان لم يوجد أحد سواهما لم يخش فتنة وقيل
 لا يصح الاقتداء بهما وكره أيضا اقتداء بمسوس واقلاف لا بولد الزنا لكنه خلاف
 الاولى واختار السبكي ومن تبعه انتفاء الكراهة اذا عذرت الجماعة الا خلف
 من تكره خلقه بل هي أفضل من الانفراد وجزم شيخنا بانها لا تزول حينئذ بل
 الانفراد أفضل منها وقال بعض أصحابنا والاوجه عندي ما قاله السبكي رحمه الله
 تعالى ﴿تتمه﴾ وعذر الجماعة كالجمعة مطر يبيل ثوبه الخبر الصحيح انه صلى الله
 عليه وسلم أمر بالصلاة في الحال يوم مطر لم يبيل أسفل الثعال بخلاف ما لا يبيله نعم
 قطر الماء من سقف الطريق عذروا ان يبيله اقلية نجاسته أو استغذاره ووحل
 لم يأمن معه التلوث بالشيء فيه أو الرلق وحر شديد وان وجد ظ لا يمشی فيه وبرد شديد
 وظلمة شديدة بالليل ومشقة مرض وان لم تبع الجلوس في الفرض لا صداع
 يسير ومدا فحة حدث من بول او غائط أو ريح فتكره الصلاة معها وان خاف فوت
 الجماعة لو فرغ نفسه كما مرح به جمع وحدها في الفرض لا يجوز قطعه
 ومحل ما ذكر في هذان اتسع الوقت بحيث لو فرغ نفسه أدرك الصلاة كاملة والا
 حرم التأخير لذلك وقد لباس لا ثوبه وان وجد ساترا العورة وسير رقيقة لم يرد سفر
 مباح وان أمن لمشقة استيجاشه وخوف ظالم على مضموم من عرض أو نفس أو مال
 وخوف من حبس غريم معسر وحضور مريض وان لم يكن نحو قريب بلا متعهده له
 او كان نحو قريب محتضرا أو لم يكن محتضرا لكن يأنس به وغلبة نعاس عند
 انتظار الجماعة وشدة جوع وعطش وعي حيث لم يجد قائدا بأجرة المثل وان
 أحسن المشي بالعصا ﴿تنبيه﴾ ان هذه الاعذار تمنع كراهة تركها حيث سنت
 وانما حيث وجبت ولا تحصل فضيلة الجماعة كما قال النووي في المجموع واختار
 غيره ما عليه جمع متقدمون من حمواتها ان تصدها لولا العذر قال في المجموع
 يستحب لمن ترك الجمعة بلا عذر ان يتصدق بدينار أو نصفه لخبر أبي داود وغيره

فصل في صلاة الجمعة

هي فرض عين عند اجتماع شرائطها وفرضت بحكمة ولم تقم بها فقد العدد أولان
شعارها الاظهار وكان صلى الله عليه وسلم مستخفيا فيها وأول من أقامها بالمدينة
قبل الهجرة أسعد بن زرارة بقربة على ميل من المدينة وصلاتها أفضل الصلوات
وسميت بذلك لاجتماع الناس لها أولان آدم اجتمع فيها مع حواء من مزدلفة
فلذلك سميت جمعة (تجب جمعة على) كل مكلف أي بالغ عاقل (ذكر حر) فلا
تلتزم على أنثى وخنثى ومن بهرق وان كوتب انقصه (من وطن) محل الجمعة لا يسافر
من محل أقامتها صيفا وشتاءا لالحاجة كتجارة وزيارة (غيره عذر) بنحو مرض
من الاعذار التي مرت في الجماعة فلا تلتزم على مريض ان لم يحضر بعد الزوال
محسب أقامتها وتنعقد بمذور (و) تجب (على مقيم) محل أقامتها غير متوطن كمن
أقام محل جمعة أربعة أيام فأكثر وهو على عزم العود الى وطنه ولو بعد مدة طويلة
وعلى مقيم متوطن محل يسمع منه النداء ولا يباغ أهله أربعين فتلتزم بها الجمعة (و)
لكن (لا تنعقد) الجمعة (به) أي بمقيم غير متوطن ولا بمتوطن خارج بلاد أقامتها وان
وجبت عليه بسماعه النداء منها (ولا يجزى ورق وصيا) بل تصح منهم ان يذبح
تأخر احرامهم عن احرام أربعين ممن تنعقد به الجمعة على ما اشترطه جمع محققون
وان خالف فيه كثيرون (وشروط) لجمعة الجمعة مع شروط غيرها ستة أحدها
(وقوعها جماعة) بنية امامة واقتران مقتربة بتحريم (في الركعة الاولى) فلا تصح
الجمعة با عدد فرادى ولا تشتترط الجماعة في الركعة الثانية فلو صلى الامام
بالاربعة ركعة ثم أحدث فأنتم كل منهم ركعة واحدة أو لم يحدث بل فارقوه
في الثانية وأنتموا منفردين أجزاءهم الجمعة نعم يشترط بقاء العدد الى سلام الجميع
حتى لو أحدث واحد من الاربعين قبل سلامه ولو بعد سلام من عداه منهم بطلت
جمعة الكل ولو أدرك المسبوق ركوع الثانية واحتمر معه الى أن سمع أني بر كعة
بعد سلامه جهرا وتمت جمعة ان سمعت جمعة الامام وكذا من اقتدى به وأدرك ركعة
معه كما قاله شيخنا وتجب على من جاء بعد ركوع الثانية بنية الجمعة على الاصح وان
كانت الظاهر هي اللازمة وتيل تجوز بنية اظهر وأفتى به البلقي وأطال الكلام
فيه (و) ثانيا وقوعها (بأربعين) ممن تنعقد بهم الجمعة ولو مرضى ومنهم الامام
ولو كاوا أربعين فقط وفيهم أي واحد أو أكثر تصرف في التسليم لم تصح جمعهم

(قوله ولا يجزى ورق)
أي لا تنعقد به ولا تجب
عليه على الصحيح لعدم
كماله واشتغاله ومقابل
الصحيح انه ان كان بينه
وبين سببه مهابة
ووقعت الجمعة في نوبة
فعليه الجمعة والا فلا
(قوله بأربعين) وهذا
القول هو المفتى به من
أربعة عشر قولا

ابطالان صلاته فينقصون اما اذا لم يقصر الا في التعلـ لم تقصر الجمعة به كما جزم به
 شيخنا في شرحي العباب والارشاد تبعاً لما جزم به شيخه في شرح الروض ثم قال
 في شرح المنهاج لا فرق بين أن يقصر الا في التعلـ وأن لا يقصر والفرق بينهما
 غير قوي انتهى ولونه موافق ما بطلت أو في خطبة لم يحسب ركن فعل حال نقصهم
 اعددم - معاهم - م له فان عادوا قصر بياغسر فاجاز البناء على ما مضى والاوجب
 الاستئناف كنقصهم بين الخطبة والصلاة لا تنفائ الموالاة فيها **(فرع)**
 من له مسكنان ببلدين فالعبرة بما كثرت فيه اقامته فيما فيه أهله وماله وان كان
 بواحد أهل وبآخر مال فيما فيه أهله فان استويا في الكل فبالحل الذي هو فيه حالة
 اقامة الجمعة ولا تنفذ الجمعة بأقل من أربعين خلافاً لابي حنيفة رحمه الله تعالى
 فتعقد عنده بأربعة ولو عبيداً أو مسافرين ولا يشترط عندنا اذن السلطان
 لاقامتها ولا كون محلها ماصراً خلافاً لهما **وسئل** الباقي عن أهل قرية لا يبلغ
 عددهم أربعين هل يصلون الجمعة أو الظهر فأجاب رحمه الله يصلون الظهر على
 مذهب الشافعي وقد أجاز جمع من العلماء أن يصلوا الجمعة وهو وقوي فاذا
 قلدوا أي جميعهم من قال هذه المقالة فانهم يصلون الجمعة وان احتاطوا فصلوا
 الجمعة ثم الظهر كان حسناً **(و)** نالها وقوعها ربح محل معدود من البلاد ولو بقضاء
 معدود منها بأن كان في محل لا تقصر فيه الصلاة وان لم يتصل بالابنية بخلاف محل
 غير معدود منها وهو ما يجوز السفر القصر منه **(فرع)** لو كان في قرية أربعون
 كاملاً لزمهم الجمعة بل يحرم عليهم على الاعتماد تعطيل محلتهم من اقامتها
 والذهاب اليها في بلد أخرى وان سمعوا النداء قال ابن الرفعة وغيره انهم اذا سمعوا
 النداء من مصرفهم مخبرون بين أن يحضروا البلد للجمعة وبين أن يقيموها في
 قريتهم واذا حضروا البلد لا يكمل بهم العدد لانهم في حكم المسافرين واذا لم يكن
 في القرية جمع تشبههم الجمعة ولو باحتجاج بعضهم منها يلزمهم السعي الى بلد
 يسمعون من جانبه النداء قال ابن عجيل ولو تعددت مواضع متقاربة وتغير كل باس
 فلكل حكمه قال شيخنا انما يتجه ذلك ان عد كل مع ذلك قرية مستقلة عرفاً
(فرع) لو سكره السلطان أهل قرية أن ينتقلوا منها وينتوا في موضع
 آخر فسكنوا فيه وقصدوا العود الى البلد الاقل اذا فرج الله عنهم لا يلزمهم
 الجمعة بل لا تصح منهم اعدم الاستيطان **(و)** رابعها وقوعها **(في وقت ظهر)**

فلوضاق الوقت عنها ومن خطبتها أو شئت في ذلك صلواتها ولو خرج الوقت
بقينا أو ظنا وهم فيها ولو قبل السلام وإن كان ذلك باخبار عدل على الوجه
وجب الظهر بناء على ماضى وفات الجمعة بخلاف ما لو شئت في خروجه لأن
الأصل بقاءه ومن شروطها أن لا يسبقها بتحرّم ولا يقارن فيها جمعة غيرها إلا أن
كثر أهلها وعمر اجتماعهم كان واحدا منه ولو غير مسجد من غير لحوق مؤذنيه
كمحروير شديدين فيجوز حينئذ تعددها للمعاجة بحسبها (و) فرع لا يصح ظهر
من لا عذر له قبل سلام الإمام فان صلاها جاهلا لا اعتدت فلا ولو تركها أهل بلد
فصلوا الظهر لم يصح ما لم يضق الوقت عن أدنى واجب الخطبتين والصلاة وإن علم من
عادتهم أنهم لا يقيمون الجمعة (و) خامسها وقوعها أى الجمعة (بعد خطبتين)
بعد زوال ما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل الجمعة إلا بخطبتين
(بأركانها) أى يشترط وقوع صلاة الجمعة بعد خطبتين مع إتيان أركانها
الآتية (وهي) خمسة أحدها (حمد الله تعالى) (ثانيها) (صلاة على النبي) صلى الله
عليه وسلم (بلفظها) أى حمد الله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
كالحمد لله أو الحمد لله فلا يكفي الشكر لله أو الثناء لله ولا الحمد للرحمن أو للرحيم
وكالهم صل أو صلى الله أو ألى على محمد أو أحمد أو الرسول أو النبي أو الخاتمة
أو نحوه فلا يكفي اللهم سلم على محمد وارضح محمد أو لا صلى الله عليه بالضمير وإن تقدم
له ذكر يرجع إليه الضمير كما صرح به جمع محققون وقال السكّال الدميرى وكثيرا
ما يسهموا الخطباء في ذلك انتهى فلا تغتر بما تجده مسطورا في بعض الخطب النبائية
على خلاف ما عليه محققو المتأخرين (و) ثالثها (وصية بتقوى الله) ولا يتعين لفظها
ولا تطويلها بل يكفي تحراها الله بما فيه حث على طاعة الله أو زجر عن
معصية لانها المقصود من الخطبة فلا يكفي مجرد التحذير من غرور الدنيا وذكر
الموت وما فيه من القضاة والالم قال ابن الرفعة يكفي فيها ما شملت على الأمر
بالاستعداد للموت ويشترط أن يأتي بكل من الأركان الثلاثة (فيها) أى في كل
واحدة من الخطبتين وينسب أن يرتب الخطيب الأركان الثلاثة وما بعدها بأن
يأتي أولا بالحمد والصلاة فالوصية فبالقراءة فبالدعاء (و) رابعها (قراءة آية)
مفهومة (في أحدهما) وفي الأولى أولى وتسب بعد فراغها قراءة أو بعضها
في كل جمعة لا تباع (و) خامسها (دعاء) أخرى للمؤمنين وإن لم يتعرض للمؤمنات

(قوله من لا عذر له) أمامن
له عذر له ذلك وإذا صلى
المعذور الظهر ثم زال
عذره قبل فوات الجمعة
وأمكنه لم يلزمه بل تسن
له اهـ حج (قوله لم يصح
ما لم يضق الوقت) هذا
ما اعتمد في التحفة ونقل
فها عن بعضهم الصحة
(قوله بعد زوال) فلو
خطب قبله لم يصح الخطبة
قوله فلا يكفي مجرد التحذير
اهـ لم أن التقوى أحمد
أركان الطهرين وهي
خمس تقوى الله في السر
والعلن واتباع السنة
في الأقوال والأفعال
والاعراض عن الخلق
في الأقبال والادبار
والرضا عن الله في القليل
والسكبر والرجوع إلى
الله في السراء والضراء
اهـ يتصرف

خلافا لا ذرعى (ولو) بقوله (رحمكم الله) وكذا بنحو اللهم أجرنا من النار ان قصد
تخصيص الحاضرين (في) خطبة (ثانية) لا تباع السلف والخلف والدعاء للسلطان
بخصوصه لا يسن اتفاقا الا مع خشية فتنة فيجب ومع عدمها لا بأس به حيث
لا يجازفة في وصفه ولا يجوز وصفه بصفة كاذبة الا لضرورة ويسن الدعاء لولاية
الهامة قطعا وكذا لولاية المسلمين وحيوشهم بالصلاح والتصر والقيام بالعدل
وذكر المناقب لا يقطع الولاء ما لم يعتد به معرضا عن الخطبة وفي التوسط يشترط
أن لا يطيله المطالة تقطع الموالاة كما يفعله كثير من الخطباء الجهال قال شيخنا ولو
شك في ترك فرض من الخطبة بعد فراغها لم يؤثر كالا يؤثر الشك في ترك فرض
بعد الصلاة أو الوضوء (وشترط فيهما) أي الخطبتين (اسماع أربعين) أي تسعة
وثلاثين سواء عن تنعقد بهم الجمعة (الاركان) لاجميع الخطبة قال شيخنا لا تجب
الجمعة على أربعين بعضهم أصم ولا تصح مع وجود لغط يمنع سماع ركن الخطبة
على المعتد فيهما وان خالف فيه جمع كثيرين فلم يشترطوا الا الحضور فقط وعليه
يدل كلام الشنخين في بعض المواضع ولا يشترط كونهم يحل الصلاة ولا فهم لما
يسمونه (و) شترط فيهما (عربية) لا تباع السلف والخلف وفائدتها بالعربية
مع عدم معرفتهم ما العلم بالوعظ في الجملة قاله القاضى وان لم يمكن تعلمها بالعربية
قبل ضبط الوقت خطب منهم واحد بلسانهم وان أمكن تعلمها وجب على كل على
الكفاية (وقيام قادر) عليه (وطهر) من حدث أكبر وأصغر وعن نجس غير معفو
فيه في ثوبه وبدنه ومكانه (وستر) لا عورة (و) شترط (جلوس بينهما) بطه أئينة فيه وسن
أن يكون بقدر سورة الاخلاص وان يقرأها فيه ومن خطب قاعدا لعذر فصل
بينهما بسكة وجوبا وفي الجواهر لو لم يجلس حسبتا واحدة فجلس وبأني بثالثة
(وولاء) بينهما وبين أركانها وبينها وبين الصلاة بأن لا يفعل طويلا عرفا وسيأتي
أن اختلال الموالاة بين المجموعتين بفعل ركعتين بل بأقل مجزئ فلا يبعد الضبط
بهذه ما ويكون يائنا نعرف (وسن لمريدها) أي الجمعة وان لم تلزمه (غسل) بتعميم
البدن والرأس بالماء فان عجز عن تيمم بنية الغسل (بعد) طلوع (فجر) وينبغي
اصاتم خشي منه مفطراته وكذا اسائر الاغسال المستوتة وقربه من ذهاب الهيا
أفضل ولو تعارض الغسل والتبكير فإعادة الغسل أولى للخلاف في وجوبه ومن ثم
صكره تركه ومن الاغسال المستوتة غسل العيدين والكسوفين والاستسقاء

(قوله سواء) أي الخطيب
فلا يشترط إسماعه ولا
سماعه لانه وان كان أصم
بهم ما يقول حج (قوله
اسماع أربعين الاركان
أي بالفعل لا بالقوة كما في
الصفة

وأغسال الحج وغسل غاسل الميت والغسل للاعتكاف ولكل لبسة من رمضان
والجمامة ولتغير الجسد وغسل الكافر إذا أسلم للأمر به ولم يجب لأن كثيرين أسلموا
ولم يؤمروا به وهذا إذا لم يعرض له في الكفر ما يوجب الغسل من جنابة أو نحوها
والأوجب الغسل وإن اغتسل في الكفر ليطلان نيته وآكدها غسل الجمعة ثم من
غسل الميت **(تقريبه)** قال شيخنا بن قضاة غسل الجمعة كسائر الأغسال
المستوتة وإنما طلب قضاؤه لأنه إذا علم أنه يقضي داوم على أدائه واجتنب تقويته
(وبكور) فغير خطيب إلى المصلى من طالع الفجر لما في الخبر الصحيح أن العاقب بعد
اعتساله غسل الجنابة أي كغسلها وقبل حقيقة بأن يكون جامع لأنه ليس لبسة
الجمعة أو يومها في الساعة الأولى بدنة وفي الثانية بقرة وفي الثالثة كبشاً أقرن
والرابعة دجاجة والخامسة عصفور والسادسة بضة والمراد أن ما بين الفجر
وخروج الخطيب ينقسم ستة أجزاء متساوية سواء أطلال اليوم أم قصر أما الإمام
فيسن له التأخير إلى وقت الخطبة للاتباع ويسن الذهاب إلى المصلى في طريق
طويل ماشياً بسكينة والرجوع في طريق آخر قصير وكذا في كل عبادة ويكره
عدوهم كسائر العبادات الاضيق وقت فيجب إذا لم يدركها إلا به (وترين
بأحسن ثيابه) وأفضاها الأبيض وبلى الأبيض ما صبغ قبل نسجه قال شيخنا ويكره
ما صبغ بعده ولو بغير الحمرة انتهى ويجرم التزين بالحرب ولو قزاً وهو نوع من ثياب
اللون وما أكثره وزناً لا ظهوراً من الحرير لا ما أفله منه ولا ما استوى فيه الأمران
ولو شاك في الأكثر فالصلح الحل على الأوجه **(فرع)** يحل الحرير لقتال إن لم
يجد غيره أو لم يتم مقامه في دفع السلاح وصح في الكفاية قول جمع يجوز القباء
وغيره مما يصلح للقتال وإن وجد غيره أرها بالاكفار كتحلية السيف بغضه والحاجة
كهرب إن آذاه غيره أو كان فيه نفع لا يوجد في غيره وقتل لم يندفع بغيره ولا امرأة ولو
بافتراش لاله بلا حائل ويحل منه حتى لا رجل خبط السجدة وزر الجيب وكيس
المحف والدراهم وغطاء العمامة وشم الرمح لا الشراية التي برأس السجدة ويجب
لرجل لبسه حيث لم يجد سائر العورة غيره حتى في الخلوة ويجوز لبس الثوب المصبوغ
بأي لون كان إلا المزعفر وأيس الثوب المتنجس في غير نحو الصلاة حيث لا رطوبة
لا جلد ميتة لا ضرورة كافتراش جلد سبع كأمه وله اطعام ميتة لنحو طير لا كافر
ومتنجس لدابة ويحل مع الكراهة استعمال العاج في الرأس والحية حيث لا رطوبة

(قوله الأبيض) وهو
أفضل لباس أهل الدنيا
فيسن لبسه في غير يوم
العيد أما يوم العيد فلا على
ثياب أفضل الأبيض وبلى
الأبيض الأخضر وأما
لباس الجنة فأفضله
الأخضر اه باختصار
(قوله ولو قزاً الخ) القز هو
ما نطعته الدودة وخرجت
منه حبة والحرب ما يحل
عنه ما بعد موتها اه زى

واسراج يتجنب بغير غلط الا في مسجد وان قل دخاؤه فلا فالجمع وتسميد ارض
 بنجم لا اقتناء كلب الا لصيد او حفظ مال ويكره ولولا امرأة تزيين غير الكعبة
 كشهد صالح بغير حرير ويحرم به (وتعمم) لخبر ان الله وملائكته يصلون على
 اصحاب العمام يوم الجمعة ويسن لساير الصلوات وورد في حديث ضعيف ما يدل
 على افضلية كبرها وينبغي ضبط طولها وعرضها بما يليق بلاسماعادة في زمانه
 ومكانه فان زاد فيها على ذلك كره وتحرّم مرأاة ثقبه بابس صمامة سوقي لا تابق به
 وعكسه قال الحفاظ لم يحرر شيء في طول عمامته صلى الله عليه وسلم وعرضها قال
 الشيخان من تعمم فله فعل العذبة وتركها ولا كراهة في واحد منهما ازاذا النوى
 لانه لم يصح في النهي عن ترك العذبة شي انتهى اسكن قد ورد في العذبة احاديث
 صحيحة وحسنة وقد مر جوابان اصلها سنة قال شيخنا وارسالها بين الصكتفين
 افضل منه على الايمن ولا اصل في اختيار ارسالها على الايسر واقل ماورد
 في طولها اربعة اصابع واكثره ذراع قال ابن الحاج المالكي عليك ان تعمم
 قائما وتسيرول قاعدا قال في المجموع ويكره ان يمشي في فعل واحدة وابسها نائما
 وله ليؤجر مر فيها ولمن قد صد في مكان ان يفارقه قبل ان يذكر الله تعالى فيه
 (وتطيب) اغبر ما ثم على الاوجه لما في الخبر الصحيح ان الجمع بين الغسل ولبس
 الاحسن والتطيب والانصات وترك الخطي يكفر ما بين الجمع بين والتطيب
 بالماء افضل ولا تسن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لم عند شمه بل حسن
 الاستغفار عنده كما قال شيخنا وندب ترين بازالة طفر من يديه ورجليه لا احداهما
 فيكره وشعر نحو اطبه وعائنه لغبر مريد التضحية في عشرين الحجة وذلك لا تباع
 وبقر شاربه حتى تبيد وجره الشفة وازالة اريح ككر به ووسخ والاعتماد في
 كيفية تقايم اليدين ان يبتدئ بمسحة يمينه الى خنصرها ثم ايمها ثم خنصر
 يسارها الى ايمها على التوالي والرجلين ان يبتدئ بخنصر اليمنى الى خنصر
 اليسرى على التوالي وينبغي البدار بفعل محل العلم ويسن فعل ذلك يوم الخميس
 او بكرة الجمعة وكره المحب الطبري تنف شعر الانف قال بل يهضمه لحديث فيه
 قال الشافعي رضي الله عنه من نظف ثوبه قل همه ومن طاب ريحه زاد عقله (و)
 سن (انصات) أي سكوت مع اصغاء (الخطبة) ويسن ذلك وان لم يسمع الخطبة نعم
 الا ولي لغبر السامع ان يشتغل بالتلاوة والذكر سرا ويكره الكلام ولا يحرم خلافا

(قوله بفعل محل العلم) أي
 مخافة تولد البرص فيها
 اذا حدث جاد به شيء من
 ذلك قبل غسله (قوله
 وسن انصات الخ) منه يؤخذ
 ويعلم أنه يشترط الاسماع
 والسماع بالقوة لا بالفعل
 اذ لو كان هما هم بالفعل
 واجبا لكان الانصات
 محتملا وهذه الطريقة مر
 وقال ج لا بد من ذلك
 بالفعل لا باختصار

للامة الثلاثة حالة الخطبة لا قبلها ولو بعد الجلوس على المنبر ولا بعدها ولا بين
 الخطبتين ولا حال الدعاء للولاء ولا داخل مسجد الا ان اتخذ له مكانا واستقر فيه
 ويكره للداخل السلام وان لم يأخذ لنفسه مكانا لا يشتغال المسلم عليهم فان سلم لهم
 الردوين تشبهت العاطس والرد عليه ورفع الصوت من غير مبالغة بالصلاة
 والسلام عليه صلى الله عليه وسلم عند ذكر الخطيب اسمه أو وصفه صلى الله عليه
 وسلم قال شيخنا ولا يبعد نذب الترضي عن العجالة بل ارفع صوت وكذا التامين لدعاء
 الخطيب انتهى وتكره تحريك يمينه ولو ان لم تلزمه الجمعة بعد جلوس الخطيب على
 المنبر وان لم يسمع الخطبة صلاة فرض ولو فاتت تذكرها الآن وان لم يسمعها فورا أو نقل
 ولو في حال الدعاء للسلطان والوجه انها لا تنعقد كالصلاة بالوقت المكروه بل أولى
 ويجب على من بصلاة تخفيهها بأن يقتصر على أقل مجزئ عنه بد جلوسه على المنبر
 وكرهه لداخل تخفية فوتت تكبيرة الاحرام ان صلاها والا فلا تذكروا بل تسن لكن
 يلزمه تخفيهها بأن يقتصر على الواجبات كما قاله شيخنا وكره احتباء حالة الخطبة
 لانتهى عنه وكتب أوراق حالها في آخر جمعة من رمضان بل وان كتب فيها نحو
 أسماء سرانية يعجل معناها حرم (و) من (قراءة) سورة (كهف) يوم الجمعة
 وليأتها الاحاديث فيها وقراءتها نهارا أكاد وأولا بعد الصبح مسارعة للخبر وان يكثروا
 منها ومن سائر القرآن فيها ويكره الجهر بقراءة الكهف وغيره ان حصل به تأذ
 اصل أو تأثم كما صرح النور في كتبه وقال شيخنا في شرح العباب ينبغي حرمة
 الجهر بالقراءة في المسجد وحمل كلام النور بالكرهية على ما اذا خف التأذي
 وعلى كون القراءة في غير المسجد (واكتفاء صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يومها
 وإيائها) للاخبار الصحيحة الآمرة بذلك فلا كتفاء منها أفضل من اكتفاء كرا أو
 قرأ لم يرد بخصوصه قاله شيخنا (ودعاء) في يومها رجاء ان يصادف ساعة الاجابة
 وأرجاها من جلوس الخطيب الى آخر الصلاة وهي لحظة لطيفة ومع أنها آخر
 ساعة بعد العصر وفي ليلتها لما جاء عن الشافعي رضي الله عنه انه بلغه أن الدعاء
 يستجاب فيها وأنه استجبه فيها وسن اكناف فعل الخير فيها كالمداقة وغيرها وان
 يشتغل في طريقه وحضوره محل الصلاة بقراءة أو ذكر أو فضله الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم قبل الخطبة وكذا حالة الخطبة ان لم يسمعها كما مر للاخبار
 المرغبة في ذلك وأن يقرأ عقب سلامه من الجمعة قبل أن يثني رجليه وفي رواية

(قوله لهم الرد) أي
 لان سكراته لا يتسدد
 لا من خارج

قبل أن يتكلم الفاتحة والاخلاص والمعوذتين سبعا سبعا بالمالا وردان من قراها
 غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأعطى من الاجر بعدد من آمن بالله ورسوله
 * (مهمة) * يس أن يقرأها وآية الكرسي وشهد الله بعد كل مكتوبة وحين
 يأوى الى فراشه مع أو اخر البقرة والكافرون ويقرأ خواتيم الحشر وأول غافر
 الى اليه المصير وأخسبتم أنما خلقناكم ثم ميّنا الى آخرها صبا حاو وسامع
 اذ كارهما وان يواظب كل يوم على قراءة الم السجدة ويس والدخان والواقعة
 وتبارك والزلزلة والتكاثر وعلى الاخلص مائتي مرة والفجر في عشرين الحجة
 ويس والرعد عند المختصر ووردت في كاه الاحاديث غير موضوعة (وحرم تخط)
 رقاب الناس للاحاديث الصحيحة فيه والجزم بالحكمة ما نقله الشيخ أبو حامد عن نص
 الشافعي واختارها في الروضة وعليها كثيرون لكن قضية كلام الشيخين الكراهة
 وصرح بها في المجموع (لان وجد فرجة قداه) فلا كراهة تخطى صف واحد
 أو اثنين ولا امام لم يحد طريقا الى المحراب لا يخط ولا غيره اذا أتوا له فيه لحياء
 على الأوجه ولا يظلم ألف موضعا ويكره تخطى المتمعين لغير الصلاة ويحرم أن
 يقيم أحد اغير رضاه ليجلس مكانه ويكره ايثار غيره بحله الا ان انتقل لثله أو أقرب
 منه الى الامام وكذا الايثار بسائر القرب وله تسمية سجادة غير بنحو وجهه
 والصلاة في محلها ولا يرفعها ولو يغير يده لدخولها في ضمائه (و) حرم على من تلزمه
 الجمعة (نحو مباينة) كاشتغال بصناعة (بعد) شروعي (أذان خطبة) فان عقد
 مع العقد ويكره قبل الاذان بعد الزوال (و) حرم على من تلزمه الجمعة وان لم
 تنعقد به (سفر) تقوت به الجمعة كأن ظن أنه لا يدركها في طريقه أو مقصده
 ولو كان السفر طاعة مندوبا أو واجبا (بعد فريها) أي بغير يوم الجمعة الا ان
 خشى من عدم سفره ضررا كقطعاه عن الرقة فلا يحرم ان كان غير سفره معصية
 ولو بعد الزوال ويكره السفر ليلة الجمعة لما روي بسند ضعيف من سافر ليلة
 دعا عليه ملكاه أما المسافر لعصية فلا تخط عنه الجمعة مطلقا قال شيخنا وحيث
 حرم عليه السفر هنا لم يترخص ما لم تقف الجمعة فيجب ابتداء سفره من وقت
 فواتها * (تنمة) * يجوز للمسافر سفر الطويل بلا قصر رباعية مؤداة وفائنة سفر قصر
 فيه وجميع العسرين والمفر بين تقدمها وتأخيرها فراق سور خاص بالسفر وان
 احتوى على خراب ومزارع ولو جمع قر يتسبب فلا يشترط مجاوزته بل لكل

(قوله يجوز للمسافر
 الحج) وقد يجب السفر
 كما اذا ترتب على
 تركه اخراج واجب عن
 وقته المتعين كما اذا أخر
 الظهر الى العصر ولم يتم
 لسلاتها والباقي
 لا يسعهما تأتين ويسعهما
 مقصورتين فيجب عليه
 السفر لا دراهمهما
 كاملتين في الوقت

حكمه فبينان وان تخله خراب أو هنر أو ميدان ولا يشترط مجاوزة بساتين وان
حوطت واتصلت بالبلد والقرية بان ان اتصلتا عرفا كقرية وان اختلفتا اسما فلو
انفصلتا ولو يسيرا كفي مجاوزة قرية المسافر لا المسافر لم يبلغ سفره مسيرة يوم
وايلة يسيرا لا تقال مع النزول المعتاد لتخو استراحة وأكل وصلاة ولا لآتي ومسافر
عليه دين حال قادر عليه من غير اذن دأته ولا لمن سافر لمجرد رؤية البلاد على الاصح
و ينتهي السفر بعوده الى وطنه وان كان ماراه أو الى موضع آخر ونوى اقامته
به مطلقا أو أربعة أيام صحاح أو علم ان اربعة لا يتقضى فيها ثم ان كان يريد جوصوله
كل وقت قصر ثمانية عشر يوما بشرط لقصرنية في تحريم وعدم اقتداء ولو لحظته
بتم ولو قصر مسافرا وقصر عن مناهيها دواء أو دواء سفره في جميع صلاته وجمع
تقديمية جمع في الاولى ولو مع التحال منها وترتيب وولا عرفا فلا يضر فصل يسير
بان كان دون قدر ركعتين ولتاخيرنية جمع في وقت الاولى ما بقي قدر ركعة وبقاء
سفر الى آخر الثانية * (فرع) يجوز الجمع بالمرض تقديميا وتأخيرا على المختار
وبراعى الارفق فان كان يزاد مرضه كان يحكم مثلا وقت الثانية قدمها
بشرط جمع التقديم أو وقت الاولى آخرها بنية الجمع في وقت الاولى وضبط
جميع متأخرون المرض هنا بأنه ما يشق معه فعل كل فرض في وقته كشقة المني
في المطر بحيث يتسبب ثيابه وقال آخرون لا بد من مشقة ظاهرة تزيد على ذلك
بحيث يبيح الجلوس في الفرض وهو الوجه * (خاتمة) قال شيخنا في شرح المنهاج
من أدى عبادة مختلفة في محتها من غير تقليد للقائل بها الزمه اعادتها لان اقتدائه
على فعلها عيب

* (فصل في الصلاة على الميت) *

وشرعت بالمدينة وقيل هي من خصائص هذه الامة (صلاة الميت) أي الميت
المسلم غير الشهيد (فرض كفاية) للاجماع والاخبار (كغسله ولو غريقا) لانما مورون
بغسله فلا يسط الفرض عنا الا بفعلنا وان شاهدنا الا لشكة تغسله ويكفي غسل
كافر ويحصل أنه (بتعميم بدنه بالماء) مرة حتى ماتحت قلقة الا لقف على الاصح
صيا كان الا لقف أو بانها قال العبادي وبعض الحنفية لا يجب غسل ماتحتها
فعلى المرح لو تعذر غسل ماتحت القلفة بأن لا تنقلص الا بجرح عيم عما تحتها كما

(قوله لا المسافر لم يبلغ الخ)
هذا مختار قوله السابق
طويلا ومنه يعلم أن
طويل السفر هو ما يبلغ
يوم أو ليلة يسيرا لا تقال مع
النزول المعتاد لتجو
استراحة وأكل وصلاة
هذا أقله زنا ولا غاية
لا كثره ما باختصار
(قوله فرض كفاية) أي
على الرجال فلو قام بها غير
رجل مع وجود رجل أو
رجال لم يسط الطاب
عن الرجل أو الرجال
وشروطه اشروط غيرها
ولمهر الميت

قوله شحنا وأثره غيره وأكله تنليه وأن يكون في خلوة وقبض وعلى مرتفع بما بارد
 الحاجة كوسخ وبرد فالمسح حينئذ أولى والماسح أولى من العذب ويأمر بغسله
 إذا تيقن موته ومتى شئت في موته وجب تأخيرها إلى اليقين بتغير ريح ونحوه قد كرههم
 العلامات الكثيرة له إنما تعيد حيث لم يكن هناك شئ ولو خرج منه بعد الغسل
 نجس لم يقض الطهر بل يجب إزالته فقط إن خرج قبل التكفين لا بعده ومن تعذر
 غسله لفقده ماء أو أغيره كاحتراق ولو غسل تهرى يم وجوبا * (فرع) الرجل أولى
 بغسل الرجل والمرأة أولى بغسل المرأة وله غسل حليمة وزوجة لأمة غسل زوجها
 ولو نسكت غيره بلامس بل ياف بيخرة على يده إن خالف صح الغسل فإن لم يحضر إلا
 أجنبي في المرأة أو أجنبية في الرجل يم الميت نعم أهم اغسل من لا يشتهي من صبي
 أو صبية طل نظر كل ومسه وأولى الرجال به أولاهم بالصلاة كما يأتي (وتكفيه بساتر
 عورة) مختلفة بالذكورة والوثقة دون الرق والحرية فيجب في المرأة ولو أمة ما يستر
 غير الوجه والكفين وفي الرجل ما يستر ما بين السرة والركبة والاكتفاء بساتر
 العورة هو مصححه النوى في أكثر كتبه ونقله عن الأكثرين لأنه حق لله تعالى
 وقال آخرون يجب ستر جميع البدن ولو رجلا ولاغريم منع الزائد على ساتر كل
 البدن لا الزائد على ساتر العورة لتأكد أمره وكونه حقا للميت بالنسبة للأغرماء
 وأكله لاند كثر ثلاثة يعم كل منها البدن وجاز أن يراود تحتها قبض وعمامة ولائش
 أزارقة قبض فخمار قلعا فتان ويكفن الميت بما له أبسه حيا فيجوز حرير ومنه عفر
 للمرأة والعبي مع الكراهة ومحمل تجهيزه التركة الأزوجة وخادمها فعلى زوج
 غنى عليه نفقة ما فإن لم يكن له تركة فعلى من عليه نفقته من قريب وسيد فعلى بيت
 المال فعلى مياسير المسلمين ويحرم التسكين في جدران وجد غيره وكذا الطين
 والحشيش فإن لم يوجد ثوب وجب جسد ثم حشيش ثم طين فيما استظهره شحنا
 ويحرم كتابة شئ من القرآن وأسماء الله تعالى على الكفن ولا بأس بكتابه
 بالريون لأنه لا يثبت وافتى ابن الصلاح بحرمه ستر الجنائز بحريروا امرأة كما يحرم
 ترين بيتها بحريروا خلفه الجلال البلقيني يجوز الحريروا في الطفل واعتمده جمع
 مع أن القياس الأول (ودفته في حفرة تمنع) بعد طمها (رائحة) أي ظهورها
 (وسبعا) أي نبشها فنيا كل الميت وخرج بحفرة وضعه بوجه الأرض وبينى عليه
 ما يمنع ذيل حيث لم يتعد الحفر نعم من مات بسفينة وتعذر البر جاز القاءه في البحر

قوله الرجل أولى بغسل
 الرجل) وأولى الرجال به
 إذا تيقن موته
 من آثاره أولاهم
 بالصلاة عليه وهم رجال
 العصبان من النسب
 ثم الولاء كما يأتي بأنهم
 (قوله بالنسبة للأغرماء) أي
 فعلى الوفا لو أبكفن في سائر
 العورة فقط وقالت
 الورثة في سائر جميع البدن
 فبراعى حق الميت فكفته
 في سائر جميع بدنه (قوله
 وتذكر البر) أي الدفن
 فيه بأن لم يكن هناك براو
 كان ومنع منه مانع

وثقيله ليسب والافلا وتتمتع ذنبا يمنع أحدهما كأن اعتادت سباع ذلك
المحل الحفر عن موته فيجب بناء القبر بحيث يمنع وصولها اليه وأكمله قبر واسع
في عمق أربعة أذرع ونصف بذراع اليد ويجب اجتماعه للقبلة ويندب الانقضاء
بجده الايمن بعد تحية السكفن عنه الى نحو تراب مباغاة في الاستكانة والذل ورفع
رأسه بنحو ابنته وكره صندوق الا نحو مداوة فيجب ويحرم دفنه بلا شيء يمنع وقوع
التراب عليه ويحرم دفن اثنين من جنسين بقبران لم يكن بينهما محرمة أو زوجة
ومع أحدهما كره كجمع متحدى جنس فيه بلا حاجة ويحرم أيضا ادخال ميت على
آخر وان اتحدا جنسا قبل بلاء جميعه ويرجع فيه لاهل الخبرة بالارض ولو وجد
بعض عظمه قبل تمام الحفر وجب رد ترابه أو بعده فلا ويجوز الدفن معه ولا يكره
الدفن ليلا خلا للعين البصري والنهار أفضل للدفن منه ويرفع القبر قدر شبرين
وتسطحه أولى من تسنيمه ويندب لمن على شفير القبر ان يحثي ثلاث حثبات يديه
قائلا مع الأولى منها خلقناكم ومع الثانية وفيها نعبدكم ومع الثالثة ومنها تخرجكم
تارة أخرى * (مهمة) * يسن وضع جريدة خضراء على القبر لا تباع ولانه يخفف
عنه ببركة تسبيحها وقبس بها ما اعتيد من طرح نحو الریحان الربط ويحرم أخذ
شيء منها لم يبيح المأى أخذ الأولى من تقويت حظ الميت المأثور عنه صلى الله عليه
وسلم وفي الثانية من تقويت حق الميت بارتياح الملائكة التازلين لذلك قاله شيخنا
ابن حجر وزياد (وكره بناءه) أي للقبر (أو عليه) لهجة النهي عنه بلا حاجة كخوف
نفس أو حفر سبع أو هدم سبل ومحل كراهة البناء اذا كان بملكه فان كان بناء
نفس القبر بغیر حاجة مما سر أو نحونية عليه بمسيلة وهي ما اعتاد أهل البلد الدفن
فيها عرف أصلها وسبيلها أم لا أو موقوفة حرم وهدم وجوب بالانه يتأبد بعد انحقاق
الميت ففيه تضيق على المسلمين بما لا غرض فيه * (تنبيه) * واذا هدم تزد الحجارة
المخرجة الى أهلها ان عرفوا أو يخلى بينهما والا فخال ضائع وحكمه معروف كما قاله
بعد أصحابنا وقال شيخنا الزمري اذا بلى الميت وأعرض ورثته عن الحجارة جاز
الدفن مع بقائها اذا جرت العادة بالأعراض عنها كافي السابيل (و) كره (وطور)
عليه) أي على قبر مسلم ولو هدر قبل بلاء (الضرورة) كان لم يصل لقبره ميتة
بدونه وكذا ما يرد بزارته ولو غير قريب وجزم شرح مسلم كاترين بحرمه القعود
عليه والوطء لخبر فيه يرد ان المراد بالجلوس عليه جلوسه لقضاء الحاجة كما بيته

(قوله اجتماعه) أي
في القبر على شقه الايمن
وهو الأفضل ويجوز
بكراهة على الايسر وهذا
الاجماع كالا لطباع
للتوم اهـ ج (قوله لخبر فيه)
هو أنه صلى الله عليه وسلم
قال لان يجلس أحدكم
على جرة فتخلص الى جلدته
خبره من أن يجلس على
قبراه مـ

رواية أخرى (ونيش) وجوبا قبرا من دفن بلا طهارة (اغسل) أو تيمم نعم ان تغبر
ولو ينق حرم ولا جل مال غير كان دفن في ثوب مغصوب أو أرض مقصورة ان طلب
المال أو وجد ما يكفن أو يدفن فيه والالم يجوز النيش أو سقط فيه متمول وان لم يطلبه
ماله لا لتكفين ان دفن بلا كفن ولا للصلاة بعد اهالة التراب عليه (ولا تدفن
امراة) ماتت (في بطنها جنين حتى يتحقق موته) أي الجنين ويجب شق جوفها
والنيش له ان رجي حياته بقول القوابل لبواغعه ستة أشهر فأكثر فان لم يرج حياته
حرم الشق لكن يؤخر الدفن حتى يموت كما ذكر وما قيل انه يوضع على بطنها شيء
اي موت غلط فاحش (وورثي) أي ستر بخرقه (سقط ودفن) وجوبا كطفل كافر نطق
بالتهادين ولا يجب غسله ما بل يجوز وخرج بالسقط العاقبة والمضغة فيدفنان
في بام من غير ستر ولو انفصل بعد أربعة أشهر غسل وكفن ودفن وجوبا (فان اختلف)
أو استهل بعد انفصاله (صلى عليه) وجوبا (وأركانها) أي الصلاة على الميت
سبعة أحدها (نية) كغيرها ومن ثم وجب فيها ما يجب في نية سائر الفروض
من نحو اقترانها بالتحريم والتعرض للعرضية وان لم يقل فرض كفاية ولا يجب
تعيين الميت ولا معرفته بل الواجب أدنى مما يفي كفى أصل الفرض على هذا الميت
قال جمع يجب تعيين الميت الغائب بنحو اسمه (و) ثانيها (قيام) لقادر عليه فالعاجز
يقعد ثم يضطجع (و) ثالثها (أربع تكبيرات) مع تكبيرة التحريم للاتباع فان
خمس لم تبطل صلاته ويسن رفع يديه في التكبيرات حذو منكبيه ووضعهما
تحت صدره بين كل تكبيرتين (و) رابعها (فاتحة) قبلها أو قوف بقدرها
والعقود أنها تجزى بعد غير الأولى خلافا للحنافى كالحريروان لزم عليه جمع
ركعتين في تكبيرة وخلق الأولى عن ذكر ويسن اسرار بغير التكبيرات والسلام
وتعود ترك افتتاح وسورة الاعلى غائب أو قبر (و) خامسها (صلاة على النبي)
صلى الله عليه وسلم (بعد) تكبيرة (ثانية) أي عقبها فلا تجزى في غيرها ويندب ضم
السلام للصلاة والدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقبها والحمد مبدؤها (و) سادسها
(دعاء لميت) بخصوصه ولو طفلا بنحو اللهم اغفر له وارحمه (بعد ثالثة) فلا تجزى
بعد غيرها تطعا ويسن ان يذكر من الدعاء له وما ثوره أفضل وأولاه مارواه مسلم عنه
صلى الله عليه وسلم وهو اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه واكرم نزله ووسع
مدخله واغفر له بالماء والتلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من

(قوله تعيين الميت الغائب
بنحو اسمه) عبارة مرأيا
لوصلي على غائب فلا بد
من تعيينه بقلبه كما قال ابن
عجيل نعم لوصلي امام صلى
غائب فتوى الصلاة على
من صلى عليه الامام كفى
سبحاخر

الدينس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته
وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر وقتته ومن عذاب النار ويزيد عليه
ندبا اللهم اغفر لحينا وميتنا إلى آخره ويقول في الطفل مع هذا اللهم اجعله
فرطا لأبيه وسلفا وذخرا وعظة واعتبارا وشفيعا وثقلا به موازينهما وأفرغ
الصبر على قلوبهما ولا تفتنهما بعده ولا تحرمهما أجره قال شيخنا وليس قوله
اللهم اجعله فرطا إلى آخره مغنيا عن الدعاء له لأنه دعاء باللازم وهو لا يكفي لأنه إذا
لم يكف الدعاء له بالعموم الشامل كل فرد فأولى هذا ويؤثت الضمائر في الاتي
ويجوز تذكيرها بإرادة الميت أو الشخص ويقول في ولد الزنا اللهم اجعله فرطا
لأمه والمراد بالابدال في الأهل والزوجة ابدال الأوصاف لا الذات لقوله تعالى
ألحقتنا بهم ذريتهم ونحبر الطيراني وغيره إن نساء الجنة من نساء الدنيا أفضل من
الحواريات انتهى (و) سابعها (سلام) كفبرها (بعد رابعة) ولا يجب في هذه
ذكر غير السلام لكن بين اللهم لا تحرمنا أجره أي أجر الصلاة عليه وأجر
المصيبة ولا تقتنا بعده أي بارتكاب المعاصي واغفر لنا وله ولو تخلف عن إمامه
بلا مذنب كبيرة حتى شرع إمامه في أخرى بطالت صلته ولو كبر إمامه تكبيرة
أخرى قبل قراءة المسبوق الفاتحة تابعة في تكبيره وسقطت القراءة عنه
وإذا سلم الإمام تدارك المسبوق ما بقى عليه مع الازدكار ويقدم في الإمامة
في صلاة الميت ولو امرأة أب أو أخته فابوه ثم ابن فابنه ثم أخ لا يوين فلا ب ثم
ابنه ما ثم العم كذلك ثم سائر العصبات ثم معتق ثم ذورحم ثم زوج (وشروطها)
أي للصلاة على الميت مع شروط سائر الصلوات (تقدم طهره) أي الميت بماء
قربان فان وقع بحفرة أو بحر وتعدرا خراج طهره لم يصل عليه على المعتمد (وأن
لا يتقدم) المصلي (عليه) أي الميت إن كان حاضرا ولو في قبر أما الميت الغائب فلا
يضر فيه كونه وراء المصلي وبين جعل صفوفهم ثلاثة فأكثر للخبر الصحيح من صلى
عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب أي غفر له ولا يندب تأخيرها لزيادة المصلين الأولى
واختار بعض المحققين أنه إذا لم يخش تشبهه ينبغي انتظار مائة أو أربعين رجلا
حضورهم قريبا للحديث وفي مسلم ما من مسلم يصل على عليه أمة من المسلمين يبلغون
مائة كلهم يشفعون له إلا شفعوا فيه ولو صلى عليه فحضر من لم يصل ندب له الصلاة
عليه وتقع فرضا فينبو ويثاب ثوابه والأفضل فعلها بعد الدفن للاتباع ولا يندب

(قوله اللهم اغفر لحينا
وميتنا الخ) تمامه
وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا
وكبيرنا وذكرنا وأتانا
اللهم من أحبيته منا
فأحبه على الإسلام ومن
توفيت منا فتوفه على
الآيمان رواه أبو داود
والترمذي

من صلاها ولو متفردا أعادتها مع جماعة فان أعادها وقعت نفلا وقال بعضهم -
 الاعادة خلاف الاولى (وتصح) الصلاة (على) ميت (غائب عن بلد) بأن يكون
 الميت مجل بعيد عن البلد بحيث لا ينسب اليه ما عرفا أخذنا من قول الزركشي ان
 خارج السور القريب منه كداخله (لا) على غائب عن مجلسه (فيها) وان كبرت نعم
 لو عذر الحضور لها بنحو حبس أو مرض جازت حينئذ على الوجه (ر) تصح على
 حاضر (مدفون) ولو بعد بلاته (غير نبي) فلا تصح على قبر نبي طبر الشجين (من أهل
 فرضها وقت موته) فلا تصح من كافر وحائض يومئذ كمن بلغ أو أفاق بعد الموت ولو
 قبل الغسل كما انتفاء كلام الشيخين (وسقط الفرض) فيها (بذكر) ولو صبيا عميرا
 ولو مع وجود بائع وان لم يحفظ الفاتحة ولا غيرها بل وقف بقدرها ولو مع وجود من
 يحفظها إلا بانبي مع وجوده وتجاوز على جنازة صلاة واحدة فينوي الصلاة عليهم
 أجمالا وحرم تأخيرها عن الدفن بل يسقط الفرض بالصلاة على القبر (وتحرم
 صلاة) على كافر لحرمته إلا ما له بالمغفرة قال تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا
 ومنهم أطفال الكفار سواء أنطقوا بالشهادتين أم لا فتحرم الصلاة عليهم و (على
 شهيد) وهو يوزن فعيل بمعنى مفعول لأنه مشهود له بالجنة أو فاعل لأن روحه تشهد
 الجنة قبل غيره ويطلق لفظ الشهيد على من قاتل لتسكون كلمة الله هي العليا فهو
 شهيد الدنيا والآخرة وعلى من قاتل لخواجة فهو شهيد الدنيا وعلى مقتول ظاهرا
 وغريبا وحريقا ومبطونا أي من قتله بطنه كما استقاء أراسه فالشهداء
 في الآخرة فقط (كقوله) أي الشهيد ولو جنبا لأنه صلى الله عليه وسلم لم يغسل
 قتلى أحد ويحرم ازالتهم شهيد (وهو من مات في قتال كفار) أو كافر واحد
 قبل انتضائه وان قتل مدبرا (بسيه) أي القتال كأن أصابه سلاح مسلم آخر
 خطأ أو قتله مسلم استعانوا به أو زردى يستر حال قتال أو جهل ما مات به وان لم يكن به
 أثر دم (لا أسير قتل مدبرا) فإنه ليس بشهيد على الأصح لأن قتله ليس بمقاتلة ولا من
 مات بعد انتضائه وقد بقي فيه حياة مستقرة وان قطع بموته بعد من جرح به أما من
 حركه حركة مذبح عند انتضائه فشمير جرحا والحياة المستقرة ما تجوز ان يبقى يوما
 أو يومين على ما قاله النووي والعمري ولان وقع بين كفار فهرب منهم قتلوه لان
 ذلك ليس بقتال كما أفتى به شيخنا ابن زياد رحمه الله تعالى ولا من قتله اغتبالا
 حربى دخل بيننا ثم ان قتله عن مقاتلة كان شهيدا كما نقله السيد السمعاني عن

(قوله كن بلغ) هذا
 ضعيف والمعتد كافي التحفة
 والنهاية وأقره شيخ
 الاسلام والخطيب
 والايهاب وغيرهم أنه
 كالمحدث فيصل اه كرى
 (قوله فتحرم الصلاة
 عليهم) أي لانتفاعهم
 في الدنيا معاملة آباؤهم
 وان كانوا في الآخرة
 ناجين من النار فخلقه
 على الفطرة

الخادم (وكفن) هذا (شهيد في ثيابه) التي مات فيها والملطخة بالدم أولى فلا تباع ولو لم تكفه بأن لم تستر كل بدنه تمت وجوبا (لا) في (حرير) لبسه لضرورة الحرب فيترع وجوبا (ويندب) أن يلقن محتضروا لو عجزوا على الأوجه الشهادة أي لا اله الا الله فقط لخبر مسلم لقنوا موتا كم أي من حضره الموت لا اله الا الله مع الخبر الصحيح من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة أي مع الفاترين والافكل مسلم ولو فاسق ما يدخلها ولو بعد عذاب وان طال وقول جمع يلقن محمد رسول الله أيضا لان القصة لموتة على الاسلام ولا يسمى مسلما الا بهما مردودا أنه مسلم وانما القصة دخت كلامه بلا اله الا الله ليحصل له ذلك الثواب ويحث تلقينه الرفيق الا على لاه آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم مردودا أن ذلك لسبب لم يوجد في غيره وهو ان الله خيره فاختره وأما الكافر فليقله ما قطع عام لفظ أشهد لوجوبه أيضا على ما يأتي فيه اذ لا يصير مسلما الا بهما وان يقف جماعة بعد الدفن عند القبر ساعة يسألون له التثبيت ويسـتغفرون له و (تلقين بالغزو) شهيدا) كما تقتضاه اطلاقهم خلافا للتركشي (بعد) تمام (دفن) فيقعد رجل قبالة وجهه ويقول يا عبد الله ابن أمة الله اذكر العهد الذي خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمد رسول الله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأما رضى الله به وبالاسلام ديننا وحمد صلى الله عليه وسلم نبينا وبالقرآن اماما وبالكمية قبله وبالمؤمنين اخوانا ربى الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم قال شيخنا ويسن تكراره ثلاثا الاولى للحاضرين والوقوف وللمؤمن القعود وهذا هو بالاسلام فيه أي ان عرفت والافجواء لا ينال في دعاء الناس يوم القيامة بآبائهم لان كلهم ما توفيق لا مجال للرأي فيه والظاهر أنه يبدل العبد بالامة في الاتي ويؤت الضمائر انتهى (و) يندب (زيارة قبور لرجل) لا انتهى فتكره لها نعم يسن لها زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم قال بعضهم وكذا سائر الانبياء والعلماء والا ولباء ويسن كائن عليه أن يقرأ من القرآن ما يسر على القبر فيدعوه مستقبلا لا قبلة (وسلام) لزار على أهل المقبرة عموما ثم خصوصا فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين عند أول المقبرة ويقول عند قبر أبيه مثلا السلام عليك يا والدي فان أراد الاقتصار على أحدهما أتى بالثانية لانه أخص

(قوله أي من حضره
الموت أي ولم يميت أمان
مات فلا افوات المقصود
حيث (قوله بعد تمام
الدفن) منه يؤخذ عدم
سن تلقين من براد القاف
في لجنة بجر كما قاله شيخنا
المرصفي

بمقصوده وذلك لخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين
وأما إن شاء الله بكم لاحقون والاستثناء لا تبرك أولاد من تلك البقعة أو لا موت على
الاسلام **(قائدة)** ورد أن من مات يوم الجمعة أو ليلتها أمن من عذاب القبر
وقتته وورد أيضاً أن من قرأ قل هو الله أحد في مرض موته مائة مرة لم يفتن في قبره
وأمن من ضغطة القبر وجاوز الصراط على أكف الملائكة وورد أيضاً أن قال
لا إله إلا أنت سبحانك أنى كنت من الظالمين أربعين مرة في مرضه مات فيه
أعطى أجر شهيد وإن برئ برئ مغفور له غفر الله لنا وأعادنا من عذاب القبر وقتته

(باب الزكاة)

هي لغة التطهير والتماء وترعا اسم لما يخرج عن مال أو بدن على الوجه الآتي
وفرضت زكاة المال في السنة الثانية من الهجرة بعد صدقة الفطر ووجبت في
ثمانية أصناف من المال التقدين والأنعام والقوت والتمر والعنب لثمانية أصناف
من الناس ويكفر جاحد وجوبها ويقاقل الممتنع عن أدائها وتؤخذ منه وإن لم
يقاقل فمهر (تجب على) كل (مسلم) ولو غير مكلف فعلى الولي إخراجها من ماله
وخرج بالمسلم الكافر الأصلي فلا يلزمه إخراجها ولو بعد الاسلام (حر) معين فلا
تجب على رقيق لعدم ملكه وكذا المكاتب لضعف ملكه ولا تلزم سيده لأنه غير
مالك (في ذهب) ولو غير مضر وبخلاف أن زعم اختصاصها بالضررب (بلغ) قدر
خالصه (عشرين مثقالاً) بوزن مكة تحديداً لقوله نقص في ميزان وتم في آخر فلا
زكاة لثالث والمتقال اثنان وسبعون حبة شعير متوسطة قال الشيخ زكريا ووزن
نصاب الذهب بالاشرف في خمسة وعشرون وسبعان وتسع وقال تلميذه شيخنا والمراد
بالاشرف في القاتقياي (و) في (فضة بلغت مائتي درهم) بوزن مكة وهو خمسون
حبة وخمسة حبة فالعشرة دراهم سبعة مثاقيل ولا نقص فيهما كالعشرات فيجب
في العشرين والمائتين وفيما زاد على ذلك ولو ببعض حبة (ربيع عشر) للزكاة
ولا يكمل أحد التقدين بالآخر ويكمل كل نوع من جنس بآخر منه ويجزئ جيد
ومعج عن ردي وكسربل هو أفضل لأكسرها وخرج بالخالص المغشوش فلا
زكاة فيه حتى يبلغ خالصه نصاباً (ك) ما يجب ربع عشرة قيمة العرض في (مال
تجارة) بلغ النصاب في آخر الحول وإن ملكه بدون نصاب ويضم الربح الحاصل
في أثناء الحول إلى الأصل في الحول إن لم ينض اما إذا نض بأن صار ذهباً أو فضة

(قوله وقتته) قال بعض
المراد بها سؤال منكرو تكبير
والفتنة الاختبار
(قوله بوزن مكة) أي
للغير الصحيح المسكال مكال
المدينة والوزن وزن مكة
(قوله أن لم ينض أي لم يبيع
بالنقد الذي اشترى به

وامسكه الى آخر الحول فلا يضم الى الاصل بل يزكى الاصل بحوله ويفرد الى بح
بحول ويصير عرض التجارة للقنية بنيتها فينقطع الحول بحردنية القنية لاعكسه
ولا يكفر منه كرجوب زكاة التجارة للخلاف فيه (وشرط) لوجوب الزكاة
في الذهب والفضة لا التجارة (تمام نصاب) لهما (كل الحول) بأن لا ينقص المال
عنه في جزء من أجزاء الحول أما زكاة التجارة فلا يشترط فيها تمامه إلا آخره لانه
حالة الوجوب (ويقطع) الحول (بتخلل زوال ملك) اثناء معاوضة أو غيرها نعم لو
ملك نصابا ثم أقرضه آخره مدة ستة أشهر لم ينقطع الحول فإن كان مليا أو عاد اليه
آخر ج الزكاة آخر الحول لان الملك لم يزل بالأكية لثبوت بدله في ذمة المقترض
(وكره) ان يزول ملكه ببيع أو مبادلة عما تجب فيه الزكاة (الحيلة) بأن يقصده
دفع وجوب الزكاة لانه فرار من القرية وفي الوجيز يحرم وزاد في الاحياء ولا يرى
الذمة بالظن وأن هذا من الفقه الضار وقال ابن الصلاح ياتم بقصده لا بفعله قال
شيخنا ألو قصد له الحيلة بل الحاجة أولها والفرار فلا كراهة (تنبيه) * لازكاة
على صير في بادل ولو للتجارة في اثناء الحول بما في يده من النقد غيره من جنسه
أو غيره وكذا الزكاة على وارث مات مورثه عن عروض التجارة حتى يتصرف
فيها بنيتها فينشد يستأنف حوله (ولازكاة في حلي مباح ولو) اتخذ له رجل بلا
قصد لبس أو غيره أو اتخذ (لاجارة) أو اعاره لامرأة (الا) اذا اتخذ (بنية كنز)
فتجب الزكاة فيه * (فرع) * يجوز للرجل تختم بخاتم فضة بل يسن في ختم
يمينه أو يساره لا تباع ولبسه في اليمين أفضل وصوب الأخرى ما اقتضاه
كلام ابن الرفعة من وجوب نقصه عن متقال للهوى عن اتخاذ مثقالا وسنده
حسن لكن ضعفه النووي فالوجه أنه لا يضبط بمتقال بل بما لا يعد ذا مرافعة
قال شيخنا وعليه فالعبرة بعرف أمثال الملا بس ولا يجوز تعدده خلافا لجمع حيث
لم يعد أسرافا وتحلية آلة حرب كسيف ورمح ورمس ومنطقة وهي ما يشتبهها الوسط
وسكن الحرب دون سكن المهنة والقلمة بفضة بلا سرف لان في ذلك اربا بالالكفار
لا بذهب لزيادة الاسراف والخيلاء والخبر المبيع له ضعفه ابن القطان وان حسنه
الترمذي وتحليته مع ما قال شيخنا أي ما فيه قرآن ولوللتبرك كغلافه بفضة والمرأة
تحليته بذهب اكراماً فها وكتبه بالذهب حسن ولو من رجل لا تحلية كتاب غيره
ولو بفضة والتمويه حرام قطعاً مطلقاً ثم ان حصل منه شيء بالعرض على النار

(قوله لاعكسه) أي لان
نوى بحال القنية التجارة
فلا يجعل مال تجارة
ويعقد حوله بحردنية
بل لا بد من البيع مثلاً
بقصد التجارة

حرمت استدامته والا فلا وان اتصل بالبدن خلافا لجمع ويحل الذهب والفضة
 بلا سرف لامرأة وصبي اجماعا في نحو الوار والخنخال والتعل والطوق وعمل
 الاصع في التسوج بهما ويحل لمن التاج وان لم يعتد به وقلادة فهدانا نبر معرأة
 قطعا وكدامتوبة ولا تجب الزكاة فيها امام السرف فلا يحل شيء من ذلك كخنخال
 وزن مجموع فرد تبه مائتا مثقال فتجب الزكاة فيه (و) تجب على من مر (في قوته)
 اختيارى من حبوب (كبير) وشعير (وارز) وذرة وحصى ودخن وباقلاء ودقنة
 (و) في (تمر وعنب) من ثمار (بلغ) قدر كل منهما (خمسة أوسق) وهي بالسكيل
 ثلثمائة صاع والصاع أربعة أمداد والمدر طل وثالث (منق) من لبن وقشر لا يؤكل
 معه غالبا واعلم أن الارز عما يدخر في قشره ولا يؤكل معه فتجب فيه ان باع عشرة
 أوسق (عشر) للزكاة (ان سقى بلا قوت) كطار (والا) أي وان سقى بموتة كنضع
 (فمنه) أي نصف العشر وسبب التفرقة ثقل المؤنة في هذا وخفتها في الاول - واء
 أزرع ذلك قصد اتمام نيت اتفاقا كما في المجموع عما كفا فيه لا اتفاق وبه يعلم ضعف
 قول الشيخ زكريا في تحرير تبهما لاصلة بئر طرط لوجوب ان يزرعه مالكه أو
 نائبه فلا زكاة فيما ازرع بنفسه أو زرعه غيره بغير اذنه ولا يضم جنس الى آخر
 له كميل النصاب بحلاف أنواع الجنس فتضم وزرعا العام يضم ان وقع
 حصادهما في عام (فرع) * لا تجب الزكاة في مال بيت المال ولا في ربيع موقوف
 من نخل أو أرض على جهة عامة كالفقراء والاهل والمساكين لعدم تعيين المالك
 وتجب في موقوف على معين واحد أو جماعة معينة كأولاد يزيد ذكره في المجموع
 وأفتى بعضهم في موقوف على امام المسجد أو المدرس بأنه يلزمه زكاة كالعين قال
 شيخنا والوجه خلافه لان المقصود بذلك الجهة دون شخص معين بتعيينه قال
 الجلال البلقيني في حاشية الروضة تبعا للمجموع ان غلة الارض المملوكة أو الموقوفة
 على معين ان كان البذر من مال مالكها أو الموقوف عليه فتجب عليه الزكاة فيما
 أخرجه الارض فان كان البذر من مال العامل وجوزنا الخسارة فتجب الزكاة على
 العامل ولا شيء على صاحب الارض لان الحاصل له أجرة أرضه وحيث كان البذر
 من صاحب الارض وأعطى منه شيء للعامل لا شيء على العامل لانه أجرة عمله انتهى
 وتجب الزكاة لنبات الارض المستأجرة مع أجرته على الزارع وموتة الحصاد
 والدياس على المالك (و) تجب على من مر الزكاة (في كل خمس ابل شاة) جذعة

(قوله عشر) الحاصل
 أنه يجب الخمس في الزكاة
 كما يأتي والعشر فيما بقي
 بغيره مؤنة ونصف العشر
 فيما بقي بموتة وربيع
 العشر في الناض ولو من
 معدن وفي زكاة التجارة
 ربه وموتة وقت اخراج
 المقصود ونصفه
 في الزكاة معدن وبدق
 السلاح في المستنبت
 والحول في الناض والدم
 والتجارة وأقوله ليلة العبد
 في زكاة الفطراه شرقاوى

ضأن لها سنة أو ثنية معزاهما ستان ويجزئ الذكروان كانت ابه انا لا المريض
ان كانت ابه صحاحا (الى خمس وعشرين) منها ففي عشرين ثانياً وخمسة عشر ثلاث
وعشرين الى الخمس والعشرين أربع فاذا كملت الخمس والعشرون (قبت
مخاض) لها سنة هي واجبه الى ست وثلاثين سميت بذلك لان أمها آن اه ان تصير
من المخاض أى الحوامل (وفي ست وثلاثين) الى ست وأربعين (بنت لبون)
لها ستان سميت بذلك لان أمها آن اه ان تضع ثانياً وتصير ذات لبن (و) في (ست
وأربعين) الى احدى وستين (حقة) لها ثلاث سنين سميت بذلك لانها استحققت
أن تتركب ويحمل عامها أو أن يطرها الفحل (و) في (احدى وستين جذعة) لها
أربع سنين سميت بذلك لانها يجزع قدم أسنانها أى يسقط (و) في (ست
وسبعين بنتا لبون و) في (احدى وتسعين حقتان و) في (مائة وحدى وعشرين
ثلاث بنات لبون ثم) الواجب (في كل أربعين بنت لبون و) في كل (خمس مئة و) في
يجب (في ثلاثين بقرة) الى أربعين (تبيع) له سنة سمي بذلك لانه يتبع أمه (و) في
(أربعين) الى ستين (مستة) لها ستان سميت بذلك لتسكامل أسنانها (و) في (ستين
تبيعان ثم في كل ثلاثين تبيع و) في كل (أربعين مستنة و) يجب (في أربعين غنما)
الى مائة وحدى وعشرين (شاة و) في (مائة وحدى وعشرين) الى مائتين
وواحدة (شاتان و) في (مائتين وواحدة) الى ثلاثمائة (ثلاث) من الشياه (و) في
(أربع مائة أربع) منها (ثم في كل مائة شاة) جذعة ضأن لها سنة أو ثنية معزاهما
ستان وما بين النصابين يسمى وقصا ولا يؤخذ خیار كما هو حاصل ومستمدة لالا كل وربي
وهي حديثة العهد بالتمساج بأن يعفى لها من ولادتها نصف شهر الا برضا مالك
وتجب الفطرة أى زكاة الفطر سميت بذلك لان وجوبها به وفرضت كرمضان
في ثانی سنی الهجرة وقول ابن اللبان بعدم وجوبها غلط كما في الروضة قال وكيع
زكاة الفطر شهر رمضان كسجدة اله والصلوة تجبر نقص الصوم كما يجبر
السجود نقص الصلاة ويؤيده ما صح انها طهارة للصائم من اللغو والرفث (على حر)
فلا تلزم على رقيق عن نفسه بل تلزم سيده عنه ولا عن زوجته بل ان كانت أمة فعلى
سيدها والافعالها كما يأتي ولا على مكاتب اصف ملكه ومن ثم لم تلزمه زكاة ماله
ولا نفقة أقاربه ولا ستلاله لم تلزم سيده عنه (بغروب) شمس (ليلة فطر) من
رمضان أى بادر الـ آخر جزء منه وأول جزء من شوال فلا تجب بما حدث به

(قوله ولا على مكاتب) أى
بل هو من أهل الزكاة
لكن لا يأخذ من زكاة
سيده شيئاً

الغروب من ولد ونكاح وملك قن وغنى واسلام ولا تسقط بما يحدث بعده من موت وعتق وطلاق ومزبل ملك ووقت ادائها من وقت الوجوب الى غروب شمس يوم الفطر فيلزم الحرام ان يكون ان يؤديها قبل غروب شمس (عمن) أى من كل مسلم (تلقه نفقته) بزوجة أو ملك أو قرابة حين الغروب (ولو رجعية) أو حاملاً باتنا ولو أمة فيلزم فطرتها كنفقتها ولا تجب عن زوجة ناترة لسقوط نفقتها عنه بل تجب عليها ان كانت غنية ولا عن حرة غنية غير ناشرة تحت معسر فلا تلزم عليه لا تقاير به ولا عليها الكمال نسبه وانفسها ولا من ولد ص غير غنى فتجب من ماله فان أخرج الاب عنه من ماله جاز ورجع ان نوى الرجوع وفطرة ولدا الزنا على أمه ولا عن ولد كبير قادر على كسب ولا تجب الفطرة عن من كفر ولا عن مرتد الا ان عاد للإسلام وتلزم على الزوج فطرة خادمة الزوجة ان كانت أمة أو أمتها وأخدمها أياها لأمورة ومن محبتها ولو باذنه على المعتمد وعلى السيد فطرة أمة المزدوجة لمعسر وعلى الحرة الغنية المزدوجة عبداً عليه ولو غنياً قال في البحر ولو غاب الزوج فلا لزوجة افتراض نفقتها للضرورة لا فطرتها لانه انطاب وكذا بعضه المحتاج وتجب الفطرة على من مر بمن ذكر (ان فضل عن قوت عمون) له تلزمه مؤنته من نفسه وغيره (يوم عيد وليتسه) وعن ملبس ومسكن وخادم يحتاج اليهما هو أو عمونه (وعن دين) على المعتمد خلافاً للمجموع ولو مؤثراً وادري صاحب بالتأخير (ما يخرجها فيها) أى الفطرة (وهي) أى زكاة الفطر (صاع) وهو أربع أمداد والمد رطل وثلاث وقدره جماعة بحفنة بكفين ممتدلين عن كل واحد (من غالب قوت بلده) أى بالداؤدى عنه فلا تجزئ من غير غالب قوته أو قوت مؤد أو باده لتثوف النفوس لذلك ومن ثم وجب صرفها الفقراء ببلد مؤدى عنه فان لم يعرف مكان بقية آراء منها اخراجها حالاً ومنها انها لا تجب الا اذا عاد في قول لاشئ * (فرع) * لا تجزئ قيمة ولا معيب وموس ومباول أى الا ان جف وعاد له لاجبة الادخار والاقبيات ولا اعتبار لا قتيانهم المباول الا ان نقدوا غيره فيجوز (وحرم تأخيرها عن يومه) أى العيد بلا عذر كغيبه مال أو مستحق ويجب القضاء فور العدم بانه ويجوز بجهاها من أول رضاءه ويسن ان لا يؤخرها عن صلاة العيد بل يكره ذلك نعم يسن تأخيرها لا تتطار نحو قريب أو جار مالم تقرب الشمس

(قوله وقت ادائها)
احترزه عن وقت جواز
اخراجها وذلك من أول
ليلة من رضاء (قوله الى
غروب شمس) - يأتى ان
تأخير اخراجها الى
ما بعد صلاة العيد بلا عذر
مكروه (قوله فيجوز)
عبارة سم على ج لوقف
الاسم من الدنيا فهو
يخرج من الموجود أو
ينظر وجود السليم أو
يخرج القيمة فيه نظر
والثاني أقرب من توقف
فيه شخصاً وقل الاقرب
الثالث أخذاً لما تقدم
فما لو نقد الواجب من
استئان الزكاة من انه
يخرج القيمة ولا يكاف
المعوض عنه ولا التزول
مع الجبران اهـ عـ شـ

* (فصل في اداء الزكاة) *

(يجب أدائها) أي الزكاة وان كان عليه دين مستغرق حاله أو لا دمي فلا يمنع الدين وجوب الزكاة في الاظهر (فورا) ولو في مال صبي ومجنون لحاجة المستحقين اليها (بتمكن) من الاداء فان أخرأثم وضمن ان تلف بعده نعم ان أخر لا ينتظر قريب أو جار أو أحوج أو أصلح لم يأنم لكنه يضمنه ان تلف كمن اتلفه أو قصر في دفع متلف عنه كأن وضعه في غير حرزه بعد الحول وقبل التمكّن ويحصل التمكن (بجسه ورماله) غائب سائر أوقاف محل عصر الوصول اليه فان لم يحضر لم يلزمه الاداء من محل آخر وان جوزنا نقل الزكاة (و) حضور (مستحقها) أي الزكاة أو بعضهم فهو ممكن بالنسبة لخصته حتى لو تلفت ضمنها ومع فراغ من مهم ديني أو دنيوي كاكل وحمام (وحاول دين) من نقد أو عرض تجارة (مع قدرة) على استيفائه بأن كان على ملي حاضر بأذل أو جاحد عليه بيته أو يعلمه الغاضي أو قدره هو على خلاصه فيجب اخراج الزكاة في الحال وان لم يقبضه لانه قادر على قبضه اما اذا تعذر استيفاؤه بأعسار أو مطلق أو غيبة أو محدود ولا بيعة فكم غصوب فلا يلزمه الاخراج الا ان قبضه وتجب الزكاة في غصوب وضال لكن لا يجب دفعها الا بعد تمكّن بعوده اليه (ولو أصدقها نصاب نقد) وان كان في الذمة أو ساعة معينة (زكته) وجوبا اذا تم حول من الاصل وفاق وان لم يقبضه ولا وطئها لم يكن يشترط ان كان الذمة في الذمة ام كان قبضه بكونه موصرا حاضرا ﴿تنبية﴾ الاظهر ان الزكاة تعاقد بالمال تعاقد شركة وفي قول قديم اختاره الرعي أنها تعاقد بالذمة لا بالعين فعلى الاول ان المستحق للزكاة شرك بملك بقدر الواجب وذلك لانه لو امتنع من اخراجها أخذها الا امام منه قهرا كما يقسم المال المشترك قهرا اذا امتنع بعض الشركاء من قسمته ولم يفرقوا في الشر كته بين العين والدين فلا يجوز لربه أن يدعي ملكا جميعه بل أنه يستحق قبضه ولو قال بعد حول ان أبرأتني من صداقتك فأنت طالق فأبرأته منه لم تطلق لانه لم يبرأ من جميعه بل بما عدا قدر الزكاة فطريقها أن يعطيهما ثم تبرئه ويطلق البيع والرهن في قدر الزكاة فقط فان فعل أحدهما بالنصاب أو ببعضه بعد الحول صح لا في قدر الزكاة كما اثر الاموال المشتركة على الاظهر نعم يصح في قدرها في مال التجارة لا الهبة في قدرها فيه ﴿فرع﴾ تقدم الزكاة ونحوها من تركه مديون ضاقت عن وفاء ما عليه من حقوق الأدي

فهو في يوم من الايام ما أخذ ثلث من دارهم اختلاسا أو سرقة على الاصح خلافا للفرز الى
وامامه حيث قال انه مختص بالآخذ بلا تخميس وادعى ابن الرفعة الاجماع عليه
ومن الثاني جزية وعشر تجارة وتركة مرتد ويبدأ في القنينة بالسلب للقاتل
المسلم بلا تخميس وهو لبوس القليل وسلاحه ومركوبه وكذا سوار ومنطقة وخاتم
وطوق وبالموت كأجرة جمال ثم يخمس باقيها فأربعة أخماسها ولو عقارا لمن
حضر الواقعة وان لم يقاتل فما أحد أولى به من أحد لامن لحقهم بعد انقضائها
ولو قبل جمع المال ولامن مات في أثناء القتال قبل الحيازة على المذهب وأربعة
أخماس باقي الميراث من الجهاد وخمسها يخمس سهم المصالح كدثار وعجارة
حصن ومسجد وأرزاق القضاة والمستغلين بعلوم الشرع وآلاتها ولو مبتدئين
وحفاظ القرآن والأئمة وأذنين ويهبط هؤلاء مع الغني ما رآه الامم ويجب
تقديم الاعمى عما ذكر وأهمها الاول ولو منع هؤلاء حقوقهم من بيت المال
وأعطى أحدهم منه شيئا جازله الاخذ ما لم يزد على كفايته على المعتمد وسهم
للهاشمي والمطلبي لذكر منهما مثل حظ الاثنين ولو أغنيا وسهم للفقراء البقاي
وسهم للمسكين وسهم لابن السبيل الفقير ويجب تعميم الاصناف الاربعة بالعطاء
حاضرهم وغائبهم من المحل نعم يجوز التفاوت بين آحاد الاصناف غير ذوى القربى
لابين الاصناف ولو قل الحاصل بحيث لو عم لم يسد مسدا يخص به الاحوج ولا يعم
للضرورة ولو قد بعضه سهم وزع سهمه على الباقي ويجوز عند الأئمة الثلاثة صرف
جميع خمس النقيض الى المصالح ولا يصح شرط الامام من أخذ شيئا فله وفي قول يصح
وعليه الأئمة الثلاثة وعند أبي حنيفة ومالك يجوز للامام ان يفضل بعضا ^{(ب) فرع}
لو حصل لأحد من الغائبين شيء مما غنمه واقبل التخميس والقسمة الشرعية لا يجوز
له التصرف فيه لانه مشترك بينهم وبين أهل الخمس والشرع لا يجوز له التصرف
في المشترك بغير اذن شريكه (وبين صدقة تطوع) الآية من ذا الذي يقرض الله
قرضا حسنا وللأحاديث الكثيرة الشهيرة وقد تجب كأن يجده مضطرا ومعه ما يطعمه
فاضلا عنه ويكره بردي وليس منه التصديق بالقلوس والتوب الخلق ونحوهما بل
ينبغي أن لا يأخذ من اتصدق بالقليل والتصدق بالماء أفضل حيث كثر الاحتياج
اليه والا فاطعام ولو تعارض الصدقة حالا والوقف فان كان الوقت وقت حاجة
وشدة فلا قول أولى والا فالثاني لكثرة جدواه قال ابن عبيد السلام وتبعه الزركشي

لحد الظاهر أو عادي غير اختياره فلا يفطر به للخبر الصحيح بذلك (لا بقطع نخامة) من
الباطن أو الدماغ إلى الظاهر فلا يفطر به أن لفظه التكرار الحاجة إليه أمالو
ابتاعها مع القدرة على لفظها بعد وصولها لحد الظاهر وهو مخرج الحاء المهمة
في فطره قطعاً ولو دخلت ذبابة جوفه أفطر بإخراجها مطلقاً وجزأه أن ضربه بقاؤها
مع القضاء كما أفتى به شيخنا (و) يفطر (بدخول عين) وإن قلت إلى ما يسمى (جوفاً)
أي جوف من مرتبة كباطن اذن واحليل وهو مخرج بول ولبن وإن لم يتجاوز الحشفة
أو الحامة ووصول أصبع المستنجية إلى وراء ما يظهر من فرجها عند جلوسها على
قدميها ففطر وكذا وصول بعض الأنملة إلى المسربة كذا أطلقه القاضي وقيد به
السبكي بما إذا وصل شيء منها إلى المحل المحقوف منها بخلاف أولها المتطبق فإنه
لا يسمى جوفاً والحق به أقول الاحليل الذي يظهر عند تحريكه بل أولى قال ولده
وقول القاضي الاحتياط أن يتغوط بالليل مراده أن إيقاعه فيه خير منه في النهار
لأنه لا يصل شيء إلى جوف مسربة لأنه يؤمر بتأخيرها إلى الليل لأن أحد الأئمة
بمضرة في بدنه ولو خرجت مقعدة مبسوور لم يفطر بعودها وكذا أن أعادها بأربعة
لا يضطراره إليه ومنه يؤخذ كما قال شيخنا أنه لو اضطر لدخول الأصبع معها إلى
الباطن لم يفطر والافطر بوصول الأصبع إليه وخرج بالعين الأثر كوصول
الطعم بالذوق إلى حلقه وخرج بمن مرأى العامد العالم المختار التامى للصوم
والجهايل المذنبين بتحریم إيصال شيء إلى الباطن وبكونه مفطراً والمكره فلا
يفطر كل منهم بدخول عين جوفه وإن كثيراً كاه ولوطن أن أكله ناسياً مفطر
فأكل جاهلاً لا بوجوب الامساك أفطر ولو تعمده فتح فيه في الماء فدخل جوفه
أو وضعه فيه فسبقه أفطر أو وضع فيه شيئاً عهداً وابتلعه ناسياً فلا ولا يفطر بوصول
شيء إلى باطن نصبة أنف حتى يجاوز منتهى الخيشوم وهو أقصى الأنف (لا)
يفطر (بريق طاهر صرف) أي خالص ابتلاعه (من معدته) وهو جميع الفم ولو
بعد جمعه على الأصح وإن كان بخوفه مطبكي أمالوا ابتلاع ريقه اجتماع بلا فعل فلا يضرب
قطعاً وخرج بالطاهر المتنجس بخودم لثته في فطره ابتلاعه وإن صفي ولم يبق فيه
أثر طاقاً لأنه لما حرم ابتلاعه لتنجسه صار بمنزلة عين أجنبية قال شيخنا ويظهر
العقود عن ابتلى بدم لثته بحيث لا يمكنه إلا حرازته وقال بعضهم متى ابتلاعه
المبتلى به مع علمه به وليس له عنه بدفعه صحیح وبالصرف المختلط بطاهر آخر

فيفطر من ابتاع ريقا متغيرا بحمرة نحو تقبل وان تعسر زالها أو صبغ خيط قته
 به من معدنه ما اذا خرج من الفم لا على لسانه ولو الى ظاهر الشفة ثم رده بلسانه
 وابتلعه أو بل خيطا أو سوا كاريقه أو جماء فردة الى فيه وعليه طوبى تفصل
 وابتلعه ما يفطر بخلاف ما لو لم يكن على الخيط ما يفصل لقلته أو لعصره أو لحفانه
 فانه لا يضر كأثر ماء المضضة وان أمكن محبه لعسر الخرز عنه فلا يكاف تشيف
 الفم عنه **(فرع)** لو بقي طعام بين أسنانه فخرى به ريقه بطبعه لا بقصده لم يفطر
 ان عجز عن تمييزه ومجه وان ترك التحلل ليلا مع علمه ببقائه ويجريان ريقه به منارا
 لانه انما يخاطب بهما ان قدر علمه ما حال الصوم لكن يتأكد التحلل بعد التمسح
 أما اذا لم يجز أو ابتلعه فقد افانته فقط - رجزما وقول بعضهم يجب غسل الفم عما
 أكل ليلا والا أظن رده شيئا (ولا يفطر بسبق ماء جوف مغسل عن) نحو
 (جنابة) كحبض ونفاس اذا كان الاغتسال (بلا انغماس) في الماء فلو غسل
 أذنيه في الجنابة فسبق الماء من احدهما الجوفه لم يفطر وان أمكنه امالة رأسه
 أو الغسل قبل الفجر كما اذا سبق الماء الى الداخل للمبالغة في غسل الفم المتنجس
 لوجوبه بخلاف ما اذا اغتسل منغمسا فسبق الماء الى باطن الاذن أو الانف فانه
 يفطر ولو في الغسل الواجب الكراهة الانغماس كسبق ماء المضضة بالمبالغة
 الى الجوف مع تذكره للصوم وعلمه بعدم مشروعيته بخلافه بالمبالغة وخرج
 بقولي عن نحو جنابة الغسل المستون وغسل التبرد فيفطر بسبق ماء فيه ولو بلا
 انغماس **(فرع)** يجوز للصائم الافطار بخبر عدل بالغروب وكذا سماع
 اذانه ويجرم للشاك الاكل آخر النهار حتى يجتهد ويظن انقضاءه ومع ذلك الاحوط
 الصبر لليقين ويجوز الاكل اذا ظن بقاء الليل باجتهاد أو اخبار وكذا لو شك
 لان الاصل بقاء الليل لكن يكره ولو أخبره عدل بطول الفجر اعتمده وكذا فاسق
 ظن صدقه ولو أكل باجتهاد أو لا أو آخر افيان أنه أكل غير ابطال صومه اذا عبرة
 باطن البين خطاؤه فان لم يبين شي صح ولو طلع الفجر وفي فيه طعام فلفظه قبل أن ينزل
 منه شي لجوفه مع صومه وكذا لو كان مجامعا عند ابتداء طلوع الفجر فترع في
 الحال أي عقب طلوعه فلا يفطر وان أنزل لان التزع تركا للجماع فان لم يتزع
 حالا لم ينقض الصوم وعليه القضاء والكفارة (ويباح فطر) في صوم واجب
 (بمرض مضر) ضررا يبيح التيمم كأن خشى من الصوم بلاء (وفي سفر قصر)

(قوله تقبل) ورق نبات
 يقطيني يحمر الشفة
 ويشد الاسنان (قوله
 فلفظه) أي رماه (قوله
 بلاء براء) أي بحيث أثر
 ذلك البلاء يضر رالبس
 بهين أما تأخره لحظة أو
 ساعة أو يومين
 فينظر في ذلك المرض ان
 كان مما يتألم به تألما
 لا يحتمل جازا اعتباره
 والا فلا قد يرفاني لم أقف
 لاحد على هذا التفصيل
 بل عبارتهم عامة وأن
 مطلق بلاء البرء مبيح
 فخره

دون قصر وسفر معصية وصوم المسافر بلا ضرر أحب من الفطر (ولخوف هلاك)
 بالصوم من عطش أو جوع وإن كان محججا فمما وأفتى الأذرعى بأنه يلزم الحصادين
 أى ونحوهم تبييت النية كل ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة أفطر والا فلا
 (ويجب قضاء) ما فات ولو بعذر من الصوم الواجب كـ (رمضان) ونذر وكفارة
 بمرض أو سفر أو ترك نية أو حيض أو نفاس لا يجنون وسكر لم يتعبه وفي الجموع
 أن قضاء يوم الشك على الفور لوجوب امساكه ونظر فيه جمع بأن تارك النية
 يلزمه الامساك مع أن قضاءه على التراخي طعنا (و) يجب (امساك) عن مفطر
 (فيه) أى رمضان تقطعون نحو نذر وقضاء (أن أفطر بغير عذر) من مرض أو سفر
 (أو بغلط) كمن أكل طائفاً قبل الليل أو نسي تبييت النية أو أفطر يوم الشك
 وإن من رمضان حرمة الوقت وليس الممسك في صوم شرعى لكنه يثاب عليه فيأثم
 بجماع ولا كفارة ونذر امساك لمريض شفى ومسا فقدم أثناء النهار مفطرا
 وحائض طهرت أثناء (و) يجب (على من أفسده) أى صوم رمضان (بجماع) أثمه
 لأجل الصوم لا باستمناء أو كل (كفارة) متكررة بتكرار الفساد وإن لم يكفر عن
 السابق (معه) أى مع قضاء ذلك الصوم والكفارة عتق رقبة مؤمنة فصوم شهرين
 مع اتباع أن يحجز عنه فاطعام سنين ~~مسكينا~~ أو فقيرا أن يحجز من الصوم لهرم
 أو مرض بنية كفارة ويعطى لكل واحد مدين من غالب القوت ولا يجوز صرف
 الكفارة أن تلزمه مؤنته (و) يجب (على من أفطر) في رمضان (لعذر لا يرجي
 زواله) ككبر ومرض لا يرجي برؤه (مستد) لكل يوم منه أن كان موسرا حثيثا
 (بلا قضاء) وإن قدر عليه بدله غير محطوب بالصوم فالقدينية في حقه واجبة ابتداء
 لا بد لا ويجب المدع القضاء على حامل ومرضع أفطرا بالخوف على الولد (و) يجب
 (على مؤخر قضاء) شئ من رمضان حتى دخل رمضان آخر (بلا عذر) في التأخير
 بأن خلا عن السفر والمرض قدر ما عليه (مد لكل سنة) في تكرر بتكرار السنين
 على الاعتماد وخرج بقوله بلا عذر ما إذا ~~كان~~ كان التأخير بعذر كأن استمر
 سفره أو مرضه أو أراضاه إلى قابل فلا شئ عليه ما بقى العذر وإن استمر سنين
 ومعنى آخر قضاء رمضان مع تمكنه حتى دخل آخر فوات أخرجه من تركه لكل
 يوم مدان مدالة فوات ومدللتأخير أن لم يصم عنه قريبه أو مآذونه والأوجب بد
 واحد للتأخير والجديد عدم جواز الصوم عنه مطلقا بل يخرج من تركه لكل

(قوله مع تمكنه) قيد أما
 من فاته شئ من رمضان
 فبات قبل تمكنه من
 قضاؤه فلا أثم ولا قدينية
 كمن مرض شهر رمضان
 كماله ومات ثاني شوال
 أو استمر مريضا فلا
 قدينية ولا أثم ومثل المرض
 الحيض والنفاس والسفر
 المباح كما في حج

يوم من طعام وكذا صوم التذر والسكرارة وذهب الثوري كجمع محقة إلى صحيح
 القديم القائل بأنه لا يتعين الإطعام فيمن مات بل يجوز للولي أن يصوم عنه ثم إن
 خلف تركته وحب أحدهم ما والاندب ومصرف الإمداد فقروا سكن وله مصرف
 إمداد لواحد ^(فائدة) من مات وعليه صلاة فلا قضاء ولا فدية وفي قول كجمع
 مجتهدين أنها تنقض عنه خبر البخاري وغيره ومن ثم اختاره جمع من أئمتنا وفعل
 به السبكي من بعض أقاربه ونقل ابن برهان عن القديم أنه يلزم الولي أن خلف تركته
 أن يصلي عنه كالصوم وفي وجه عليه كثير من أصحابنا أنه يطعم عن كل صلاة
 مذا وقال المحب الطبري يصل للميت كل عبادة تفعل عنه واجبة أو مندوبة وفي شرح
 المختار إرواه مذهب أهل السنة أن الإنسان أن يجعل ثواب عمله وصلاته وغيره
 ويصله (وسن) أصا ثم رمضان وغيره (نسكر) وتأخير ما لم يقع في شك وكونه على غير
 خبر فيه ويحصل (ولو بجرعة ماء) ويدخل وقت نصف الليل وحكمته التقوى أو
 مخالفة أهل الكتاب وجهان وسن تطيب وقت سكر (و) سن (تجيد - ل فطر) إذا
 تيقن الغروب ويعرف في العمران والعسارى التي بها جبال بز والشماع من
 أعالي الجيطان والجبال وتقدم على الصلاة أن لم يخش من تعجيله قوات الجماعة
 أو تكبيره الاحرام (و) كونه (بتمر) لا أمر به والا كمل أن يكون بثلاث (و) أن لم
 يحده فعلى حسوات (ماء) ولو من زمزم فلا تعارض التعجيل على الماء والتأخير على
 التمر قدم الأول فيما استظهره شيخنا وقال أيضا يظهر في ترقوت شبهته وماء خفت
 شبهته أن الماء أفضل قال الشيخان لا شيء أفضل بعد الماء فقول الرويانى
 الحلوى أفضل من الماء ضعيف كقول الأثرعى الزبيب أخوات التمر وانما ذكره
 لئيسره غالباً بالدينونة ويسن أن يقول عقب الفطر اللهم لك سمعت وعلى رزقك
 أفطرت ويزيد من أفطر بالماء ذهب الظما وابتلت العروق وثبت الأجر إن شاء
 الله تعالى (و) سن (غسل عن نحو جنازة قبل فجر) لا يصل الماء إلى باطن نحو
 أذنه أو دبره قال شيخنا وقضيته أن وصوله لذلك فطر وليس عموم مراداً كما هو
 ظاهر أخذاً مما مر أن سبق ماء نحو المضمضة المشروع أو غسل القدم المتنجس
 لا يفطر له غيره فليجمل هذا على مبالغة منى عنها (و) سن (كف) نفس عن
 طعام فيه شبهة (وشهوة) مباحة من مسجوع ومبصر ومس طيب وشبهه ولو تعارضت
 كراهية من الطيب للصائم وورد الطيب فاجتناب المس أولى لأن كراهته

(قوله ولو بجرعة ماء)
 صحيح ابن حبان نسجروا
 ولو بجرعة ماء

تؤدي الى نقصان العبادة قال في الحلية الاولى للصائم ترك الا كتمان ويكره
 سوا ذلك من زوال وقبل غروب وان نام أو اكل كرمه ناسيا وقال جمع لم يكره بل
 يسن ان تغير القم بنحو نوم وعمايتا كذا لصائم كف اللسان عن كل محرم كالكذب
 وغيبة ومشاتة لانه محبط للاجر كما صرحوا به ودلت عليه الاخبار الصحيحة ونص
 عليه الشافعي والاصحاب وأقرهم في المجموع ربه يرتجى الاخرى حصوله وعليه
 اثم عصيته وقال بعضهم يبطل أصل صومه وهو قياس مذهب أحمد في الصلاة
 في الغصوب ولو شتمه أحد فليقل ولو في نقل اني صائم مرتين أو ثلاثا في نفسه
 تكبر الله ولسانه حيث لم يظن رياء فان اقتصر على أحدهما فلا ولي بلسانه
 (و) سن مع التأكيد (برمضان) وعشره الاخير كذا (اكثر صدقة) وتوسعة
 على عيال واحسان على الاقارب والجيران للاتباع وان يفرط الصائم أي يعشهم
 ان قدر والافعل نحو شربة (و) اكنار (تلاوة) للقرآن في غير نحو الحش ولو نحو
 طريق وأفضل الاوقات للقراءة من النهار بعد الصبح ومن الليل في السحرفين
 المساءين وقراءة الليل أولى وينبغي ان يكون شأن القارئ التدبر قال أبو الليث
 في البستان ينبغي للقارئ ان يختم القرآن في السنة مرتين ان لم يقدر على الزيادة
 وقال أبو حنيفة من قرأ القرآن في كل سنة مرتين فقد أدى حقه وقال أحمد يكره
 تأخير ختمه أكثر من أربعين يوما بلا عذر لحديث ابن عمر (و) اكثر عبادة و
 (اعتكاف) للاتباع (سبعا) بتشديد الباء وقد يخفف والافصح جر ما بعدها وتقديم
 لاعلمها وما زائدة وهي دالة على أن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها (عشر آخره)
 فبتا كذا اكنار الثلاثة المذكورة للاتباع ويسن أن يحك معتكفا الى صلاة
 العبد وأن يعتكف قبل دخول العشر وبتا كذا اكنار العبادات المذكورة
 فيه رجاء مصادقة ليلة القدر أي الحكم والفضل أو الشرف والعمل فيها خير من
 العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر وهي منحصرة عندنا فيه فأرجاها أو تارة
 وأرجى أو تارة عند الشافعي ليلة الحادي أو الثالث والعشرين واختار النووي
 وغيره ان قالها وهي أفضل ليالي السنة وصح من قام ليلة القدر ايمانا أي تصديقا
 بأنها حق وطاعة واحتسابا أي طلبا لرضا الله تعالى وثوابه غفر له ما تقدم من
 ذنبه وفي رواية وما تأخر وروى البيهقي خبر من صلى المغرب والعشاء في جماعة حتى
 يتقضى شهر رمضان فقد أخذ من ليلة القدر بحظ وافر وروى أيضا من شهد

(قوله ككذب وغيبة
 ومشاتة) وغيبة هذا
 ما يتعلق باللسان وينبغي
 له أيضا كف القلب أي
 من الحقد والحسد والكبر
 وقطع الرحم ولو قال كف
 عن محرم اكن أولي
 اثم وله حينئذ لما ذكر
 (قوله واعتكاف) مطلقه
 على العبادة من مطلق
 الخاص على العام اذ
 العبادة اسم لكل ما يتعبد
 به (قوله بتشديد الباء
 أي فتوحه مع كسر
 السين قبلها)

العشاء الأخيرة في جماعة من رمضان فقد أدرك ليلة القدر وشذ من زعم أنها ليلة
النصف من شعبان (تتمة) يسن اعتكاف كل وقت وهو لبث فوق قدر طمأنينة
الصلاة ولو مترددا في مسجد أو رحبته التي لم يتيقن حدودها بعدد وانما غير
مسجد بنية اعتكاف ولو خرج ولو خلا من لم يقدر الاعتكاف المندوب أو المندوب
بعدة بلا عزم عود جدد النية وجوبا إن أراد وكذا إذا أعاد بعد الخروج لغير نحو
خلاء من قيده بها كيوم فلو خرج عازما للعود فعاد لم يجب تجديد النية ولا يضر
الخروج في اعتكاف نوى تنابعه كأن نوى اعتكاف أسبوع أو شهر متتابع وخرج
اقضاء حاجة ولو بلا شدة أو غسل جنابة وإزالة نجس وإن أمكنه ما في المسجد
لأنه أصون بأسرواته ولحرمة المسجد وكل طعام لأنه يستحي منه في المسجد وله
الوضوء بعد قضاء الحاجة تبعاله لا الخسروج له تصدا ولا لغسل مسنون ولا يضر
بعد موضعها إلا أن يكون لذلك موضع أقرب منه أو يفحش البعد فيضرم الم يكن
الأقرب غير لا تقبه ولا يكف المني على غير محبته وله صلاة على جنازة إن لم ينتظر
ويخرج جواز في اعتكاف متتابع لما استثناءه من غرض ديني كقاء أو مير
أو أخروي كوضوء وغسل مسنون وعبادة مريض ونحوه مصاب وزيارة قادم
من سفر ويطلق بجماع وإن استثناءه أو كان في طريق قضاء الحاجة وإنزال مني
ببشارة شهوة كقبلة وللمسكف الخروج من التطوع لنحو عيادة مريض وهل
هو أفضل أو تركه أو سواء وجوه والأوجه كما بحث البلقيني أن الخروج لعبادة
نحو رحم وجار وصديق أفضل واختار ابن الصلاح الترك لأنه صلى الله عليه وسلم
كان يعتكف ولم يخرج لذلك (مهمة) قال في الأنوار يبطل ثواب الاعتكاف
بشم أو غيبة أو كل حرام

فصل في صوم التطوع

وله من الفضائل والمثوبة ما لا يحصى إلا الله تعالى ومن ثم أضافه تعالى إليه دون
غيره من العبادات فقال كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به وفي
الحسين من صام يوما في سبيل الله باع الله وجهه عن النار سبعين خريفا (يسن)
متأكدا (صوم يوم عرفة) لغير حاج لأنه يكفر السنة التي هو فيها والتي بعدها كما
في خبر مسلم وهو تاسع ذي الحجة والاحوط صوم الثامن مع عرفة والكفر الصغائر
التي لا تتعلق بحق الآدمي إذا الكفار لا يكفرها إلا التوبة للهجة وحقوق الآدمي

(قوله أو غيبة) هي ذكر
المحترم بما يكره ولو
فيه واستثنى من كونها
موصية مسائل جوفت في قوله
القدح ليس بغيبة في سنة
متظلم ومعرف ومحمد
وظهر رفسا ومستفت ومن
طلب الأمانة في إزالة منكر
(قوله ومن ثم) أي من
حيث إن له من الفضائل
الح (قوله خريفا) أي عاما

متوقعة على رضاء فان لم تكن له صغائر زيد في حسنة وتأتا كد صوم الثمانية قبله
 للخبر الصحيح فيها التقضي لافضلية عشرها على عشر رمضان الاخير (و) يوم
 (عاشوراء) وهو عاشر المحرم لانه يكفر السنة الماضية كافي مسلم (وتاسوعاء) وهو
 تاسعه لخبر مسلم لثبوت الي قابل لا صوم من التاسع فبات قبله والحكمة مخالفة
 اليه وروى من ثمن لمن لم يصمه صوم الحادي عشر بل وان صامه لخبر فيه وفي الام
 لا بأس أن يفرد. وأما أحاديث الا كتحال والغسل والتطيب في يوم عاشوراء فمن
 وضع الكذابين (و) صوم (ستة) أيام (من شوال) لما في الخبر الصحيح ان صومها مع
 صوم رمضان كصيام الدهر واتصالها بيوم العيد أفضل مبادرة للعبادة (وأيام)
 الليالي (البيضاء) وهي الثالث عشر وتاليها ليلة الجمعة الامر بصومها لان صوم الثلاثة
 كصوم الشهر اذ الحسنة بعشر أمثالها ومن ثم تحصل السنة بثلاثة غيرها
 لكنها أفضل ويبدل على الاوجه ثالث عشر ذي الحجة سادس عشره وقال الجلال
 البلقيني لا يلبس قط وبسن صوم أيام السود وهي الثامن والعشرون وتاليها (و)
 صوم (الاثنين والخميس) للخبر الحسن انه صلى الله عليه وسلم يتحرى صومهما وقال
 تعرض فيهما الاعمال فأحب أن يعرض علي وأما صائتم والمراد عرضها على الله
 تعالى وأما رفع الملائكة لها فانه مرة بالليل ومرة بالتهار ورفعها في شعبان محمول
 على رفع أعمال العام مجملة وصوم الاثنين أفضل من صوم الخميس لخصوصيات
 ذكرها فيه وهذا الخايمي اعتياد صومها مكرها شاذ (و) فرع (و) أفقي جمع
 متأخرون يحصلون ثواب عرفة وما بعده بوقوع صوم فرض فيهما خلافا للمجموع
 وتبعه الاسنوي فقال ان نواهم لم يحمل له شيء منهم ما قال شيخنا كشجته والذي
 يتجه ان القصد وجود صوم فيهما فهي كالنجبة فان نوى التطوع أيضا حصل ولا سقط
 عنه الطلب (و) فرع (و) أفضل الشهر وللصوم بعد رمضان الاشهر الحرم وأفضاها
 المحرم ثم رجب ثم الحجة ثم القعدة ثم شهر شعبان وصوم ذى الحجة أفضل من
 صوم عشر المحرم الذين يندب صومها (و) فائدة (و) من تلبس بصوم تطوع أو صلته
 فله قطعهما لانك تطوع ومن تلبس بقضاء واجب حرم قطعه ولو لموسعا ويحرم
 على الزوجة أن تصوم تطوعا أو قضاء موسعا وزوجها حاضر الا بانه أو علم رضاء
 (و) تمة (و) يحرم الصوم في أيام التشريق والعيدين (و) كذا يوم الشك اغير ورد
 هو يوم ثلاثي شعبان وقد شاع الخبير بين الناس برؤية الهلال ولم يثبت تركه بعد

(قوله وعاشوراء) بالان
 قب وفيما بعده ممنوع
 المصنف لا اف التائب
 الامدودة وصومه افضل من
 صوم تاسوعاء اه شرفاوي
 (قوله هو) أي يوم الثلث
 المختص بأحكام من بين
 باقي أيام شعبان (قوله
 ولم يثبت) أي لفقد من
 يشهد أو شهديا له لال
 من لم يقبل شهادته كعبيد
 او صبيان أو فاقة أو نساء
 وطن - مدغم أو عدل
 ولم يكف به وانما لم يصح
 صومه عن رمضان لانه لم
 ثبت كونه منه نعم من
 اعتقد صدق من قال انه
 رآه من ذكر يجب عليه
 الصوم كما تقدم عن البغوي
 في طائفة أول الباب

نصف شعبان ما لم يصبه بما قبله أو لم يوافقه عادته أو لم يكن عن نذر أو قضاء ولو
عن نقل

باب الحج

هو يقع أوله وكسره لغة القصد أو كثرته إلى من يعظم وشرعا قصد الكعبة للنسك
الآتي وهو من الترائع القديمة وروى أن آدم عليه السلام حج أربعين حجة من
الهند ماشيا وإن جبريل قال له إن الملائكة كلوا بطون قبلك هذا البيت سبعة
آلاف سنة قال ابن إسحاق لم يبعث الله نبيًا بعد إبراهيم عليه الصلاة والسلام إلا حج
والذي صرح به غيره أنه ما من نبي إلا حج خلافاً لمن استثنى هو داود وإسماعيل والصلاة
أفضل منه خلافاً للقاضي وفرض في السنة السادسة على الأصح وحج صلى الله عليه
وسلم قبل النبوة وبعدها وقبل الهجرة حج الأبري عددها وبعدها حجة
الوداع لا غير وروى من حج هذا البيت خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه قال شيخنا
في حاشية الإيضاح قوله كيوم ولدته أمه يشمل التبعات وورد التصريح به في رواية
وأنتى به بعض مشايخنا لكن ظاهر كلامهم يخالفه والأول أوفق بطواهر السنة
والثاني أوفق بالقواعد ثم رأيت بعض المحققين نقل الإجماع عليه وبه يدفع
الافتاء المذكورة كالظواهر (والعمرة) وهي لغة زيارة مكان عام وشرعا
قصد الكعبة للنسك الآتي (يجبان) أي الحج والعمرة ولا يغني عنها الحج وإن اشتمل
عليها وخبر مثل صلى الله عليه وسلم عن العمرة أو أجنبية هي قال لا ضعيف اتفاقاً
وإن صحه الترمذي (على) كل مسلم (مكاف) أي عاقل بالغ (حر) فلا يجبان على
سبي ومجنون ولا على رقيق فنسك غير المكلف ومن فيه رقيق يقع نذر لا فرضاً
(مستطيع) للحج بوجدان الزادها باو أو أجرة خفير أي مجبراً بمن معه والراحلة
أو ثمنها إن كان بينهما وبين مكة مرحلتان أو دونها وضعف عن المشي مع نفقة من
يجب عليه نفقته وكسوته إلى الرجوع ويشترط أيضاً للوجوب أمن الطريق
على النفس والمال ولو من رصدي وإن قل ما يأخذه وغلبة السلامة لراكب البحر
فإن غلب الهلاك لهيجان إلا ما ج في بعض الأحوال أو استوبالم يجب بل يحرم
الركوب فيه له وأخيره وشرط للوجوب على المرأة مع ما ذكرنا يخرج معها محرم
أو زوج أو نسوة ثقات ولو أماء وذلك لحرمته سفرها وحدها وإن قصر أو كانت
في قافلة عظيمة وأما بالوجوب أن يخرج مع امرأة ثقة لا داعي لفرض الإسلام وليس

(قوله وإن قل ما يأخذه)
أي ما لم يكن من يتبعه
فيه ثقة قلته

لها الخروج لتطوع ولومع نسوة كثيرة وان قصر السفر أو كانت شوها وقد
مرحوا بأنه يحرم على المكينة التطوع بالعمره من التمتع مع النساء خلافاً لمن
نزع فيه (مرة) واحدة في العمر (بترخ) لا على الفور نعم انه لا يجوز التأخير بشرط
العزم على الفعل في المستقبل وان لا يتضيقاته بغيره أو قضاء أو خوف غضب
أو تلف مال بقرينة ولو ضعيفة وقيل يجب على القادر ان لا يترك الحج في كل خمس
سنتين لخبر فيه (فرع) يجب اعادة من ميث عليه نسك من تركه كما تقضى منه
ديونه فلو لم تسكن له تركه سن لو ارثه ان يقع له عنه فلو فعله أجنبي جاز ولو بلا اذن
وعن آفاق معضوب عاجز عن النسك بنفسه انحو زمانه أو مرض لا يرجي برؤه
بأجرة مثل فضلت عما يحتاجه المعضوب يوم الاستحجار وعماء مدة ثبته نفسه وعياله
بعده ولا يصح أن يخرج عن معضوب بغير اذنه لان الحج بغير النيابة والمعضوب أهل
له اول الاذن (أركانه) أي الحج ستة أحدها (أحرام) به أي بنية دخول فيه لخبر انما
الاعمال بالنيات ولا يجب تلفظ بها وتلبية بل يسنان فيقول بقلبه واسانته نويت
الحج وأحرمته به لله تعالى ليبيك اللهم ليبيك الى آخره (و) ثانيها (وقوف بعرفة)
أي حضوره بأي جزء منها ولو لحظة وان كان نائماً أو ماراً بالخبر الترمذي الحج عرفة
وايش منها مسجد ابراهيم عليه السلام ولا غمرة ولا فضل لذلك كرتحري موقفه صلى
الله عليه وسلم وهو عند الصخور المعروفة ويسميت عرفة قبل لان آدم وحواء
تعارفاهما وتبيل غير ذلك ووقته (بين زوال) للشمس يوم عرفة وهو تاسع ذي الحجة
(و) بين طلوع (فجر) يوم (نحر) وسن له الجامع بين الليل والنهار ولا أراق دم تمنع
نذبا (و) ثالثها (طواف افاضة) ويدخل وقته بان تصاف ليلة النحر وهو أفضل الاركان
حتى من الوقوف خلافاً للزركشي (و) رابعها (سعي) بين الصفا والمروة (سبعاً) يقينا
بعد طواف قدوم ما لم يقف بعرفة أو بعد طواف افاضة فلو اقتصر على ما دون السبع
لم يجزئه ولو شك في عددها قبل فراغه أخذ بالاقبال لانه المتيقن ومن سعى بعد طواف
القدوم لم يسدب له اعادة السعي بعد طواف افاضة بل يكره ويجب أن يبدأ فيه
في المرة الاولى بالصفا ويختم بالمروة للاتباع فان بدأ بالمروة لم يحسب مرورها
الى الصفا وذهابها من الصفا الى المروة مرة ومودها منها اليه مرة أخرى ويسن
لذلك أن يرقى على الصفا والمروة قدر قامة وان عشي أول السعي وآخره ويعدو
الذكر في الوسط ومحله ما معروف (و) خامسها (ازالة شعر) من الرأس بحلق

(قوله مرة واحدة) منه
يؤخذ أنه لو حج مثلاً ثم ارتد
ثم عاد لا سـلام لم يجب
عليه اعادة ما أتى به قبل
ردته وهو كذلك خلافاً
للحنفية (قوله وعن
آفاق معضوب) المعضوب
ضاد معجمة من الغضب
وهو المقطع كأنه قطع
عن كمال الحركة وبضاد
مؤهلة كأنه قطع عصبه

أو تصير أو وقف التحال عليه وأقل ما يجزئ ثلاث شعرات فتعميمه صلى الله عليه وسلم لبيان الأفضل خلافاً لمن أخذ منه وجوب التعميم وتصير المرأة أولى من حاقها ثم يدخل مكة بعد رمي جرة العقبة والحاق ويطوف للركن فيسعى إن لم يكن سعي بعد طواف القدوم كما هو الأفضل والخلق والطواف والسعي لا آخر لوقتها ويكره تأخيرها عن يوم النحر وأشد منه تأخيرها عن أيام التشريق ثم عن خروجه من مكة (و) سادسها (ترتيب) بين معظم أركانها بأن يقدم الاحرام على الجميع والوقوف على طواف الركن والخلق والطواف على السعي إن لم يسع بعد طواف القدوم ودليله الاتباع (ولا تجبر) أي الأركان (بدم) وسياق ما يجبر بالدم (وغيره) من الأركان الستة (أركان العمرة) لشمول الأدلة لها وظاهر أن الخلق يجب تأخيرها عن سعيها فالترتيب فيها في جميع الأركان (وتنبه) يؤيدان بثلاثة أوجه أفراداً بأن يحج ثم يعتمر وتنع بأن يعتمر ثم يحج وقران بأن يحرمهما معاً وافضلها أفراداً أن اعتمر عامه ثم تمتع وعلى كل من المتمتع والقارن دم إن لم يكن من حاضري المسجد الحرام وهم من دون مرحلتين (وشروط الطواف) ستة أحدها (طهر) من حدث وخبث (و) ثانيها (ستر) لعورة قادر فلوز الأذى جدد وبنى على طوافه وإن تعدد ذات وطال الفصل (و) ثالثها (نية) أي الطواف (إن استقل) بأن لم يشمله نسك كسائر العبادات والأفهي سنة (و) رابعها (بدؤه بالحجر الأسود محاذياله) في مروره (ببذنه) أي يحجبه ببع شقه الأيسر وسفة المحاذاة إن وقف بجانبه من جهة اليمنى بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ثم ينوي ثم يمشي مستقبلاً حتى يجاوزه فينثني قبل ويجعل يساره للبيت ولا يجوز استقبال البيت إلا في هذا (و) خامسها (جعل البيت عن يساره) ما رآه لقاء وجهه فيجب كونه خارجاً بكل بدنه حتى يبره عن شاذروانه وجبره للاتباع فإن خالف شيئاً من ذلك لم يصح طوافه وإذا استقبل الطائف نحو دعاء فليحترز عن أن يمر منه أدنى جزء قبل عوده إلى جعل البيت عن يساره ويلزم من قبل الحجر أن يقر قدميه في محلها حتى يعتدل قائماً فإن رأسه حال التقبل في جزء من البيت (و) سادسها (كونه سبعا) يقيناً ولو في الوقت المكروه فإن ترك منها شيئاً وإن قل لم يجزئه (وسن) أن يفتح الطائف (بأسلام الحجر) الأسود يديه (و) أن (يستلمه في كل طوفة) وفي الأوتار أكد وأن يقبله ويضع وجهه عليه (و) يستلم (الركن) اليمنى ويقبل يده بعد استلامه (و) أن (يرسل

(قوله يؤيدان) أي الحج والعمرة (قوله طهر عن حدث) هذا هو الصحيح المعتمد ولنا قول ضعيف ذكره المزني في مختصره أن الطواف يصح مع الحدث

(قوله بأسراع باؤه للتصوير)
 (قوله قدم) أي الرمل مع
 البعد (قوله وهو) أي
 الاضطباع المطاوع هنا
 (قوله ركعتين) أي بنية
 سنة الطواف (قوله فني
 الحجر) أي فني المسجد فني
 الحرم حيث شاء (قوله
 لغير حائض ومكي) فلا
 يجب عليها طواف وداع
 أما طواف الافاضة فلا
 يجوز تركه بحال نعم قد
 يجب تأخيره لتخويض
 (قوله الجمرات) بفتح الميم
 واحدتها جمره يسكونها
 (قوله بترك ثلاث رميات)
 وأما ترك رمية ففيها مد
 وفي التثنية مدان وصورة
 ترك رمية أو رميتين
 لا تكون الا في آخر جرة
 من أيام التشريق فقط
 اذ لو تركت رمية من غير
 الجمرة الاخيرة لما صح
 رمي ما بعدها فيلزم الدم
 فتنبه لذلك

ذكر في الطوافات (الثلاث الاول من طواف بعده سعي) بأسراع مشيه مقاربا خطاه
 وان عشي في الاربعه الاخيرة على هيبته للاتباع ولوترك الرمل في الثلاث الاول
 لا يقضيه في البقية ويسن ان يقرب الذكرك من البيت ما لم يؤذ أو يتأذ بجمعة فلو
 نه ارض القرب منه والرمل قدم لان ما يتعلق بنفس العبادة أولى من المتعلق
 بمكانها وان يضطبع في طواف يرمل فيه وكذا في السعي وهو جعل وسط رداءه
 تحت منكبه الايمن وطرفه على الايسر للاتباع وان يصلي بعد ركعتين خلف
 المقام في الحجر (فرع) يسن أن يبدأ كل من الذكر والاثني بالطواف
 عند دخول المسجد للاتباع رواء الشخان الا أن يجدا الامام في مكتوبة أو يخاف
 فوت فرض أو راتبة مؤكدة فيبدأ بها بالطواف (وواجباته) أي الحج خمسة
 وهي ما يجب بتركه الفدية (احرام من ميعات) فمقات الحج لمن بمكة هي وهو الحج
 والعمرة للمتوجه من المدينة ذوالحليفة المسماة بستر على ومن الشام ومصر
 والغرب بحفة ومن نهاية اليمن يلم ومن نجد اليمن والحجاز قرن ومن المشرق ذات
 عرق وميعات العمرة لمن بالحرم الحل وأفضله الجعرانة فالتنعم فالحديبية وميعات
 من لاميعات له في طريقه محاذاة الميعات الواردة ان حاذاه في بر أو بحر والا
 فرحلتان من مكة فيحرم الجبائي في البحر من جهة اليمن من الشعب المحرم الذي
 يحاذي يلم ولا يجوز له تأخير احراره الى الوصول الى جدة خلافا لما أفتى به شيخنا
 من جواز تأخيرها اليها وعلى بأن مساقتها الى مكة كسافة يلم اليها ولو أحرمت من
 دون الميعات لزمه دم ولو تأسيا أو جاهلا ما لم يعد اليه قبل تلبسه بذلك ولو طواف
 قد وجرا ثم غيرهما (ومبيت بمزدلفة) ولو ساعة من نصف ثان من ليلة النحر (و)
 مبيت (عني) معظم ليلتي أيام التشريق نعم ان تفرق قبل غروب شمس اليوم الثاني
 جاز وسقط عنه مبيت الليلة الثالثة ورمي يومه اذ انما يجب المبيت في ليلتها لغير
 الرعاء وأهل السقاية (وطواف الوداع) لغير حائض ومكي ان لم يفارق مكة بعد حجه
 (ورمي) الى جمره العقبة بعد انتهاف ليلة النحر سبعا والى الجمرات الثلاث بعد
 زوال كل يوم من أيام التشريق سبعا سبعا مع ترتيب بين الجمرات (بحجر) أي بما
 يسمى به ولو عتيقا وبلورا ولو ترك رمي يوم تداركه في باقي أيام التشريق والا لزمه
 دم بترك ثلاث رميات فأكثر (وتحجير) أي الواجبات بدم وتسمى هذه ابعاضا
 (وسنته) أي الحج (غسل) تقيم (لا حرام ودخوله مكة) ولو حلالا بذى طوى

(ووقوف) بعرفة مشيتها ورمي أيام التشريق (وتطيب) في البدن والثوب ولو بماء جرم (قبيله) أي الأحرام وبعد الغسل ولا يضر استدامته بعد الأحرام ولا انتقاله بعرق (وتلبية) وهي لبك اللهم لبك لا شريك لك لبك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ومعنى لبك أنا مقيم على طاعتك ويسن الأكل من ثمرها والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسؤال الجنة والاستعاذة من النار بعد تكبير التلبية ثلاثا وتستمر التلبية إلى رمي جمر العقبة لكن لا تسن في طواف القدوم والسعي بعده لورود آذكار خاصة فهم ما (وطواف قدوم) لأنه تحية البيت وانما يسن لحاج أو قارن دخل مكة قبل الوقوف ولا يفوت بالجلوس ولا بالتأخير نعم يفوت بالوقوف بعرفة (ومبيت بمنى ليلة عرفة ووقوف بجمع) المسمى الآن بالمشعر الحرام وهو جبل في آخر من دلفة فيزدكرون في وقوفهم ويدعون إلى الأسفار مستقبليين القبلة للاتباع (واذكار) وأدعية مخصوصة بأوقات وأمكنة معينة وقد استوعبها الجلال السيوطي في وظائف اليوم والليلة فليطلبه **(فائدة)** يسن متأكدا زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ولو لغير حاج ومعتصر لأحاديث وردت في فضلها وشرب ماء زمزم مستحب ولو لغيره ما ورد أنه أفضل المياه حتى من الكوثر

فصل في محرمات الأحرام

(يحرم بأحرام) على رجل وائتي (وطء) لا ية فلا رقت أي لا ترفقا والرفق مفسر بالوطء ويقتضيه الحج والعمرة (وقبله) ومباشرة بشهوة (واستمناء) يبد بخلاف الاتزال بنظر أو فكر (ونكاح) نكح بمسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح (وتطيب) في بدن أو ثوب بما يسمى طيبا ككسك وعنبر وكافور حتى أوميت وورد مائه ولو بشد نحو مسك بطرف ثوبه أو يجعله في جيبه ولو خفيت رائحة الطيب كالسكاذى والفاغية وهي غر الحناء فان كان بحيث وأصابه الماء فاحت حرم والا فلا (ودهن) بفتح أوله (شعر) رأس أو طية بدهن ولو غيره طيب كزيت ومن (وازالته) أي الشهور ولو واحدة من رأسه أو طيته أو يده نعم إن احتاج إلى حلق شعر بكثرة قل أو جراحة فلا حرمه وعليه القدية فلونبت شعر بعينه أو غطاها فزال ذلك فلا حرمه ولا فدية (وقلم) قلمه من يد أو رجل نعم له قطع ما نكس من ظفره إن نادى به ولو أدنى ناذ (ويحرم ستر رجل) لا امرأة (بعض رأس بما يهدساترا) عرفا من

مخيط أو غيره كفلنسوة وخرقه امامالا بعد ساترا كخيط رقيق وتوسد نحو عمامة
 ووضع يده لم يقصدها الساتر فلا يحرم بخلاف ما اذا قصد على نزاع فيه وكحمل
 نحو زنبيل لم يقصده ذلك أيضا واستظلال بحمل وان مرر رأسه (وليسه) أي الرجل
 (محيطا) بخياطة كقميص وقباء أو نسج أو عقد في سائر بدنه (بلاعذر) فلا يحرم
 على الرجل ستر رأسه لعذر كعرو برد و يظهر رغبته هنا بما لا يطيق الصبر عليه
 وان لم يبع التيمم فيحمل مع الفدية قياسا على وجوبها في الحاق مع العذر ولا لبس
 محيط ان لم يجد غيره ولا قدر على تحصيله ولو بنحو استعارة بخلاف الهبة اعظم المنة
 فيحمل ستر العورة بالمحيط بلا فدية وليس في باقي بدنه الحاجة نحو حرو برد مع فدية
 ويحمل الارتداء والاحتاف بالقميص والقباء وعقد الازار وشد خيط عليه ليثبت
 ولا وضع طوق القباء على رقبته وان لم يدخل يده (و) يحرم (ستر امرأة لرجل بعض
 وجهه) بما يده ساترا (وفدية) ارتكاب واحد من (ما يحرم) بالاحرام غير الجماع
 (ذبح شاة) مجزئة في الاضحية وهي جذعة ضأن أو ثنية معز (أو تصدق بثلاثة أصع
 ستة) من مساكين الحرم الشاملين للفقراء لكل واحد نصف صاع (أو صوم ثلاثة)
 أيام فرتكب المحرم شيئا من الفديتين الثلاثة المذكورة (أو فرع) لو فعل شيئا
 من المحرمات ناسيا أو جاهلا بتحرمة وجبت الفدية ان كان اتلافها كخلق شعر
 وقلم ظفر وقتل صبي ولا تجب ان كان تمتعا كالبس ونظيب والواجب في إزالة ثلاث
 شعرات أو اظفار ولا بأس بحد زمان ومكان عرفا فدية كاملة وفي واحدة مد طعام
 وفي اثنتين مذان (ودم ترك مأمور) كاحرام من الميقات ومبيت بمزدلفة ومنى ورمي
 الاحجار وطواف الوداع كدم التمتع والقران (ذبح) أي ذبح شاة تجزئ اضحية
 في الحرم (ة) الواجب على العاجز عن الذبح فيه ولو اغنية ماله وان وجد من يفرضه
 أو وجد به بأكثر من ثمن المثل (صوم) أيام (ثلاثة) فور ابعدا حرام (وقبل) يوم
 (نحر) ولو سافر فلا يجوز تأخير شيء منها عنه لانها تصير قضاء ولا تقديمه على
 الاحرام بالحج الآية (و) يلزمه أيضا صوم (سبعة بوطنه) أي اذا رجع الى أهله
 ومن توألهما كالثلاثة قال تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا
 رجعتم (ويجب على مفسدنك) من حج وعمره (بوط بدنة) بصفة الاضحية وان
 كان النسك نفلا والبدنة المرادة الواحد من الابل ذكرا كان أو أنثى فان عجز عن
 البدنة بقرة فان عجز عنها تسبع شياه ثم يقيم البدنة ويتصدق بقيمة طعاما ثم

(قوله محيطا) بالاهلية
 سواء أحاط بجميع بدنه
 أو بعض منه كخريطة
 العينية سواء كانت شاة
 كزجاج أم لا (قوله غير
 الجماع) أي أم الجماع
 فحكمه سبأني وظاهره
 ان الجماع مطلقا مخالف
 في الحكم لما هنا
 وليس كذلك بل حكم
 الجماع الذي بين التحلين
 حكمه هنا (قوله ولا تجب)
 أي الفدية (قوله ان كان)
 أي التي المنعول من
 المحرمات

يصوم عن كل مديوم ولا يجب شيء على المرأة بل تأثم وعلم من قولي بمفسد نسك أنه
 يبطل بوطء ومع ذلك يجب مضي في فاسده (وقضاء فورا) وان كان نسكه تفلانا
 وان كان وقته موسعا تضيق عليه بالشرع وفيه والتفل من ذلك يصير بالشرع وفيه
 فرضا أي واجب الاتمام كالغرض بخلاف غيره من التفل (تتمة) ليس انما صد
 مكة والحاج آكد ان يهدي شيئا من النعم بوقته من بلده والا فيشترى من الطريق
 ثم من مكة ثم من عرفة ثم من منى وكونه سمينا حسنا ولا يجب الا بالنذر (مهمات)
 ليس متأكدا الحرقا قدر تضحية بذبح جذع ضأن له سنة أو سقط سنة ولو قبل تمامها
 او ثني معز أو بقراهما سفتان أو ابل له خمس سنين بنية أضحية عند ذبح أو تعيين وهي
 أفضل من الصدقة ووقتها من ارتفاع خمس نحر الى آخر أيام التشريق ويجزئ
 سبع بقر أو ابل عن واحد ولا يجزئ عجفاء ومقطوعة بعض ذنب أو أذن أو عين وان
 قل وذات عرج وعور ومرض بين ولا يضر شق أذن أو خرقها والمعتد عدم اجزاء
 التضحية بالحامل خلافا لما صححه ابن الرفعة ولو نذر التضحية ببعية أو صغيرة أو قال
 جعلتها أضحية فانه يلزم ذبحها ولا تجزئ أضحية وان اختص ذبحها بوقت الاضحية
 وجرت مجراها في الصرف ويجرم الاكل من أضحية أو هدي وجبا بنذره ويجب
 التصديق ولو على فقير واحد بشئ نيا ولو يسيرا من المتطوع بها والافضل التصديق
 بكاه الا لقمان برك بأكاه وان تكون من الكبش وان لا يأكل فوق ثلاث
 والتصديق بجلد هاهوله الطعام أغنياء لا تملكهم وليس أن يذبح الرجل بنفسه وأن
 يشهد هاه من وكل به وكره له يدها ازالة نخوشع في عشر ذي الحجة وأيام التشريق
 حتى يضحي ويندب ان تلزمه نفقة فرعه ان يعق عنه من وضع الى بساوغ وهي
 كفاحية ولا يكسر عظم والتصديق بمطبوخ يبعثه الى الفقراء أحب من بذائهم
 اليها ومن التصديق نيا وأن يذبح سابع ولادته ويسمى فيه وان مات قبله بل ليس
 تسمية سقط بالغ من ذبح الروح وأفضل الاسماء عبد الله وعبد الرحمن ولا يكره
 اسم نبي أو ملك بل جاء في التسمية بحمد فضائل عليه ويجرم التسمية بملك الملوك
 وقاضي القضاة وحاكم الحكام وكذا عبد النبي وجار الله والتكبي بأبي القاسم
 وسن أن يحاق راسه ولو أتى في السابع ويتصدق برتته ذهباً أو فضة وان يؤذن
 ويقرأ سورة الاخلاص وآية انا أعيد هابل نذر يتهام من الشيطان الرجيم
 تنانيت الضمير ولو في الذكر في اذنه اليمنى ويقام في اليسرى عقب الوضع وان

(قوله نيا) أي ليتصرف فيه
 المسكين بما شاء من بيع
 وغيره كما في الكفارات
 فلا يكفي جعله طعاما ودعاء
 الفقير اليه لان حقه في
 تملكه لا في أكله ولا
 تملكه مطبوخا

يخضعه رجل فامر أقم من أهل الخير بقر فلولم يحسنه النار حين يولد ويقرأ عندهما
وهي تطلق آية الكرسي وان ربكم الله الآية والماء وذاتان والاكثر من دعاء الكرب
قال شيخنا أما قراءة سورة الانعام الى رطب ولا يابس الا في كتاب مبين يوم يعق
عن المولود من مبتدعات العوام الجهلة فينبغي الانسكاف عنها وتحذير الناس
منها ما أمكن انتهى **(فرع)** يسن لكل أحد الا دهان فيها والا كتحال
بالاعتماد وتراعه ونومه وخضب شيب رأسه ولحيته بحمرة أو صفرة ويحرم حلق لحيته
وخضب يدي الرجل ورجليه بخناء خلافا لجمع فيه ما ربحت الا ذرعى كراهة حلق
ما فوق الحلقوم من الشعر وقال غيره انه مباح ويسن الخضب للفتنة ويكره
للغلبة ويحرم وشرا لاسنان ووصل الشعر بشعر نجس أو شعر آدمي وربطه
لا بخيوط الحرير أو الصوف ويستحب أن يصفف الصبيان أول ساعة من
الميل وان يغطى الا رائي ولو بنحو عود يعرض عليها وان يعلق الابواب مسماها الله
فهم ما وان يغطي المصايح عند النوم واعلم ان ذبح الحيوان البري المقدر عليه بقطع
كل حلقوم وهو مخرج النفس وكل مري وهو مجرى الطعام تحت الحلقوم بكل
محدد يخرج غير عظم وسن وظفر كحد يد ونصب وزجاج وذهب وفضة فيحرم
مامات بتقل ما أمابه من محددا وغيره كبندقة وان أغمر الدم وأبان الرأس أو ذبح
بكال لا يقطع الا بقوة الذابح فلذا ينبغي الاسراع بقطع الحلقوم بحيث لا ينتهي الى
حركة المذبح قبل تمام القطع ويحصل الجنين بذبح أمه ان مات في بطنها أو خرج
في حركة مذبح ومات حالا أما غير المقدر عليه بطيرانه أو شدة عدوه وحشيا كان
أرانبيا كجمل أو جدي نقر شاردا ولم يتيسر لحوقه حالا وان كان لومبر سكن وقدر
عليه وان لم يخف عليه نحو سارق فيجل بالجرح المزهق بنحو سهم أو سيف في أي
محل كان ثم ان أدركه وبه حياة مستقرة فان تعذر ذبحه من غير تعصير منه حتى مات
فكان اشتغل بتوجيهه للقبلة أو سل السكين فمات قبل الا مكان حل والا كان لم يكن
معه سكين أو عاق في الغمد بحيث تعسر اخراجه فلا ويحرم قطعها رمي الصيد
بالبندق المعتاد الآن وهو ما يصنع بالحديد ويرمي بالنار لانه محرق مذق سريعا
غالبيا قال شيخنا نعم ان علم حاذق انه انما يصيب نحو جناح كبير فيثقه فقط احتمل
الجواز الرمي بالبندق المعتاد قديما وهو ما يصنع من الطين جائر على المعتد خلافا
لبعض المحققين بشرط الذابح أن يكون مسلما أو كفايا يسكنه ويسن أن يقطع

(قوله والاكثر من
دعاء الكرب) وهو لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات السبع ورب الارض ورب العرش الكريم (قوله غيا) أي وقتا بعد وقت وذلك باعتبار الحاجة (قوله شعر نجس) للابسة الخاصة بغير ضرورة وقوله وشعر آدمي أي لا احترامه

الودجين وهو ما امر قاصصتي عنق وأن يجتشفه في وجهه ذبيحته لعله وأن يكون
 الذابح رجلاً عادلاً قاصراً تفصيلاً ويقول ندباً عند الذبح وكذا عند رمي الصيد ولو
 سمكا وارسال الجارحة بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل وسلم على سيدنا محمد
 ويشترط في الذبيح غير المريض شيان * أحدهما أن يكون فيه حياة مستقرة
 أول ذبحه ولو ظناً نحو شدة حر كة بعده ولو وحدها على المعتمد وانفجار دم
 وتدفقه اذا غلب على الظن بقاءه فيها فان شك في استقرارها فقد العلامات حرم
 ولو جرح حيوان أو سقط عليه نحو سيف أو عضة نحو هرة فان بقيت فيه حياة
 مستقرة فذبحه حل وان يقرن هلا كة بعد ساعة والالم يحل كما لو قطع بعد رفع
 السكين ولو عذر ما بقي بعد انتهائها الى حر كة مذبح قال شيخنا في شرح المنهاج
 وفي كلام بعضهم انه لو رفع يده نحو اضطراره فأعادها فوراً وأتم الذبح حل وقول
 بعضهم لو رفع يده ثم أعادها لم يحل مفرع على عدم الحياة المستقرة عند أعادتها
 أو محمول على ما إذا لم يعد لها على الفور ويؤيده اقتناء غير واحد فيما لو انقالت شفرتها
 فردها حالاً أنه يحل انتهى ولو انتهى لحركة مذبح بمرض وان كان سببه أكل
 نبات. فذكر في ذبحه في آخر رمقه اذ لم يوجد ما يحال عليه الهلاك من جرح أو نحوه
 وان وجد كأن كل نباتا يؤدي الى الهلاك اشترط فيه وجود الحياة المستقرة فيه
 عند ابتداء الذبح ولو بالظن بالعلامة المذكورة بعده ^(فائدة) من ذبح تقرباً
 لله تعالى لا دفع شر الجن عنه لم يحرم أو بقصد حرم * وثانيهما كونه مأكولاً
 وهو من الحيوان البري الانعام والخيل وبقرو وحش وحماره وطير وضبع وضب
 وأرنب وثعلب وسنجاب وكل اقاط للحم لا أسد وقرد وصقرو طاوس وحادأة وليم
 ودرة وكذا غراب أسود ورمادي اللون خلافاً لبعضهم ويكره جلالة ولو من غير
 نعم كدجاج ان وجد في مارج النجاسة ويحل أكل بيض غير المأكول خلافاً لجمع
 ويحرم من الحيوان البحري الضفدع وسمك وسلاحف وسرطان لا قرش وديناس
 على الاصح فیهما قال في المجموع الصحيح المعتمد ان جميع ما في البحر يحل ميتته
 الا الضفدع ويؤيده نقل ابن الصباغ عن الاصحاب حل جميع ما فيه الا الضفدع
 ويحل أكل ميتة الجراد والسمك الا ما تغير في جوف غيره ولو في صورة كاب
 أو خنزير وبيس ذبح كبيرهما الذي يطول بقاءه ويكره ذبح صغيرهما وأكل
 مشوي سمك قبل تطيب جوفه وما أنتن منه كاللحم وقلي حتى في دهن مغلي وحل

(قوله وان يجتشفه في وجهه)
 بفتح الشين وسكون الفاء
 السكين العريض وجمعه
 شفاو في الحديث ان الله
 كتب الاحسان على كل
 شيء فاذا قتلتم فأحسنوا
 القتلة واذا ذبحتم فأحسنوا
 الذبحة واجدوا حدكم
 شفرتها واسبح ذبيحته
 (قوله وثانيهما) أي ثاني
 شرط حل الذبح بمعنى
 المذبح (قوله الانعام)
 أي الابل والبقرة والغنم
 (قوله والخيل) لا واحده
 من اقطه كقوم وقبيل
 مفردة خائل كراكب
 (قوله لا أسد) أي فلا يحل
 وقد ذكر بعضهم أنه
 خمسة مائة اسم وزاد غيره
 مائة وثلاثين اسماً

أكل دود ونحوها كراهة حيا كان أو ميتا بشرط أن لا يتفرد عنه والالم يحل أكله ولومعه كمثل السمن لعدم تولده منه على ما قاله الرضا خلافا لبعض أصحابنا ويجرم كل جسد مضر أودع في كبحر وتراب وسم وان قل الأمن لا يضره ومسكر ككثير أفيون وحشيش وبنج **(فائدة)** أفضل المكاسب الزراعة ثم الصناعة ثم التجارة قال جمع هي أفضاها ولا تحرم معاملة من أكثر ماله حرام ولا الاكل منها كما صححه في المجموع وأنكر النووي قول الغزالي بالحرمة مع أنه تبعه في شرح مسلم ولومع الحرام الأرض جاز أن يستعمل منه ما تمس حاجته اليه دون ما زاد هذا أن توقع معرفة أربابه والأصار لبيت المال فيأخذ منه بقدر ما يستحقه فيه كما قاله شيخنا **(فرع)** نذكر فيه ما يجب على المكلف بالنذر وهو قربة على ما اقتضاه كلام الشيخين وعليه كثير من بل بالغ بعضهم فقال دل على نذبه الكتاب والسنة والاجماع والقياس وقيل مكروه للنهي عنه وحمل الاكثرون النهي على نذر الحاج فانه تملق قربة بفعل شيء أو تركه كان دخلت الدار أو ان لم أخرج منها فله على صوم أو صدقة **كذا** افتخروا من دخلها أو لم يخرج بين ما التزمه وكفارة عيدين ولا يتعين المتزيم ولو جازوا الفرع ما نذر ج تحت أصل كلي **(النذر التزام)** مسلم **(مكلف)** رشيد **(قربة لم يتعين)** نفلا كانت أو فرض كفاية كإدامة وترو عيادة مريض وزيارة رجل قبرا وتزوج حيث من خلافا لجمع وصوم أيام البيض والاثنتين فلو وقعت في أيام التشريق أو أرا الحيض أو النفاس أو المرض لم يجب القضاء وكما صلاة جنازة وتجهيز ميت ولو نذر صوم يوم بعينه لم يصح قبله فان فعل انتم كتحريم الصلاة على وقتها المين ولا يجوز تأخيرها عنه كهي بلا عذر فان فعل مع وكان قضاء ولو نذر صوم يوم خميس ولم يعين كفاه أي خميس ولو نذر صلاة فيجب ركعتان بقاء قادرا وصوما فصوم يوم أو صوم أيام ثلاثة أو صدقة فتمول ويجب صرفه لمساكين مالم يعين شخصا أو أهل بلد أو لا تعين صرفه ولا يتعين لصوم وصلاة مكن عينه ولا صدقة زمانه فيه وخرج بالمسلم المكلف الكافر والصبي والمجنون فلا يصح نذرهم كنذر السفينة وقيل يصح من الكافر وبالقرية المعصية كصوم أيام التشريق وصلاة لا سبب لها في وقت مكروه فلا ينقذ ان وكاللعصية المكروه كالمصلاة عند القبر والنذر لاحد أبويه أو أولاده نقط وكذا المباح كالله على أن كل أو أنام وان قصد تقوية على العبادة أو النشاط لها ولا كفارة في المباح

(قوله مسلم) ولو رقيقا أو
أوسنها أو مفاضا على
ناسياني **(قوله لم يتعين)**
أي قبل الاثنتين بصدقة
النذر **(قوله خلافا لجمع)**
أي حيث قالوا لا يصح
نذره وان كان يومين في
بعض حالاته **(قوله)**
(والاثنتين) جميع الاثنين
(قوله مالم يعين شخصا)
أي والا فبغيره صرفه
إلى ذلك الشخص ولو كان
من بني هاشم وبني عبد
المطلب فنذر غير السيد
للسيد بخصوصه ونذر السيد
للسيد بخصوصه صحيح كنذر
الوالد لولده وكذا نذر لفتي
بخصوصه انتهى

على الأصح ولم تتعين ما تعين عليه من فعل واجب عيني ككتابة وأداء ربع عشر
مال تجارة وكترك محرم * وإنما انعقد النذر من المكاف (بلفظ منجز) بأن
يلتزم قرينة من غير تعليق بشئ وهذا نذر تبرر (الله على كذا) من صلاة أو صوم
أو نسل أو صدقة أو قراءة أو اعتكاف (أو على كذا) وإن لم يقبل الله (أو
نذرت كذا) وإن لم يذكره الله على العتد الذي صرح به البغوي وغيره
من أنه طراب طوييل (أو) باقظ (معلق) ويسمى نذراً مجازاة وهو أن يلتزم
قرينة في مقابلة ما يرغب في حصوله من حدوث نعمة أو اندفاع نقمة (كان شفاني
الله أو سلمني الله فعلى كذا) أو التزمت نفسي أو واجب على كذا وخرج بلفظ
النية فلا يصح مجرد النية كسائر العقود إلا باللفظ وقيل يصح بالنية وحدها
(فيلزم) عليه (ما أتزمه حالاً في منجز وعند وجود صفة في معلق) وظاهر كلامهم
أنه يلزمه الفور بأدائه عقب وجود المعلق عليه خلافاً لقضية كلام ابن عبد السلام
ولا يشترط قبول المنذور له في تسمى النذر ولا القبض بل يشترط عدم رده ويصح
النذر بما في ذمة الدين ولو مجهولاً فيبرأ حالاً وإن لم يقبل خلافاً للجلال الباقي ولو
نذر لغيره أحد أصليه أو فروعه من ورثته بماله قبل مرض موته يوم ملكه كالممن
غير مشارك لزوال ملكه عنه ولا يجوز للأصل الرجوع فيه وينفذ معلقاً في نحو
إذا مرضت فم يندره قبل مرضي يوم وله التصرف قبل حصول المعلق عليه وبلغو
قوله متى حصل لي الأمر الفلاني آجى لك بكذا ما لم يقرن به لفظ التزام أو نذر وأتى
جميع فحين أراد أن يتبايعا فافقعا على أن يندركل للاخر عتاعه ففعلا صح وإن زاد
المبتدئ أن يندرت لي بمتاعك وكثيرا ما يفعل ذلك فيما لا يصح بيعه ويصح نذره
ويصح إبراء المنذور له الناذر عما في ذمته قال القاضي ولا يشترط معرفة الناذر
بأنذره كخمس ما يخرج له من مشروكل ولد أو ثمرة يخرج من أمي أو شحرتي
هذه وذ كرايضا أنه لا زكاة في الخمس المنذور وقال غيره محله أن يندركل
الاشتداد ويصح النذر للجنين كالوصية له بل أول لا لليت الأكبر الشيخ الفلاني
وأراد به قرينة ثم كسراج يتفع به أو المبرد عرف فيحمل النذر له على ذلك ويقع
لبعض العوام جعلت هذا النبي صلى الله عليه وسلم وسلم فيصح كما بحث لأنه اشترقي
عرفهم للنذر ويصرف لمصالح الحجرة النبوية قال السبكي والاقرب عندى في
الكعبة والحجرة الشريفة والمساجد الثلاثة أن من خرج من ماله عن شئ لها واقتضى

العرف صرفه في جهة من جهاتها صرف اليها واختصت به انتهى قال شيخنا فان لم يقتض العرف شيئا فالذي يتجه انه يرجع في تعيين المصروف لراي ناظرها قال وظاهر ان الحكم كذلك في النذر لمسجد غيرها انتهى وأنتي بعضهم في ان قضى الله حاجتي فعلى الكعبة كذا بأنه يتعين اصالها ولا يصرف لفقراء الحرم كادل عليه كلام المذهب وصريح به جمع متأخرون ولونذر شيئا للكعبة ونوى صرفه لقربة معينة كالا سراج تعير صرفه فيها ان احتج لذلك والايض صرف لمصالحها كما استظهره شيخنا ولونذر اسراج نحو شمع أوزيت بمسجد صح ان كان ثم من ينتفع به ولو على مذور والا فلا ولونذر اهداء منقول الى مكة لزمه نقله والتصدق بعينه على فقراء الحرم مالم يعين قربة أخرى كتطيب الكعبة في صرفه اليها وعلى الناذر مؤنة اصال الهدى المعين الى الحرم فان كان معسرا باع بعضه لتقل الباقي فان تعسرته له كفارة أو جرح رحي بآءه ولو بهراذن ما كم ونقل عنه وتصدق به على فقراء الحرم وهل له امساك ببقية منته أو لا وجهان ولونذر الصلاة في أحد المساجد الثلاثة اجزا بعضها عن بعض كالا عتكاف ولا يحجز ألف صلاة في غير مسجد المدينة عن صلاة نذرها فيه كعكسه كالا يحجز قراءاة الا خلاص عن ثلث القرآن المندور ومن نذر اتيان سائر المساجد وصلاة التطوع فيه صلى حيث شاء ولو في بيته ولونذر التصديق بدينهم لم يحجز عنه جنس آخر ولونذر التصديق بمال بعينه زال عن ملكه فلو قال على أن أتصدق بعشرين دينارا وعينها على فلان أو ان شفي مريضى فعلى ذلك ملكها وان لم يقبضها أو لا قبلها ببل وان رد فله التصرف فيها و ينفق حول زكاتها من حين النذر وكذا ان لم يعينها ولم يرد بها المذور له فمصر ديناله عليه ويثبت اهما أحكام الدين من زكاة وغيرها ولو تلف المعين لم يضمنه الا ان قصر على ما استظهره شيخنا ولونذر ان يعمر مسجدا معينا أو في موضع معين لم يحجز له أن يعمر غيره بدلا عنه ولا في موضع آخر كالمذور التصديق بدينهم فضة لم يحجز التصديق بدله دينارا لاختلاف الاعراض ^(نقطة) اختلاف جمع من مشايخ شيوخنا في نذرة ترض مالا معين المقرضه مادام دينه في ذمته فقال بعضهم لا يصح لانه على هذا الوجه الخالص غير قربة بل يتوصل به الى الربا بالنسيئة وقال بعضهم يصح لانه في مقابلة حدوث نعمة ربح القرض ان تجرب به أو فيه اندفاع نعمة المطالبة ان احتاج لبقائه في ذمته لا عسارا أو اتفاقا ولانه يسر للقترض أن يرد

(قوله كتطيب الكعبة)
أي وما حولها من المسجد
الحرام قال شيخ الاسلام
في شرح البهجة لا تطيب
مسجد آخر ولو مسجد
المدينة والاقصى فلا يلزم
بالنذر كما مال اليه الامام
بعد نزده وأقره الرافعي
لكن قال النووي في
مجموعه المختار لزوم
لان تطيبه سنة مقصودة
فلزم بالنذر كسائر القرب
بخلاف البيوت ونحوها

زيادة عما افترضه فاذا التزمها بنذر انعه قد ولزمته فهو حينئذ مكافاة احسان
لا وصلة لار با اذ هو لا يكون الا في عقد كبيع ومن ثم لو شرط عليه النذر في عقد
القرض كان ربا وقال شيخنا شيخنا العلامة المحقق الطنيد اوى فيما اذا نذر المدينون
لادائن منفعة الارض المرهونة مدة بقاء الدين في ذمته والذي رأيت له لمتأخرى
أصحابنا اليمنيين ما هو مريح في الصحة ومن أفتى بذلك شيخ الاسلام محمد بن حسين
القمط والعلامة الحسين بن عبد الرحمن الاهدل

باب البيع

هو لغة مقابلة شيء بشيء وشرعا مقابلة مال بمال على وجه مخصوص والاصل فيه قبل
الاجماع آيات كقوله تعالى وأحل الله البيع وأخبار كخبر رسول النبي صلى الله
عليه وسلم لم أي الكسب أطيب فقال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور أي لا غش
فيه ولا خيانة (يصح) البيع (بإيجاب) من البائع ولو هزلا وهو مادل على التملك
دلالة ظاهرة (كبتك ذابكذا أو هو لك بكذا) (وملكك) (أو هو منك) (ذابكذا)
وكذلك جعلته لك بكذا ان نوى به البيع (وقبول) من المشتري ولو هزلا وهو مادل
على التملك كذلك (كاشتريت) هذا بكذا (وقبلت) أو رضى أو أخذت أو
تملكت (هـ ذابكذا) وذلك انتم الصيغة الدال على اشتراطها قوله صلى الله
عليه وسلم انما البيع عن تراض والرضا خفي فاعتبر ما يدل عليه من اللفظ فلا
ينعقد بالمعاطاة لكن اختيار الانعقاد بكل ما يتعارف البيع بها فيه كالخبر
واللحم دون الدواب والاراضي فعلى الاول المقبوض بها كالمقبوض بالبيع
الفساد أي في أحكام الدنيا أما في الآخرة فلا مطالبة بها ويجرى خلافها في
سائر العقود وصورتها ان يتفقا على ثمن وضمن وان لم يوجد لفظ من واحد
ولو قال متوسط للبائع بعت فقال نعم أو أي وقال للمشتري اشتريت فقال نعم صح
و يصح أيضا بنعم منهما لجواب قول المشتري بعت والبائع اشتريت ولو قرن
بالإيجاب أو القبول حرف استقبال كأي بعتك لم يصح قال شيخنا يظهر انه يغتفر
من العامي تخويف تاء المتكلم بشرط صحة الإيجاب والقبول كونهما (بلا فصل)
بسكون ط ويل يقع بينهما بخلاف اليسير (و) لا (تخل لفظ) وان قل (أجنبي) عن
العقد بأن لم يكن من مقتضاه ولا من مصالحه ويشترط أيضا أن يتوافقا معنى
لا لفظا فلو قال بعتك بألف فزاد أو نقص أو بألف حالة فأجل أو عكسه أو موجهة

(باب البيع) جمعه يبيع
وأصله يبيع فهو وواو
العين وقعت الواو اثر
كسرة قلبت ياء وفي
الاشباه البيع أقسام
صحح قول واحد أو فاسد
قولا واحدا وصحح على
الاصح فاسد على الاصح
وحرام يصح ومكروه انظر
تفصيله في الحاشية (قوله)
وصورتها أي المعاطاة
أي صورة بيعها (قوله)
متوسط أي كالللال والمصلح

شهر فزاد لم يصح للخافقة (و) بلا (تعليق) فلا يصح معه كان مات أبي فقد بعثك هذا
 (و) لا (تأقبت) كبيعك هذا شهرا (وشرط في عاقد) بائعا كان أو مشتريا (تكليف)
 فلا يصح عقد مبي وبيعون وصككذا من مكره بغير حق لعدم رضاه (واسلام لملك)
 رقيق (م) لا يعتق عليه وكذا يشترط أيضا اسلام لملك مرتد على المعتمد لكن
 الذي في الروضة وأصحابها صحة بيع المرتد للكافر (و) لملك شيء من (معص) يعني
 ما كتب فيه قرآن ولو آية وإن أثبتت غير الدراسة كما قاله شيخنا ويشترط أيضا
 عدم حرابة من يشتري آلة حرب كـ سيف ورمح ونشاب وترس ودرع وخيل بخلاف
 غير آلة الحرب ولو مما يتبأنى منه كالحديد إذا لا يتعين جعله عدة حرب ويصح بيعها
 للذمي أي في دارنا (و) بشرط (في معقود) عليه شئنا كان أو ثمننا (ملك له) أي للعاقد
 (عليه) فلا يصح بيع فضولي ويصح بيع مال غيره ظاهرا إن بان بعد البيع أنه له
 كان باع مال مورثه ظاهرا حياته فبان ميتا حينئذ اتبين أنه ملكه ولا أثر لظن
 خطأ بان صحته لأن الاعتبار في العقود بما في نفس الأمر لا بما في ظن المكلف
فائدة لو أخذ من غيره بطريق جائز ما ظن حله وهو حرام باطنا فان كان ظاهر
 المأخوذ منه الحرام لم يطالب في الآخرة والا طوالب قاله البغوي ولو اشترى طعاما في
 الذمة وتضي من حرام فان أقبضه له البائع برضاه قبل توفية الثمن حل له أكله
 أو بعد ما علم أنه حرام حل أيضا ولا حرم إلى أن يبرئه أو يوفيه من حل قاله
 شيخنا (وطه سره) أو ما كان طهره بغسل فلا يصح نجس نجس كخمر وجلاء ميتة وإن
 أمكن طهرهما بتخلل أو دباغ ولا متنجس لا يمكن طهره ولو ذهنا نجس بل يصح
 هبته (ورؤيته) أي المعقود عليه إن كانه ميتا فلا يصح بيع معين لم يره العاقد إن
 أو أحدهما كرهته وأجارته لاغرر المنهي عنه وإن بالغ في وصفه وتكفي الرؤية
 قبل العقد فيما لا يغلب تغيره إلى وقت العقد وتكفي رؤية بعض المبيع إن دل
 على باقيه كظاهر صبرة نخور وأعلى المائع ومثل الخودج متساوي الأجزاء كالحبوب
 أو لم يدل على باقيه بل كان صوابا لا باقى إبقائه كقشر رمان وبيض وقشرة سفلى
 الخ وجوز في كفي رؤيته لأن صلاح باطنه في إبقائه وإن لم يدل هو عليه ولا يكفي رؤية
 القشرة العليا إذا انعقدت السفلى ويشترط أيضا قدرة تسليمه فلا يصح بيع آبق
 وضال ومغصوب بغير قادر على انتزاعه وكذا سمك بركة شق تخصيله **مهمة** من
 تصرف في مال غيره ببيع أو غيره ظاهرا تعديه فبان إن له عليه ولاية كأن كان مال

مورثه فبان موته أو مال أجنبي فبان إذهبه أو طناً فبأنه شرط فبان مستوفياً للشرط
 مع تصرفه لأن العبرة في العقود بما في نفس الامر وفي العبادات بذلك وبما في ظن
 المكلف ومن ثم لو تراضا ولم يظن أنه مطابق بطل ظهوره وإن كان مطلقاً لأن المدار
 فيها على ظن المكلف وشمل قولنا يبيع أو غيره الترويج والابراء وغيرهما فلو أبرأ
 من حقنا لأنه لا حق له فبان له حق مع على العتد ولو تصرف في إنكاح فان كان
 مع الثلث في ولاية نفسه فبان ولياً له ما حثت به مع اعتباراً بما في نفس الامر
 (وشرط في بيع) روى وهو محصور في شيئين (مطعموم) كالبر والتب والتمر
 والزبيب والملح والارز والذرة والبقول (ونقد) أي ذهب ونقصة ولو غير مضر وبين
 كحل وتبر (بجنسه) كبربر وذهب بذهب (حلول) للعوضين (وتقابض
 قبل تفرق) ولو تقابضا البعض مع فيه فقط (ومماثلة) بين العوضين يقينا بكيال في
 في مكيل ووزن في موزون وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لا تتبعوا الذهب بالذهب
 ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر ولا الملح بالملح
 الاسواء بسواء عينا بغيره فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم
 اذا كان يدايد أي مقايضة قال الرافعي ومن لازم الحلول أي غالباً فيبطل بيع
 الر بوي بجنسه جزافاً أو مع ظن مماثلة وإن خرجت اسواء (و) شرط في بيع أحدهما
 (بغير جنسه) واتخذ في علة الربا كبربر وذهب بنقصة (حلول وتقابض) قبل
 تفرق لا مماثلة فيبطل بيع الر بوي بغير جنسه إن لم يقبض في المجلس بل يحرم البيع
 في صورتين إن اختلف شرط من الشروط وانفقوا على أنه من البكار ولو ورد الألف
 لا كل الر بأوموكاه وكتابه وعلم بما تقرراه لو بيع طعام بغيره كنقد أو ثوب
 أو غير طعام بطعام لم يشترط شئ من الثلاثة (و) شرط (في بيع موصوف في ذمة)
 ويقال له السلم مع الشرط المذكورة لا يبيع غير الرؤية (قبض رأس مال) معين
 أو في الذمة في مجلس خيار وهو (قبل تفرق) من مجلس العقد ولو كان رأس
 المال منفعة وانما يتصور تسليم النفعة بتسليم العين كدار وحيوان ولمسلم إليه
 قبضه ورده لمسلم ولو عن دينه (وكون مسلم فيه ديناً) في الذمة حالاً كان أو مؤجلاً
 لأنه الذي وضع له لفظ السلم فأسلمت اليك ألقا في هذا العين أو هذا في هذا ليس
 سلماً لا تنفاء الشرط ولا يعلو الاختلال لفظه ولو قال اشتريت منك ثوباً صغته كذا
 بهذه الدراهم فقال بعثك كان يباع عند الشيخين نظراً للفظ وقبل سلم نظراً للمعنى

(قوله فلو أبرأ من حق)
 أي معين كالف درهم
 مثلاً وانما قيدنا الحق
 بكونه معيناً للمساكين
 أن الأبراء من المجهول
 بالحل لا اعتداده (قوله
 يبيع موصوف) أي شئ
 موصوف في الذمة هذه
 خاصة المتفق عليها وأما
 لفظ السلم فيشرط على
 الأصح قال الزركشي وليس
 لتأخذ يختص بصيغة إلا
 هذا وإن كان

واختاره جمع محققون (و) كون السلم فيه (مقدورا) على تسليمه (في محله) بكسر
 الحاء أي وقت حلوله فلا يصح السلم في منقطع عند المحل كالرطب في الشتاء (و)
 كونه (معلوم قدر) بكيل في مكيل أو وزن في موزون أو ذرع في مذروع أو عدد
 في معدود وصح في غوجوز ولوز بوزن وموزون بكيل بعد فيه ضابطا ومكيل بوزن
 ولا يجوز في يفضة ونحوها لانه يحتاج الى ذكر جرمها مع وزنها فيورث عزة
 الوجود ويشرط أيضا ان محل التسليم للسلم فيه ان أسلم بحل لا يصلح للتسليم أو لمحل
 اليه وثمة ولو ظفر المسلم بالسلم اليه بعد المحل في غير محل التسليم وانقله الى محل
 الظفر وثمة لم يلزمه أداء ولا يباطا اليه بقيمته ويصح السلم حالا ومثلا بأجل معلوم
 لا مجهول ووطاؤه حال ومطابق السلم فيه جيد (وحرر با) مر بيانه قريبا وهو أنواع
 ر بافضل بأن يزيد أحد العوضين ويمتنع بالقرض بأن يشرط فيه ما فيه دفع
 للقرض وربا يدين بأن يفارق أحدهما مجلس العقد قبل التقابض وربا نساء بأن
 يشرط أجل في أحد العوضين وكما يجمع عليها ثم العوضان ان اتفقا جفسا
 اشترط ثلاثة شروط تقدمت أو علة وهي الطعم والتقدمة اشترط شرطان تقدمتا
 قال شيخنا بن زياد لا يدفع اثم اعطاء الربا عند الاقتراض للضرورة بحيث انه ان
 لم يعط الربا لا يحضر له القرض اذ له طريق الى اعطاء الزائد بطريق النذر
 أو التمايل لا سيما اذا قلنا النذر لا يحتاج الى قبول لفظا على المعتمد وقال شيخنا
 يدفع الاثم للضرورة ^{بفائدة} وطريق الخلاص من عقد الربا لمن يبيع ذهبيا
 بذهب أو فضة بفضة أو بربا أو زابا رزته فاضلا بأن يهب كل من البائعين حقه
 للآخر أو يقرض كل صاحبه ثم يبرئه ويتخلص منه باقراض في بيع الفضة بالذهب
 أو الارز بالبر بلا قبض قبل تفرق (و) حرم (تفريق بين أمة) وان رضيت أو كانت
 كافرة (وفرع لم يميز) ولو من زنا المملوكين لواحد (بنحو بيع) كهبة وقسمة وهدي
 لغريم من يده تنقل عليه من فسرق بين الوالدة وولدها فرق الله بينه وبين أحبته
 يوم القيامة (وبطل) العقد (فهما) أي الربا والتفريق بين الأمة والولد والحق
 التفريق في قساويه وأقربه غيره التفريق بالسفر كالتفريق بنحو البيع وطرده
 في التفريق بين الزوجة وولدها وان كانت حرة بخلاف المطلقة والاب وان هلا
 والجدة وان مات ولوم من الاب كلام اذا عذمت أما بعد التمييز فلا يحرم لاستغناء
 المميز عن الغائبة كالتفريق بوصية وعق ورهن ويجوز تفريق ولد البهيمة ان

(قوله وحرر با) قد أفرد
 غيره ولقنا بترجمة وهو
 بكسر رائه مع القصر
 وينفتحها والاد والف بدل
 من واو وتسكن بيم ما
 وبالياء هج (قوله)
 وطريق الخلاص (الح)
 والخيلة المخلاة من الربا
 مكروهة بسائر أنواعه
 بخلاف من حصر الكراهة
 في التخلص من ربا الفضل
 (قوله التفريق بالسفر)
 أي ولو اغترق كل كافي عش

استغنى عن أمه ابن أو غيره لكن يكره في الرضيع كمن يربى الآدمي الميرقبيل
 البلوغ عن الام فان لم يستغن عن الام حرم وبطل الا ان كان افرض الذبح لكن
 بحث السبكي حرمة ذبح أمه مع بقائه (و) حرم أيضا (بيع نحو عنب عن) علم أو
 (ظن انه يتخذ مسكرا) للشرب والامرد عن عرف بالفجور به والديك للمهارشة
 والكبش للناطحة والحري لرجل يلبسه وكذا بيع نحو المسك لكافر يشترى
 لطبيب العلم والحب وان لكافر علم انه با كاه بلا ذبح لان الاصح ان الكفار
 مخاطبون بفروع الشريعة كالمسلمين عندنا خلافا لابي حنيفة رضي الله تعالى
 عنه فلا يجوز الا عانة عليهم او نحو ذلك من كل تصرف يقضي الى معصية يقينا أو ظنا
 ومع ذلك يصح البيع ويكره بيع ما ذكر من توهم منه ذلك وبيع السلاح لنحو
 بغاة وقطاع طريق ومعاملة من يده حلال وحرام وان غلب الحرام الحلال نعم
 ان علم تحریم ما عقده حرم وبطل (و) حرم (احتسار قوت) كتمر وزبيب وكل
 مجزئ في الفطرة وهو امساك ما اشتراه في وقت الغلاء لا الرخص لبيعه بأكثر
 عند اشتداد حاجة أهل محله أو غيرهم اليه وان لم يشتره بقصد ذلك لا لمسكه لنفسه
 أو عياله أو لبيعه بثمن مثله ولا امساك غلة أرضه وألحق الغزالي بالقوت كل ما يعين
 عايشه كاللحم وصرح القاضى بالكرهية في الثوب (وسوم على سوم) أى سوم غيره
 (بعد تقريره) بالتراضى به وان خفى نقص الثمن عن القيمة للنهي عنه وهو أن يزيد
 على آخره ثمن ما يريد شراءه أو يخرج له أرخص منه أو يرغب المالك في استرداده
 ليشتريه بأعلى وتحريره بعد البيع وقبل لزومه لبقاء الخيار أشد (ونجش) للنهي
 عنه ولا يذاع وهو أن يزيد في الثمن لا لرغبته بل ليجدع غيره وان كانت الزيادة في مال
 محجور عليه ولو عند نقص القيمة على الوجه ولا خيار للمشتري ان غبن فيه وان والها
 البائع المناجش ان فربط المشتري حيث لم يتأمل ويسأل ومدح السلعة ليغيب
 فيها بالكذب كالنجش وشرط التحريم في الكل علم النهي حتى في النجش
 ويصح البيع مع التحريم في هذه المواضع

(قوله ونجش) وهو الاثارة
 لانه يشترى الرغبات في السلع
 ويرفع أسعارها

فصل في خيار المجلس والشرط وخيار العيب

ثبت خيار مجلس في كل بيع حتى في الربوي والسلم وكذا في هبة ذات ثواب
 على المتمد وخرج في كل بيع غير البيع كالأبراء والهبة بثواب وشر كتم وقراض
 من وحده والكتابة واجارة ولوى الذمة أو مقدرة بمدة فلا خيار في جميع ذلك

لانها لا تسمى بيعا (وسقط خيار من اختيار لزومه) أى البيع من بائع أو مشتري
 كأن يقول لا اختيارنا لزومه أو أجزأه فيسقط خيارهما أو من أحدهما كأن يقول
 اخترت لزومه فيسقط خياره ويبقى خيار الآخر ولو مشتريا (و) سقط خيار
 (كل) منهما (بفرقة بدن) منهما أو من أحدهما ولو تاسيا أو جاهلا عن مجلس
 العقد (عرفا) فباعه الناس فرقة يلزم به العقد وما لا فلا فان كانا في دار صغيرة
 فالفرقة بأن يخرج أحدهما منها أو في كبيرة فبأن ينتقل أحدهما إلى بيت من
 بيوتها أو في صحراء أو سوق فبأن يولى أحدهما ظهره ويمشى قليلا وان سمع
 الخطاب فيبقى خيار المجلس ما لم يته رقا ولو طال مكثهما في محل وان بلغ سنين
 أو عاشيا منازلا ولا يسقط بموت أحدهما فينتقل الخيار للوارث المأهل (وحلف
 نافي فرقة أو فسخ قبلها) أى قبل الفرقة بأن جاء معا وادعى أحدهما فرقة
 وأنكرها الآخر ليفسخ واتفقا عليه وادعى أحدهما فسخا قبلها وأنكر الآخر
 فيصدق الثاني ما وافقته للأصل (و) يجوز (أهـ) أى للعاقدين (شرط خيار) أهـ
 أولا أحدهما في كل بيع فيه خيار بمجلس الا فيما يعتق فيه المبيع فلا يجوز شرطه
 لمشتري لانساقاة وفي روى وسلم فلا يجوز شرطه فلهما لاحد لا اشتراط القبض فلهما
 في المجلس (ثلاثة أيام فأقل) بخلاف ما لو أطلق أو أكثر من ثلاثة أيام فان زاد
 عاها لم يصح العقد (من) حين (الشرط) للخيار سواء أشرط في العقد أم
 في مجلسه والمثلث في المبيع مع توابعه في مدة الخيار لمن انفرد بخيار من بائع ومشتري ثم
 ان كان لهما اذوقوف فان تم البيع بان أنه لم يشتر من حين العقد والافليان (ويحصل
 فسخ) للعقد في مدة الخيار (بنحو فسخ) البيع كما ترجعت المبيع (واجازة)
 فيها (بنحو اجرت) البيع كما مضته والتصرف في مدة الخيار بوطء أو اعتناق
 وبيع واجازة وتزويج من بائع فسخ ومن مشتري اجازة للشراء (و) يثبت (لمشتري
 جاهل) بما يأتى (خيار) في رد المبيع (ب) ظهور (عيب قديم) منقص قيمة
 في المبيع وكذا للبائع ظهور عيب قديم في الثمن وآثروا الاول لان الغالب
 في الثمن الا تضبطا فيفضل فيه ظهور العيب والقديم ما قرب العقد أو حدث
 قبل القبض وقد بقي إلى الفسخ ولو حدث بعد القبض فلا خيار للمشتري وهو
 (كاستحاضة) ونكاح لامة (وبركة وابق وزنا) من رقيق أى بكل منهما وان لم
 يتكرر وتابذ كرا كان أواتى (وبول بفراس) ان اعتاده وبلغ سبع سنين

(قوله ويجوز له) أشرط
 خيار الخ) ضابط كل
 ما ثبت فيه خيار المجلس
 يثبت فيه خيار الشرط
 الا ما شرط فيه القبض
 وهو الربوي والسلم وما
 يسرع اليه الفساد ومن
 يعتق على المشتري وما لا
 فلا

وبخروصنان مستحكمين ومن عيوب الرقيق كونه غاماً أو شتاً أو كذا
أو كلالاً من أشرار النخوخ - وأوتار كالمصلاة ما يتب عنها أو أصم أو أبله
أو مصطك الر كبتين أو رتقاء أو حام - لا في آدمية لا بهيمة أو لا تحيض من بلغت
عشرين سنة أو أحدث بها أكبر من الآخر (وجامح) الحيوان (وعض) ورمح
وكون الدار منزل الجند أو كون الجن - ما طين على ساكنها بالرجم أو القردة مثلاً
يرعون زرع الأرض (و) يثبت بتغيره على وهو حرام للتدليس والضرر (كعصرية)
له وهي أن يترك حلبة مدة قبل بيعه ليوهم المشتري كثرة اللبن وتجهيد شعر الجارية
(لا) خيار (بغير فاحش كظن) مشترخو (زجاجة جوهرة) انقصيره بعمله
بفضية وهمه من غير بحث (والخيار) بالعيب ولو بتصرية (فوري) فيبطل
بالتأخير بلا عذر ويعتبر الفور عادة فلا يضر صلاة وأكل دخل وقتها وقضاء
حاجة ولا سلامه على البائع بخلاف محادثته ولو علمه ليلاً فله التأخير حتى يصبح
وهذا في تأخير به بجهله جواز الرد بالعيب ان قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيداً
من العلماء ويجهل فوريتهم ان خفي عليه ثم ان كان البائع في البلاد رده المشتري
بنفسه أو وكيله على انبائع أو وكيله ولو كان البائع غائباً عن البلد ولا وكيل لها
رفع الامر الى الحاكم وجوباً ولا يؤخر لحضوره فاذا عجز عن الانتهاء لنحو مرض
أشهد على الفسخ فان عجز عن الاشهاد لم يلزمه تلفظ وعلى المشتري ترك استعمال
فلو استخدم رقيقاً ولو بقوله اسقني أو ناولني الثوب أو أغلق الباب فلا رده فمراوان لم
يفعل الرقيق ما أمر به فان فعل شيئاً من ذلك بلا طلب لم يضر (ورع) لو باع
حيواناً أو غيره بشرط براءته من العيوب في المبيع أو ان لا يرد بها مع العقد ويرى
من عيب باطن بالحيوان موجود حال العقد لم يعلمه البائع لاعتن عيب باطن في غير
الحيوان ولا ظاهراً فيه ولو اختلفا في قدم العيب واحتمل صدق كل صدق البائع
بيمينه في دعواه حدوثه لان الاصل لزوم العقد وتبيل لان الاصل عدم العيب في يده
ولو حدث عيب لا يعرف القديم بدوه ككسر - ض وجوز وتقرير بطخ مدودة
ولا أرض عليه للمحادث ويتبع في الرد بالعيب الزيادة المتصلة كالسمن ونعلم
الصنعة ولو بأجرة وحمل قارن يما لا المتصلة كالولد والتمر وكذا الحمل الحادث
في ملك المشتري فلا تتبع في الرد بل هي للمشتري

(قوله وجامح) بالكسر
وهو امتناعها على
راكتها وغيره بكونها
جسداً فاقضى أنه لا بد
أن يكون طبعاً لها وهو
متجه ومثله هرباً
تراه وشرب اللبن نفسه
والحق به لبن غيرها (قوله
فوري) أي اجماعاً ومحا
في المبيع المعين فان قبض
شيئاً عما في الذمة بنحو بيع
أو سلم فوجد له عيباً لم
يلزمه فوراً لان الاصح أنه
لا يملكه الا بالرضا
بعينه

(المبيع قبل قبضه من ضمان بائع) بمعنى انفساخ المبيع بتلفه أو اتلاف بائع وثبوت الخيار بتعيبه أو تعيب بائع أو اجنبي وباتلاف اجنبي فلو تلف بأفة أو تلفه البائع انفسخ البيع (واتلاف مشترك قبض) وان جهل انه المبيع (و يبطل تصرف) ولو مع بائع (بشخص) ككسبة وسدقة واجارة ورهن واقراض (فبما لم يقبض لا بخواعتناق) وتزويج ووقف لتشوف الشارع الى العتق وعدم توقفه على القدرة بدليل صحة اعتناق الابن ويكون به المشتري قابضا ولا يكون قابضا بالتزويج (وقبض غير منقول) من أرض ودار وشجر (بتخلية لمشتري) بأن يمكنه منه البائع مع تسليم المفتاح وافرأغه من أمتعة غير المشتري (و قبض (منقول) من سفينة أو حيوان (بنقله) من محله الى محل آخر مع تفريغ السفينة ويحصل القبض أيضا بوضع البائع المنقول بين يدي المشتري بحيث لو مذهب اليه يده لئاله وان قال لا أريده وشرط في غائب عن محل العقد مع اذن البائع في القبض مضي زمن يمكن فيه المضي اليه عادة ويجوز اشتراط استقلال قبض للمبيع ان كان الثمن مؤجلا أو سلم الحال (وجاز استبدال) في غير ربوي بيع بمثله من جنسه (عن ثمن) نقد أو غيره نظير ان عمر رضي الله عنه كنت أبيع الابل بالدنانير وأخذها كانها الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذها كانها الدنانير فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك فقال لا بأس اذا تفرقتما وليس بينكما شيء (و) عن (دين) قرض وأجرة وصداق لا عن مسلم فيه لعدم استقراره ولو استبدل موافقا في علة الربا كدرهم عن دينار اشترط قبض البدل في المجلس حذر من الربا لان استبدال ما لا يوافق في العلة كطعام عن درهم ولا يبدل نوع أسلم فيه أو مبيع في الذمة عقد بغير لفظ السلم بنوع آخر ولو من جنسه كحنطة سمراء عن يضاء لان المبيع مع تعينه لا يجوز بيعه قبل قبضه فـ كونه في الذمة أولى نعم يجوز ابداله بنوعه الاجود وكذا الاردا بالتراضي

فصل في بيع الاصول والثمار

(يدخل في بيع أرض) وهيها ووقفها والوصية بها مطلقا لا في رهنها والاقرار بها (ما فيها من بناء وشجر) رطب وثمره الذي لم يظهر عند البيع وأصول بقل تجز مرة بعد أخرى كقضاء بطيخ لا ما يؤخذ دفعة كبروغل لانه ليس للدوام والثبات فهو كالنقولات في الدار (و) يدخل (في) بيع (بستان) وقرية (أرض وشجر وبناء)

(قوله وعن دين الح) أما بيع الدين ولو بعين لغير من هو عليه فبالحال في الاظهر كأن يشتري عبد زيد عبادة له على عمرو ويجزئه عن تسليمها والعتق ما في الروضة هنا وأصلها في الخلع من جواره بعين أو دين بشرطه السابق اه تحفة (قوله الاصول) قال النووي في تحريره الاصول الشجر والأرض (قوله والثمار) جمع ثمر وهو جمع ثمرة (قوله مطلقا) أي من غير نص على الادخال أو الاخراج

فهم الاضرار حواها لانها ليست منها (و) في بيع (دار هذه) الثلاثة أي
 الأرض المملوكة للبائع بجماعتها حتى تخومها إلى الأرض السابعة والشجر
 المغروس فيها وان كثروا البناء فيها بأنواعه (وأبواب منصوبة) وأغلاقتها المثبتة
 لا الأبواب المقلوبة والسرر والخجارة المدفونة بالبناء (لا في) بيع (قن) ذكر
 أو غيره حلقته بأذنه أو خاتم أو نعل (و) كذا (ثوب) عليه خلافا للبحاوي كالمحرر وان
 كان - انزعورته (وفي) بيع (شجر) رطب بلا أرض عند الاطلاق (عرق) ولو يابس
 ان لم يشترط قطع الشجر بأن شرط ابقاؤه أو اطلاق لوجب بقاء الشجر الرطب ويلزم
 المشتري قلع اليا بس عند الاطلاق للعادة فان شرط قطعه أو قاعه عن به أو ابقاؤه
 بطل البيع ولا ينتفع المشتري بغرسها (وغرس رطب) لا يابس والشجر رطب
 لان العادة قطعه وكذا ورق رطب لا ورق حناء على الوجه (لا) يدخل في بيع
 الشجر (مغرسه) فلا يتبعه في بيعه - لان اسم الشجر لا يتناول (و) لا (ثمر ظهر)
 كطلع نخيل يتشقق وثمر نخوعنب يبروز وجوزبانه فظاهر منه للبائع ومالم
 يظهر للمشتري ولو شرط الثمر لا حده ما فهو له عملا بالشرط سواء أثمر الثمر أم لا
 (وبيقيان) أي الثمر الظاهر والشجر عند الاطلاق فيسحق البائع ببقية الثمر
 إلى أو ان الجداد فيأخذ هذه دفعة لا تدريجا والمشتري ببقية الشجر - مادام حيا فان
 انقلع فله غرسه ان دفع لا بدله (و) يدخل (في) بيع (دابة حملها) المملوك لما اكتمل
 فان لم يكن مملوكا لم يصح البيع كبيعها دون حملها وكذا عكسه

﴿فصل في اختلاف المتعاقدين﴾

(ولو اختلف متعاقدان) ولو وكيلين أو وارثين (في صفقة عقد) معاوضة كبيع وسلم
 وقراض واجارة وصداق (و) الحال أنه قد (صح) العقد باتفاقهما أو بين البائع
 (كقدر عوض) من تخوم يبيع أو ثمن أو جنسه أو صفته أو أجل أو قدره (ولا يثبت)
 لاحدهما بما ادعاه أو كان لكل منهما بينة واحدة - كن قد تعارضا بأن أطلقتا
 أو أطلقت احدهما أو أرخت الأخرى أو أرختا بتاريخ واحد والا حكم بمقدمة
 التاريخ (حلف كل) منهما ما عينا واحدة تجمع نفي القول صاحبه وإثباتا لقوله
 فيقول البائع متلا ما بعث بكذا ولقد بعث بكذا أو يقول المشتري ما اشتريت بكذا
 ولقد اشتريت بكذا لان كلامه مدعى ومدعى عليه والوجه عدم الاكتفاء بما بعث
 الا بكذا لان التفي فيه صريح والاثبات مفهوم (فان) رضى أحدهما بدون ما ادعاه

أو سمي لا آخر عما ادّعى له العقد ولا رجوع فان (أصرا) على الاختلاف (فلكل) منهما (أو الحاكم فسخه) أي العقد وان لم يسأله قطعا النزاع ولا يجب الفور به هنا ثم بعد الفسخ يرد المبيع بزيادة المتصلة فإن تلف حسا أو شرعا كان وقفه أو باعته رد مثله ان كان من ملبيا أو قيمته ان كان متوقفا وورد على البائع قيمة آبق فسخ العقد وهو آبق من عند المشتري والظاهر اعتبارها يوم الهرب (ولو ادعى) أحدهما (بيعا والآخر رهنا) أو هبة كان قال أحدهما بعثته بألف فقال الآخر بل رهنته أو وهبته فلا تخالف اذ لم يتفقاه على عقد واحد بل (حلف كل) منهما للآخر (نفيا) أي عينا نافية لهوى الآخر لان الأصل عدمه ثم يرد مدعى البيع الألف لانه مقر بها وبترد العين بزوائد المتصلة والمتصلة (و) اذا اختلف العاقدان فادعى أحدهما اشتغال العقد على مفسد من اخلال ركن أو شرط كان ادعى أحدهما رؤيته وأنكرها الآخر (حلف مدعى صحة) العقد غالباً فادعى الآخر من حال المكاف وهو اجتنابه للفاسد على أصل عدمه بالتشوف الشارع الى اداء العقود وقد يصدق مدعى الفساد كان قال البائع لم أكن بالغاً حين البيع وأنكر المشتري واحتمل ما قاله البائع صدق بيمينه لان الأصل عدم البلوغ وان اختلفا هل وقع الصلح على الانكار أو الاعتراف فيصدق مدعى الانكار لانه الغالب ومن وهب في مرضه شيئاً فادعت ورثته غيبة عقله حال الهبة لم يقبلوا الا ان علم له غيبة قبل الهبة وادّعى استمرارها اليها ويصدق منكر أصل نحو البيع (فروع) لورد المشتري مبيعاً مبيعاً فأنكر البائع انه المبيع فيصدق بيمينه لان الأصل مضي العقد على السلامة ولو أنى المشتري بمافيها فأرة وقال قبضته كذلك فأنكر المقبض صدق بيمينه ولو أفرغه في ظرف المشتري فظهرت فيه فأرة فادعى كل أنهما عند الآخر صدق البائع بيمينه ان أمكن صدقه لانه مدع للصحة ولان الأصل في كل خاتئ تقديره بأقرب زمن والأصل براءة البائع وان دفع لدائنه دينه فرد به بعيب فقال المدافع ليس هو الذي دفعته صدق الدائن لان الأصل بقاء الذمة ويصدق غاصب رد عينا وقال هي المعصية وكذا ودع

(قوله كان وقفه) أي أو كاتبه (قوله أو قيمته) أي وقت التلف حسا أو شرعا وتلزم القيمة وان زادت على الثمن (قوله كان قال البائع لم أكن بالغاً) أي أو كنت مجنوناً أو مجبوراً على وعرف له ذلك فاته المصدق وأما اذا قال السيد كاتبك على نجم واحد وقال الرقيق بل على نجمين فان الرقيق هو المصدق كل رجة التوى

﴿فصل في القرض والرهن﴾

(الاقراض) وهو تعليق شيء على أن يرد مثله (سنة) لان فيه اعانة على كشف كربة فهو من السنن الا كيدة للاحاديث الشهيرة كخبر مسلم من نفس على أخيه كربة

من كرب الدنيا نفس الله عنه كرب من كرب يوم القيامة والله في عون العبد مادام
العبد في عون أخيه ومع خبر من أقرض الله مرتين كان له مثل أجر أحدهما لو
تصدق به والصدقة أفضل منه خلافا لبعضهم ومحل نفيه ان لم يكن المقرض مضطرا
والاوجب ويحرم الاقتراض على غيره مضطرا لم يرج الوفاء من جهة ظاهرة فورا في
الحال وعند الحلول في المؤجل كالاقتراض عند العلم أو الظن من أخذه انه ينفقه
في معصية ويحصل (بإيجاب كاقترضت) هذا أو ملكته على ان ترد مثله أو أخذه
ورديله أو صرفه في حوائجك يرد بده فان حذف يرد بده فكناية وخذه فقط
لغوا لان سببه أقرضني هذا فيكون قرضا أو أعطني فيكون هبة ولو اتهم على
ملكته ولم يوال بدل فبينة والافس كناية ولو اختلفا في نية البذل صدق الدافع لانه
أعرف بقصد أو في ذكر البذل صدق الأخذ في عدم الذكر لانه الأصل والصفة
ظاهرة فيما ادعاه ولو قال اضطر رأطعتك بعوض فأنكر صدق المطعم حلا
لناس على هذه المسكرة ولو قال وهبتك بعوض فقال مجانا صدق التهب ولو قال
اشتري ب درهم ملكتي فاشتري له كان الدرهم قرضا لاهية على المعتمد (وقبول)
متصل به كاقترضته وقبلت قرضه نعم القرض الحكمي كالاتفاق على الاقبط
المحتاج والطعام الجائع وكسوة العاري لا يفتقر الى إيجاب وقبول ومنه أمر غيره
بإعطاء ماله غرض فيه كأعطاء شاعر أو ظالم أو طعام فقير أو فداء أسير وعمر داري
وقال جميع لا يشترط في القرض الإيجاب والقبول واختاره الأذرعى وقال قياس
جواز المعاوضة في البيع جوازها هنا وانما يجوز القرض من أهل تبرع فيما سلم
فيه من حيوان وغيره ولو تقدم غشوشا نعم يجوز قرض الخبز والعجين والخبز
الحامض لا الروبة على الوجه وهي خميرة ابن حاتم ضلقى على اللبن ليروب
لاختلاف حموضتها المقصودة ولو قال أقرضني عشرة فقال خذها من فلان فان
كانت له تحت يده جاز والافه وكتب في قبضها فلا بد من تجديد قرضها اربعة متع
على ولي قرض مال موليه بالضرورة نعم يجوز للعاضى اقتراض مال المحجور عليه
بالضرورة لكثرة أشغاله ان كان المقرض أسنما موصرا (وملك مقرض بقبض)
بإذن مقرض وان لم يتصرف فيه كالأهوب قال شيخنا والوجه في النقوط المعتاد
في الإفراج أنه هبة لا قرض وان اعتيد رد مثله ولو أنفق على أخيه الرشيد وعياله
سنين وهو ساكت لا يرجع به على الوجه (و) جاز (لقرض استرداد) حيث بقي

(قوله والخبز الحامض)
هذا أحد وجهين ذكرهما
في التمهيد وجه بعض
المتأخرين قال في مروهو
الظاهر لا طرأ العادة
خلافا لما جزم به في الأنوار
من المنع قال السبكي
واحدة بوزن كالخبز
(قوله فلا بد من تجديد)
قرضا أي لا متاع اتحاد
الذابض والقبض ومباني
الكلام على هذا في خاتمة
قبيل مجتث الرهن

بذلك المقرض وان زال من ماله ثم عاد على الاوجه بخلاف ما لو تعاقبه حق لازم
 كرهن وكتابة فلا يرجع فيه حيث ندم لو آجره رجوع فيه ويجب على المقرض رد
 المثل في المثل وهو النقد والحبوب ولو نقد ابطاله الساطان لانه اقرب الى حقه ورد
 المثل صورة في التقوم وهو الحيوان والثياب والجواهر ولا يجب قبول الردي عن
 الجيد ولا قبول المثل في غير محل الاقراض ان كان له غرض صحيح كأن كان لتفله
 مؤنة ولم يتحمل المقرض أو كان الموضع مخوفا ولا يلزم المقرض الدفع في غير محل
 الاقراض الا اذا لم يكن له مؤنة أو له مؤنة وتحملها المقرض اسكن له مطالبة في
 غير محل الاقراض بقيمة محل الاقراض وقت المطالبة فيما لتفله مؤنة ولم يتحملها
 المقرض لجواز الاعتياض عنه (و) جازل المقرض (نفع) يصل له من مقرض كرد
 الزائد قدرا أو صفة والاجود في الردي (بلا شرط) في العقد بل يستثنى ذلك لمقرض
 لقوله صلى الله عليه وسلم ان خياركم أحسنكم قضاء ولا يسكره للمقرض أخذه
 كقبول هديته ولو في الربوي والاوجه ان المقرض يملك الزائد من غير افظ لانه
 وقع تبعا واياضه ويشبه الهبة وأن المقرض اذا دفع أكثر مما عليه وادعى انه
 انما دفع ذلك طنا انه الذي عليه حلف ورجع فيه وأما المقرض بشرط جرفه
 لمقرض ففاسد لخبر كل قرض جرم نفعه فهو ربا وجبر ضعه هجي معناه عن جمع
 من الهبة ومنه المقرض ان يستأجر ملكه أي متلأبا أكثر من قيمته لاجل
 المقرض ان وقع ذلك شرطا اذ هو حرام اجماعا والا كرهه عندنا وحرام عند
 كثير من العلماء قاله السبكي ويجوز الاقراض بشرط الرهن أو الكفيل ولو قال
 اقض هذا مائة وأنا له ضامن تأقرضه المائة أو بعضها كن ضامنا على الاوجه
 للحاجة كأقمتا في البحر وعلى ضمانه وقال البغوي لو ادعى المالك المقرض
 والآخذ الوديعة صدق الآخذ لان الأصل عدم الضمان خلافا للاثوار (و) يصح
 رهن وهو جعل عين يجوز بيعها وثيقة بدين يستوفي منها عند تعذر وفائه فلا
 يصح رهن وقف وأم ولد (بإيجاب وقبول) كرهنت وارتنت ويشترط مامر
 في البيع من اتصال اللفظين وتوافقه مامعنى وبأقرب خلاف المعاطاة (من أهل
 تبرع) فلا يرهن ولي أبيا كان أو جدا أو وصيا أو ما كما مال صبي ومجنون كالايرتهن
 لهما الاضرورة أو غبطة طاهرة فيجوز له الرهن والارتهان كأن يرهن على
 ما يقرض طلبة المؤنة ليو في حمايته نظرا من القلة أو يحلول الدين وكأن يرهن على

(قوله كما لا يرتن لهما)
 أي لان الولي في حال
 الاختيار لا يبيع الا بحال
 مقبوض قبل التماسه
 فلا ارتهان والنفية
 كالصبي والمجنون فيما
 ذكر ولو غير بدل الصبي
 والمجنون بالمجور اسكان
 أولى لانه أعم وأخصر

ما يقرضه أو يبيعه مؤجلاً لفروقة غيب أو نحوه للزوم الارتهاان حينئذ (ولو)
كانت العين المرهونة جزءاً من ثمنها أو (عارية) وإن لم يصرح بلفظها كان قال له
مالكها أرهونها بذلك لحصول التوثيق بها ويصح إعارته للتقديرات على الأوجه
وإن منعنا إعارته لغير ذلك فيصح رهنه مع إقراره بالذات بشرط معرفته المرتهن
وجنس الدين وقدره نعم في الجواهر لو قال له أرهني عبيدي بما شئت مع أن برهنة
بأكثر من قيمته انتهى ولو عين قدر آخره من بدونه جاز ولا رجوع للمالك بعد قبض
المرتهن العارية فلو تلافى في يد الراهن ضمن لأنه مستعير الآن اتفاقاً أو في يد المرتهن
فلا ضمان علمهما إذا المرتهن أمين ولم يقطع الحق من ذمة الراهن نعم إن رهن
فاسداً ضمن بالتسليم على ما قاله غير واحد ويبيع المعار بمراجعة مالكه عند حلول
الدين ثم يرجع المالك إلى الراهن بثمنه الذي يبيع (لا) يصح (بشرط ما يضر)
الراهن أو المرتهن (كان لا يباع) أي المرهون (عند المحل) أي وقت حلول الدين
أو الأبا أكثر من ثمن المثل (وكشروط منفعة) أي المرهون (المرتهن) كأن يشترطاً
أن الزوائد الحادثة كثمر الأشجار (مرهونة) فيبطل الرهن في الصور الثلاثة (ولا
يلزم) الرهن كالهبة (الاب قبض) بما صرف في قبض المبيع (بإذن) من رهن يصره تبرعه
ويحصل الرجوع عن الرهن قبل قبضه بتصرف يزيل الملك كالهبة والرهن لا آخر
لا بوطء وتزويج وموت عاقده وهراب مرهون (والإيد) في المرهون (المرتهن) بعد
لزم الرهن غالباً (وهي) على الرهن (أمانة) أي بدأمانة ولو بعد البراءة من الدين
فلا يضمنه المرتهن إلا بالتعدي كأن امتنع من الرد بعد سقوط الدين (وصدق) أي
المرتهن كالمتأجر (في) دعوى (تلف) بيمينه (لا) في (رد) لأنهما قبضا الغرض
أنفسهما فكانا كالمتعدي بخلاف الوديع والوكيل ولا يقطع بتأفقه شيء من الدين
ولو غفل عن نحو كتاب فأكثره الأرضة أو جعله في محل هو مظهره فاعلمه لتفريطه
بإفقاده صحيح وحكم فاسد العقود إذا صدر من رشيد حكم صحيحه في الضمان وعدمه
لأن صحيح العقد إذا انقضى الضمان بعد القبض كالبيع والعرض ففاسده أولى
أو عدمه كالرهون والمتأجر والموهوب ففاسده كذلك (فرع) لو رهن شيئاً
وجعله مبيعاً من المرتهن بعد شهر أو عارية له به بأن شرطاً في عقد الرهن ثم قبضه
المرتهن لم يضمنه قبل حضي الشهر وإن علم فساداً على العتد وضمنه بعده لأنه يصير
بيعاً أو عارية فاسدين له عليه مما باتقضاء الشهر فإن قال رهنه ثم لم أقض عند

(قوله لغير ذلك) أي لغير
الرهن وإنما منعت إعارته
أنه قد يصرفه في مشري
عين مثلاً لقوات شراً
المعار الآتي في بابها وهو
أن لا يكون النفع المقصود
من المعار يذهب حينئذ

الحلول فهو مبيع منه لمفسد البيع لا الرهن على الوجه لانه لم يشترط فيه شيئا
 (وله) أي للمرتهن (طلب يبعه) أي المرهون أو طلب قضاء دينه ان لم يبيع ولا يلزم
 الراهن البيع بخصوصه بل انما يطلب المرتهن احد الامرين (ان حل دين) وانما
 يبيع الراهن باذن المرتهن من الحاجة لان له فيه حقا ويقدم المرتهن به منه على
 سائر القراء فان أبي المرتهن الاذن قال له الحاكم ائذن في بيعه أو أبرئه من الدين
 (ويجبر راهن) أي يجبره الحاكم على أحد الامرين اذا امتنع بالحبس وغيره (فان
 أصر) على الامتناع أو كان غائبا وليس له ما يوفي منه غير الرهن (باعه) عليه (قاضي)
 بعد ثبوت الدين وملاك الراهن والرهن وكونه يحل ولايته وقضي الدين من ثمنه
 دفعه اضر المرتهن ويجوز للمرتهن بيعه في دين حال باذن الراهن وحضرته بخلافه
 في غيبته نعم ان قدر له الثمن صح طلقا لا تنقضاء التهمة ولو شرط أن يبيعه ثالث عند
 المحل جاز يبعه بثمن مثل حال ولا يشترط مراجعة الراهن في البيع لان الاصل
 بقاء اذنه بل الميرتهن لانه قد يهل أو يبرئ (وعلى مالكه) من راهن أو معبر له
 (مؤنه) للمرهون كنفقة رقيق وكسوته وعلف دابة وأجرة رداً بق ومكان حفظ واعادة
 ما يهدم اجماعا خلافا لما شذ الحسن فان غاب أو أصر راجع المرتهن الحاكم وله
 الانفاق باذنه ليكون رهنا بالنفقة أيضا ان تعذر استئذانه وأشهد بالانفاق
 ليرجع رجع والا فلا (وليس له) أي للمالك بعد لزوم الرهن بيع ووقف (رهن
 لآخر) الا يراحم المرتهن (ووطء) للمرهونة بلاذنه وان لم تحبل حسم الباب
 بخلاف سائر التمتع فتحل ان أمن الوطء (وتزويج) لامة مرهونة لتقصه
 القيمة (لا) ان كان التزويج (منه) أي المرتهن أو باذنه فلا يمتنع على الراهن
 ومنه لا تجوز الا جارة غير المرتهن بلاذن ان جاوزت مدتها المحل ويجوز له
 الانتفاع بالر كوب والسكنى لا بالبناء والغرس نعم لو كان الدين مؤجلا وقال أنا
 أقام عند الاجل فله ذلك وأما وطء المرتهن الجارية المرهونة ولو باذن المالك فزنا
 حيث علم التحريم فعليه الحد ويلزمه المهر ما لم تطاوعه عالة بالتحريم وما نسب الى
 عطاء من تجوز الوطء باذن المالك ضعيف جدا بل قيل انه مكذوب عليه وسئل
 القاضي الطيب الناصري عن الحكم فيما اعتادته النساء من ارتهان الحللى مع
 الاذن في لبسها فأجاب لا ضمان على المرتنه مع اللبس لان ذلك في حكم اجارة
 فاسدة مع الاذن بان المقرضة لا تفرض مالها الا لاجل الارتهان واللبس ففعل

(قوله مع مطلقا) أي حضر
 الراهن أو غاب (قوله
 واعادة ما يهدم) يجبر اعادة
 هطفا على نفقة فيلزم
 المالك تعميير نحو البيت
 أو الاذن في بيعه والله أعلم
 (قوله والا) أي والا يمتنع
 استئذانه بان سهل أشهد
 أولا أو أنه مذكور لم يسم
 ففي المهور الثلاث لا يرجع
 بما أنفق

ذلك عوصا فاسدا في مقابلة اللبس (ولو اختلفا) أي الراهن والمرتهن (في) أصل
 (رهن) كأن قال رهنتي كذا فأنكر الآخر (أو) في (قدره) أي المرهون كرهنتني
 الأرض مع شجرها فقال بل وحندها أو قدر المرهون به كبا ألفين فقال بل
 بألف (صدق راهن) بيمينه وإن كان المرهون يبد المرتهن لأن الأصل عدم ما يدعيه
 المرتهن ولو ادعى مرتهن هو يمينه أنه قبضه بالأذن وأنكره الراهن وقال بل
 غصبته أو أعرته كره أو أجزت كره صدق في حقه بيمينه ﴿فرع﴾ من عليه ألفان
 بأحدهما رهن أو كفيل فأدى ألفا وقال أدبته عن ألف الرهن صدق بيمينه لأن
 المؤدى أعرف بقصده وكيفيته ومن ثم لو أدى لدائنه شيئا وقصد أنه عن دينه وقع
 عنه وإن ظنه الدائن هدية كذا قالوه ثم إن لم ينو إلا دفع شيئا حالة الدفع جعله عا
 شاء منهم إلا أن التعيين إليه ﴿نقطة﴾ المفلس من عليه دين لأدعى حال زائد على ماله
 يحجر عليه بطايبه الخرج على نفسه أو طلب غرمائه وبالحجر يتعاق حق الغرماء بماله
 فلا يصح تصرفه فيه بما يضرهم كوقف وهبة ولا يبيع ولو أغرمائه بدينهم بغير إذن
 القاضى ويصح إقراره بدين أسند وجوبه لما قبل الحجر ويأدر قاض يبيع
 ماله ولو لم يكن له وخادمه بحضوره مع غرمائه وقسم ثمنه بين غرمائه ببيع مال
 تمتع عن أداء حق وجب عليه أداؤه وقاضى كراه تمتع من الأداء بالحبس
 وغيره من أنواع التعزير ويحبس مدين مكاف عهده المال لأصل وإن علا من
 جهة أب أو أم بدين فرعه خلافا لما سوى كالغزالي وإذا ثبت إعسار مدين لم يحجز
 حبسه ولا ملازمته بل يهمل حتى يوسر ولدائن ملازمة من لم يثبت إعساره مالم يحجز
 المدين الحبس فيحبس إليه وأجرة الحبس وكذا الملازم على المدين وللعاكم منع
 المحبوس من الاستئناس بالمحاذرة وحضور الجمعة وعمل الصلوة إن رأى المصلحة
 فيه ولا يجوز للدائن تجويع المدين بمنع الطعام كما أفنى به شيخنا الزمري رحمه الله
 تعالى ويجوز إقرار المفسر المحجور عليه أو الميت الرجوع فوراً إلى متاعه إن وجد
 في ماله ولم يتعاق به حق لازم والعوض حال وإن تفرخ البيض المبيع ونبت
 البذر واشتد حب الزرع لأنها حدثت من عين ماله ويحصل الرجوع من
 البائع ولو بلا قاض بخوف فسخت ورجعت في المبيع لا بنحو بيع وعقد فيه

﴿فصل﴾

يحجز يحجزون إلى امانة وصبا إلى بلوغ بكمال خمس عشرة سنة قربة تحديد ابتهادة

عدلين خبيرين أو خروج مني أو حيض وامكانهما كمال تسع سنين ويصدق مدعي
بلوغ بامناء أو حيض ولولي خصوصية بلايين اذ لا يعرف الامنة ونبت العانة
الخشنة بحيث تحتاج الى الحلق في حق كافر ذكر أو أنثى أماره على بلوغه بالسنة
أو الاحتلام ومثله ولد من جهل اسلامه لا من عدم من يعرف سنه على الوجه
وقيل يكون علامة في حق المسلم أيضا وألحقوا بالعانة الشعر الخشن في الابط وإذا
بلغ الصبي رشيدا أعطى ماله والرشد صلاح الدين والمال بأن لا يفعل محرما يطل
عدالة من ارتكب كبيرة أو اصرار على صغيرة مع عدم غلبة طاعته معاصيه وبأن
لا يذير بتضييع المال باحتمال غيب فاحش في المعاملة وانفاقه ولو فلسا في محرم
وأما صرفه في الصدقة ووجوه الخير والمطاعم والملابس والهدايا التي لا تليق به
فليس بتبذير وبعد افاقة المجنون وبلوغ الصبي ولو بالرشد يصح الاسلام والطلاق
والخلع وكذا التصرف المالي بعد الرشد وولي الصبي أب عدل فأبوه وان عدلا
فوصي فقاضي بلد المولى ان كان عدلا أمينا فان كان ماله يبلد آخر فولي ماله
قاضي بلد المال في حفظه وبيعته واجارته عند خوف هلاكه فصلحاء بلده ويتصرف
الولي بالمصلحة ويلزمه حفظ ماله واستمراؤه قدر النفقة والركن والموت ان أمكنه
وله السفر به في طريق آمن اقصد آمن بر الأبحر أو شراء عقار يكفيه غلبته أولى من
التجارة ولا يبيع عقاره الا الحاجة أو غبطة ظاهرة وأفتى بعضهم بأن للولي الصلح
على بعض دين المولى اذا تعين ذلك طريقا لتخليص ذلك البعض كما ان له بل يلزمه
دفع بعض ماله لسلامة باقيه انتهى ولا يبيع ماله نسيئة لمصلحة وعليه ارتهان بالثمن
رهنا وانما ان لم يكن المشتري موسرا ولولي اقراض مال محجور اضرورة وتفاض
ذلك مطلقا بشرط كون المقرض ملتبسا امينا ولا يقرض على الاصح ومن أدلى
بها ولا لعصية نعم لهم الاتفاق من مال الطفل في تأديبه وتعليمه لانه قليل فسومح
به عند قد الولي الخاص ويصدق أب أو جد في انه تصرف لمصلحة بيمنه وقاض
بلايين ان كان ثقة عدلا مشهورا لعملة وحسن السيرة لا وصي وقيم وحاكم فاسق بل
المصدق بيمنه هرا المحجور حيث لا يئنه لانهم قد يتهمون ومن ثم لو كانت الام
وصية كانت كالاولين وكذا آباؤهما (فرع) ليس لولي أخذ شيء من مال موايه
ان كان غنيا مطلقا فان كان فقيرا واطع بسببه عن كسبه أخذ قدر نفقته واذا أيسر
لم يلزمه بدل ما أخذه قال الاستوى هذا في وصي وأمين اما أب أو جد في أخذ قدر

(قوله وامكانهما أي المعتبر
من المني والحيض
تخرج عند كمال تسع
سنين وبالأولى ماخرج
بعد كمال التسع هذا مفاد
كلام الشارح امكنه غير
شامل لما خرج قبل التسع
جما لا يبيع أقل حيض
ولمهر مع أن ذلك ملحق
بما بعد كمال التسع في حكمه
حكم الحيض قنبيه وأقل
ما يبيع أقل مهر وحيض
سنة صغر يوم بلالها

كفايته اتفاقا سواء الصحيح وغيره وقيل بولي اليتيم فيما ذكر من جميع مالا فسد
أسير أي مثلافه ان كان فقيرا الأكل منه وللأب والجد استخدام محجوره فيما لا يقابل
باجرة ولا يضر به على ذلك خلافا لمن جزم بأن له ضربه عليه وأفتى النووي لو استخدم
ابن بنته لزمه أجرته الى بلوغه ورشده وان لم يكرهه ولا يجب أجره الرشيد الا ان
أكره ويحجرى هذا في غير الجدل للام وقال الجلال البلقيني لو كان للصبي مال غائب
فأنفق وليه عليه من مال نفسه بنية الرجوع اذا حضر ماله رجع ان كان أباً أو جدا
لانه يتولى الطرفين بخلاف غيره ما أي حتى الحاكم بل يأذن لمن يتفق ثم يوفيه
وأفتى جمع فيمن ثبت له على أي دين فادعى اتفاه عليه بأنه يصدق هو وأورارته
بإيمان

(فصل في الحوالة)

(تصح حوالة بصيغة) وهي ايجاب من المحيل كأحلتك على فلان بالدين الذي لك
على أو نقلت حقتك الى فلان أو جعلت مالي عليه لك وقبول من المحتال بلا تعليق
ويصح باحلي (وبرضا محيل ومحتال) ولا يشترط رضا المحال عليه (و يلزم بها)
أي الحوالة (دين محتال محالا عليه) فيبرأ المحيل بالحوالة عن دين المحتال والمحال
عليه من دين المحيل ويتحول حق المحتال الى ذمة المحال عليه اجماعا (فان تعذر
أخذه منه بفلس) حصل للمحال عليه وان قارن الفلس الحوالة (أو جحد) أي
انكار منه للحوالة أو دين المحيل وحلف عليه أو بغير ذلك كتعزز المحال عليه
وموت شهود الحوالة (لم يرجع) المحتال (على محيل) بشئ وان جهل ذلك ولا يتخير
لوان المحال عليه معسرا وان شرط يساره ولو طلب المحتال المحال عليه
فقال أبرأني المحيل قبل الحوالة وأقام بذلك بينة سمعت وان كان المحيل في البلد ثم
التمحجه أن للمحتال الرجوع بدينه على المحيل الا اذا استمر على تكذيب المحال
عليه ولو باع عبدا أو أحال بثمنه ثم اتفق المتبايعان على حرته وقت البيع أو ثبتت
حرته حينئذ بينة شهدت حسبة أو أقامها العبد لم تصح الحوالة وان كذبهما
المحتال في الحرية ولا بينة فلكل منهما تخليفه على نفي العلم بهما وبقيت الحوالة
(ولو اختلفا) أي الدائن والمدين في أنه (هل وكل أو أحال) بأن قال المدين وكلتني
لتقبض لي فقال الدائن بل أحلتني أو قال المدين أحلتك فقال الدائن بل وكلتني
(صدق منكر حوالة) يمينه فيصدق المدين في الاولى والدائن في الاخيرة لان

(قوله تصح حوالة) الحوالة
بفتح الحاء أفصح من
كسرهما وهما في اللغة
الانتقال من قولهم حال
عن العهد اذا انتقل عنه
وتغير وفي الشرع عقد
يقضي نقل دين من ذمة
الى ذمة ويطلق على
انتقاله من ذمة الى أخرى
(قوله وحلف عليه) أي
على جعده للحوالة
بأن قال لم يحل علي
أول دين المحيل كان قال لم
يكن له على دين

الاصل بقاء الحق في ذمة المستحق عليه ^(بوتقة) يصح من مكلف رشيد ضمان دين واجب سواء استقر في ذمة المضمون له كنفقة اليوم وما قبله للزوجة أو لم يستقر كمن مبيع لم يقبض وصداق قبل وطء لا بما يجب كدين قرض ونفقة غدا للزوجة ولا بنفقة القريب مطلقا ولا بشرط رضا الدائن والمدين ومع ضمان الرقيق باذن سيده وتصح منه كفالة عين مضمونة كغصوبة ومستعارة ويبدن من يستحق حضوره مجلس حكم بآذنه ويرأ الكفيل باحضار مكفول شخصاً كان أو عيناً الى المكفول له وان لم يطالبه وبحضوره عن جهة الكفيل بلا حائل كتغلب بالمسكن الذي شرط في الكفالة الاحضار اليه والاخيث ونعت الكفالة فيه فان غاب لزمه احضاره ان عرف محله وأمن الطريق والا فلا ولا يطالب كفيل بمال وان فات التسليم يموت أو غيره ولو شرط أنه يفرم المال فلومع قوله ان فات التسليم للمكفول لم يصح وصيغة الالتزام فهما كضمت دينك على فلان أو تحمله أو تكفلت بيده أو أنا بالمال أو باحضار الشخص ضامن أو كفيل ولو قال أؤدى المال أو أحضر الشخص فهو وعد بال التزام كما هو صريح الصيغة نعم ان حفت به فريضة تصرفه الى الانشاء انه قد به كما يحتمل ان الرفعة راعته السبكي ولا يصح ان بشرط براءة أصيل ولا بتعليق وتوقيت والمستحق مطالبة الضامن والاصيل ولو برئ برئ الضامن ولا عكس في البراء دون الاداء ولومات أحدهما والدين مؤجل دخل عليه وضا من رجوع على أصيل ان غرم ولو صالح من الدين بما دونه لم يرجع الا بما غرم ولو أدى دين غيره بذن رجوع وان لم يشترط له الرجوع لان آذاه بقصد التبرع ^(بوتقة) فرع أنتى جميع محققون بأنه لو قال رجلان لاخر ضمانا لك على فلان طالب كلاهما مبيع الدين وقال جميع مقدمون طالب كلاهما نصف الدين ومال اليه الا ذرعى قال شيخنا انما يسقط الضمان في أتم متاعك في البحر وأما ركاب السفينة ضامنون لانه ليس ضمانا حقيقة بل استدعاء اتلاف مال لمصلحة فاقضت التوزيع لا يفر الناس عنها * واعلم أن العلم جائز مع الاقرار وهو على شئ غير المدعى معاوضة كقولك ما لخطبتك عما تدعيه على هذا التوب فله حكم البيع وعلى بعض المدعى ابراء ان كان ديناً فلولم يقل المدعى أبرأت ذمتك لم يضر ويلغو الصلح حيث لا حجة للمدعى مع الانكار أو السكوت من المدعى عليه فلا يصح الصلح على الانكار وان فرض صدق المدعى خلافا للامعة الثلاثة نعم يجوز للمدعى الحق أن يأخذ ما بذل

(قوله ليس ضمانا حقيقة)
أي فلا يقال بعدم صحته
لكونه من باب ضمان
مالم يجب

له في الصلح على الانكار ثم ان وقع بغير مدعى به كان ظاهرا سياتى حكم الظفر
 (فرع) يحرم على كل احد غرس شجر في شارع ولو لعموم النفع لانه من كبناء
 دكة وان لم يضر فيه ولو لذلك ايضا وان اتفق الضرر مالا اذ كانت الدكة بغناء داره
 ويجل الغرس بالمسجد للمسلمين او ليصرف في عمله بل يكره

(باب في الوكالة والقراض)

(تصح وكالة) شخص متمكن لنفسه كعبد وناسق وفي قبول نكاح ولو بلا اذن
 سيده لا في ايجاره وهي تفويض شخص امره الى آخر فيما يقبل النيابة ليفعله
 في حياته قصص (في كل عقد) كبيع وزكاه وهبة ووهن وطلاق منجز (و) في كل
 (فسخ) كاقالة ورد بعيب وفي قبض واقباض للدين او العين وفي استيفاء عقوبة
 آدمى والدعوى والجواب وان كره الخصم وانما تصح الوكالة فيما ذكر ان كان
 (عليه ولاية اوكل) بملكه التصرف فيه حين التوكيل فلا يصح في بيع ماسما ماله
 وطلاق من ينسحبها لانه لا ولاية له عليه حينئذ وكذا الوكيل من يزوج موأنته اذا
 طاعت او اتفقت عدتها على ما قاله الشيخان هنا لكن رجح في الرخصة في النكاح
 الصحة وكذا لو قالت له وهي في نكاح او عدة اذنت لك في تزويجي اذا حلت ولو علق
 ذلك على الانقضاء او الطلاق فسدت الوكالة ونفذ التزويج لا اذن (لا) في (اقرار)
 أي لا يصح التوكيل فيه بأن يقول لغيره وكلتك لتقرعني لفلان بكذا فيقول الوكيل
 اقررت عنه بكذا لانه اخبار عن حق فلا يقبل التوكيل لانه يكون الموكل مقرا
 بالتوكيل (و) لا في (يمين) لان القصد منها تعظيم الله تعالى فاشبهت العبادات ومثلها
 النذر وتعليق العتق والطلاق بصفة ولا في شهادة الخاقاها بالعبادة والشهادة على
 الشهادة ليست توكيلا بل الحاجة جعلت الشاهد المتحمل عنه كعنا كم أدى عنه
 عندنا كم آخر (و) لا في (عبادة) الا في حج وعمره ونسج نحو اخصية ولا تصح الوكالة
 الا (بايجاب) وهو ما يتبرر به الموكل الذي يصح مباشرة الموكل فيه في التصرف
 (كوكلتك) في كذا او فوضت اليك او اثبتك او اقلت مقامي فيه (او بيع) كذا
 او زوج فلانة او طلقها او اعطيت يديك طلقها واعتيق فلانا قال السبكي يؤخذ
 من كلامهم صحة قول من لا اول له اذنت لكل علقه في البلاد أن يزوجني قال
 الاذرعى وهذا ان صح محله ان عينت الزوج ولم تفوض الا صيغة فقط وبخود ذلك
 أنى ابن الصلاح ولا يشترط في الوكالة القبول لفظا لانه يشترط عدم الرد فقط

(قوله وان لم يضر) أي
 البناء وقوله فيه أي في
 الشارع (قوله ولو بلا
 اذن سيده) أي لا فرق في
 صحة توكيله بين ان يأذن
 له سيده أو لم يأذن (قوله
 وهي تفويض) هذا معنى
 الوكالة شرعا كما تقدم
 (قوله وهذا ان صح محله
 الخ) عبارة مرتبته يشترط
 في الوكيل تعيينه فلو قال
 لاثنتين وكلت أحدهما
 بيع داري مثلا أو قال
 اذنت لكل من اراد بيع
 داري أن يبيعهما لم يصح
 نعم لو قال وكلت زيدا في
 بيع كذا مثلا وكل مسلم
 مع كذا بكذا شجنا وقال
 وعليه العمل

ولو تصرف غير عالم بالوكالة صح ان تبين وكالته حين التصرف كمن باع مال أبيه ظانا
حياته فبان ميتا ولا يصح تعليق الوكالة بشرط كذا جاء رمضان فقد وكلتك في كذا
فلو تصرف بعد وجود الشرط المعلق كان وكله بطلاق زوجته سينسكحها أو يبيع
عبد سيمسكه أو يتزوجه بنته اذا طلقت واعتدت فطلق بعد ان نسكح أو باع بعد
ان ملك أو زوج بعد العدة نفذ همه لا بعموم الاذن وان قلنا بفساد الوكالة بالنسبة
الى سقوط الجعل المسمى ان كان ووجوب أجره المثل وصح تعليق التصرف فقط
كبعه لكن بعد شهر وتأقيما ~~لصحة~~ وكلتك الى شهر رمضان بشرط في الوكالة
ان يكون الموكل فيه معلوما لا وكيل ولو بوجه كوكلتك في بيع جميع أموالى وعتق
أرقائى وان لم تكن أمواله وأرقاؤه معلومة لقلة الغرف فيه بخلاف بيع هذا أو ذلك
وفارق أحد عبيدى بأن لا حد صادق على كل وبخلاف بيع بعض مالى نعم يصح
بيع أو هب منه ما شئت وتبطل في المجهول كوكلتك في كل قليل وكثير أو فى كل
أمورى أو تصرف فى أمورى كيف شئت لكثرة الغرف فيه (وباع) كالشريك
(وكيل) صح مباشرته التصرف لنفسه (بمن مثل) فأكثر (حالا) فلا يبيع نسبيته
ولا يغير نقد البلد ولا يغير فاحش بأن لا يحتمل غالبا فيبيع ما يساوى عشرة بنسبة
محتمل وبثمانية غير محتمل وهى خالف شيئا مما ذكره تصرفه وضمن قيمته
يوم التسليم ولومثليا ان قبض المشتري فان بقى استرده وله حينئذ يبعه بالاذن
السابق وقبض الثمن ولا يضمنه وان تاف غرم الموكل بدله الوكيل أو المشتري
والقرار عليه وهذا كله (اذا أطلق الموكل) الوكالة في البيع بأن لم يقيد بثمن
ولا حلول ولا تأجيل ولا نقد وان قيد بشئ أتبع ~~بشرط~~ (فرع) لو قال لو كيله بعه بكم
شئت فله يبعه بغير فاحش لا بنسبة ولا يغير نقد البلد أو بما شئت أو بما تراه فله
يبعه بغير نقد البلد لا بغير ولا بنسبة أو بكيف شئت فله يبعه بنسبة لا بغير ولا يغير
نقد البلد أو بما تراه وان فله يبعه بعرض وغب لا بنسبة (ولا يبيع) الوكيل
(لنفسه) وموليه وان أذن له فى ذلك وقدر له الثمن خلافا لابن الرفعة لا امتناع اتحاد
الموجب والقابل وان انتفت التهمة بخلاف أبيه وولده الرشيد ولا يصح البيع
بمن المتسلع وجود راغب بزيادة لا يتغابن بمثلها أن وثقه قال الأذرى ولم يكن
مما طلا ولا ماله أو كسبه حراما أى هو كله أو أكثره فان وجد راغب بالزيادة
فى زمن خيار المجلس أو الشرط ولو لا شترى وحده ولم يرض بالزيادة فسح الوكيل

(قوله صح ان تبين وكالته)
أى لما تقدم من أن
العبرة فى العقود بما فى
نفس الأمر فقط

العقد وجوبا بالبيع للرافع بالزيادة والا انفسخ بنفسه ولا يسلم الوكيل بالبيع
بحال المبيع حتى يقبض الثمن الحال والا ضمن للوكيل قيمة المبيع ولو لم يملك (وايس
له) أي للوكيل بالشراء (شراء معيب) لاقتضاء الاطلاق عرفا التسليم (ووقع)
الشراء (له) أي للوكيل (ان علم) العيب واشترى بثمن في الذمة وان ساوى المبيع
الثمن الا اذا عينه الموكل ولم يعينه فيقع كما اذا اشترى بثمن في الذمة أو بعين ماله
جاهلا بعيبه وان لم يساوا المبيع الثمن وعلم بما امر أنه حيث لم يقع للوكيل فان كان
الثمن عين ماله بطل الشراء والا وقع لاو كبل ويجوز تعامل القراض شراؤه لان
القصد ثم الربح وقضيته أنه لو كان القصد هنا الربح جاز وهو كذلك ولكل من
الوكيل والوكيل في صورة الجاهل رد بعيب لا لو كبل ان رضى به موكل ولو دفع
موكلاه اليه مالا لا لشراء وأمره بتسليمه في الثمن فسلم من عنده فبرع حتى ولو
تغير مال الموكل لتخويفية مفتاح اذ يمكنه الا شهادة على أنه أدى عنه ليرجع
أو اخبار الحاكم بذلك فان لم يدفع له شيئا أو لم يأمره بالتسليم فيه رجع للقريضة
المدة على اذنه في التسليم عنه (ولا) له (توكيل بلا اذن) من الموكل (فما يتأني
منه) لانه لم يرض بخبره نعم لو وكله في قبض دين فقبضه وأرسله مع أحد من عياله
لم يضمن كما قاله الجوري قال شيخنا والذي يظهر أن المراد بهم أولاده وعماليك
وزوجاته بخلاف غيرهم ومثله ارسال نحو ما اشترى له مع أحدهم وخرج بقولي
فما يتأني منه مالم يتأني منه لكونه يترحم عليه الاتيان به لسكنته أو لكونه
لا يحسنه أولا يليق به فله التوكيل عن موكله لا عن نفسه وقضية التعليق
المذكور امتناع التوكيل عند جهل الموكل بحاله ولو طرأ له العجز لطرقت نحو
مرض أو سفر لم يجز له أن يوكل واذا وكل الوكيل باذن الموكل فالتأني وكييل
الموكل فلا يعزله الوكيل فان قال الموكل وكل عنك ففعل فالتأني وكييل الوكيل
لانه مقتضى الاذن فيه عزل بعزله ويلزم الوكيل أن لا يوكل الا أمينا مالم يعين
له غيره مع علم الموكل بحاله أو لم يقل له وكل من شئت على الوجه كما لو قالت لوليها
زوجتي عن شئت فله تزويجها من غير الكف أيضا وتوله لو كبله في شيء ففعل
فيه ما شئت أو كل ما فعله جائزا يس اذنا في التوكيل (فرع) لو قال بيع شخص
معين كزيد لم يبيع من غيره ولو وكييل زيدا وبشيء معين من المال كالدinar لم يبيع
بالدراهم على المعقد أو في مكان معين تعين أو في زمان معين كشهر كذا أو يوم كذا

(قوله أمينا) أي وان علم
الموكل كقوله وكنت من
شئت كما يؤخذ من
الاستثناء بعده وكذلك
عين له الثمن والمشتري
لان المقصود حفظ مال
الموكل وبذلك فارق جواز
التزويج بخبر الكف
لذا قال تزويجي بمن
شئت وشمل ما ذكره
وكل أمه أو فرعه قل
وعبارة الشوري قوله
أمينا وانظر هل يشترط
فيه أيضا أن يكون عن
بليق به ما وكل فيه أولا
ويوكل هو أيضا من يليق
به ذلك الذي يظهر الثاني
روا فق عليه شيخنا زى
اه يعبرى على المنهج اه

تعين ذلك فلا يجوز قبله ولا بعده ولو في الطلاق وان لم يتعلق به غرض عملا بالاذن
 وفارق اذا جاء رأس الشهر فأمر زوجته بيده ولم يرد التقيد برأسه فله انقضاء
 بعده بخلاف طلقه ايام الجمعة فانه يقتضي حصر الفعل فيه دون غيره وولاية
 اليوم مثله ان استوى الراغبون فلهما ولو قال يوم الجمعة أو العبد مثلاً تعين أول
 جمعة أو عيد ليلة ساء وانما يتعين المكان اذا لم يقدر الثمن أو نهاه عن غيره والا
 جاز البيع في غيره (وهو) أي الوكيل ولا يجعل (أمين) فلا يضمن ما تلف في يده
 بلا تعدد يصدق بيمينته في دعوى التلف والرد على الموكل لانه ائتمنه بخلاف
 الرد على غيره او كل كرمولة فيصدق الرسول بيمينته ولو وكله قضاء دين فقال
 قضيت وأنكر المستحق دعه اليه صدق المستحق بيمينته لان الاصل عدم القضاء
 فيحلف ويطلب المبرور كل فقط (فان تعدى) كأن ركب الدابة ولبس التوب
 تعدياً (ضمن) كذا اثر الامتاء ومن التعدي أن يضيع منه المال ولا يدري كيف
 ضاع أو وضعه على ثم نسيه ولا ينزل بتعدي به غير اتلاف الموكل فيه ولو أرسل الى
 برزلبا أخذ منه ثوباً وما قلف في الطريق ضمنه المرسل لا الرسول (فرع)
 لو اختلفا في أصل الوكالة بعد التصرف كوكلتني في كذا فقال ماو كذا أدنى
 صفتها بأن قال وكلتني بالبيع نسيته أو بالشراء بعشرين فقال بل نفد أو بعشرة
 صدق الموكل بيمينته في الكل لان الاصل معه (وينزل) الوكيل (ينزل أحدهما)
 أي بأن ينزل الوكيل نفسه أو ينزل الموكل سواء كان بلفظ العزل أم لا كفسخت
 الوكالة أو باطاعتها أو اذاتها وان لم يعلم المفعول وينزل أيضاً بخروج أحدهما
 عن أهلية التصرف (بموت أو جنون) حصل لأحدهما وان لم يعلم الآخر
 ولو قصرت مدة الجنون (وزواله لث موكل) هما وكل فيه أو منفعته كأن باع
 أو وقف أو أجر أو رهن أو زوج أمة (ولا يصدق) الموكل (بعد تصرف) أي
 تصرف الوكيل في قوله كنت عزلة (الابينة) بقيهها على العزل قال الاستوى
 وصورته اذا أنكر الوكيل العزل فان وافقه على العزل لكن ادعى أنه بعد
 التصرف فهو كدعوى الزوج تقدم الرجعة على انقضاء العدة وفيه تفصيل معروف
 انتهى ولو تصرف وكيل أو عامل بعد انهزاله جاهلاً في عين مال موكله بطل
 وضمنها ان سلمها وفي ذمته ان عقده ^{بغير} فر وع ^{بغير} لو قال لمدني اشترى عبداً بما
 في ذمته ففعل صح للوكيل وبرئ المدين وان تلف على الاوجه ولو قال لمدني اشترى
 على

(قوله وفيه تفصيل بل
 معروف) وهو انه اذا
 ادعى رجعة في العدة
 وهي متقضيه ولم تنكح
 فان اتفقا على وقت
 انقضاء كيوم الجمعة
 فقال راجعت قبله فقالت
 بل بعده حلفت انها لا
 تعلم مراجعتي صدق
 لان الاصل عدم الرجعة
 قبله فلو اتفقا على وقت
 الرجعة كيوم الجمعة
 وقالت اتقضت يوم الخميس
 وقال بل اتقضت يوم
 السبت صدق بيمينته
 لأنها ما اتقضت يوم
 الخميس لاتفاقهما على
 وقت الرجعة والاصل
 عدم انقضاء العدة قبله
 هذا ما سجد كرا الشارح
 في باب الرجعة نفق عليه

على البتيم الغلاف في كل يوم درهم ما من ديني عليك ففعل مع وبرى على ما قاله بعضهم ووافقوه قول القاضي لو أمر مدينه أن يشتري له بدينه طعاما ففعل ودفع الثمن وقبض الطعام فتلاف في يده برئ من الدين ولو قال لو كبله ببع هذه بيعة كذا واشترى بثمنها فجاز له ايداعها في الطر يق أو المقصد عند أمين من حالكم فغيره إذا عمل غير لازم له ولا تغرير منه بل المالك هو المخاطر بحاله ومن ثم لو باعه الم يلزمه شراء الثمن ولو اشتراه لم يلزمه رده بل له ايداعه عند من ذكر وليس له رد الثمن حيث لا قسرة بنية قوية تدل على رده كما استظهره شيخنا لأن المالك لم يأذن فيه فان فعل فهو في ضمانه حتى يصل إلى المالك ومن ادعى أنه وكيل لبعض ما على زيد من عين أو دين لم يلزمه الدفع إليه إلا ببينة بوكالته وإمكان يجوز الدفع له إن صدقه في دعواه أو ادعى أنه محتمل به وصدقته وجب الدفع له لاهترافه بانتقال المال إليه وإذا دفع إلى مدعي الو كالة فأنكر المستحق وحلف أنه لم يوصل فإن كان المدفوع عينا استردّها ان بقيت والاغرم من شاء منهما ما ولا رجوع لا غرم على الآخر لانه مظالم برزحه أو دينًا طالب الدافع فقط أو إلى مدعي الحوالة فأنكر الدائن الحوالة وحلف أخذ دينه عن كان عليه ولا يرجع المؤدى على من دفع إليه لانه اعترف بالائالة قال الكمال الدميري لو قال أنا وكيل في بيع أو نكاح وصدقه من يدا ماله صم العقد فلو قال به صد العقد لم يكن وكيلًا لم يلتفت إليه * (ويصح قراض) وهو أن يعقد على مال يدفعه غيره ليتجر فيه على أن يكون الربح مشترك بينهما (في نقد خاص مضر وب) لأنه عقد غير لازم انضباط العمل والوثوق بالربح وانما يجوز للمعاينة فاختص بمباروج غالباً وهو النقد المضر وب ويجوز عليه وإن أبطله السلطان وخرج بالنقد العرض ولو فلو ساء بالخلاص المغشوش وإن علم قدر فته أو استهلك وجاز التعامل به وبالمضر وب التبر وهو ذهب أو فضة لم يضرب والحلى فلا يصح في شيء منها وقيل يجوز على المغشوش أن استهلك غشه وجزم به الجرجاني وقيل إن راج واختاره السبكي وغيره وفي وجه ثالث في زوائد أنه يجوز على كل مثل وانما يصح القراض (بصيغة) من إيجاب من جهة رب المال كقارضتك أو عاملتك في كذا أو خذ هذه الدراهم واتجر فيها أو بيع أو اشتري على أن الربح بيننا ونقول فوراً من جهة العامل لفظاً وقيل يكفي في صيغة الأمر كخذ هذه واتجر فيها

القبول بالفعل كافي الو كالة وشرط المالك والعامل كالوكيل والوكيل جهة
 مباشرتهما التصرف (مع شرط ربحهما) أي للمالك والعامل فلا يصح على
 أن لا أحدهما الربح (ويشترط كونه) أي الربح (معلوما بالخزنية) كنصف
 وثلاث ولو قال قارضتك على أن الربح يبتاع من مائة أو على أن لك ربع سدس
 العشر مع وإن لم يعلم ما عتد العقد له سهولة معرفته وهو جزء من مائتين وأربعين
 جزأ ولو شرط لأحدهما عشرة أو ربع صنف كالزيت في فساد القراض (وللعامل
 في) عقد قراض (فاسد أجرة مثل) وإن لم يكن ربح لأنه عمل طامع في المسمى ومن
 القراض الفاسد على ما أفق به شيخنا ابن زياد رحمه الله تعالى ما اعتاده بعض
 الناس من دفع مال إلى آخر بشرط أن يرد له لكل عشرة اثنين عشر أن ربح
 أو خسر فلا يستحق العامل إلا أجرة المثل وجميع الربح أو الخسران على المالك
 ويده على المال بامانة فإن قصر بأن جاوز المالك الذي أذن له فيه ضمن المال
 انتهى ولا أجرة للعامل في الفاسد إن شرط الربح كالمالك لأنه لم يطمع في شيء
 ويتجه أنه لا يستحق شيئا أيضا إذا علم الفساد وأنه لا أجرة له ويصح تصرف العامل
 مع فساد القراض لا يمكن لا يحصل له الإقدام عليه بعد علمه بالفساد ويتصرف
 العامل ولو بعرض بمصلحة لا يغني فاحش ولا بنسبة بلا إذن فهما ولا يسافر
 بالمال بلا إذن وإن قرب السفر وانتهى الخوف والمؤنة فيضمن به ويأثم ومع ذلك
 القراض باق على حاله أما بالاذن فيجوز له أن لا يركوب في البحر إلا بنص
 عليه (ولا يموت) أي لا ينفق منه على نفسه حضرا ولا سفرا لأن له نصيبا من الربح
 فلا يستحق شيئا آخر فلو شرط المؤنة في العقد فسد (وصدق) عامل بمبينة (في)
 دعوى (تلف) في كل المال أو بعضه لأنه مأمون نعم نص في البويطي واعتدله
 جمع متقدمون أنه لو أخذ مالا يمكنه القيام به فتلف بعضه ضمنه لأنه فرط بأخذه
 ويطرده ذلك في الوكيل والوديع والوصي ولو ادعى المالك بعد التلف أنه قرض
 والعامل أنه قراض حلف العامل كما أفق به ابن الصلاح كالبلغوي لأن الأصل عدم
 الضمان خلافا لما رجحه الزركشي وغيره من تصديق المالك فإن أقام ببينة قدمت
 ببينة المالك على الوجه لأن معها زيادة علم (و) في (عدم ربح) أصلا (و) في (قدرة)
 عملا بالأصل فهما (و) في (خسر) ممكن لأنه أمين ولو قال ربحت كذا ثم قال
 غلطت في الحساب أو كذبت لم يقبل لأنه أقرب بحق لغيره فلم يقبل رجوعه عنه

(قوله بخالفنا) أي باختلاف

المتباينين في قدر الثمن
فلا يتضح بانها الفخلاف
للرواية (قوله بعد الفسخ
أي بفسخها أو فسخ
أحدهما أو الحالك
(قوله اجرة التل) أي
بالغة ما بلغت لتعذر
رجوع عمله اليه فوجب
له قيمته وهو الاجرة ولو كان
القراض لم يجز له عليه ومدعي
العامل دون الاجرة فلا
يخالف كتنظيره من
الصدق (قوله لم يكف
عن الاذن) أي على
الاصح ولا يتصرف كل
منهما الا في نصيبه
لاحتسبال كل ذلك
اخيارا عن حصول
الشركة في المال ولا يلزم
من حصوله اجازة
التصرف بدليل المال
المورث بشركة (قوله لا في
قوله اقتسمنا الخ) أما
قال هولي ولم يستند الى
القسمة بل قال هولي
وقال شريكه هو للشركة
صدق ذوالبقيمين

وبقبل قوله بعد خسرت ان احتمل كأن عرض كساد (و) في (رد) للمال على
المالك لانه ائتمنه كالودع ويصدق العامل أيضا في قدر رأس المال لان الاصل
عدم الزائد وفي قوله اشترى هذا الى اول القراض والعقد في الذمة لانه اعلم بقصد
أمالو كان الشراء بعين مال القراض فانه يقع للقراض وان نوى نفسه كما قاله
الامام وجزم به في المطالب وعليه قسمة بينة المالك انه اشترا بمال القراض وفي
قوله لم تنه عن شراء كذا لان الاصل عدم النهي ولو اختلفا في القدر المشروط له
أهو النصف او الثلث مثلاً بخالفنا ولا عامل بعد الفسخ اجرة التل والرجوع جميعه
للمالك أو في انه وكيل او مقارض صدق المالك يمينه ولا اجرة عليه للعامل
(قوله) الشركة نوعان أحدهما فيما ملك اثنان مشتركا بارتا وشراء
والثاني أربعة أقسام منها قسم صحيح وهو أن يشترك اثنان في مال لهما بالتجرا
فيه وسائر الأقسام باطله كان يشترك اثنان ليكون كسهما بينهما بالتساوي وتفاوت
أوليكون بينهما ربح ما يشترى به في ذمتهم أو جمل أو مال أوليكون بينهما كسهما
وربحهما أي ذمتهم أو مالهما وعليهما ما يعرض من غرم وشروط فيهما لفظ يدل على
الاذن في التصرف بالبيع والشراء فلا وقتصر على اشترى كمال يكف عن الاذن
فيه ويقتضي كل واحد منهما على التصرف بلا ضرر رأسه لأن يكون فيه مصلحة فلا
يباع ثمن مثل وثمر راغب بأزيد ولا يباقره حيث لم يضطر اليه لتخويف وخوف
ولا يضعه بخلافه فان سافر به ضمن ومعه تصرفه أو يضعه بدفعه لمن يعمل لهما
فيه ولو تبرعا لا اذن ضمن أيضا والربح والخسران بقدر المالكين فان شرط خلافه
فقد انعقد فلكل على الآخر اجرة صالحة له ونفذ التصرف منهما مع ذلك فلا اذن
وتفسخ بموت أحدهما او جنونه ويصدق في دعوى الرد الى شريكه وفي الخسران
والتلف وفي قوله اشترى به لي أو للشركة لا في قوله اقتسمنا وصار ما يدي لي مع قول
الآخر لا بل هو مشترك فالصدق المتكرر لان الاصل عدم القسمة ولو قبض وارث
حصته من دين مورثه شاركه الآخر ولو باع شريكه كان عبدهما مائة مائة وقبض
أحدهما حصته لم يشاركه الآخر (قوله) أفنى النوري كابن الصلاح
فمن غصب نحو نقد أو بر وخطه بماله ولم يتميز بأن له اقراضا مغدوب ويحصل له
التصرف في الباقي

انما ثبت الشفعة على شريك لا جاري في بيع أرض مع تباها كبناء وشجر وشمس وغير
 مؤثر فلا شفعة في شجر افسرد بالبيع او بيع مع غيره فشق ولا في بئر ولا في ملك
 الشفيع الا بافظ كما خذت بالشفعة مع بذل الثمن للشترى

باب في الاجارة

هي لغة اسم للاجرة وشرعا عليك منفعة بعوض بشروط آتية (يصح اجارة بايجاب
 كاجرتك) هذا أو أكريتك او ملكتك منافعة سنة (بكذا وقبول
 كاستأجرت) واكريت وقبلت قال النووي في شرح المذهب ان خلاف المعاطاة
 يجري في الاجارة والرهن والهبة وانما يصح الاجارة (بأجر) صح كونه ثننا (معلوم)
 للمعاقد من قدر او جنس او صفة ان كان في الذمة والا كفت معاينته في اجارة العين
 او الذمة فلا يصح اجارة دار ودابة بعارة لها وعاف ولا استيجار لسلج شاة يجاد
 والطحن نحو بريهض دقيق (في منفعة متقومة) أي لها قيمة (معلومة) هي
 وقدر او صفة (واقعة للكثيري غير متضمن لاستيفاء عين قصدا) بان لا يتغير منه
 العقد وخرج بمتقومة ما ليس لها قيمة فلا يصح اكتراء يباع للنافظ بحض كلمة
 أو كلمات يسيرة على الوجه ولو ايجابا بوقبول وان روجت السلعة اذ لا قيمة لها ومن
 ثم اختص هذا ببيع مستقر القيمة في البلد كالخبر بخلاف نحو عبيد وثوب مما
 يختلف ثمنه باختلاف متعلقيه فيختص به من البياع بمنزلة نفع فيصح استيجاره
 عليه وحيث لم يصح فان ذهب بكثرة تردد أو كلام فله أجره المثل والا فلا وافتى شيخنا
 المحقق ابن زياد بحرمه أخذ القاضى الاجرة على مجرد تلقين الايجاب اذ لا كلفة في
 ذلك وسبقه العلامة عمر الفتي بالافتاء بالجواز ان لم يكن ولي المرأة فقال اذا قلن
 الولي والزوج صيغة النكاح فله أن يأخذ ما اتفقا عليه بالرضا وان كثروا لم يكن
 لها ولي غيره فليس له أخذ شيء على ايجاب النكاح لوجوبه عليه حينئذ انتهى وفيه
 نظر لما اقرروا نفا ولا استيجار دراهم ودنانير غير المرأة للتزين لان منفعة نحو التزين
 بها لا تقابل بمال وأما المرأة فيصح استيجارها على ما يحته الا ذرعى لانها حينئذ
 حلى واستيجار الحلى صحيح قطعا وبمعلومة استيجار المجهول فأجرتك احدى الدارين
 بالحل وبواقعة للكثيري ما يقع نفعها للاجير فلا يصح الاستيجار له بادة شجب فيها نسبة
 غير نفسك كالمسالة لان المنفعة في ذلك للاجير لا المستأجر والامامة ولو في نفل
 كالترابح لان الامام متصل لنفسه فن اراد اقتيدي به وان لم ينو الامامة أماما

لا يحتاج الى نية كالاذان والاقامة فيصح الاستحجار عليه والاجرة مقابلة لجميعه
مع نحو رعاية الوقت وتجهيز الميت وتعليم القرآن كله أو بعضه وان تعين على المعلم
للخير الصبح ان أحق ما أخذتم عليه أجر كتاب الله قال شيخنا في شرح المنهاج يصح
الاستحجار لقراءة القرآن عند الغير أو مع الدعاء بمثل ما حصل له من الاجرة أو
غيره فحقها من زمانا أو مكانا ولا ونية الثواب له من غير دعاء لغو خلا فالجمع وان
اختار السبكي ما دلوه وكذا أنه دبت قسرا في أو ثوابها له خلا فالجمع أيضا أو
بحضرة المستأجر أي أو نحو ولده فيما يظهر ومع ذكره في القلب حالتها كما ذكره
بعضهم وذلك لان موضعها موضع بركة وتنزل رحمة والدعاء بعد دعائها أقرب اجابة
واحضار المستأجر في القلب بسبب شهول الرحمة له اذا ترات على قلب القارئ
والحق بها الاستحجار لمحض المذكور والدعاء عقبه وأفتى بعضهم بأنه لو ترك من
القراءة المستأجر عليها آيات لازمه قراءة ما تركه ولا يلزمه استئناف ما بعده وبأن
من استوجر لقراءة على قبر لا يلزمه عند الشروع أن ينوي أن ذلك عملا استوجب
عنه أي بل الشرط عدم العارف فان قلت صرحوا في النذر بأنه لا بد أن ينوي
أنها عنه قلت هنا قرينة صارفة لوقوعها عملا استوجب له ولا كذلك ثم ومن ثم لو
استأجر هنا لمطلق القراءة وصححناه احتياج للنية فيما يظهر ولا لطاقتها كالقراءة
بحضرة لم يحتاج لها فذكر القبر مثال انتهى ملخصا وبغير متضمن لاستيفاء عين
ما تضمنه استيفاءها فلا يصح أكثر استئثار ثمرته لان الايمان لا يملك بعدد
الاجارة قصدا ونقل التاج السبكي في توضيحه ما اختيار والدعاء التقي السبكي في
آخره صرحه اجارة الاشجار لثمرتها وصرحوا بجهة استحجار قناة أو بئر
لا ارتفاع بمائها للحاجة قال في العباب لا يجوز اجارة الارض لدفن الميت لمهمة
نبتة قبل بلائه وجهالة وقت البلاء (و) يجب (على مكر تسليم مفتاح دار) أكثر
ولوضاع من المكثري ويجب على المكثري تجديد الميراث والميراث بالمفتاح مفتاح الخلق
المثبت اما غيره فلا يجب تسليمه بل ولا فقه كسائر المنة ولات (وعمارتها) كبناء
وتطين سطح ووضع باب واسلام منكم وليس المراد يكون ماذكر واجبا
على المكثري أنه يأتم بتركه أو أنه يجبر عليه بل أنه ان تركه ثبت للمكثري الخيار
كما بيته بقولي (فان يادر) وفعل ما عليه فذلك (والا فللمكثري خيار) ان نقصته
المنفعة (وعلى مكر تنظيف عمارتها) أي الدار (من كناسة) وثلج والعمرسة كل

(قوله فلا يصح أكثر استئثار ثمرته) هذا هو المعتمد المتفق به وأما ما اختاره السبكي فضعيف أما أكثر استئثار الشجرة ليربط بها نخودا أو يستظل بها أو الطائر للاستئثار من بصوته كالعندليب أولونه كالطاوس فيصح لان المنفعة مقصورة متقوية ويصح استحجار الهرة لدفع الفأرة والقود والباز لا يبدلان لثافها فقيمة

بقعة بين الدور واسعة ليس فيها شيء من بناء وجمعها عرصات (وهو) أي
المكثري (أمين) على العين المكثرة (مدة الاجارة) ان قدرت بزمن أو مدة امكان
الاستيفاء ان قدرت بحمل (و كذا بعدها) مالم يستعملها استعمالا
كان ولانه لا يلزمه الرد ولا مؤنته بل لو شرط أحدهما عليه فسد العقد وانما الذي
عليه التولية كالوديعة ورجع السبكي أنه كالأمانة الشرعية فيلزمه ايجال
مالكها بها او الرد فورا والا ضمن والمعتد خلافه واذا قلنا بالاصح أنه ليس
عليه الا التولية ففضيته انه لا يلزمه ايجال الموجر بتفريغ العين بل الشرط أن
لا يستعملها ولا يحجبها لو طلبها وحينئذ يلزم من ذلك انه لا فرق بين ان ينفصل باب
نحو الحائض بعد تفرغه او لا سكن قال البغوي لو استأجر حائضا شهر فأغلق بابها
وغاب شهرين لزمه المسمى لأشهر الاول وأجرة المثل للشهر الثاني قال شيخنا في شرح
المهاج وما ذكره البغوي في مسألة انحية بنته ولو استعمل العين بعد المدة لزمه
أجرة المثل (كأجير) فانه أمين ولو بعد المدة أيضا (فلا ضمان) على واحد منهما
فلو كثرى دابة ولم يقتنع بها قتلت او اكرهت خياطة ثوب او صبغه قتلت فلا
يضمن سواء انفرد الاجير باليد ام لا كأن قعد المكثري معه حتى يعمل او احضره
منزله ليعمل (الابتصير) كأن ترك المكثري الانتفاع بالدابة قتلت بسبب
كانه دام سقف اصطبلها علم في وقت لو انتفع بها فيه عادة سلمت وكان ضررها
أو أركبها أثقل منه ولا يضمن اجير لحفظه كان مثلا اذا أخذ غيره ما فيها قال
الزركشي انه لا ضمان أيضا على الخفير وكان استأجره ليرعى دابته فأعطاه آخر
برعاهما فيضمنها كل منهما والقرار على من تلفت يده وكان أسرف خياري
الوقود او مات المتعلم من ضرب المتعلم فانه يضمن ويصدق الاجير في أنه لم يقصر مالم
يشهد بخبر ان بخلافه ولو كثرى دابة ليركبها اليوم ويرجع غدا فأقام بها
ورجع في الثالث ضمنها فيه فقط لانه استعمالها فيه تعديا ولو كثرى عبدا
لعمل معلوم ولم يبين موضعه فذهب به من بالذات العقد الى آخر فأبقى ضمنه مع
الاجرة (فرع) يجوز لنحو القصار حبس الثوب كرهنه بأجرته حتى يستوفيها
(ولا أجرة) لعمل كحلق رأس وخياطة ثوب وقصارته وصبغه بصمغ مالكة (بلا
شرط) الاجرة فلو دفع ثوبه الى خياط ليخطه او قصا رايته صرعه او صبغ ليصبغه
فعمل ولم يذكر أحدهما أجرة ولا مائة معها فلا أجرة له لانه متبرع قال في البحر

(قوله ولو استعمل العين
بعد المدة لزمه اجرة المثل)
أي للزائد والمسمى للمدة
(قوله أم لا) أي لم ينفرد
باليد كان قعدت قوله كان
الحتميل لما اذا لم ينفرد
باليد (قوله معه) أي
بحضرة قال جوي بطهر
الضبط هنا بما مر في ضبط
مجلس الخبار (قوله أو
احضره منزله) أي وان
لم يقدمه او حمل التبع
ومشي خلقه لثبوت يد
المالك عليه حكاه جوي

ولانه لو قال أسكني دارك شهر فأسكنه لا يستحق عليه أجره أجماعا وان عسرف
بذلك العمل به بالعدم التزامها ولا يستثنى وجوبه ما على داخل حمام او راكب
سفينة مثلا ولا اذن لاستيفائه المنفعة من غير أن يصرفه صاحبها اليه بخلافه
بأذنه اما اذا ذكر أجره في نسخة واقطعها ان صح العقد والا فاجرة المثل أما اذا عرض
بها كأرضيك أولا أخيبك أو ترى ما يسرك فيجب أجره المثل (وتقرر) أي
الاجرة التي سميت في العقد (عائيه) أي المكثري (بمضي مدة) في الاجارة المقدرة
بوقت أو مضي مدة امكان الاستيفاء في المقدرة بعمل (وان لم يستوف) المستأجر
المنفعة لان المنافع تفت تحت يده وان ترك نحو مرض أو خوف طريق اذا يس
على المكثري الا المكثري من الاستيفاء وليس له بسبب ذلك فسخ ولا رد الى تبسير
العمل (وتفسخ) الاجارة (بتواف مستوفى منه معين) في العقد كوت نحو دابة
وأجير معينين واهدم دار ربه فعمل المستأجر (في) زمان (مستقبل) لقوات عمل
المنفعة فيه لا في ماض بعد القبض اذا كان لمثله أجره لاستقراره بالقبض فيستقر
قسطه من السهي باعتبار أجره المثل وخرج بالاستوفى منه غيره مما يأتي وبالمعين في
العقد المعين عما في الذمة فان تافها لا يوجب انفساخا بل يبدل ان وثبت الخيار
على التراضي على المعتمد بعيب نحو الدابة المقارن اذا جهله والحادث لا ضرره وهو
ما أثر في المنفعة تأثيرا يظهريه تفاوت أجرته ولا خيار في اجارة الذمة بعيب
الدابة بل يلزمه الابدال ويجوز في اجارة عين أو ذمة استبدال المستوفى كالراكب
والساكن والمستوفى به كالمحمول والمستوفى فيه كالطريق بمثلها او يدون مثاها ما لم
يشترط عدم الابدال في الآخرين (فرع) لو استأجر ثوبا للباس المطلق لا يلزمه وقت
النوم ليلا وان طردت عادتهم بذلك ويجوز استأجر الدابة مثلا منع المؤجر من حمل
شيء عليها (فائدة) قال شيخنا ان الطبيب الماهر رأى بأن كان خطؤه نادرا
لو شرط له أجره واعطى ثمن الادوية فعالجه بها فلم يبرأ استحق السهي ان صححت
الاجارة والا فاجرة المثل وليس للعليل الرجوع عليه بشيء لان المستأجر عليه المعالجة
لا الشفاء بل ان شرط بطلت الاجارة لانه بيد الله تعالى لا غير أما غير الماهر فلا
يستحق أجره ويرجع عليه ثمن الادوية اتفق به بجاشرته بما ليس هو له باهل (ولو
اختلفا) أي المكثري والمكثري (في أجره أو مدة) او قدر منفعة هل هي عشرة
فراسخ أو خمسة او في قدر المستأجر هل هو كل الدار او بيت منها (نحو الفافسخت)

أي الاجارة ووجب على المكثري أجره المثل لما استوفاه **﴿فرع﴾** لو وجد المحمول
على الدابة مثلاً ناقه ما يؤثر وقد كاله المؤجر حط قسطه من الاجرة ان كانت
الاجارة في الذمة والالم يحط شي من الاجرة ولو استأجر سفينة فدخلها سبك فهل هو
له أو للمؤجر وجهان **﴿ثمة﴾** يجوز المساقاة وهي أن يعامل المالك غيره على تحمل
أشجر غيب مغروس معين في العقد مرقى إلهما عنده لئله هده بالقي والتمرية على
أن الثمرة الحادثة أو الموجودة له ما ولا تجوز في غير تحمل وغيب الاتبعاهما
وجوزها القديم في سائر الأشجار وبه قال مالك وأحمد واختاره جمع من أصحابنا
ولو ساقاه على ودي غيره مغروس ليغرسه ويكون الشجر أو ثمره إذا أثمرهما لم يجز
لكن قضية كلام جمع من الساف جوازها والشجر لمالكه وعليه لذي الأرض
أجرة مثلها * والمزارعة * هي أن يعامل المالك غيره على أرض ليزرعها
يجزعه معلوم مما يخرج منها والبذر من المالك فإن كان البذر من العامل فهو
مخبرة وهما باطلان لأنهم عنهما واختار السبكي كجمع آخرين جوازهما واستدلوا
بعمل عمر رضي الله عنه وأهل المدينة وعلى المرحم فلو أفردت الأرض بالمزارعة
فالمغل للمالك وعليه للعامل أجرة عمله ودوابه وآلاته وان أفردت الأرض بالمخبرة
فالمغل للعامل وعليه للمالك الأرض أجرة مثلها وطريق جعل الغلة لهما ولا
أجرة ان يكثري العامل نصف الأرض بنصف البذر ونصف عمله ونصف منافع
آلاته وبنصف البذر ويتبرع بالعمل والمنافع ان كان البذر منه فان كان من
المالك استأجره بنصف البذر ليزرع له النصف الآخر من البذر في نصف الأرض
ويجبره نصفها

(قوله ولو وجد المحمول
على الدابة مثلاً ناقه الخ
قد علم مما مر أن ذلك
انتقض غير مضمون على
المكثري اذ هو معه أمانة
مالم يقصر في حفظه فان
تنازع المكثري والمكثري
في التقصير صدق المكثري
في عدم التقصير بيمينته
فان نكل حلف المكثري
وغرم المكثري التقصير

باب في العارية

بتشديد الياء وتحفيفها وهي اسم لما يعار ولا عقد المتضمن لباحة الانتفاع بما يحل
الانتفاع به مع بقائه لغيره من عار ذهب وجاء بسرعة لا من العار وهي مستحبة
أصله لشدة الحاجة إليها وقد تجب كإعارة توب توفت صحة الصلاة عليه وما ينقد
غريقاً أو يذبح به حيوان محترم يخشى موته (مع) من ذى تبرع (إعارة عين) غير
مستعارة (لانتفاع) مع بقائه (مملوك) ذلك الانتفاع ولو بوصية أو اجارة أو وقف
وان لم يملك العين لان العارية ترد على المنفعة فقط وقيد ابن الرفعة فحكمته من الموقوف
عليه بما اذا كان ناظر اقال السنوي يجوز للإمام إعارة بيت المال (مباح) فلا

يصح اعاره ما يحصرم الانتفاع به كالة و فرس و سلاح لحربي و كامة مشتهاة
 لخدمة أجنبي وانما تصح الاعاره من أهل تبرع (بلفظ يشعر باذن فيه) أي
 الانتفاع (كأعرتك) وأباحتك منفعته و كاركب و خذ هذه انتفع به و يكفي لفظ
 أحدهما مع فعل الآخر ولا يجوز لتعير اعاره عين مستعاره بلا اذن مستعير وله اناة
 من يستوفى المنفعة له كأن يركب دابة استعارها لراكوب من هو مشله أو دونه
 لحاجته ولا يصح اعاره ما لا ينتفع به مع بقائه عينه كالشمع لاوقود لاستهلاكه ومن ثم
 صححت لا تزين به كالتقديس حيث لم تصح العارية بفحرت ضمانت لان الفاسد حكم صحيحه
 وقيل لا ضمان لان ما جرى بينه ما ليس بعارية صحيحة ولا فاسدة ولو قال احفر في
 أرضي بئر لنفسك فحفر لم يملكها ولا أجر له على الأمر فان قال أمرتني بأجرة
 فقال بحاجتنا صدق الأمر ووارثه ولو أرسل سبيلا يستعيره شيئا لم يصح فلو تلف في
 يده أو تلف لم يضمنه هو ولا مرسله كذا في الجواهر (و) يجب (على مستعير
 ضمان قيمة يوم تلف) للعار ان تلف كله أو بعضه في يده ولو باق من غير تقصير
 بدلا أو أرتا إذا شرط عدم ضمانه لخبر أبي داود وغيره العارية مضمونة أي
 بالقيمة يوم التلف لا يوم القبض في المتقوم وبالمثل في المثل على الوجه وجزم في
 الأنوار بلزوم القيمة ولو في المثل كخشب وحجر و شرط التلف المضمن أن يحصل
 (لا باستعمال) وان حصل معه فان تلف هو أو جزؤه باستعمال مأذون فيه كركوب
 أو حمل أو ليس اعتيد فلا ضمان للأذن فيه وكذا لا ضمان على مستعير من نحو
 مستأجر اجارة صحيحة فلا ضمان عليه لانه نائب عنه وهو لا يضمن فكذا هو وفي
 معنى المستأجر الموصى له بالمنفعة والموقوف عليه وكذا مستعار لربهن تلف في يد
 مرتهن لا ضمان عليه كالراهن وكتاب موقوف على المسلمين مثلا استعاره فقيه
 فتلف في يده من غير تقريط لانه من جملة الموقوف عليهم (رجوع) لو اختلفا في
 ان التلف بالاستعمال المأذون فيه أو بغيره صدق المعير كما قاله الجلال البلعيني
 لان الأصل في العارية الضمان حتى يثبت سقوطه (و) يجب (عليه) أي على
 المستعير (مؤنة رد) للعار على المالك وخرج بمؤنة الرد مؤنة المعار فتلزم المالك
 لانها من حقوق الملك وخالف القاضي فقال انها على المستعير (و) جاز (لكل)
 من المعير والمستعير (رجوع) في العارية مطلقا كانت أو مؤقتة حتى في الاعاره
 لدفن ميت قبل مواريثه بالتراب ولو بعد وضعه في القبر لا بعد المواراة حتى يلبس

ولا رجوع المستعير حيث تلزمه الاستعارة كما سلك المعتزلة ولا المعير في سفينة
صار في اللجة وفيها امتناع المستعير وبحيث ابن الرفعة ان له الاجرة ولا في جرد
لدهم جدار مائل بعد استئذنه وله الاجرة من الرجوع ولو استعار للبناء او الفراس
لم يحجز له ذلك الا مرة واحدة فلو قلع ما بناه او غرسه لم يحجز له اعادته الا باذن جديد
الا اذا صرح له بالتجديد مرة أخرى (فروع) لو اختلف مالك عين والمتصرف
فيها كان قال المتصرف اعترتي فقال المالك بل اجرتك بكذا صدق المتصرف
بيمينه ان بقيت العين ولم يمس مدة لها اجرة والا حلف المالك واستخفها كمالو
أكل طعام غيره وقال كنت ابحث لي وانكر المالك او عكسه بأن قال المتصرف
اجرتي بكذا او قال المالك بل اعترتك والعين باقية صدق المالك بيمينه ولو اعطى
رجلا حائرا ودراهم او ارضا وبذرا وقال اتجرا وازرعه فيها لنفسك فاعقار عارية
وغيره قرض على الوجه لا هبة خبلا قال بعضهم وصدق في قصده ولو اخذ كوزا
من سقاء لي شرب منه فوقع منه وانشكر قبل شربه او بعده فان طلبه
مجانا منه دون الماء او بعوض والماء قدر كفايته فعكسه ولو استعار رجلا
واللبه بفته الصغيرة ثم امر غيره بحفظه في بيته ففعل فسرق غرم المالك المستعير
ويرجع على الثاني ان علم انه عارية وان لم يكن يعلم انه عارية يقبل ظنه لا امر
لم يضمن ومن سكن دارا مدة باذن مالك اهل ولم يذكرك له اجرة لم تلزمه
(وهو) قال العبادي وغيره في كتاب مستعار رأى فيه خطأ لا يصلحه
الا المحف فوجب قال شيخنا الذي يتجه ان المملوك غير المحف لا يصلح فيه شيئا الا
ان ظن رضا مالكه وانه يجب اصلاح المحف لكن ان لم يقصه خطه لردائه وان
الوقف يجب اصلاحه ان تبين الخطأ فيه

فصل

الغصب استيلاء على حق غير ولو منفعة كاقامة من قعد بمسجد أو سوق بلا حق
كجلوسه على فراش غيره وان لم ينفقه وازواجه عن داره وان لم يدخلها وكر كواب
دابة غيره واستخدام عبده (وعلى الغاصب رد وخمس من مملوك تلف بأقصي قيمه من
حين غصب الى تلف ويضمن مثلي) وهو ما حصره كيل أو وزن وبجاز السلم فيه
كظن ودقيق وماء ومسك ونحاس ودراهم ودنانير ولو مغشوشا وغمر وزبيب
وحب جاف ودهن وسمن (بمثله) في أي مكان حل به المثل فان فقد المثل فيضمن

(قوله ولا رجوع المستعير
الح) زيد على هذه مسائل
لا رجوع فيها منها مالو
كفن الميت أجنبي فلا رجوع
له لكن لو نبش قبره - بيع
وأكله جازله الرجوع
في الكفن ومنها مالو قال
أعير واداري بعد موتي
لزيد شهر الم يكن للمالك
وهو الوارث الرجوع قبل
الشهر ومنها مالو أنظر المعير
أن لا يرجع الا بعد سنة
أو أنظر أن يعير سنة مثلا
امتنع عليه الرجوع قبلها
وهو ذلك

بأنقصي قيم من غصب الى فقد ولو تلف التلي فله مطالبة بمثله في غير المكان الذي
 حل به التلي ان لم يكن لنقله مؤنة وأمن الطريق والافياتصى قيم المكان وضمن
 متقوم اتلف كالتلف والحيوان بالقيمة ويجوز أخذ القيمة عن التلي بالتراضي وإذا
 أخذ منه القيمة فاجتمع اليه التلف لم يرجع الى التلي وحيث وجب مثل فلا أثر
 لغلاء أو رخص **(فروع)** ولو حل رباط سقيمة ففقدت بسببه ضمنها أو بحادث ربح
 فلا وكذا ان لم يظهر سبب ولو حل وثاق بهيمة أو عبد لا يبرأ أو فتح قفصا عن طير
 فخرجوا ضمن ان كان يتهيجه وتغيره وكذا ان اقتصر على التفع ان كان الخروج حالا
 لا عبدا عاقلا حل قيده فأبق ولو معتادا الا لابق ولو ضرب ظالم عبدا غيره فأبق لم يضمن
 ويرأ الغاصب برد العين الى المالك ويكفي وضعها عنده ولو نسبه يبرأ بالرد الى
 القاضى ولو خاط متليا أو متقوما لا يميز كدهن أو حب **وكذا** درهم على
 الوجه بخنسه أو غيره وتعدر التميز صار مالكا مشتركا فملكه الغاصب لكن
 الوجه أنه محجور عليه في التصرف فيه حتى يعطى بدله

باب في الهبة

أي طاقها الشامل للصقة والهبة (الهبة تملك عين) يصح بيعها غالبا أو دين
 من أهل تبرع (بلاعوض) واحترز بقواتنا بلا عوض عن البيع والهبة بثواب ماها
 بيع حقيقة (بإيجاب كوهبتك) هذا وما ملكته ومنحتك (وقبول) متصل به
 (كقبول) ورضيت وتتعد بانكناية كل هذا أو كنتك هذا وبالطاقة على
 المختار قال شيخنا في شرح المنهاج وقد دللت شرط الصيغة كالأو كانت ضمنية
 كأعتق عبدك حتى فأعتقه وان لم يقل مجانا وكالوزير ولده الصغير يحل بخلاف
 زوجته لأنه قادر على تملكه تنولى الطرفين قاله الفقهاء وأقره جمع لكن اعترض
 بأن كلام الشيخين يخالفه حيث اشترط في هبة الأصل تنولى الطرفين بإيجاب وقبول
 وهبة ولي غيره ان يقبلها الحاكم أو نائبه وتقبلوا عن العبادى وأقره أنه لو غرس
 أشجارا وقال عند الغرس أغرسها لابي مثل لم يكن اقرارا بخلاف ما لو قال لعين
 في يده اشترى بها لابنى أو لفلان الاجتنى فاه اقرارا ولو قال جعلت هذا لابنى لم يملكه
 الا ان قبض له وضعف السبكي والاذنحى وغيرهما قول الخوارزمي وغيره ان
 الباس الاب الصغير حليا يملكه اياه ونقل جماعة عن فتاوى الفقهاء أنه لو جهز
 بقتله مع أمتعة بلا تملك بصدق يمينه في أنه لم يملكها ان ادعته وهذا امر يرجح في ردة

(قوله ولو نسبه) أي نسبه
 القاصب المخصوص منسا
 هذا اذا علمه ابتداء أو لم
 يعلمه أصلا فالحكم كذلك
 يبرأ القاصب برد المخصوص
 الى القاضى (قوا
 بالكتابة) ومنها الكتابة
 وهل يصح قبول بعض
 الموهوب أو قبول أحدا
 الشخصين نصف ما وهب
 لهما وجهان أوجهه
 كما قال شيخنا تبعا لبعض
 المأثورين الوجه بخلاف
 البيع فإنه لا يصح لانا
 معاوضة بخلاف الهبة
 اهـ

ما سبق منه وأفتى القاضي فين بعث بنته وجهها إلى دار الزوج بانه ان قال هذا
 جهاز بنتي فهو ملك لها والانه عارية ويصدق يمينه ويكحل المولى لا اعتبار عدم
 اللفظ فيما انتهى ونقل شيخنا ابن زياد عن فتاوى ابن الخياط اذا أهدى الزوج
 للزوجة بعد العقد بسببه فانها تملكه ولا يحتاج إلى إيجاب وقبول ومن ذلك ما يدفعه
 الرجل إلى المرأة صبيح الزواج مما يسمى صبيحة في عرفنا وما يدفعه اليها اذا غضبت
 أو تزوج عليها فان ذلك تملكه المرأة بمجرد الدفع اليها انتهى ولا يشترط الإيجاب
 والقبول قطعا في الصدقة وهي ما أعطاه محتاجا وان لم يقصد الثواب او غنيا لا أجل
 ثواب الآخرة بل يكفي فيها الاطعام والاختذ ولا في الهدية ولو غيرنا كقول وهي
 ما نقله إلى مكان الموهوب لها كراما بل يكفي فيها ما بعث من هذا واقبض من ذلك
 وكلها مستوينة وأفضلها الصدقة واما كتاب الرسالة الذي لم يدل قرينة على عوده
 فقد قال المتولي انه ملك المكتوب اليه وقال غيره هو باق بملك الكاتب وللمكتوب
 اليه الانتفاع به على سبيل الاباحة وتصح الهبة باللفظ المذكور (بلا تعليق) فلا
 تصح مع تعليق كاذبا لرأس الشهرة قد وهبتك أو أبرأتك ولا مع تأقيت بغير عمري
 ورقبي فان أفت الواهب الهبة بغير المنهيب كوهبت لك هذا عمر لك أو ما عشت
 محنت وان لم يقبل فاذا مات فهي لورثتك وكذا ان شرط عودها إلى الواهب
 أو وارثه بعد موت المنهيب فلا تعود اليه ولا إلى وارثه للخبر الصحيح وتصح ويلغو
 الشرط فاذا أفت بغير الواهب أو الاجنبي كاعمرتك هذا عمري أو عمر فلان لم تصح
 ولو قال لغيره أنت في محل مما تأخذ أو تعطى أو تأكل من مالي فله الا كل
 فقط لانه اباحة وهي تصح بجهول بخلاف الاختذ والاطعام قاله العبادي ولو قال
 وهبت لك جميع مالي أو نصف مالي محنت ان كان المال أو نصفه معلوما لها والا فلا
 وفي النوار لو قال أبحث لك ما في داري أو ما في كرمي من العنب فله أكله دون بيعه
 وحمله والطعامه غيره ونقتصر الاباحة على الوجود أي عندها في الدار أو الكرم
 ولو قال أبحث لك جميع ما في داري أو كلاً واستعمالا ولم يعلم المبيع الجميع لم تحصل
 الاباحة انتهى وجزم بعضهم ان الاباحة لا ترتد بالرد بشرط الموهوب كونه عينا
 يصح بيعها فلا تصح هبة المجهول كبيعته وقد مر آتفايانه بخلاف هديته وصدقته
 فتعذر ان فيما استظهره شيخنا وتصح هبة المشاع كبيعته ولو قبل القسمة سواء وهبه
 لشر يك أو غيره وقد تصح الهبة دون البيع كهبتي بروخو هما من المحقرات

(قوله بغير عمري ورقبي)
 أي ما لم يضر
 التعاقب ويأخو التعليق
 وتبقى مؤيدة (قوله للخبر
 الصحيح) هو حديث
 الصحيحين العمري ميراث
 لاهلها أم م ر (قوله
 الباقي) أي من الهبة
 والصدقة (قوله غير
 مستحوله) أي وبذلك
 فارق وضع المصوب بين
 يدي المصوب منه

وحال نجس على تناقض فيه في الروضة وكذا دهن متنجس (وتلزم) أي الهبة
 بأنواعها الثلاثة (بقبض) فلا تلزم بالعقد بل بالقبض على الجديد لخبر أنه صلى الله
 عليه وسلم أهدى النجاشي ثلاثين أوقية مسكا فبات قبل أن يصل إليه فقسمه صلى
 الله عليه وسلم بين نسائه ويقاس بالهدية الباقى وانما يدعى بالقبض ان كان باقباض
 الواهب أو باذنه أو اذن وكيله فيه ويحتاج الى اذنه فيه وان كان الموهوب في يد المتهب
 ولا يكفي هذا الوضع بين يدي المتهب بلا اذن فيه لان قبضه غير مستحق له فاعتبر حقيقة
 بخلافه في المبيع فلو مات أحدهما قبل القبض قام مقامه وارثه في القبض والاقباض
 ولو قبضه فقال الواهب رجعت عن الاذن قبله وقال المتهب بعد صدق الواهب على
 ما استظهره الا ذرعى لكن ميل شيخنا الى تصديق المتهب لان الاصل عدم الرجوع
 قبله وهو قريب ويكفي الاقرار بالقبض كأن قيل له وهبت كذا من فلان وأقبضته
 فقال نعم واما الاقرار بالشهادة مجردا لهبة فلا يستلزم القبض نعم يكفي عنه
 قول الواهب ما ملكه المتهب ملكا لازما قال بعضهم وادى للعا كم سؤال الشاهد
 عنه لتلايقته له (ولاصل) ذكر أو أنشئ من جهة الأب أو الأم وان هلا (رجوع
 فيما وهب) أو صدق أو أهدى لا فيما أبرأ (لفرع) وان سفل (ان بقى)
 الموهوب (في سلطنته) بلا استهلاك وان غرس الارض أو بنى فيها أو تخلل
 عصير موهوب أو أجره أو عاقبته أو رهنه أو وهبه بلا قبض فهو ما ابقائه
 في سلطنته فلا يرجوع ان زال ملكه بهبة مع قبض وان كانت الهبة من الابن لابنه أو
 لاختيه لايه أو يبيع ولو من الواهب على الوجه أو يوقف ويمتنع الرجوع بزوال
 الملك وان عاد اليه ولو باقالة أو رد بهيب لان الملك غير مستفاد منه حينئذ ولو وهبه
 الفرع لفرعه وأقبضه ثم رجع فيه ففي رجوع الأب وجهان والوجه منهما عدم
 الرجوع لزوال ملكه ثم عوده ويمتنع أيضا ان تعاقب به حق لازم كأن رهنه لغير
 أصل وأقبضه ولم ينقل وكذا ان استهلك كأن تفرغ البيض أو نبت الحب لان
 الموهوب صار مستهلكا ويحصل الرجوع (بنحو رجعت) في الهبة كتقضتها
 أو أطلتها أو رددت الموهوب الى ملكي وكذا بكناية كأخذته وقبضته مع النية
 لا بنحو يبيع واعناق وهبة لغيره ووقف اكمال ملك الفرع ولا يصح تعليق
 الرجوع بشرط ولو زاد الموهوب رجوع بزيادة المتصلة كتعلم الصنعة لا المتفصلة
 كالاجرة والولد والحمل الحادث على ملك فرعه ويكره للاصل الرجوع في عطية

الفرع الا لعذر كأن كان الولد عاقاً أو يصرفه في معصية وبحث البلقيني امتناعه
 في صدقة واجبة كزكاة ونذر وكفارة وجماد كره أفتى كثيرون بمن سبقه وتأخر
 عنه وله الرجوع فيما أقر بأنه لفرعه كما أفتى به النووي واعتصم به جميع متأخرون
 قال الجلال البلقيني عن أبيه وفرض ذلك فيما إذا فسر به بالهبة وهو فرض لا بد منه
 انتهى وقال النووي لو وهب وأقبض ومات فادعى الوارث كونه في المرض والمتهب
 كونه في الصحة صدق انتهى ولو أقام بينتين قدمت بينة الوارث لأن معها زيادة علم
 (وهبة دين للدين ابراء) له عنه فلا يحتاج الى قبول نظر الملقى (ولغيره) أي المدين
 هبة (صححة) ان علما قدره كصححة جمع تبعاً للنص خلافاً لما صححه المنهاج
 (وتنبه) لا يصح الا براء من المجهول للدين أو المدين اسكن فيما فيه معاوضة كان
 أبرأتني فانت طالق لا فيما عد ذلك على المقتد وفي القديم يصح من المجهول مطلقاً
 ولو أبرأ ثم ادعى المجهول لم يقبل ظاهره راجعاً بالظن اذ كرهه الرافعي وفي الجواهر عن
 الزبيلي تصدق الصغيرة المزوجة اجباراً بيمينها وجهلها بهرها قال الغزي وكذا
 الكبيرة المجبرة ان دل الحال على جهلها وطريق الابراء من المجهول ان يبرئه
 عما يعلم انه لا يتقص عن الدين كأف شك هل دينه يبلغها أو يتقص عنها ولو أبرأ
 من معين معتقدا انه لا يستحقه فبان انه يستحقه برئ وبكره لمعط تفضيل في عطية
 فروع وان سفلوا ولو الاحفاد مع وجود الاولاد على الاوجه سواء كانت تلك
 العطية هبة أم هدية أم صدقة أم وقفاً أو أصولاً وان بعدوا سواء الف كرو غيره
 الالتفات حاجة أو فضل على الاوجه قال جمع يحرم وتفضل في الروضة عن
 الدارمي فان فضل في الاصل فليفضل الام واقرب لما في الحديث ان اها ثلثي البريل
 في شرح مسلم عن المحاسبي الاجماع على تفضيلها في البر على الاب (فروع) في
 الهدايا والمحمولة عند الختان ملك للاب وقال جمع لابن فقهه يلزم الاب قبولها ومحل
 الخلاف اذا أطلق المهدى فلم يقصد واحداً منهما والا فهي لمن قصد اتفاقاً ويجرى
 ذلك فيما يعطاه خادم الصوفية فهو له فقط عند الاطلاق أو قصده ولهم عند
 قصدهم وله ولهم عند قصدهما أي يكون له النصف فيما يظهره وقضية ذلك ان
 ما اعتيد في بعض النواحي من وضع طاسة بين يدي صاحب الفرع ليضع الناس
 فيها دراهم ثم يقسم على الخالق أو الخاتن أو نحوهما يجري فيه ذلك التفصيل
 فان قصد ذلك وحده أو مع نظرائه المعاونين له عمل بالقصد وان أطلق كان ملكاً

(قوله لا فيما عد ذلك)
 وما عداه هو الابراء في غير
 معاوضة (قوله على المقتد)
 علم ان ما اعتصم به من
 صحة الابراء من المجهول
 في غير المعاوضة هو
 الغنيق وان الذي عليه
 الفتوى المقتد في
 المذهب عدم صحة الابراء
 من المجهول لا فرق بين
 ان يكون في معاوضة أم
 في غيرها

لصاحب الفرح يعطيه لمن يشاء وبهذا يعلم انه لا تظفر هذا للعرف أمامه قصد
خلافه فواضح وأمامه الاطلاق فلان حمله على من ذكر من الاب والخدام ومالك
الفرح تظفر الغالب ان كلامه مؤلف هو المقصود وهو عرف الشرع فيقدم على
العرف المخالف له بخلاف ما ليس للشرع فيه عرف فانه تحكم فيه العادة ومن ثم
لو نذر لولي ميت بمال فان قصده ان يملكه لغاوان أطلق فان كان على غيره ما يحتاج
للعرف في مصالحه صرف له والا فان كان عنده قوم اعتيد قصدهم بالنذر للولي
صرف لهم ولو أهدى ان خلصه من ظالم لئلا يتقص ما فعله لم يحل له قبوله والاحل
أى وان تعين عليه تخليصه ولو قال خذ هذا واشترك به كذا تعين ما لم يرد التبسط
أى أو تدل قرينة حاله عليه ومن دفع لخطوبته أو وكيلها أو ولها طعاما أو غيره
ليزوجها فرد تبطل العقل يرجع على من أقبضه ولو بعث هدية الى شخص فمات
المهدي اليه قبل وصولها بقيت على ملك المهدي فان مات المهدي لم يكن للرسول
حملها الى المهدي اليه

باب في الوقف

هو لغة الطيس وشرعا حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقائه عينية بقطع التصرف
في رقبته على مصرف مباح وجهة والامول فيه خبر مسلم اذا مات المسلم انقطع عمله
الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح أى مسلم يدعوله وحمل العلماء
الصدقة الجارية على الوقف دون نحو الوصية بالنافع المباحة ووقف عمر رضى الله
عنه أرضا أصابم بالخير بأمره صلى الله عليه وسلم بشرط فها شروطها ان لا يباع
أصلها ولا يورث ولا يوهب وان من ولها يأكل منها بالمعروف ويطعم صديقا غير
مقول رواه الشيخان وهو أول من وقف في الاسلام وعن أبي يوسف انه لما سمع
خبر عمر انه لا يباع أصلها رجع عن قول أبي حنيفة يبيع الوقف وقال لو سمعته لقال
به (مع وقف عين) معينة (مملوكة) ملكا يقبل النقل (تقيده) فائدة حالا أو مآلا
كثيرة أو منفعة يستأجرها غالبا (وهي باقية) لانه شرع ليكون صدقة جارية وذلك
كوقف شجر ليعمره وحل للبس ونحوه مسلمة ثم ورد بحان ضرر بخلاف هود
البحر لانه لا ينتفع به الا باستعماله والمطعم لان نفعه في اهلا كه وزعم ابن
الصلاح صحة وقف الماء اختياره ويصح وقف الغصوب وان عجز عن تخليصه
ووقف العلو دون السفلى مسجدا والوجه صحة وقف المشاع وان قل مسجدا

(قوله بقيت على ملك
المهدي) أى ولذا المالكات
التي تأتي قبل وصول ما
أهداه رسول الله صلى الله
عليه وسلم اليه رد الهدية
(قوله على الوقف) أى لان
غيره من الصدقات
ليست جارية بل ملك
التصدق عليه اعيانها
ومنافعها ناجزا وأما
الوصية بالنافع وان شملها
الحديث فهي نادرة
فحمل الصدقة في الحديث
على الوقف أولى

ويحرم المكث فيه على الجنب تغليبا للنع ويمنع اعتكاف وصلا فيه من غير إذن
مالك المنفعة (وقوف وصلة) وحسبت (كذا على كذا) أو أرض موقوفة أو وقف
عليه ولو قال تصدقت بكذا على كذا صدقة محرمة أو مؤبدة أو صدقة لا تباع
أو لا توهب أو لا تورث فصرح في الأصح (و) من الصرايح قوله (جعلت هذا)
المكان (مسجدا) فيصير به مسجد أو إن لم يقل لله ولا أتى بشئ مما أمر لان المسجد
لا يكون الا وقفا ووقفه للصلاة صريح في الوقفية وكذا في خصوص المسجدية فلا
يذم من نيتها في غير الموات ونقل القمولى عن الروايات وأقره من أنه لو عمر مسجد أو
خراب أو لم يقف آلا أنه كانت عارية ليرجع فيها متى شاء انتهى ولا يثبت حكم
المسجد من جهة الاعتكاف وحرمه المكث للجنب لما أضيف من الأرض الموقوفة
حوله إذا احتج الى توسعته على ما أتى به شيخنا ابن زياد وغيره وعلم مما أمر ان
الوقف لا يصح الا بلفظ ولا يأتي فيه خلاف المعاطاة فلو بني بناء على هيئة مسجد
وأذن في إقامة الصلاة فيه لم يخرج بذلك عن ملكه كما إذا جعل مكانا على هيئة
المقبرة وأذن في الدفن بخلاف ما لو أذن في الاعتكاف فيه فانه يصير بذلك مسجدا
قال البغوي في فتاويه لو قال أقيم المسجد اضرب الابن من أرضي للمسجد فصر به وبني
به المسجد صار له حكم المسجد وليس له نقضه وله استرداده قبل أن يبني به انتهى
وألحق الباقين بالمسجد في ذلك البئر المرفوعة للسبيل والاستوى المدارس والربط
وقال الشيخ أبو محمد وكذا لو أخذ من الناس لبنين به زاوية أو رباطا فيصير كذلك مجرد
بنائه وضعفه بعضهم ويصح وقف بقرة على رباط يشرب لبنها من نزل أوليها ببيع نسلها
المسألة (وشرط له) أي للوقف (تأييد) فلا يصح تأقيته كوقفه على زيد سنة
(وتخير) فلا يصح تعليقه كوقفه على زيد إذا جاء رأس الشهر نفع يصح تعليقه بالموت
كوقف دارى بعده وبنى على الفقراء قال الشيخان وكأنه وصية لقول الفقهاء
لو عرضها للبيع كان رجوعا (وامكان تعليق) للوقوف عليه العين الموقوفة ان وقف
على معين واحد أو جمع بأن يوجد خارجا متاهلا للمالك فلا يصح الوقف على معدوم
كعلى مسجد سبني أو على ولده ولا ولده أو على من سيولد لي ثم الفقراء لا تقطاع
أوله أو على فقراء أولاده ولا فقيرتهم أو على أن يطعم المساكين بربعه على رأس
قبره بخلاف تبرأيه الميت وأتت ابن الصلاح بأنه لو وقف على من يرأى على قبره بعد
موته فبات ولم يعرف له قبر بطل انتهى ويصح على المعدوم تبعا للموجود كوقفه على

(قوله لا يصح الا بلفظ)
هذا الى الناطق اما
الاخر من فقع منه
بكتابه مع التبة كالناطق
وباشارة ولو غير مفهومة
والافهام شرط اي لكونه
وقد الحكم في الظاهر
بابقائه لا لحصول الوقف
فالوقوف بقلبه أو أشار
إشارة لم يفهم مع الوقف
فيما بينه وبين الله وان كان
لا اطلاع لنا على ذلك
وقائده حصول الثواب
قاله الاستوى اه مناوى

ولدى ثم على ولد ولدى ولا على أحد هذين ولا على عمارة مسجدان لم يبيته ولا على نفسه اتعذر عما يكال الانسان ملكه أو نافع ملكه لنفسه ومنه ان يشترط نحو قضاء دينه عما وقفه أو انتفاعه به لا شرط نحو شر به أو مطالعته من يقرأ كتاب وقفهما على نحو الفقراء كذا قاله بعض شراح المنهاج ولو وقف على الفقراء مثلاً ثم صار فقيراً جاز له الا خدمته وكذا لو كان فقيراً حال الوقف ويصح شرط النظر لنفسه ولو بمقابل ان كان بقدر أجره مثل فأقل ومن حيل صحة الوقف على نفسه ان يقف على أولاد أبيه ويذكر صفات نفسه فيصح كما قاله جمع متأخرون واعتصموا به ابن الرفعة وعمل به في حق نفسه فوقف على الافة من بني الرفعة وكان يتناوله ويبطل الوقف في جهة معصية كعمارة الكنائس وكوقف سلاح على قطاع طر يق ووقف على عمارة قورقير الانبياء والعلماء والصالحين ^ب فرع ^ب يقع الكثيرين انهم يقولون أموالهم في صحتهم على ذكور أولادهم فاصدق بذلك حرمان اناتهم وقد تكريم من غير واحد الافتاء يبطلان الوقف حينئذ قال شيخنا كالطنبيد اوى فيه نظر ظاهر بل الوجه الصحة (لا قبول) فلا يشترط (ولو من معين) نظرا الى أنه قرينة بل الشرط عدم الرد وما ذكرته في المعين هو المنقول من الاكثرين واختاره في الروضة ونقله في شرح الوسيط عن نص الشافعي وقيل يشترط من المعين القبول نظرا الى انه تعالى وما راجحه المنهاج كأصله فاذا رد المعين بطل حقه سواء شرطنا قبوله أم لا نعم لو وقف على وارثه الحائر شيئا يخرج من الثلث لزم وان رده وخرج بالمعين الجهة العامة وجهة التحرير كالسجدة فلا قبول فيه جزماً ولو وقف على اثنين معينين ثم الفقراء غاب أحدهما فنصيبه بصرف لا آخر لأنه شرط في الانتقال الى الفقراء انقراضهما جميعاً ولم يوجد (ولو انقضى) أي الموقوف عليه المعين (في منقطع آخر) كأن قال وقفت على أولادى ولم يذ كر أحد ابعد أو على زيد ثم نسله ونحوهما عمالا يدم (فصرفه) الفقير (الاقرب) رحماً لا ارثاً (الى الواقف) يوم انقراضهم كابن البنت وان كان هناك ابن أخ مثلاً لان الصدقة على الاقارب افضل وافضل منه الصدقة على اقرب بهم فأفقرهم ومن ثم يجب ان يخص به فقراءهم فان لم يعرف أرباب الوقف أو عرف ولم يكن له أقارب فقراء بل كانوا أغنياء وهم من حرمت عليه الزكاة صرفه الامام في مصالح المسلمين وقال جمع يصرف الى الفقراء والمساكين أي يبطل الموقوف ولا يبطل الوقف على كل حال بل يكون مستقراً عليه

الا فيمالم يذكر المصرف كوقف هذا وان قال الله لان الوقف يقتضي تملك المرافق
فاذا لم يعبين ممتلكا بطل وانما صاع او ميت بثلاثي ومصرف للمساكين لان غالب
الوصايا لهم فحمل الاطلاق عليهم والا في منقطع الاول كوقفه على من يقرأ على
قبري بهدموتي او على قبر أبي وهو حي فيبطل بخلاف وقفه الآن او بهدموتي على من
يقرأ على قبري بهدموتي فانه وصية فان خرج من الثلث او اجيز وعرف قبره صحت
والا فلا وحيث صححت الوقف او الوصية كفي قراءة شيء من القرآن بلا تعيين بسورة
يس وان كان غالب قصد الواقف ذلك كما فني به شيخنا الزمري وقال بعض اصحابنا
هذا اذا لم يطرد عرف في البلد بقراءة قدر معلوم او سورة معينة وعلمه الواقف والا
فلا بد منه اذ عرف البلاد الطرد في زمنه بمنزلة شرطه (ولو شرط) اي الواقف (شيئا)
بقصد كشرط ان لا يؤجر مطلقا او الا كذا كسنة او ان يفضل بعض الوقوف
عليهم على بعض ولو اتى على ذكر او يسوي بينهم واختصاص نحو مسجد كدرسة
ومقبرة بطائفة كشافعية (اتباع) شرطه في غير حالة الضرورة كسائر شروطه التي
لم تخالف الشرع وذلك لما فيه من وجوه المصلحة اما ما خالف الشرع كشرط العزوبة
في سكن المدرسة اي مثلا فلا يصح كما فني به الباقيني ونخرج في غير حالة الضرورة ما لم
يوجد غير المستأجر الاول وقد شرط ان لا يؤجر لانسان اكثر من سنة او ان الطالب
لا يقيم اكثر من سنة ولم يوجد غيره في السنة الثانية فهم مل شرطه حينئذ كما قال ابن
عبد السلام **في فائدة** في الواو والمطرفة لتسوية بين المتعاطفات كوقف هذا على
اولادى واولاد اولادى وشم والقاء للترتيب ويدخل اولاد بنات في ذرية ونسب
وعقب واولاد اولاد الا ان قال على من ينسب الى منهم فلا يدخلون حينئذ واولى
يشمل معتقا وعتيقا **في تنبيه** حيث أجل الواقف شرطه اتبع فيه العرف
المطرد في زمنه لانه بمنزلة شرطه ثم ما كان اقرب الى مقاصد الواقفين كما يدل عليه
كلامهم ومن ثم امتنع في السقايات المسيلة على الطرق غير الشرب ونقل الماء منها
ولو للشرب ويحبت بعضهم حرمة نحو بصاق وغسل وسج في ماء مطهرة المسجد وان
كثر وسئل العلامة الطنيد اوى عن الجوابي والجرار التي عند المساجد فيها الماء
اذا لم يعلم انها موقوفة لا شرب أو الوضوء أو الغسل الواجب أو المستنون أو غسل
الجماسة فأجاب انه اذا دلت قرينة على ان الماء موضوع لتعميم الانتفاع جاز جميع
ما ذكر من الشرب وغسل الجماسة وغسل الجنابة وغيرها ومثال القرينة جريان

(قوله كشرط ان لا يؤجر
مطلقا او الا كذا كسنة)
قال في رم لشرط الواقف
ان لا يؤجر اكثر من ثلاث
سنين فأجروه ست سنين
فان كان في عقد لم يقع في
شي من اولا يخرج على
تفريق الصفة كما مر
الإشارة اليه في فصله اه
(قوله كشرط العزوبة
الخ) على فساد ذلك بان
فيه مخالفة الكتاب
والاجماع اذ مقتضى
الثلاثة طلب التزوج
ومقتضى ذلك الشرط
طلب ترك التزوج فيقدّر

الناس على تعميم الانتفاع من غير تكبير من فقير وغيره اذا الظاهر من عدم التكبير
انهم اقدموا على تعميم الانتفاع بالماء بغسل وشرب ووضوء وغسل نجاسة فمثل هذا
ايقاع يقال بالجواز وقال ان قسوى العلامة عبد الله بالحرمة ووافق ما ذكره انتهى
قال القفال وتبعوه ويجوز شرط رهن من مستعير كتاب وقف يأخذ الناطر
منه لجمعه على رده والحق به شرط ضامن وأفتى بعضهم في الوقف على النبي صلى
الله عليه وسلم أو التذرية بأنه يصرف لمصالح هجرة الشريعة فقط أو على أهل بلد
أعطى مقيمها أو غائب عنها الحاجة غيبة لا تقطع نسبتها اليها عرفاً (فروع)
قال التاج الفزارى والبرهان المرائى وغيرهما من شرط قراءة جزء من القرآن
كل يوم كفاً فيدرج جزء ولو فراقاً ونظراً وفي المشرق نظروا وقال ابن تيمية صدق
بغلته في رمضان أو عاشوراء ففاته تصدق بعده ولا ينتظره له نعم ان قال فطراً
لصوامه انتظره وأفتى غير واحد بأنه لو قال على من يقرأ على قبر أبي كل جمعة يس
بأنه ان حدة القراءة بمدة معينة أو عين لكل سنة غلة اتبع والابطال نظيره ما قالوه
من بطلان الوصية لزيد كل شهر بدينار الا في دينار واحد انتهى وانما يتجه الحاق
الوقف بالوصية ان عاقب بالموت لانه حينئذ وصية وأما الوقف الذي ليس كالوصية
فالذي يتجه صحته اذ لا يترتب عليه محذور بوجه لان الناطر اذا قرر من يقرأ كذلك
استحق ما شرط مادام يقرأ فادامت مثلاً قرر الناطر غيره وهكذا ولو قال الواقف
وقف هذا على فلان ليعمل كذا قال ابن الصلاح أحتمل ان يكون شرطاً
للاستحقاق وان يكون توصية له لاجل وقفه فان علم مراده اتبع وان شك لم يمنع
الاستحقاق وانما يتجه فيما لا يقصد عرفاً صرف الغلة في مقابلته والا كانت قرأ أو تعلم
كذا فهو شرط للاستحقاق فيما استظهره شيخنا ولو وقف أو وصى للضيف صرف
للاورد على ما يقتضيه العرف ولا يزداد على ثلاثة ايام مطلقاً ولا يدفع له حب الا ان
شرطه الواقف وهل يشترط فيه الفقر قال شيخنا الظاهر لا ومثل شيخنا الزمري
عما وقف ليصرف غلته للاطعام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل يجوز للناظر
ان يطعمها من نزل به من الضيفان في غير شهر المولد بذلك القصد لولي وهل يجوز
للقاضي أن يأكل من ذلك اذا لم يكن له رزق من بيت المال ولا من مياهير المسلمين
فأجاب بأنه يجوز للناظر ان يصرف الغلة المذكورة في الطعام من ذكر ويجوز للقاضي
الاكل منها أيضاً لانها صدقة والقاضي اذا لم يعرفه المتصدق ولم يكن القاضي عارفاً

المصلحة والاعتساف في أرضه أوجب الشجر الموقوف أو قلعه ربح لم يطل
 الوقف فلا يباع ولا يوهب بل ينتفع الموقوف عليه ولو بجمعه أو بآبائه لم يمكنه إجارته
 خشباً بحاله فإن تعذر الانتفاع به إلا باستهلاكه كأن صار لا ينتفع به إلا بالحرق
 انقطع الوقف أي ويملكه الموقوف عليه حيث قد على الاعتماد فينتفع به غيره ولا يبيعه
 ويجوز بيع حصر المسجد الموقوفة عليه إذا ثبت بأن ذهب جمالها ونفعها وكانت
 المصلحة في يدها وكذا جذوعه المنكسرة خلافاً لجمع فيها ويصرف ثمنها المصالح
 المسجد إن لم يمكن شراء حصره أو جذوعه وانطلاقاً في الموقوفة ولو بأن اشتراها
 الناظر ووقفها بخلاف الموهوبة والمستراة للمسجد فتباع جزماً لمجرد الحاجة أي
 المصلحة وإن لم تبطل وكذا نحو القناديل ولا يجوز استعمال حصر المسجد ولا فراشه
 في غير فرشه مطلقاً سواء كانت الحاجة أم لا كما فتى به شيخنا ولو اشتري الناظر
 أخشاباً للمسجد أو وهبت له وقبأها الناظر جاز يده المصلحة كأن خاف عليها نحو
 سرقة لا إن كانت موقوفة من أجزاء المسجد بل تحفظ له وجوباً ذكره الكمال الراد
 في فتاويه ولا ينقض المسجد إلا إذا خيف على نقضه فينتقض ويحفظ أو يعمر به
 مسجد آخر إن رآه الخاصكم والأقرب إليه أولى ولا يعمر به غير جنسه كرى بال
 وبتر كالعكس إلا إذا تعذر جنسه والذي يتجه ترجيحاً في ربيع وقف المنهدم أنه
 إن توقع صوره حفظ له والأصرف لمسجد آخر فإن تعذر صرفه للفقراء كما يصرف
 المنتقض لنحو رباط وسئل شيخنا عما إذا عمر مسجد باباً لا تجد وبقيت آلاته
 القديمة فهل يجوز عمارة مسجد آخر قديمهم أو تباع ويحفظ ثمنها فأجاب بأنه يجوز
 عمارة مسجد قديم وحادث بها حيث قطع بعدم احتياج ما هي منه إلى إقبال فتاؤها
 ولا يجوز بيعه بوجه من الوجوه انتهى ونقل نحو حصر المسجد وقناديله كنقل
 آتاه ويصرف ربيع الوقوف على المسجد مطلقاً أو على عمارته في البناء
 ولو أنشأته وفي التخصيص المحكم والمسلم وفي اجرة القيم لا المؤذن والامام والحصر
 والدهن إلا أن كان الوقف صالحاً فيصرف في ذلك لا في التزيين والتعش وما
 ذكرته من أنه لا يصرف للمؤذن والامام في الوقف المطابق هو مقتضى ما نقله النووي
 في الروضة من أن يغوى لسكرته نقل بعده من فتاوى الغزالي أنه يصرف لهما وهو
 الأوجه كما في الوقف على صالحه ولو وقف على دهن لأجر المسجد به أسرج كل
 الليل إن لم يكن متعلقاً به سجد أو أفتى ابن عيسى السلام بجواز إيقاد البسبب من

من المصايغ فيه لئلا احتراماً مع خلوهم من الناس واعتمده جميع وجزم في الروضة
بحرمة اسراج الخالي قال في المجموع يحرم أخذ شئ من زيته وشمعه كحصاه وتزايه
(فرع) ثم الشجر النابت بالمقبرة المباحة مباح وصرفه لمصالحها أولى وثمر
المغروس في المسجد ملكه ان غرس له فيصرف لمصالحه وان غرس ليوكل أو جهل
الحال فباح وفي الانوار ليس للامام اذا اندرست مقبرة ولم يبق بها أثر اجارتها
للازراعة اى مثلاً وصرف غلتها للمصالح وحمل على الموقوفة فالملوكة لما لكها ان
عرف والا فالضائع اى ان ايس من معرفته يعمل فيه الانام بالمصلحة وهذا
المجهولة وسئل العلامة الطنيد اوى في شجرة نبتت بمقبرة مسجلة ولم يكن لها ثمر
ينتفع به الا ان بها أخشاباً كثيرة تصلح للبناء ولم يكن لها ناظر خاص فهل للناظر
العام اى القاضى بيعها وقطعها وصرف قيمتها الى مصالح المسلمين فأجاب نعم
للقاضى في المقبرة العامة المسجلة بيعها وصرف ثمنها في مصالح المسلمين كثمر
الشجرة التي لها ثمر فان صرفها في مصالح المقبرة أولى هذا عند سقوطها بانحورج
وأما قطعها مع سلامتها فيظهر رابقتها والرق بالزائر والمشييع (ولو شرط واقف
نظراله) اى لنفسه (او لغيره اتبع) كسائر شروطه وقبول من شرط له النظر
كقبول الوكيل على الوجه وليس له عزل من شرط نظره حال الوقف ولو لمصلحة
(والا) بشرط لا حد (فهو واقض) اى قاضى بلد الموقوف بالنسبة لحفظه واجارته
وقاضى بلد الوقف عليه بالنسبة لما عدا ذلك على المذهب لانه صاحب النظر العام
فكان أولى من غيره ولو واقفاً وموقوفاً عليه وجزم الخوارزمي بثبوته للواقف
وذريته بلا شرط ضعيف قال السبكي ليس للقاضى أخذ ما شرط للناظر الا ان
صرح الواقف بنظره كما ليس له أخذ شئ من سهم عامل الزكاة قال ابنه التاج ومجمله
في قاض له قدر كفايته وبحث بعضهم انه لو خشي من القاضى اكل الوقف لجوره
جاز ان هو يده صرفه في مصارفه اى ان عرفها والا فوضه لفقهاء عارف بها أو سأل
وصرفها وشرط الناظر واقفاً كان أو غيره العدالة والاهتمام الى التصرف
المفوض اليه ويجوز للناظر ما شرط له من الاجرة وان زاد على اجرة مثله فالحكم
الواقف فان لم يشرط له شئ فلا اجرة له نعم لرفع الامر الى الحاكم ليقرر له الاقل
من نفقته واجرة مثله كولى القيم وأنتى ابن الصباغ بأن له الاستقلال بذلك من
غير ما كم وينعزل الناظر بالفق فيكون النظر للحاكم والسواقف عزل من

(قوله العدالة) قال النذوى
الباطنة والكفاية ومن
لازمها الاهتداء الى
التصرف لا من
لا يمدى اليه لا يكون
كافياً واكتفاء السبكي
بإظهاره المال الاندعى
في تربيته قال البلقيني
ونظر الذى على وقف
الذى الموقوف على أهل
الذمة اذا كان عدلاً في
دينه كوسيلة لذى
كذلك والاصح فيها الوجه
وكذا ولاية كافر على مال
لمقل كافر

ولا ونصب غيره الا ان شرط نظره حال الوقف (تفتحة) لو طلب المستحقون من الناظر كتاب الوقف ليكتبوا منه نسخة حفظا لاستحقاقهم لزمه تمكينهم كما أتقى بعضهم

(باب في الاقرار)

هو لغة الاثبات وشرعا اخبار الشخص بحقوق عليه ويسمى اعترافا (يؤاخذ باقرار مكاف مختار) فلا يؤاخذ باقرار مني ومجنون ومكره بغير حق على الاقرار بان ضرب لي قرا ما مكره على الصدق كأن ضرب لي صدق في قضية اتهم فيها فيصع حال الضرب وبعد على اشكال قوي فيه سيما ان علم انهم لا يرفعون الضرب الا بأخذت مثلا ولو ادعى صبا أمكن او نحو جنون عهد او اكرها وثم أمانة كحبس أو ترسيم وثبت بيينة أو باقرار المقر له أو بيمين مردودة صدق بيمينه ما لم تقم بيينة بخلافه وما اذا ادعى الصبي ببلوغا بامناه ممكن فيصدق في ذلك ولا يحلف عليه أو بسن كاف بيينة عليه وان كان غريبا لا يعرف وهي رجلا لان نعم ان شهد أربع نسوة بولادته يوم كذا قبان ويثبت من السن تبعها كما قاله شيخنا (وشرط فيه) أي الاقرار (لفظ) يشترط التزام بحق كعلي او عندي كذا) زيد ولو زاد فيها ألطن او حسب لغائنا ان كان المقر به معينا كزيد هذا التوب او خذبه او غيره كاه توب أو ألف اشترط أن يضم اليه شيء مما يأتى كعندي او على وقوله على او في ذمتي للدين ومعنى او عندي للعين ويحمل العين على أدنى المراتب وهو الوديعة فيقبل قوله بيمينه في الرد والتلف (و) ك(نعم) وبلى وصدقت (وأبرأتني) منه أو أبرئني منه (وقضيت له جواب اليس لي) عليك كذا (أو) قاله (لي عليك كذا) من غير استفهام لان المفهوم من ذلك الاقرار ولو قال ارض الالف الذي لي عليك او اخبرت ان لي عليك الفاق قال نعم او اهتني او لا أنت كرماء عيبه او حتى أفع الكيس او اجد المفتاح او الدرهم مثلا فاقراره حيث لا استهزاء فان اقترن بواحد مما ذكر قرينة استهزاء كإيراد كلامه بنحو ضحك وهز رأس مما يدل على التعجب والانكار أي وثبت ذلك كما هو ظاهر لم يكن به مقررا على المعتمد وطلب البيع اقرار بالملك والعارية والجارعة بملك المنفعة لكن تعيينها الى المقر وأما قوله ليس لك على أكثر من الف جوابا لقوله لي عليك ألفا ونحو سب او اكتبوا لزيد على ألف درهم او اشهدوا علي بكذا او بما في هذا الكتاب فليس باقرار بخلاف

(قوله فليس باقرار) أي
أما بالنسبة للأول فلان
نفي الزاؤه عليه لا يوجب
اثباته ولا اثبات مادونه
وأما بالنسبة للثاني فلم
يدع له شيء وأما الثالث
فلان الأمر بان يكتب عليه
ألف بل ولا ان كتب
بنفسه أن له عليه ألفا
ليس باقرار اذ ليست
الكتابة المجردة من
اللفظ اقرارا

النكاح ولما فيه من حفظ الدين وبقاء النسل وأما السائق العاجز عن المؤن
فالأولى له تركه وكسر حاجته بالصوم لا بالدواء وكره له العاجز عن المؤن غسيراائق
ويجب بالإنذار حيث نذب (و) سن (نظر كل) من الزوجين بعد العزم على النكاح
وقبل الخطبة (الآخر غير عورة) مقررة في شروط الصلاة فينظر من الحرة وجهها
ليعرف جمالها وكفيها ظهرها وبطنها ليعرف خصوصية بدنها وعن يهارق ما عدا ما بين
السرة والركبة وهما ما تنظران منه ذلك ولا بد في حل النظر من تيقن خلوها من
نكاح وعدة وأن لا يغلب على ظنه أنه لا يحجب ونذب إن لا يتيسر له النظر أن يرسل
نحو امرأة ليتأملها ويصفها له وخرج بالنظر المس فيحرم إذا حاجة إليه
* (مهمة) يحرم على الرجل ولو شجاء ما تعمد أنظر شيء من بدن اجنبية حرة
أو أمة باغت حدا تشتهي فيه ولو شوهاء أو عجوزة وعكسه خلافا للعاوي كالرافعي
وإن نظر بغير شهوة أو مع أمن الفتنة على المعتمد لا في نحو امرأة كما أفتى به غير
واحد وقول الاستوى تبعاً لاروضة الصواب حل النظر إلى الوجه والكفين عند
أمن الفتنة ضعيف وكذا اختيار الأذرعى قول جمع يحل نظر وجهه وكف عجوز
يؤمن من نظرها الفتنة ولا يحل النظر إلى عنق الحرة ورأسها أظعا وقبل يحل مع
الكراهة النظر بلا شهوة وخوف فتنة إلى الأمة إلا ما بين السرة والركبة لأنه
عورتها في الصلاة وليس من العورة الصوت فلا يحرم سماعه إلا أن خشي منه فتنة
أو اتذبه كما يحجب الزركشي وأفتى بعض المتأخرين بجواز نظر الصغير للنساء في
الولائم والأفراح والمعتمد عند الشنخين عدم جواز نظر فرج صغيرة لا تشتهي
وقبل بكره ذلك ويصح المتولى حل نظر فرج الصغير إلى التمييز وجزم به غيره وقبل
يحرم ويجوز لنحو الام نظر فرجها أو مسه زمن الرضاع والتربية لأخر ورة ولا عبد
العدل النظر إلى سديته المتصفة بالعدالة ما عدا ما بين السرة والركبة كهي
ولمحرم ولو فاسقاً وكافراً نظرها وراءه سرة وركبة منها كنظرها إليه ومحرم ومما ثل
مس ما وراء السرة والركبة نعم من ظهرها أو ساق محرمه كأمه وبنته وعكسه
لا يحل إلا الحاجة أو شفقة وحيث حرم نظره حرم مسه بلا حائل لأنه يبلغ في اللذة نعم
يحرم من وجهه الاجنبية مطلقاً وكل ما حرم نظره منه أو متصلاً حرم نظره
منفصلاً كقلامه يد أو رجل وشعر امرأة وعانة رجل فيجب مواراتهمما وتحتجب
وجوباً مسلمة من كافرة وكذا عفيفة عن فاسقة أي بساق أو زناً أو قيادة ويحرم

أولى من غيرها بالخبر تخير والنطفكم ولا تضعوها في غير الأكفاء وتكره بنت
 الزنار الفاسق (وحيلة) أولى لخبر خير النساء تسرا إذا نظرت (و) قرابة (بعيدة)
 عنه عن في نسبه أولى من قرابة قريبة وأجنبية لضعف الشهوة في القرية فيحيي
 الولد ضعيفا والقرية من هي في أول درجات السمومة والخزولة والاجنية أولى
 من القرابة القرية ولا يشكل ما ذكر بتزويج النبي صلى الله عليه وسلم زينب
 مع أنها بنت عمه لأنه تزويجها يبالجواز ولا بتزويج علي فاطمة رضي الله عنهما
 لأنها بعيدة أذهى بنت ابن عمه لا بنت عمه (وبكر) أولى من الثيب للامرء في
 الأخبار الصحيحة إلا أنه ذكر ضعف آله عن الاقتضاض (و ولد) وودود (أولى)
 لا مريم ما يعرف ذلك في البكر بأقاربها والأولى أيضا أن تكون وافرة العقل
 وحسنة الخلق وأن لا تكون ذات ولد من غيرها الأصلحة وأن لا تكون شقراء ولا
 طويلا مهزولة للنهي عن نكاحها وحمل رعاية جميع ما مر حيث لم تتوقف العفة
 على غير متصفاتها والأفهي أولى قال شيخنا في شرح المنهاج ولو تعارضت تلك
 الصفات فلا يظهر أنه يقدم الدين مطلقا ثم العقل وحسن الخلق ثم الولادة ثم
 النسب ثم البكارة ثم الجمال ثم ما الأصلحة فيه أظهر بحسب اجتهاده انتهى وجزم
 في شرح الارشاد بتقديم الولادة على العقل ونسب الولي عرض موالية على ذوى
 الإصلاح ويسن أن ينوي بالنكاح السنة وصون دينه وانما يثاب عليه ان قصده
 طاعة من نحو عفة أو ولد صالح وان يكون العقد في المسجد ويوم الجمعة وأول
 النهار وفي شوال وأن يدخل فيه أيضا (أركانه) أى النكاح خمسة (زوجة وزوج
 وولي وشاهدان وصيغة وشرط فيها) أى الصيغة (ايجاب من الولي وهو كزوجتك
 أو أنكحتك) مواليته فلا ينعى إلا بحسب الأبأحد هذين اللفظين لخبر مسلم
 اتقوا الله في النساء فانكم أخذتموهن بأمانة الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله
 وهي ما ورد في كتابه ولم يرد فيه غيرها ولا يصح بأزواجك وأنكحتك على الوجه
 ولا بكناية كالحللك ابنتي أو عقدتها لك (وقبول متصل به) أى بالايجاب من
 الزوج وهو (كترزوجهما أو نكحتهما) فلا بد من دال عليهما من نحو اسم أو ضمير
 أو إشارة (أو قبلت أو رضيت) على الأصح خلافا للسبكي لافعلت (نكاحها)
 أو تزويجها أو قبلت النكاح أو التزويج على المعتمد لا قبلت ولا قبلتها مطلقا
 أى المنكحة ولا قبلته أى النكاح والأولى في القبول قبلت نكاحها لأنه

المرضعة أمه وذو اللبن أباه وتسرى الحرمة من الرضيع إلى أصولهما وفعولهما
 وحواشيهم ما نسبوا ورضاعا وإلى فروع الرضيع لا إلى أصوله وحواشيه ولو أقر
 رجل وامراة قبل العقد أن بينهما أخوة رضاع وأمكن حرم ثنا كجهما وان
 رجعا من الاقرار أو بعده فهو باطل فيفرق بينهما وان أقر به فأنكرت صدق
 في حقه و يفرق بينهما أو أقرت به دونه فان كان بعد ان هيئته في الاذن للتزويج
 أو مكنته من وطئها ياهالم يقبل قولها والا صدقت بيمينها ولا تسعدهوى نحو
 أب محرمية بالرضاع بين الزوجين ويثبت الرضاع برجل وامراةتين وبأربع
 نسوة ولو فهن أم المرضعة ان شهدت حسبة بلا سبق دهوى ككشهادة أب
 امرأة وابنتها بطلاقها كذلك وتقبل شهادة مرضعة مع غيرها لم تطلب أجرة
 الرضاع وان ذكرت فعلها كأشهد اني أرضعتها وشرط شهادة الرضاع
 ذكر وقت الرضاع وعدده وتفرق المرات ووصول اللبن إلى جوفه في كل رضعة
 ويعرف بمنظر حلب وإيجار وازدرا أو بقرائن كامتصاص ثدى وحركة حاقه
 بعد علمه انها ذات لبن والالم يحل له أن يشهد لان الاصل عدم اللبن ولا يكفي
 في أداء الشهادة ذكره القرائن بل يعتمد عليها ويجزم بالشهادة ولو شهد به دون
 التصاب أو وقع شك في تمام الرضعات أو الحواين أو وصول اللبن جوف الرضيع
 لم يحرم النكاح لكن الورع الاجتناب وان لم يخبره الا واحدة نعم ان صدقها
 يلزم الاخذ بقولها ولا يثبت الاقرار بالرضاع الا برجلين عدلين (أو مصاهرة
 فتحرم زوجة أصل) من أب أو جد لأب أو أم وان علام من نسب أو رضاع (وفصل)
 من ابن وابنه وان سفل منه ما أو أصل زوجة أي أمها تناسبا أو رضاع وان
 علمت وان لم يدخل بها لالاية وحكمته ابتداء الزوج بكاملها والخلوة لترتيب
 أمر الزوجة فحرمت كما بقية بناتها بنفس العقد لا يمكن من ذلك واعلم انه يعتبر في
 زوجتي الاب والابن وفي أم الزوجة عند عدم الدخول بهن ان يكون العقد صحيحا
 (وكذا فصلها) أي الزوجة بنسب أو رضاع ولو بواسطة سواء بنت ابنتها وبنت
 ابنتها وان سفلت (ان دخل بها) بأن وطئها ولو في الدبر وان كان العقد فاسدا
 وان لم يطأها لم تحرم بنتها بخلاف أمها ولا تحرم بنت زوج الام ولا أم زوجة الاب
 والابن ومن وطئ امرأة بملك أو شبهة منه كان وطئ بفاسد نكاح أو ثراء أو بظن
 زوجة حرم عليه أمهاتها وابنتها وحرمت على آباءه وأبناؤه لان الوطء بملك أمين

امرأة نفسها ولو باذن من ولها ولا يثبتها خلافاً لابي حنيفة فيهما ويقبل اقرار
مكافئة لمصدقها وان كذبها ولها لان النكاح حق الزوجين فيثبت بتصادقهما
(وهو) أي الولي (أب) من دونه حساً أو شرعاً (أبوه) وان هلا (فيزوجان) أي
الأب والجد حيث لا عداوة ظاهرة (بكر أو ثيباً بلاوط) لمن زالت بكارتها بنحو
اصبع (بغير اذنها) فلا يشترط الاذن منها بالغة كانت أو غير بالغة لكمال شفقتة
ونحو الدارقطني التيب أحق بنفسها من ولها والبكر يزوجهما أبوها (الكف) (الكف)
موسر بمهر المتسل فان زوجها المجبر أي الأب أو الجد لغير كف لم يصح النكاح
وكذا ان زوجها الغير موسر بالهر على ما اعتمدته الشبخان لكن الذي اختاره
جمع محققون الصحة في الثانية واعتمدته شيخنا ابن زبادو يشترط لجواز مباشرة
لذلك لا يصحته ~~مكونه~~ بمهر المتسل الحال من نقد المبلد فان انتقياصح بمهر
المثل من نقد المبلد ~~(فرع)~~ لو أقر مجبراً بالنكاح لكف قبل اقراره وان
انكرته لان من ملك الانشاء ملك الاقرار بخلاف غيره (لا) يزوجان (ثيباً بلاوط)
ولو زنا وان كانت ثيباً بقواها ان حلفت (الا باذنها نطقاً) للغير السابق (بالغة)
فلا تزوج التيب الصغيرة العاقلة الحرة حتى تبلغ لعدم اعتبار اذنها خلافاً لابي
حنيفة رضي الله عنه (وتصدق) المرأة البالغة (في) دعوى (بكاره بلاعين وفي
ثبوت قبل عقد) عليها (ييمينها) وان لم تزوج ولم تذكر سبباً فلا تسأل عن السبب
الذي صارت به ثيباً وخرج بقولي قبل عقد دعواها التيوبة بعد أن تزوجهما الأب
بغير اذنها بظنه بكاراً فلا تصدق هي لافي تصديقهما من ابطال النكاح مع ان
الاصل بقاء البكاره بل لو شهدت أربع نسوة بشيروتها عند العقد لم يبطل لاحتمال
ازالتهما بنحو اصبع أو خلعت يدونها وفي فتاوى السكمان الرداد يجوز للأب تزويج
صغيرة أخبرته ان الزوج الذي طلقها لم يطأها أي اذا غلب على ظنه صدق قولاها
وان طأها الزوج أياماً ولا يتظر بلوغها للتزويج (ثم) بعد الاصل (عصبتها
وهو) من على حاشية النسب فيقدم (اخ لا يوين فأخ لاب فينوهما) كذلك
فيقدم بنو الاخوة لا يوين ثم بنو الاخوة لاب (بعد ابن الاخ) (عم) لا يوين ثم
لاب ثم ينوهما كذلك ثم عم الاب ثم ينوه كذلك وهكذا (ثم) بعد ذلك عصبة
النسب من كان عصبة بولاء ~~مكتوب~~ ترتيب ارثهم فيقدم (معتق فعصباته) ثم معتق
المعتق ثم عصباته وهكذا (فيزوجون) أي الاولياء المذكورون على ترتيب ولايتهم

(أو) غاب إلى دونهما لكن (تعذر وصول إليه) أي إلى الولي (لخوف) في الطريق من القتل أو القرب أو أخذ المال (أو قد) أي الولي بأن لم يعرف مكانه ولا مونه ولا حياته بعد غيبة أو حضور فقال أو انكسار سفينة أو أسر عدو هذا إن لم يحكم بموته والأزوجهما الأبعد (أو مضل) الولي ولو مجبراً أي منع (مكففة) أي بالغة عاقلة (دعت إلى) تزويجهما من (كفء) ولو بدون مهر مثل من تزويجهما به (فروع) لا يزوج القاضي إن عضل مجبر من تزويجهما بكف معينة وقد عين هو كفؤ آخر غير معينها وإن كان معينه دون معينها كفاءة ولا يزوج ضراً مجبراً ولو أباً أو جداً إن كانت ثيباً لا تمن عيته والا كان عاتلاً ولو ثبت تواري الولي أو تعززه زوجها الحاكم وكذا يزوج القاضي إذا أحرم الولي أو أراد نكاحها كابن عم قد عين يساويه في الدرجة ومعتق فلا يزوج الأبعد في الصور المذكورة لبقاء الأقرب على ولايته وإنما يزوج القاضي أو طفله إذا أراد نكاح من ليس له أولى قاض آخر يعمل ولايته أي إذا كانت المرأة في حمله أو نائب القاضي الذي يتزوج هو أو طفله (ثم) إن لم يوجد ولي ممن مرفق زوجها (محكم عدل) حر واثم مع خالطها امره الزوجوها منه وإن لم يكن مجتهداً إذا لم يكن ثم قاض ولو غير أهل ولا يشترط كون المحكم مجتهداً قال شيخنا نعم إن كان الحاكم لا يزوج إلا بدراهم كما حدث الآن فيجبه أن لها أن تولى عدلاً مع وجوده وإن سلمنا أنه لا ينزل بذلك بأن علم موليه ذلك منه حال التولية انتهى ولو وطئ في نكاح بلا ولي كأن زوجت نفسها ولم يحكم الحاكم بصحته ولا يبطل لأنه لم يهرم المثل دون المسمى لقساد النكاح ويعززه معتقد تخريجه ويسقط عنه الحد (و) يجوز (القاض تزويج من قالتها خلية عن نكاح وعدة) أو طلقه في زوجي واعتدت (مالم يعرف لها زوجاً) معيناً (والا) أي وإن عرف لها زوجاً باسمه أو شخصه أو صيته (شرط) في صحة تزويج الحاكم إهادون الولي الخاص (اثبات إفراده) بخوطلاق أو موت سواء أقاب أم حضر وإنما فرقة وابن المعين وغيره مع أن المدار العلم يسبق الزوجية أو بعده حتى يعمل بالأصل في كل منهما لأن القاضي لما تعين الزوج عنده باسمه أو شخصه تأكد له الاحتياط والعمل بأصل بقاء الزوجية فاشترط الثبوت ولائها لما ذكرته معينة باسم العلم كأنها ادعت عليه بل صرحوا بانها دعي عليه فلا بد من إثبات ذلك بخلاف ما إذا عرف مطلق الزوجية من غير تعيين بما ذكرنا كقبي بانخبارها بالخلو

(قوله معتقد تخريجه) أما من لا يعتقد تخريجه يمكن في أداة الحد في فلا يعززه به وهذا هو المعتد خلافاً لما استلقتاه من ابن الصلاح المبنى على الضعيف (قوله لم يل فاعل يسن) (قوله اثبات ذلك) اسم الإشارة عائد على الطلاق

عن الموانع لقول الاصحاب ان العبرة في العقود بقول اربابها واما الولي الخاص
 فيزوجها ان صدقها وان عرف زوجها الاول من غير اثبات طلاق ولا يمين لكن
 يسن له كقاضي لم يعرف زوجها اطلب اثبات ذلك وفرق بين القاضي والولي حيث
 فصل بين المعين وغيره في ذلك دون هذا لان القاضي يجب عليه الاحتياط اكثر من
 الولي (و) يجوز (للمحبر) وهو الاب والجد في البكر (توكيل) معين صحيح تزوجه
 (في تزويج مولايته بغير اذنها) وان لم يعين المحبر الزوج في توكيله (وعلى وكيل)
 ان لم يعين الولي الزوج (رعاية حظ) واحتياط في امرها فان زوجها بغير كف
 أو بكف وقد خطها أو كفأمنه لم يصح التزويج لمخالفتها الاحتياط الواجب
 عليه (و) يجوز التوكيل (لغيره) أي غير المحبر بأن لم يكن أباً ولا جداً في البكر أو
 كانت مولايته ثيباً فليوكل (بعد اذن) حصل منها (له فيه) أي التزويج ان لم
 تنه عن التوكيل واذا عينت لولي رجلاً فليعينته للوكيل والا لم يصح تزويجه ولو
 لم عينته لان الاذن المطابق مع ان المطلوب معين فاسد وخرج بقولي بعد اذنها
 لولي في التزويج ماله وكاه قبل اذنها له فيه فلا يصح التوكيل ولا التكاح نعم لو وكل
 قبل ان يعلم اذنها له ظاهراً جواز التوكيل قبل الاذن فتزوجها الوكيل صح ان تبين أنها
 كانت أذنت قبل التوكيل لان العبرة في العقود بما في نفس الامر لا بما في ظن
 المكاف والا فلا (فروع) لزواج القاضي امرأة قبل ثبوت توكيله بل بخبر
 عدل نفذ وصح لكنه غير جائز لانه تعالى عقد افا - دافي الظاهر كما قاله بعض
 اصحابنا ولو باغت الولي امرأة اذن مولايته فيه فصدقها او وكل القاضي فتزوجها
 صح التوكين والتزويج ولو قالت امرأة لوايها اذنت لك في تزويجي لمن اراد تزويجي
 الآن وبعد طلاق وانقضاء عدتي صح تزويجه بهذا الاذن ثانياً ولو وكل الولي
 اجنبياً بهذه الصفة صح تزويجه ثانياً ايضاً لانه وان لم يعلم حال الاذن لكنه
 تابع لاسم له حال الاذن كما اتفق به الطيب الناشري واقربه بعض اصحابنا ولو امر
 القاضي رجلاً بتزويج من لولي انها قبل استئذانها فيه فتزوجها باذنها جاز بناء
 على الاصح ان استنابته في شغل معين استخلاف لا توكيل (فروع) لو استخلف
 القاضي فقهاً في تزويج امرأته لم يكف الكتاب فقط بل يشترط اللفظ عليه منه
 وليس لاكتوب اليه الاعتماد على الخط هذا ما في أصل الروضة وتضعيف البلقيني
 له مردود بتصریحهم بأن الكتاب وحده لا تفيد في الاستخلاف بل لا بد

من اشهاد شاهدين على ذلك قاله شيخنا في شرحه الكبير (و) يجوز (لزوج وكيل
 في قبوله) أي النكاح فيقول وكيل الولي للزوج زوجته فلانة بنت فلان بن
 فلان ثم يقول موكل أو وكالة عنه ان جهل الزوج أو الشاهدان وكالاته والالم
 يشترط ذلك وان حصل العلم باخبار الوكيل ويقول الولي لو وكيل الزوج زوجته
 بنتي فلان بن فلان فيقول وكيله كما يقول ولي الصبي حين يقبل النكاح له قبلت
 نكاحها له فان ترك لفظه فيهم الم يصح النكاح وان نوى الموكل أو الطفل كما لو قال
 زوجتك بدل فلان لعدم التوافق فان ترك لفظه في هذه انعقد للوكيل وان نوى
 موكله **(فروع)** من قال أنا وكيل في تزويج فلانة فلن صدقه قبول النكاح
 منه ويجوز ان أخبره عدل بطلاق فلان أو موته أو توكيله ان يعمل به بالنسبة لما
 يتعلق بنفسه وكذا خطه الموثوق به وأما بالنسبة لحق الغير أو لما يتعلق بالحماكم فلا
 يجوز اعتماد عدل ولا خط قاض من كل ماليس بحجة شرعية **(فروع)** زوج عتيقة
 امرأة حية) عدم ولي عتيقتها نسبا (ولها) أي الولي عتيقة تبعا لولايتها عليها
 في زوجها أو المعتقة ثم جدها بترتيب الاولياء ولا يزوجه ابن المعتقة مادامت حية
 (بأذن عتيقة) ولو لم ترض المعتقة اذ لا ولاية لها فاذا ماتت المعتقة زوجها البتة (و)
 يزوجه (أمة) امرأة (بالغة) رشيدة (ولها) أي ولي السيدة (بأذن واحد) لها
 لانها المالك لها فلا يعتبر اذن الامه لان لسيدها اجبارها على النكاح ويشترط
 ان يكون اذن السيدة نطقا وان كانت بكرا (و) يزوجه (أمة صغيرة بكرا وصغيرا
 أب) فأبوه (لغبطة) وجدت كتحصيل مهر أو نفقة (لا يزوجه عبدهما) لا تقطاع كسبه
 عنهما خلافا لما لا ان ظهرت مصلحة ولا أمة ثيب صغيرة لانه لا يلي نكاح مالهكتها
 ولا يجوز للقاضي أن يزوجه أمة الغائب وان احتاجت الى النكاح وتضررت
 بعدم النفقة نعم ان رأى القاضي بها لان الحظ فيه للغائب من الاتفاق علمها
 بأمرها (و) يزوجه (سيد) بالملك ولو فاسقا (أمة) المملوكة كلها لا المشتركة ولو
 باعتماد بينهما وبين جماعة أخرى بغير رضا جميعهم (ولو) بكرا (صغيرة) أو ثيبا غير
 بالغة أو كبيرة بلا اذن منها لان النكاح يرد على منافع البضع وهي مملوكة له وله
 اجبارها عليه لكان لا يزوجه الغير كف عيب مثبت للخيار أو فسق أو حرفة دنيسة
 الا برضاها له وله تزويجها برفيق ودني نسب لعدم النسب لها ولا يكتب لالسيدة
 تزويج أمتها ان اذن له سيده فيه ولو طلبت الامه تزويجها لم يلزم السيد لانه يتقص

قوله من اشهاد شاهدين
 الى ذلك) أي على
 لا اختلاف (قوله فيها
 وفي العورتين السابقتين
 قوله مادامت حية) قيد
 خرج به ما اذا ماتت
 المعتقة فيزوج عتيقتها
 بها لا انتقال الولاية اليه
 هو اقرب مصداق
 العتيق

قيمتها قال شيخنا زوج الحاكم أمة كافر أسلمت بأذنه والموقوفة بأذن الموقوف عليهم
 أي ان انحصروا والالم تزوج فيما يظهر (ولا ينكح عبد) ولومكاتباً (الاباذن
 سيده) ولو كان السيد أثنى سواء أطلق الاذن أم قيد بامرأة معينة أو قبيلة فينكح
 بحسب اذنه ولا يعدل عما اذن له فيه مراعاة لحقه فان عدل عنه لم يصح النكاح
 ولو نكح العبد بلا اذن سيده بطل النكاح ويفرق بينهما اخلافاً للمالك فان وطئ فلا
 شيء عليه لرشيدة مختارة أما السفينة والصغيرة فيلزم فيه ما مهر المثل ولا يجوز
 له بعد ولو ما دون في التجارة أو مكاتباً أن يتسرى وان جازله النكاح بالاذن لان
 المأذون له لا يملك واذا دفع الملك في المكاتب ولو طلب العبد النكاح لا يجب على
 السيد اجابته ولو مكاتباً ولا يصدق مدعي عتق من عبد أو أمة إلا بالبيعة المعتبرة
 الآتي بها في باب الشهادة وصدق مدعي حرية اصالة يمين مالم يبق اقرار برب
 أو لم يثبت لان الاصل الحرية

﴿فصل في الكفاءة﴾

وهي معتبرة في النكاح لا لصحته بل لانها حق للمرأة والولي فله ما اسقاطها
 (لا يكافي حرة) أصلية أو عتيقة ولا من لم يمسها الرق أو آباءها أو الاقرب اليها منهم
 غيرها بأن لا يكون مثلها في ذلك ولا أثر لس الرق في الامهات (ولا عتيقة) ونية
 غيرها من فاسق ومبتدع فالفاسق كفء للفاسقة أي ان استوى فتقهما (و) لا
 (نسبية) من عربية وقرشية وهاشمية أو مطايبة غيرها يعني لا يكافي عربية آبا
 غيرها من العجم وان كانت امه عربية ولا قرشية غيرها من بقية العرب ولا هاشمية
 أو مطايبة غيرها من بقية قرشية ريش وصح وخن وبنو المطلب شيء واحد فهم ما
 متكافئان ولا يكافي من أسلم بنفسه من لها أب أو أكثر في الاسلام ومن له أبوان
 من اهل الثلاثة آباء فيه على ما مر حوايه لكن - كي القاضي أبو الطيب وغيره فيه
 وجهان هما كفؤان واختاره الرويان وخرجه صاحب العباب (و) لا (سلمية) من
 حرف دينية) وهي مادلات ملاسته على انحطاط المروءة غيرها فلا يكافي من هو أو
 أبوه عجم أو كناس أو راع بنت خياط ولا هو بنت تاجر وهو من يحجب البضائع من
 بهر تشييد بجنس أو براز هو بائع البر ولاهما بنت عالم أو قاض عدل قال الرويان
 وجوبه الاذرعى ولا يكافي عامة جاهل خـ لا فاللروضة والاصح ان البسار لا يعتبر
 الكفاءة لان المال ظل زائل ولا يشترط به اهل المروآت والبصائر (و) لا سلمية

(قوله في الكفاءة) هي
 لغة المساواة في نحو الرتبة
 (قوله من فاسق) أي
 فوجود الفسق فيه أو في
 احد آباءه مانع للكفاءة
 مالم تكن هي مثله أو أكثر
 منه (قوله ولو متقطعا)
 تبين في هذا التعميم شيخه
 حج قال مر يستثنى من
 التقطع كما قاله المتولي
 الخفيف الذي بطراً
 في بعض الازمان اه قال
 ع ش أي كيوم في سنة اه

حالة العقد (من عيب) مثبت لخيار (نكاح) لجاهل به حالته (كجنون) ولو تم قطعها وان قل وهو مرض يزول به الشهور من القلب (وجذام) مستحكم وهي علة يحمر منها العضو ثم يسود ثم يتقطع (وبرص) مستحكم وهو يياض شديد يذهب دموية الجلد وان قلا وعلامة الاستحكام في الاول اسوداد العضو وفي الثاني عدم احمراره عند عصره (غير) ممن به عيب منها لان النفس تعاف بحجة من به ذلك ولو كان بها عيب أيضا فلا كفاءة وان اتفقا أو كان ما بها أقبح أما العيوب التي لا تثبت الخيار فلا تؤثر كالعوى وقطع الطرف وتشوه الصورة خلافا لجمع متقدمين (تتمة) ومن عيوب النكاح رتق وقرن فيها وجب وعنت فيه فلا كل من الزوجين الخيار فوراً في فسخ النكاح بما وجد من العيوب المذكورة في الآخر بشرط أن يكون بحضور الحاكم وليس منها استحاضة وبخروصتان وفروح سبباً للوضيق منغذو يجوز لكل من الزوجين خيار بخلاف شرط وقع في العقد لا قبله كأن شرط في أحد الزوجين حرية أو نسب أو جمال أو يساراً أو بكاراً أو شباباً أو سلامة من عيوب كزواجك بشرط أنها بكر أو حرة مثلاً فان بان أدنى مما شرط فله فسخ ولو بلا قاض ولو شرطت بكاراً فوجدت ثيباً وادعت ذهابها عنه فانكر صدقت بميمتها بالدفع الفسخ أو ادعت اقتضاهاها فانكر فاقول قواها يمينها بالدفع الفسخ أيضاً لكن يصدق هو يمينه لتبطل المهران طلق قبل الدخول (ولا يقابل بعضها) أي بعض خصال الكفاءة (ببعض) من تلك الخصال فلا تزوج حرة بحرية برفيق عربي ولا حرة فاسقة بعبد عفيف قال المتولي وليس من الحرف الدينية خبازة ولو اطرده عرف بلد بتفضيل بعض الحرف الدينية التي نصوا عليها لم يعتبرو يعتبر عرف بلدها فيما لم نصوا فيه وليس للاب تزويج ابنه الصغيرة لأنه مأمون العنت (وزوجها بغير كفء ولي) بنسب أو ولاء (لا قاض برضا كل) منها ومن ولها أو أولياؤها المستوين الكماين لوال المانع برضاهم أما القاضى فلا يصح له تزويجها الغير كفء وان رضيت به على المعتمد ان كان لها ولي غائب أو مفقود لانه كالتائب عنه فلا يترك الحظ له ويبحث جميع متأخرون أنها لو لم تجدد كفوا وخافت الفتنة لزم القاضى اجابتها بالضرورة قال شيخنا وهو متجه مدركاً ما من ليس لها ولي أصلاً فتزويجها القاضى بغير كفء بطلها التزويج منه صحيح على المختار خلافاً للشيخين (مؤخر) لو زوجت من غير كفء بالاجبار أو بالاذن المطلق من التقييد بكفء

(قوله ويعتبر عرف بلدها)
الح) أي بلد الزوجية لا بلد
العقد لان المدار على عاها
به وعدمه وذلك انما
يعرف بالنسبة لعرف
بلدها أي التي هي بها
حالة العقد كما في ج

أو بغيره لم يصح اتزويج ادم رضاها به فان أذنت في تزويجها بمن ظنته كفؤا فإن
 خلافه مع النكاح ولا خيار لها التمسيرها بترك البحث نعم له اختيار ان بان معيبا
 أو رقيقا وهي حرة ﴿تمة﴾ يجوز للزوج كل تمتع منها بما سوى حلقة دبرها ولو
 بمص بظرها أو استمناه به لا يدها لا يده وان خاف الزنا فلا حد ولا اقتصاص
 بأصبع وبسن ملاعبة الزوجة أينا ساو أن لا يخلط بها من الجماع كل أربع ليال
 مرة بلا عذر وأن يتحرى بالجماع وقت السجود وأن يسهل لتفزل اذا تقدم انزاله وأن
 يجامعها عند القدوم من سفره وأن يطيب بالغشيان وان يقول كل ولومع اليأس
 عن الولد بسم الله اللهم حببنا الشيطان وجذب الشيطان ما رزقته ساو أن ينال ما في
 فراش واحد والتهوى له بأدوية مباحة بقصد صالح كعفة ونسل اذهو وسيلة المحبوب
 فليكن محبوبا فيما يظهر قاله شيخناو يحرم علمها منعه من استمتاع جائز ويكره اها
 ان تعف لزوجها أو غيره امرأة أخرى لغير حاجة وله الوطء في زمن يعلم دخول
 وقت الحج كتوبة فيه وخروج وجه قبل وجود الماء وانها لا تغتسل عقبه وتفتون
 الصلاة

(قوله بظرها بالباء الهنة
 التي تقطعها الخاتمة من
 فرج المرأة عند الختان
 كافي م)

﴿فصل في نكاح الامة﴾

(حرم الحر) ولو عقيما أو آيسا من الولد (نكاح أمة) لغيره ولو بمبعضة (الا) بثلاثة
 شروط أحدها (بعجز عن تصالح لمتع) ولو أمة أو رجعية لانها في حكم الزوجة ما لم
 تنقض عدتها بدليل التوارث بان لا يكون تحتها شيء من ذلك ولا قادر على نكاح حرة
 لادمها أو فقره أو التسري بعدم أمة في ملكه أو ثمن اشرائها ولو وجد من يقرض
 أو يهب مالا أو جارية لم يلزمه القبول بل يحل مع ذلك نكاح الامة لامن له وللموئسرا ما
 اذا كان تحتها صغيرة لا تحتل الوطء أو حرمة أو محنونة أو مجزومة أو برصاء أو رتقاء
 أو قرناه فتحل الامة وكذا ان كان تحتها زانية على ما أفتى به غيره احدى ولو قدر على غائبة
 في مكان قريب لم يشق قصدها وامكن انتقالها بالبلد لم تحل الامة اما لو كان تحتها
 غائبة في مكان بعيد عن بلده ولحقه مشقة ظاهرة بأن ينسب متحمها في طلب
 الزوجة الى مجاوزة الحد في قصدها أو يخاف الزنا مدة تصدها فهي كالعدم كاتى
 لا يمكن انتقالها الى وطنه لمصلحة الغربة له (و) نانيها (بخوف زنا) بغلبة شهوة وضعف
 تقوى به فتحل للامة فان ضعفت شهوته وله تقوى او مروءة او حياء يستعصم به الزنا
 أو فويت شهوته وتقوى به لم تحل له الامة لانه لا يخاف الزنا ولو خاف الزنا من امة

باعتها القوة مبله اليها لم تحل له كما صرحوا به والشرط الثالث أن تكون الامة مسلمة
يمكن وطؤها فلا تحل له الامة الكناينة وعند أبي حنيفة ترضى الله عنه يجوز للحر
نكاح امة غيره ان لم يكن تحت حرة (فروع) لو نكح الحر الامة بشروطه ثم أيسر
أو نكح الحر لم ينسخ نكاح الامة وولد الامة من نكاح او غيره ~~كزنا~~ او شبهة بأن
نكحه او هو وميراثه من المال كغير واحد بحرية امة وتزوجها فأولادها
الحام لون منه احرار ما لم يعلم برقة او ان كان عبدا ويلزمه قيمتهم يوم الولادة (وحرل
الم) حر (وطء) امة (الكناينة) لا الوثنية والمجوسية (تتمة) لا يضمن سيد باذنه
في نكاح عبده مهر او لا مؤنة وان شرط في اذنه ضمان بل يكونان في كسبه وفي مال
تجارة اذن له فيها ثم ان لم يكن مكتسبا ولا مأذونا فلهما في ذمته فقط كزائد على
مقدوره وله مهر وجب بوطء في نكاح فاسد لم يأذن فيه سيده ولا يثبت مهر أصلا
بتر وبيع امة لغيره وان سماه وقيل يجب ثم يسقط

فصل في الصدق

وهو ما وجب به نكاح او وطء وسمى بذلك لاشعاره بصدق رغبة باذنه في النكاح
الذي هو الاصل في ايجابه ويقال له ايضا مهر وقيل الصدق ما وجب بتسمية
في العقد والمهر ما وجب بغير ذلك (سن) ولو في تزويج امة بعبده (ذكر صدق
في عقد) وكونه من فضة لا اتباع فيها او عدم زيادة على خمسمائة درهم أصدقة بناته
صلى الله عليه وسلم اذنه من عن عشرة دراهم خالصة وكره اخلاؤه عن ذكره
وقد يجب له ارض كأن كانت المرأة غير جثة التصرف (وما صح) كونه (مخاصم)
كونه (مداقا) وان قل له كونه هوضافان عقد بمال يتمول كنواة وحصة
وقع باذنه وان ترك حقه قد فسدت التسمية لخروجه عن العوضية (واما)
كولي ناقصة بصغرا وجنون وسيد امة (حبس نفسها التقبض غير مؤجل) من المهر
المعين او الحال سواء كان بعضه ام كله اما لو كان مؤجلا فلا حبس لها وان حل قبل
تسليمها بنفسها له ويسقط حق الحبس بوطئه اياها طائفة كاملة فغيرها الحبس
بعد السكال الا ان يسلمها الولي بمصلحة وتعمل وجوبا لنحو تنظف بالطلب منها أو من
واما ما يراه قاض من ثلاثة ايام فأقل لا تقطاع حيض ونفاس نعم لو خشيت انه
يطؤها سلمت نفقته او علم الامتناع فان علمت ان امتناعها لا يفيد واقتضت القرائن
بالقطع بأنه يطؤها لم يبعد ان اها بل عليها الامتناع حينئذ على ما قاله شيخنا (ولو

(قوله في ذمته) اي
بطايبهم ما بعد التيق
واليسار لوجوبها برضا
مستحقهما وفي قول على
السيد لان الاذن ان
هذا حاله التزام للمؤن
وللا سيد المسافرة ان
تسكن بالهر والنفقة
و يفوت الاستمتاع عليه
للكه الرقة وتقدم حقه
(قوله ذكر صدق) اي
في باب العقد فلا اعتبار
بالتوافق قبله او بعده
في استحباب او التزام
حتى لو خالف المسمى فيه
المتفق عليه قبله او بعده
كأن المعتبر ما في باب
العقد

أنكح) الولي (صغيرة) او مجنونة (اورشيدة بكر ابل اذن بدون مهر مثل او عينت له
قدرا نقص منه) او طاعت الاذن ولم تنرض المهر فنقص عن مهر مثل (صح)
النكاح على الاصح (بمهر مثل) لفساد المسمى كما اذا قبل النكاح اطفاه بفوق مهر مثل
من ماله ولو ذكر واهرا سرا او اكثر منه جهر الزه ما عقده اعتبارا بالقدرة اذا
عقد سرا بألف ثم اعيد به رابا لفين شجلا لزم الف (وفي وطء نكاح) او شرا (فاسد)
كافي وطء شبهة يجب (بمهر مثل) لاسية فائده منفعة البضع ولا يثبت بعدد الوطء ان
اتحدت الشهة (ويقرر كاه) اي كل الصداق (يعتبر) لاحدهما ولو قبل الوطء
لاجماع العناية على ذلك (او وطء) اي بغية الحشفة ونقيت البكارة (ويستقط) اي
كله (بفراق) وقع منها (قبله) اي قبل وطء (كنسخها) بيمينه ارباعا ربه وكردها
او بيمينها كنسخه بيمينها (ويشطر) المهر اي يجب نصفه فقط (بطلاق) ولو اختارها
كان قوض الطلاق اليها فطاعت نفسها او عاقب بقولها ففعلات او فبرقت
بالطام وبانفساخ نكاح برذته وحده (قبله) اي الوطء (وسدق نافي وطء)
من الزوجين بيمينته لان الاصل عدمه الا اذا نكحها بشرط البكارة ثم قال وجدتها
ثيبا ولم أطأها فقلت بل زالت بوطئك فتصدق بيمينها لدفع الفسخ ويصدق
هو انشطيره ان طاق قبل وطء (واذا احتملما) اي الزوجان (في قدره) اي
المهر المسمى وكان ما يدعيه الزوج أقل (أو) في (صفته) من شيوخ جنس كدنانير
وحلول وقد راجل وصحة وضدها (ولا يثبت) لاحدهما او تعارضت بينهما
(بخالف) كافي البيع (ثم) بعد الخالف (ينسخ المسمى ويجب مهر المثل)
وان زاده على ما ذقته الزوجة وهو ما يرغب به عادة في مثلها انسابا وصفة من نساء
عصياتها فتقدم أخت لا يوبن فلا يثبت أخ فعمه كذلك فان جهل مهر من فيعتبر
بمهر رحمها كجدة وخالة قال الماوردي والرويانى تقدم الام لاخت لا لام
فالجدات فالخاله فبنت الاخت اي لا لام فبنت الخالة ولو اجتمع أم أب وأم أم
فالذي يتجه اسـ تراؤهما فان تعذرت اعتبر بثلها في الشبهة من الاجنبيات
ويعتبر مع ذلك ما يختلف به غرض كمن ويسارو بكارة وجمال وصاحبة فان
اختصت غنم بفضل أو نعت زبد عليه أو نقص منه لائق بالحال بحسب ما يراه
قاضي ولو ساحت واحدة لم يجب موافقتها (وليس لولي عفوعن مهر) لموايته
كسائر ديونها وحقوقها ووجدت من خط العلامة الطنبدارى أن الحيلة في

(قوله واذا اختلفا أي
الزوجان في قدره الخ)
قد عقد صاحب المهر
هذا المبحث فصلا (قوله
أي المهر المسمى) انما
قيده بالمسمى ليجر
ماله وجب مهر مثل انحو
فساد تسمية ولم يعرف
اهام مهر مثل فاختلفا
فيه فيصدق الزوج
بيمينته لانه غارم (قوله
ولو دفع لخطوبته الخ)
بمفعول دفع محذوف أي
ملا أو شيئا

برأه الزوج عن المهر حيث كانت المرأة صغيرة أو مجتونة أو سفهة أن يقول الولي
 مثلا طلق وابتى على خمسة أدرهم مثلا على فيطلق ثم يقول الزوج أحلت عليك
 موليتك بالصداق الذي أها على فيقول الولي قبلت فيبرأ الزوج حينئذ من الصداق
 انتهى ويصح التبرع بالمهر من مكافئة بلفظ الأبراء والعفو والاستقاط والاحلال
 والتحليل والاباحة والهبه وان لم يحصل قبول **(مهمات)** لو خطب امرأة
 ثم أرسل أو دفع باللفظ اليها ما قبل العقد أي ولم يقصد التبرع ثم وقع الاعراض
 منها أو منه رجوع بما وصلها منه كما صرح به جمع محققون ولو أعطاهما ما لا فائدة
 هدية وقال صدق صدق يهينه وان كان من غير جنسه ولو دفع لخطوبته
 وقال جعلته من الصداق الذي سيجب بالعقد أو من الكسوة التي ستجب بالعقد
 والتمكين وقالت بل هي هدية فالذي يتجه تصديقها إذا قرئته هنا على صدقه في
 قصده ولو طلق في مسئلتنا بعد العقد لم يرجع بشئ كما رجعه الأذرعى خلافا للبعوى
 لأنه إنما أعطى لأجل العقد وقد وجد **(تنبيه)** تجب عليه لزوجة موطوءة
 ولو أمة متعة بقران بغير سببها أو بغير موت أحدهما وهي ما يترضى الزوجان عليه
 وقيل أقل مال يجوز جعله صداقا ويسن أن لا يتقص من ثلاثين درهما فان تنازعا
 قدرهما القاضي بقدر حالهما من يساره واعساره ونسبها وصفاته **(خاتمة)**
 الوليمة امرس سنة مؤكدة للزوج الرشيد وولي غيره من مال نفسه ولا حد لأهلها
 لكن الأفضل للأقارب وفاة ووقتها الأفضل بعد الدخول لا التباعد وقيل بعد العقد
 يحصل بها أصل السنة والتجه استمرار طلبها بعد الدخول وان طال الزمن
 كالعقيقة أو طلقها وهي لبلا أولى وتجب على غيره من ذور بأعذار الجمعة وقاض
 الإجابة إلى وليمة عرس عمت بعد عقد لا قبله ان دعاه مسلم اليها بنفسه أو نائبه الثقة
 وكذا عمه يرمي بهد منه كذب وهم بالدعاء الموصوفين بوصف قصده كبرانه وعشيرته
 أو أوصدقائه أو أهل حرقة فلو كثر نحو عشيرته أو عجز عن الاستيعاب لفقره لم
 يشترط عموم الدعوة على الأوجه بل الشرط أن لا يظهر منه قصد تخصيص لغنى
 أو غيره وان يبين المدعو بعينه أو وصفه فلا يكفي من أراد فليحضر أو ادع من شئت
 أو أقيمت بل لا تسن الإجابة حينئذ وان لا يترتب على إجابته خلوة محرمة فالمرأة
 تحجبها المرأة أن أذن زوجها أو سيدها لا الرجل الا ان كان هناك مانع خلوة
 محرمة كحرم لها أوله أو امرأته أو أباها مع الخلوة فلا يحجبها مطلقا وكذا مع عدمها

(قوله اقضى) خرج ماله
 يخص الفقراء لفقرهم
 فلا يمنع من الوجوب وهو
 صادق بثلاث صور بأن
 يعم الدعوة بين أو يخص
 الفقراء لفقرهم أو يخص
 الأغنياء لكونهم أهل
 حرقة أو جيرانه

ان كان الطعام خاصا به كان جلست بيته وبشت له الطعام الى بيت آخر من
دارها خوف الفتنة بخلاف ما اذا لم تحف فقد كان مفسيان واضرا به يزورون رابعة
العدوية ويسمعون كلامها فان وجد رجل كسفيان وامرأة كرابية لم تحرم
الاجابة بل لا تنكره وان لا يدعي التحوف منه او طمع في جاهه او لاعتقه على
باطل ولا الى شبهة بأن لا يعلم حرام في ماله أما اذا كان فيه شبهة بأن علم اختلاطه
أو الطعام الواسعة بحرام وان قل فلا يجب اجابة بل تنكره ان كان أكثره حراما
فان علم ان من الطعام حرام حرمت الاجابة وان لم يرد الا كل منه كما استظهره
شيخنا ولا محل فيه منكر لا يزول بحضوره ومن المنكر مترجدا بحجرو فرش
مغسوة أو مبرورة وجود من يفعل الماخرين بالفحش والكذب فان كان
حرمت الاجابة ومنه صورة حيوان مشتملة على ما لا يمكن بقاؤه بدونه وان لم
يكن له تأثير كقرص بأجنحة وطير بوجه انسان على سقف أو جدار أو ستر عاق
لزينة أو ثياب ملبوسة أو وسادة منصوبة لانها تشبه الاصنام فلا يجب الاجابة
في شيء من الصور المذكورة بل تحرم ولا أثر بعد حمل التقدير الذي عليه صورة كالة
لانه للصاحبة ولا نهائمه بالعاملة في ما يجوز حضور محل فيه صورة تمثهن كالصور
بساط يد امر ومخدة نيام أو بسكا عليها وطبق وخوان وقصعة وباريق وكذا
ان قطع رأسه لزال ما به الحياة ويحرم ولوعلى نحو ارض تصور حيوان وان لم
يكره نظائره يجوز تصور اربع النباتات لان عائشة رضي الله عنها كانت تلعب
بها عنده صلى الله عليه وسلم كافي - لم وحكمته تدبر بين امر الترية ولا يحرم
أيضا تصوير حيوان بلا رأس خلافا للتولي ويجعل صوغ حلي ونسج حرير لانه محل
لفناء نعم منتهى لمن لا يحل له استعماله حرام ولو دعاه انسان اجاب اسبهما
دهوة فان دعياه مع الاجاب الاقرب رحمة فدارا ثم بالسرعة وتسبب اجابة سائر
الولا ثم كما عمل للختان والولادة وسلامة المرأة من الطلق وقدم المسافر وختم
القرآن وهي مستحبة في كلها (فروع) يندب الا كل في صوم نفل ولو
مؤكد الارضاء ذى الطعام بان شق عليه اما كنه ولو آخر النهار لا امر بالفطر
ويشأب على ما مضى وقضى مذابوا مكانه فان لم يشق عليه اما كنه لم يندب الا فطار
بل الامساك أولى قال الغزالي يندب ان ينوي فطره ادخال السرور عليه ويجوز
للمضيف ان يأكل مما قدم له بلا لفظ من المضيف نعم ان انتظر غيره لم يجوز قبل

(قوله وفرش مغسوة)
عبارة غيره وفرش مالا
يجل قال الجبري هذا
لا يتناول نصيبه على الجدران
مع انه حرام على الرجال
وانساء قال الزركشي
ومحله بالنسبة للمصور
اما مجرد الدخول فلا يحرم
بل ينكره كافي الشرح
الصغير عن الاكثرين
فقال غيره منهم من التحريم
ضعيف

حضوره الا بافظ منه وصرح الشيخان بکراهة الا كل فوق الشبع واخرون بحرمته
 وورد بسند ضعيف زجر النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتمد الرجل على يده اليسرى
 عند الاكل قال مالك ونوع من الاتكاء فالتسنة الا كل أن يجلس جاثيا على
 ركبتيه وظهوره قدميه او يصب رجلاه اليمنى ويجلس على اليسرى ويصكره
 الا كل متكثاره والمتمد على وطاء تحتها وطء الا فباقتله لا قاتما
 والشرب قائما خلاف الاولى ويسن الا كل ان يغسل اليدين والقدم قبل الاكل
 وبعده وقرأ سورة الاخلاص وقريش بعده ولا يتلع ما يخرج من اناة
 بالخلال بل يرميه بخلاف ما يحمله لسانه من بين اناة يتلعه ويحرم أن يكره الاكل
 مسرعا حتى يستوي أكثر الطعام ويحرم غيره ولو دخل على آكلين فأذنوا له لم
 يجوز له الاكل معهم الا ان ظن أنه عن طيب نفس لا لتجريحه ولا يجوز للضيف أن
 يطعم سائلا أو مارة الا ان علم رضا الداعي ويكره الداعي تخصيص بعض الضيفان
 بطعام نفيس ويحرم للاراذل أكل ما قدم لهم الا ما تاولوا وتناول ضيف اناة طعام
 فأنكسر منه فعمته كما يحته الزركشي لانه في يده في حكم العارية ويجوز للانسان
 اخذ من نحو طعام صديقه مع ظن رضا مالكة بذلك ويختلف بقدر ما أخذ
 وجنسه وبحال المضيف ومع ذلك ينبغي له مراعاة نصفه أهليه فلا يأخذ الا ما
 يخصه أو يرضونه عن طيب نفس لا عن حياء وكذا يقال في قسرات نحو تمرتين
 أما عند الشك في الرضا فيحرم الاخذ كالتطفل ما لم يعلم كأن فتح الباب لي يدخل
 من شاء ولزم مالك طعام الطعام فطرفة ردة رمة ان كان معه وما سأل أو ذميا
 وان احتاجه مالكة مالا وكذا يهية الغير المحترمة بخلاف حربي ومردوزان
 محسن وتارك صلاة وكاتب عور فان منع فله أخذه فهاهوض ان حضر والا
 فنبهة ولو اطعمه ولم يذكره وضا فلا عوض له اتفه به ولو اختلفا في ذكرك
 العوض صدق المالك يمينه ويجوز ثمر نحو سكر وتبيل وتركه أولى ويحل التقاطه
 للعلم برضا مالكة ويكره أخذه لانه دناءة ويحرم اخذ فرخ طير عشت بمك الخبز
 ومك دخل مع الماء حوضه

(قوله وتارك صلاة) أي
 بعد امر الامام ولم يفعله
 أما قبل أمر الامام فمحترم
 كما هو ظاهر (قوله صدق
 المالك يمينه) أي في
 استحقاق أصل العوض
 لا في قدره ما اذا اختلفا في
 قدره فالصدق اغار
 يمينه حيث لا يمينه
 للآخر (قوله تبيل) شجر
 معروف عند أهل اليمن
 (قوله وصغيرة) أي
 وغصوبة ومحبوسة
 وأما لم يكمل تسليها
 ومدعية عابه أنه طلقها
 كافي ج

(فصل في القسم والتسوية)

(يجب قسم الزوجات) ان باتت عند بعضهن بقرة أو غيرها فليزمنه قسم لمن بقي
 منهن ولو قام بهن عذر صك مرض وحيف وتن التسوية بينهما في سائر أنواع

الاستمتاع ولا يؤخذ بميل القلب الي بعضهن وأن لا يعطاهن بأن يبيت عندهن ولا
 قسم بين اماء ولا اماء وزوجة ويجب على الزوجين ان يتعاشرا بالمعروف بأن يتمتع كل
 بما يكرهه صاحبه ويؤدي اليه حقه مع الرضا وطلاقة الوجه من غير ان يحوجه الى
 مؤنة وكافة في ذلك (غير) معتدة عن وطء شبهه لتحریم الخلوة بها وصغيرة
 لا تطبق الوطء (ناشزة) أي خارجة عن طاعته بأن تخرج بغير اذنه من منزله
 أو تمنعه من التمتع بها أو تغلق الباب في وجهه ولو محتونة وغير مسافرة وحدها
 لحاجتها ولو باذنه فلا قسم لهن كما لا تنقذهن (فرع) قال الا ذرهي تقلا
 عن تحزنة الروابي ولو طهر زناها محل له منع قسمها وحقوقها لتقتدى منه نص
 عليه في الام وهو امع القولين انتهى قال شيخنا وهو ظاهر ان اراد به أنه يحل له
 ذلك بالطنا معاقبة لها التلطيح فراشه أما في الظاهر فمدعواه عليها ذلك غير مقبولة
 بل ولو ثبت زناها لا يجوز للقاضي أن يمكنه من ذلك فيما يظهر (وله) أي للزوج
 (دخول في ليل) لواحدة (على) زوجة (أخرى اضرورة) لا غيرها كرضها
 المخوف ولو طنا (و) له دخول (في غير الحاجة) كوضع متاع أو أخذه وعبادة
 وتسليم نفقة وتعرف خبر (بلااطالة) في مكث عرفا على قدر الحاجة وان أطال
 فوق الحاجة عصي لجوره ونقض وجوب الذات النوبة بقدر ما مكث من نوبة
 المدخول عليها هذا ما في المذهب وغيره وقضية كلام المنهاج والروضة وأصلهما
 خلافه فيما إذا دخل في الليل والحاجة وان طال فلا تجب تسوية في الإقامة في غير
 الأصل كأن كان نهارا أي في قدرها لانه وقت التردد وهو يقبل ويكثر وعند
 حل المدخول يجوز له أن يتمتع ويحرم بالجماع لانه بل لا سر خارج ولا يلزم قضاء
 الوطء له لانه بالتشال بل يقضى زمته ان طال عرفا واعلم ان أقل القسم ليلة لكل
 واحدة وهي من الغروب الى الفجر (وأكثره) ثلاث فلا يجوز أكثر منها وان
 تفرق في البلاد الا برضاها وعليه يجعل قول الامية قسم مشاهرة ومساخرة
 والأصل فيه لمن عمل نهارا الليل والنهار قبضه أو بعده وهو أولى تبسع ولحرة
 ليلتان ولامه سلمت له ليلان ونهارا لليلة ويبدأ وجوبا في القسم بقرة (ولجديدة)
 نكحها وفي عصمته زوجة فأكثر (بكر سبع) من الايام يقيمها عندها متواليه
 وجوبا (و) لجديدة (ثب ثلاث) ولا بلا قضاء ولو أمية فمما قوله صلى الله
 عليه وسلم سبع لا يكره ثلاثا ثيب ويسن تخيير الثيب بين ثلاث بلا قضاء

وسبيع بقضاءه فلا تباع (شبيهة) يجب عند الشيخين وان أطال الاندري كالزركشي
 ورده أن يتخلف ليالي مدة الرقاف من نحو الخروج للجماعة وتشييع الجنائز
 وأن يدوي ليالي القسم يتهن في الخروج لذلك أو بعده فبأنه بتخصيص ليلة
 واحدة بالخروج لذلك (ر) وعظ زوجته بذلك لاجل خوف وقوع نشوز منها
 سكا لأعراض والعروس بعد الاقبال وطلاقة الوجه والكلام الحسن بعد
 ليله و (مجر) ان شاء (مضجعا) مع وعظها لا في الكلام بل يكره فيه ويحرم
 الهجره ولو اغير الزوجة فوق ثلاثة أيام للخبر الصحيح نعم ان قصد به ردها عن
 المعصية واصلاح دينها جاز (وضربها) جوارا ضربا غير مبرح ولا دم على
 غير وجهه ومقتل ان أضاف الضرب في ظنه ولو بسوط وعصا لكن نقل الروابي
 تعيينه بيده أو بمندبل (بنشوز) أي بيبه وان لم يتكرر خلافا للعرو يستقط
 بذلك القسم ومنه امتناعه من اذاعته من الى بيته ولولا اشتغالها بالحاجة لمخالفتها
 نعم ان عذرت بنحو مرض أو كانت ذات قدر وخفر لم تعتد البروز لم تلزمها اجابته
 وعليه أن يقسم لها في بيتها ويجوز له أن يؤذيها على شتمها له (تقمة) يعصى
 بطلاق من لم تستوف حقها بعد حضور وقتها وان سكا ان الطلاق رجعي قال ابن
 الرفعة ما لم يكن بسؤالها

(فصل في الخلع)

ضم الخلع من الخلع بفتحها وهما التزاع لان كلام الزوجين لباس لا آخر كما في الآية
 وأمله مكره وقد يستحب كالطلاق ويذهب ذابنده لمن حلف بالطلاق الثلاث
 على شيء لا بد له من فعله قال شيخنا وفيه نظر لكثرة القائلين به ودالصة فلا وجه
 أنه مباح لذلك لا مندوب وفي شرحي المنهاج والارشاد له لو منعها نحو نفقة لختلج
 منه بمال ففعلت بطل الخلع ووقع رجعي كما نقله جمع من قدمون عن الشيخ أبي حامد
 أولا بقصد ذلك وقع باتما وعليه يحمل ما نقله الشيخان عنه انه يصح وبأنه يفعل
 في الحالين وان تحقق زناها لكن لا يكره الخلع حيثئذ (الخلع) شرعا (فرقة
 بهوض) مقصود كهيئة من زوجة أو غيرها راجع (زوج) أو سيده (بالفظ
 طلاق أو خلع) أو مفاداة ولو كان الخلع في رجعية لانها كالزوجة في كثير من
 الاحكام (فلو جرى) الخلع (بلا) ذكر (عوض) معها (بنية التماس قبول) منها
 كان قال خالعك أو فاديتك ونوى التماس قبولها فقبالت (فهر مثل) يجب

(قوله وسبيع بقضاءه) أي
 بقضاء جميع السبع تأسيما
 بتغيره على الله عليه وسلم
 أم سلمة فاختارت
 ثلاثا ومن سافرت وحدها
 بغير إذنه ولو لحاجة
 ثابتة فلا قسم لها نعم
 لو سافرت بها السيد وقد
 بان عند الحرة لياتين
 فضاءها لها اذا رجعت
 اما ان سافرت باذنه
 لحاجة فقط أو لحاجة
 مغايرة لغيرها

ومن علق طلاق زوجته بإبرائها إياها من صداقها لم يقع عليه إلا أن وجدت براءة
صحة من جميعه فيقع باثنا بأن تكون رشيدة وكل منهما لم قدره ولم تتعلق به فزكاة
خلافا لما أطل به الرعي أنه لا فرق بين تعلقاتها وعدمه وإن نقله عن المحققين وذلك
لأن الإبراء لا يصح من قدرها وقد علق بالإبراء من جميعه فلم توجد الصفة المعلق عليها
وقيل يقع باثنا بجهر المثل ولو أبرأته ثم ادعت الجاهل بقدره فإن زوجته صغيرة
صدق بيمينها وبالغية ودل الحال على جهلها به لكونها بحيرة لم تستأذن
فكذلك والامدق يمينه ولو قال إن أبرأتني من مهرك فأنت طالق بعد شهر
فأبرأته برئ مطلقا ثم إن عاش إلى مضي الشهر طلقت والا فلا وفي الأنوار في
أبرأتك من مهرى بشرط أن تطلقني فطلق وقع ولا يبرأ لكن متى في الكافي
وأقره اليعقوبي وغيره في أبرأتك من صداقي بشرط الطلاق أو على أن تطلقني
تبين ويبرأ بخلاف أن طلقت مهرتي فأنت برى من صداقي فطلق الغرة وقع
الطلاق ولا براءة قال شيخنا والمحقق ما في الأنوار لأن الشرط المذكور متضمن
للتعليق **فروغ** لو قال إن أبرأتني عن صداقتك أطلعت فأبرأت فطلق برئ
وطلقت ولم تكن مخالفة ولو قالت طلقني وأنت برى من مهرى فطلقها بانته
لأنها صيغة التزام أوقالت إن طلقني فقد أبرأتك أو فأنت برى من صداقي
فطلقها بانته بجهر المثل على المعتمد لفساد العوض بتعليق الإبراء وأفتى أبو زرعة
فمن سأل زوج بنته قبل الوطء أن يطلقها على جميع صداقها والتزم به والدها
فطلقها واحتمل من نفسه على نفسه إهسا وهي محجورة بأنه خلع على نظير صداقها
في ذمة الأب نعم شرط صحة هذه الحوالة أن يحيله الزوج بإذنته إذ لا بد منها من
إيجاب وقبول ومع ذلك لا تصح إلا في نصف ذلك لا سقوط نصف صداقها عليه
ببنتوتها منه فيبقى للزوج على الأب نصفه لأنه لما سأل به نظير الجميع في ذمته
فاستحقه والمستحق على الزوج النصف لا غير فطريقه أن يسأله الخلع بنظير النصف
الباقي لمحجورته لبراءته حينئذ بالحوالة عن جميع دين الزوج انتهى قال شيخنا
وسيعلم مما يأتي أن الضمان يلزم به مهر المثل فلا التزام المذكور منه وإن لم توجد
الحوالة ولو اختلج الأب أو غيره بصداقها أو قال طلقها وأنت برى منه وقع رجعا
ولا يبرأ من شيء منه نعم إن ضمن له الأب أو الأجنبي الدرك أو قال على ضمان ذلك وقع
باثنا بجهر المثل على الأب أو الأجنبي ولو قال الأجنبي سل فلانا أن يطلق زوجته بأمر

اشتراط في لزوم الالف أن يقول على بخلاف سـل زوجي أن يطلقني على كذا فإنه
توكيد وان لم يقل على ولو قال طلق زوجتك على أن أطلق زوجتي ففعله لا باتت لأنه خلط
غير فاسد لان العرض فيه مقصود خلافا لغيرهم فلكل على الآخر مهر مثل زوجته
(وتبينه) الفرقة بلفظ الخلع طـلاق يتقص العدد في قول نص عليه في القديم
والجديد الفرقة بلفظ الخلع اذ لم يقصد به طلاقا فمـ لا يتقص عدد فيجوز تجديد
التكاح بعد تكرره من غير حصر واختاره كثيرون من أصحابنا المتقدمين والمتأخرين
بل تكرره من البلقين الاقنائه أما الفرقة بلفظ الطلاق بعرض فطلاق يتقص
العدد قطعا كما لو قصد بلفظ الخلع الطلاق لـكن نقل الامام عن المحققين القطع بأنه
لا يصير طلاقا بالنية

(فصل في الطلاق)

وهو ائحة حل القيد وشراعهـ لـ عقد التكاح باللفظ الآتي وهو ما واجب كطلاق
مول لم يرد الوطـ أو مندوب كأن يجزى عن القيام بجهوتها ولو اعدم الميل اليها
أو تكون غير مقيمة مالم يخش الفجور بها أو يئس من الخلق أي بحيث لا يـ برءـ على
عشرتها عادة فيما استظهره شيخنا والافـ حتى توجد امرأ غير مقيمة الخلق وفي
الحديث المرأة الصالحة في النساء كالغراب الا عصم كناية عن ضرورة وجودها
اذا الا عصم هو أبيض الجناحين أو يأمر به احد والديه أي من غير تعنت ارحام
كالبدعي وهو طلاق مدخول بها في نحو حيض بلا عوض منها أو في طهر جامعها
فيه وكطلاق من لم يستوف دورها من القسم وكطلاق المريض بقصد الحرمان
من الارث ولا يحرم جميع ثلاث طلاقات بل يسـ الاقتصار على واحدة أو مكرره بأن
سلم الحال من ذلك كاه للخبر الصحيح أبغض الحلال الى الله الطلاق واثبات بغضه
تعالى له المقصود منه زيادة التفسير منه لاحقيقته لثباتها لعله انما (يقع لغـير
بائن) ولو رجعية لم تنقض عدتها فلا يقع لثلاثة ورجعية انقضت عدتها (طلاق)
مختار (مكاف) أي بالغ عاقل فلا يقع طلاق سبي ومجنون (ومنعت سكر) أي بشرب
خمر أو كل ينج او حشيش اعصابه بازالة عقل بخلاف سكران لم يتعد بتناول مسكر
كأن أكره عليه اولم يعلم أنه مسكر فلا يقع طلاقه اذا صار بحيث لا يميز ادم
تعبه وصدق مدعي اكره في تنبأ وله يمينه ان وجدت قرينة عليه كعبس والا
فلا بد من البيـة ويقع طلاق الهازله بان قصد لفظه دون معناه أو اوجب به بأن لم

(قوله وشراعهـ) قال من
وعرفه المصنف في
تهذيبه بأنه تصرف بمول
للزواج يحدث به لا سبب
فيقطع التكاح والاصل
فيه قبل الاجماع الكتاب
قوله تعالى الطلاق
مرتان فامسك به معروف
او تشرح باحسان وقوله
تعالى يا أيها النبي اذا
طلقت المرأة فطلقوهن
لعدتهن والسنة كقوله
صلى الله عليه وسلم ليس
شي من الحلال أبغض
الى الله تعالى من الطلاق
رواه أبو داود باسناد
صحيح والحاكم ومصححه

الطلاق كان اقرارا بالطلاق انتهى ولو قال لوليها تزوجها فمقر بالطلاق قال المزني
لو قال هذه زوجة فلان حكم بارتفاع نكاحه وأفتى ابن الصلاح فيما لو قال رجل
ان غبت عنها سنة فأناله ابرؤج بأنه اقرار في الظاهر بزوال الزوجية بعد
غيبته السنة فأناله ابرؤج بعد انقضاء عدتها تزوج غيره **فوائد** ولو قال
لاخر طلاقك زوجتك ملتمس الانشاء فقال نعم او اى وقع وكان صريحا فاذا قال
طلقت فقط كان كناية لان نعم متعينة للجواب وطلقت مستعينة فاحتملت
الجواب والابتداء أما اذا قال له ذلك مستخبرا فاجاب بنعم فاقرار بالطلاق ويقع
عليه ظاهرا ان كذب ويدين وكذا الوجه في حال السؤال فان قال اردت طلاقا
ماضي او راجعت صدق بيمينه لاحتماله ولو قيل المطلق اطلقت زوجتك ثلاثا فقال
طلقت وأراد واحدة صدق بيمينه لان طلاق محتمل للجواب والابتداء ومن ثم
لو قالت طلاقى ثلاثا فقال طلاقك ولم ينو عددا فواحدة ولو قال لام زوجته ابتك
طالق وقال اردت بنتها الاخرى صدق بيمينه كالمو قال لزوجتي وأجنبية احدا كما
طالق وقال قدمت الأجنبية لتردد اللفظ بينهما فصحت ارادتها بخلاف ما لو قال
زيت طالق واسم زوجته زيت وقصد اجنبية اسمها زيت فلا يقبل قوله ظاهرا
بل يدين **مهمة** ولو قال عامى اعطيت تلاق فلانة بالتاء او طلاقها بالشكاف
او دلقها بالبدال وقع به الطلاق وكان صريحا في حقه ان لم يطاوعه لسانه الاعلى
هذا اللفظ المبدل او كان عن لغته كذلك كما صرح به الجلال البلقيني واعتمده
جميع متأخرون وأفتى به جمع من مشايخنا والافه وكناية لان ذلك البدال له
اصل في اللغة (و) يقع (بكناية) وهي محتمل الطلاق وغيره ان كانت (معنية)
لايقع الطلاق (مقترنة بأوامر) أى الكناية وتعبيري بمقترنة بأوامر هو ما رجحه
كثيرون واعتمده الاسنوي والشيخ زكريا تبعه الجمع محققين ورجح في أصل
الروضة الاكتفاء بالمقارنة لبعض اللفظ ولولا آخره وهي (كأنت على حرام)
أو حرمك أو حلال الله على حرام ولو تعارفوه طلاقا خلافا لرافعي ولو نوى تحريم
هينها أو تخوف زوجها أو وطئها لم تحرم وعليه مثل كفارة عيب وان لم يطأ ولو قال
هذا الثوب أو الطعام حرام على فلان ولا شئ فيه (و) أنت (خاية) أى من الزوج
فعيلة بمعنى فاعلة او برية منه (وباش) أى مفارقة (و) كأنت (حرة) ومطلقة
بتخفيف اللام أو الطلاقك (و) أنت (كأنى) أو بنتى أو أختى (و) (كيا بنتى)

لمكانة كونها بنته باحتمال البن وإن كنت معلومة النسب (و) ك (أعتقتك
وتركتك) وقطعت نسكحك (و أزالك) وأحلتك أي للأزواج وأشركتك مع
فلانة وقد طاعت من غير (و) ك (ترجى) لأن طاعتك وانت حلال لغيري
بخلاف قوله لا ولي زوجي ههنا مصرح واهتدى أي لاني طاعتك ودهي من
الوداع أي لاني طاعتك (و) ك (خذى طلاقك ولا حاجة لي بك) أي لاني طاعتك
ولست زوجتي إن لم يقع في جواب دهي والافترار (و) ك (ذهب طلاقك
أودع طلاقك) إن فعلت كذا (و) ك (طلاقك واحد) وثبتان فإن قصده الإيقاع
وقع والا فلا وكلت الطلاق أو طلقته وكذا سلام عليك على ما قاله ابن الصلاح ونقله
شيخنا في شرح المنهاج (لا) منها (كطلاقك عيب) أو نقص (ولا قلت) أو
أعطيت (كلمتنا أو حكمك) فلا يقع به الطلاق وإن نوى به التلفظ الطلاق لأنها
ليست من الكنايات التي تحتل الطلاق ولا تعسف ولا أثر لاشتهارها في الطلاق
في بعض القطر كما أفتى به جميع من محقق مشايخ عصرنا ولو فطق بلفظ من هذه
الألفاظ المغماة عند إرادة الفراق فقال له الآخر مستخبرا أطلقت زوجتك فقال
نعم طانا وقع الطلاق باللفظ الأول لم يقع كما أفتى به شيخنا وسئل البلقيني عما لو قال
أها أنت على حرام وطم أنها طاعتك ثلاثا فقال لها أنت طالق ثلاثا طانا وقع
الثلاث بالعبارة الأولى فأجاب بأنه لا يقع عليه طلاق بما أخبر به ثانيا على الظن
المذكور انتهى ويجوز أن ظن صدقه أن لا يشهد عليه ^ب فرع ^ب لو كتب مريخ
طلاق أو كتابته ولم ينو إيقاع الطلاق فلفظ ما لم يتلفظ حال الكتابة أو بعدها
بمصرح ما كتبه فهم يقبل قوله أردت قراءة المكتوب لا الطلاق لاحتماله ولا
يلحق الكتابة بالمصرح طاب المرأة الطلاق ولا فريضة غضب ولا اشتها ر بعض
الفاظ الكنايات فيه (وصدق منكرية) في الكناية (ييمينه) في أنه ما نوى بها
طلاقا فالقول في النية اثباتا ونفيًا قول النوى إذ لا تعرف إلا منه فإن لم تمكن
مراجعة نيته بموت أو فة لم ~~يصح~~ وقوع الطلاق لأن الأصل بقاء العصمة
^ب فرع ^ب قال في العباب من اسم زوجته فاطمة مثلاً قال ابتداء أوجروا بالطلبها
الطلاق فاطمة طالق وأراد غيرها لم يقبل ومن قال لامرأته يا زينب أنت طالق
واسمها عميرة طلفت للإشارة ولو أشار إلى ابنته وقال يا عميرة أنت طالق واسم
زوجته هميرة لم تطلق ومن قال امرأتى طالق مشيراً لأحدى امرأتيه وأراد

(قوله مشيراً لأحدى
امرأتيه وأراد الأخرى
الح) هذه في اجتماع
الإشارة والنية مع
اختلاف موجبها فتقدم
النية على الإشارة أما إذا
اجتمعت الإشارة
والعبارة واختلف
موجبها غابت الإشارة
على العبارة فلو قال طلفت
فلانة ههنا ما يشير
إليه

الآخرى قبل بيمته ومن له زوجتان اسم كل واحدة منهما فاطمة بنت محمد ومهر ف
احمد - ما يزيد فقال فاطمة بنت محمد طالق ونوى بنت زيد قبل انتهى قال شيخنا
لم يقل في المسئلة الاولى اى ظاهر ابل يدين نعم يتجه قبول ارادته لطلقة اسمها
فاطمة انتهى ولو قال زوجتي عائشة بنت محمد طالق وزوجته خديجة بنت محمد
طلقت لانه لا يضر الخطأ في الاسم ولو قال لابنه المكلف قل لأمك أنت طالق ولم يرد
اتوكيل يحتمل التوكيل فاذا قاله اها طلقت كما تطلق ولو اراد التوكيل
ويحتمل انها طالق وكون الابن مخبرا لها بالحال قال الاسنوي ومدرك التردد ان
الامر بالامر باشي ان جعلناه كصدور الامر من الاول كان الامر بالاخبار
بمقالة الاخبار من الاب فيقع والافسلا انتهى قال الشيخ زكريا وبالجملة فينبغي
ان يستغفر فان تفساره حمل بالاحتمال الاول حتى لا يقع الطلاق بقوله
بل يقول الابن لانه لان الطلاق لا يقع بالاشك (ولو قال طلقت ونوى عددا) اثنين
أو واحدة (وقع منوى) ولو في غيره وطوأة فان لم ينو وقوع طلقة واحدة ولو شك في
العدد المفقود أو المنوى فبأخذ بالاقول ولا يخفى الورع (فرع) لو قال طلقتك
واحدة وثنتين فيقع به الثلاث كما هو ظاهر وبه أفنى بعض محققى علماء عصرنا
ولو قال للدخول بها أنت طالق طلقتك بل طلقتك فيقع به ثلاث كما مرح به الشيخ
زكريا في شرح الروض (ويقع طلاق الوكيل) في الطلاق (طلقت) فلانه ونحوه
وان لم ينو عند الطلاق أنه مطلق أو كاه (ولو قال لا خرا عطيبت) أو جعلت بيدك
(طلاق زوجتي) أو قال له رح بطلاقها وأعطها (فهو وكيل) يقع الطلاق بتطبيق
الوكيل لا بقول الزوج - هذا اللفظ بل تحصل الفرقة من حين قول الوكيل متى
شاء طلقت فلانه لا باعلاهما الخبر بأن فلانا أرسل يدي طلاقك ولا باعلاهما ان
زوجك طلق واذا قال له لا تعطه الا في يوم كذا فيطلق في اليوم الذى فيه او بعده
لا قبله ثم ان قصد التقييد بيوم طلق فيه لا بعده (ولو قال اها) أى الزوجة المكلفة
منجرا (طالق نفسك ان شئت فهو تملك) لالطلاق لا توكيل بذلك ويحت أن منه
قوله طلقنى فعالت أنت طالق ثلاثا كنه كناية فان نوى التفويض اليها طلقت
والا فلا يخرج بتقييدى بالمكفة غيرها الفساد عبارتها وبخبر المعلق فلو قال اذا
جامر رمضان فطالق نفسك لغا واذا قلنا انه تملك (في شرط) لوقوع الطلاق
المفوض اليها (نطليها) ولو بكناية (فورا) بأن لا يتخلل فاصل بين تفويضه

(قوله تملك) أى يعطى
حكم التملك على المعقد
لان ما يتعلق بغرضها
كغيره من التملكات
فتزل منزلة قوله ملكتك
طلاقك ولذا اشترط
تكليها وتكليها (قوله
لغا) أى على قول التملك
لان التملك لا يصح تعليقه
كما اذا قال ملكتك هذا
العبد اذا جاء رأس الشهر
وجاز على قول التوكيل كما
في توكيل الاجنبى اهكذا
في الروضة

لم يحل للأول ولو قالت لم انكح ثم كذبت نفسها وادعت نكاحا بشرطه جارا للأول
 نكاحها ان صدقتها (ولو أخبرته) أي المطلقة زوجها الأول (أنها انحلت ثم
 رجعت) وكذبت نفسها (ببأن) دعواها (قبل عقد) عليها للأول فلا يجوز له
 نكاحها (لا بعده) أي لا يقبل انكارها التحليل بعده هذا قول لان رضاها
 بنكاحه يتضمن الاعتراف بوجود التحليل فلا يقبل منها خلافه (وان صدقتها
 الثاني) في عدم الاصابة لان الحق تعاق بالأول فلم تقدر هي ولا مصدقها على رده
 كما أفتى به جمع من مشايخنا المحققين **﴿تنبيه﴾** انما يثبت الطلاق كالأقرار به
 بشهادة رجلين حريين عدلين فلا يحكم بوقوعه بشهادة الاناث ولو مع رجل او كن
 أربعها ولا بالعبيد ولو صلحاء ولا بالنساق ولو كان الفسق باخراج مكتوبة عن وقتها
 بلا عذر و يشترط للإدعاء والقبول أن يسمعا ويرى المطلق حين النطق به فلا يصح
 قضاؤه الشهادة اعتمادا على الصوت من غير أن يرى المطلق لجوارشة أو
 الاصوات وأن يبين اللفظ الزوج من صريح أو كناية ويقبل فيه شهادة أي المطلقة
 وانها ان شهدت واحدة ولو تعارضت بينتات تعاق وتخير قدمت الاولى لان معها
 زيادة علم بسمع التعليق

﴿فصل﴾ في الرجعة

هو لغة المرة من الرجوع وشرعا رد المرأة الى النكاح من طلاق عيباثن في العدة
 (مع رجوع مفارقة بطلاق دون أكثره) فهو ثلاث لحر وثنتان لعبد (مجانا) بلا
 عوض (بعدوط) أي في عدة وطء (قبل انقضاء عدة) فلا يصح رجوع مفارقة
 بغير طلاق كنسخ ولا مفارقة بدون ثلاث مع عوض كخلع لبيتونها ومفارقة قبل
 وطء اذ لا عدة عامها ولا من انقضت عدتها لانها صارت أجنبية ويصح تجديد
 نكاحهن باذن جديد وولي وشهود ومهر آخر ولا مفارقة بالطلاق الثلاث فلا يصح
 نكاحها الا بالتحليل وانما يصح الرجوع (براجعت) او رجعت (زوجتي) أو فلانة
 وان لم يقل الى نكاحي أو الى لكن يسن أن يزيد احدهما مع الصيغة ويصح بردها
 الى نكاحي وبأمسكتها وأما عدة النكاح عليها بانجاب وقبول فكناية تحتاج الى
 نية ولا يصح تعليقها **﴿كرا﴾** جعلت ان شئت ولا يشترط الاشهاد عليها بل يسن
﴿فروع﴾ يحرم التمتع برجعية ولو عجزت نظر ولا حدان وطئ بل بهزر وتصدق
 بيمينها في انقضاء العدة بغير الا شهر من اقراء أو وضع اذا أمكن وان أنكره الزوج

أو خالفت عاداتها لأن النساء وثمنات على أرحامهن ولو ادعى رجعة في العدة وهي منقضية ولم تنكح فإن اتفقا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعت قبله فقالت بل بعده خالفت أنها لا تعلم أنه راجع فتصدق لأن الأصل عدم الرجعة قبله نكحوا اتفقا على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت انقضت يوم الخميس وقال بل انقضت يوم السبت صدق بيمينته أنها ما انقضت يوم الخميس لاتفاقهما على وقت الرجعة والأصل عدم انقضاء العدة قبله (ولو تزوج) رجل (مفارقة) ولو بخلع (بدون ثلاث ولو بعد) أن نسكت (ازوج آخر) ودخولها (عادت) إليه (بيمينته) أي بقية الثلاث فقط من ثنتين أو واحدة

• (فصل) •

الإبلاء عاقل زوج يتهور ووطؤه على امتناعه من وطء زوجته مطاوعاً أو فوق أربعة أشهر كأن يقول لا أطولك أولاً أطولك خمسة أشهر أو حتى يموت فلان فإذا مضت أربعة أشهر من الإبلاء وطؤها طأته باليمين وهي الوطء أو بالطلاق فإن أبي طلق عليه القاضى وينعقد الإبلاء بالحلف بالله تعالى ويتعلق طلاق أو عتق أو التزام قربة وإذا وطئ مختاراً بمطالبة أو دون الزمة ~~ككفارة~~ يمين أن خلف بالله

• (فصل) •

انما يصح اظهار عن يصح طلاقه وهو أن يقول لزوجه أنت كظهر أمي ولو بدون على وقوله أنت كأمي كناية وكلام محرم لم يطرأ تحريراً وتلزمه كفارةظهار بالعود وهو أن يسكها زمناً يمكن فراقها فيه

• (فصل في العدة) •

هي مأخوذة من العدد لاشتغالها على عدد أقراء وأشهر غالباً وهي شرعية عامة تنبرص فيها المرأة لعرقه براءة من الحمل أو لتعبد وهو أصلاً حاملاً لا يعقل معناه عبادة كان أو غيره أو لتفججه على زوج مات وشرعت أصالة صوتاً للنسب عن الاختلاط (تجب عدة لفرقة زوج حي) بطلاق أو فسخ نكاح حاضر أو غائب مدة طويلة (وطئ) في قبل أو دبر بخلاف ما إذا لم يكن وطئ وإن وجدت خلوة (وان تيقن براءة رحم) ككافي صغيرة وصغير (ولو طء) حصل مع (شبهة) في حله كافي نكاح

(قوله لا أطولك خمسة أشهر) ولو قال والله لا وطئتك أربعة أشهر فليس بمول ولو قال لا وطئتك خمسة أشهر فاذا مضت فوالله لا وطئتك سنة فأبلاً آن لكل منهما حكمه اه
(قوله بالعود) أي المفسر بقوله وهو أن يسكها الخ (قوله فراقها) أي بطلاق أو غيره فلو طأها من فأتبع بصيغة الظهار بصيغة فراق فلا كفارة عليه

فانه وهو كل ما لم يوجب هذا على الوطئ * (فرع) * لا يستمتع بموطوءة بشبهة
 مطلقا مادامت في عدة شبهة حملا كانت أو غيره حتى تنقضي بوضع أو غيره لا اختلال
 النكاح بتعلق حق الغير قال شيخنا ومنه يؤخذ أنه يحرم عليه نظرها ولو بلا شهوة
 والخلو بهما وانما يجب لما ذكر عدة (بثلاثة قروء) والقروء هنا طهرين دعي
 حيضتين أو حيض ونفاس فلو طلق من لم تحض أولا ثم حاضت لم يحسب الزمان
 الذي طلق فيه قرأ اذ لم يكن بين دميين بل لا بد من ثلاثة اطهار بعد الحيضة المنصبة
 بالطلاق ويحسب بقية الطهر طهرا في غيرها وتجب العدة بثلاثة اقراء (على حرة
 تحيض) لقوله تعالى والمطلقات يتربسن بأنفسهن ثلاثة قروء فن طلقت طاهرا
 وقد بقي من الطهر لحظة انقضت عدتها بالطهر في الحيضة الثالثة لا طلاق القروء
 على أقل لحظة من الطهر وان وطئ فيه او حاضا وان لم يبق من زمن الحيض الا
 لحظة فتتقضى عدتها بالطهر في الحيضة الرابعة وزمن الطهر في الحيضة ليس من
 العدة بل يقين به انقضاؤها (و) تجب عدة (بثلاثة أشهر) هلاية ما لم تطلق أثناء
 شهر والاعم المنكسر ثلاثين (ان لم تحض) أي الحرة أملا (أو) حاضت أولا ثم
 انقطع (بثنت) من الحيض يسيلوغها الى سن تياس فيه النساء من الحيض
 غالبا وهاتان وستون سنة وقيل خمسون ولو حاضت من لم تحض قط في أثناء
 العدة بالاشهر اعدت بالاطهار أو بعد ما لم تستأنف العدة بالاطهار بخلاف
 الآية (ومن انقطع حيضها) بعد أن كانت تحيض (بلاعدة) تعرف (لم تنزوج
 حتى تحيض أو تياس) ثم تعدد بالاقراء أو الاشهر وفي القديم وهو مذهب مالك
 وأحمد أنها تربع سنعة أشهر ثم تعدد بثلاثة أشهر يعرف فراغ الدم اذ هي غالب
 مدة الحمل وانتصر له الشافعي بأن عمر رضي الله عنه قضى به بين المهاجرين
 والانصار ولم يشكر عليه ومن ثم أفنى به ساطان العلماء عز الدين بن عبد السلام
 والبارزي والرمي واسماعيل الحضرمي واختاره الباقي وشيخنا ابن زياترجهم
 الله تعالى أما من انقطع حيضها بعدة تعرف كرضاع ومرض فلا تنزوج اتفاقا حتى
 تحيض أو تياس وان طالت المدة (و) تجب العدة (لوفاة) زوج حتى (على) حرة
 (رجعية وغير موطوءة) اصغرا وغيره وان كانت ذات اقراء (بأربعة أشهر
 وعشرة أيام) وليا لها لا يكتب بالسنة وتجب على المتوفى منها زوجها العدة بما
 ذكر (مع اجداد) يعني يجب الاجداد عليها ايضا بأي صفة كانت للغير المتفق

(قوله وتجب العدة لوفاة
 زوج الخ) هذا شروع
 منه في بيان الضرب الثاني
 وهي فرقة الموت وقد عقد
 لهذا البحث غير المصنف
 فملا فقال فصل عدة حرة
 حائل أو حامل بحمل
 لا يلحق صاحب العدة
 لوفاة وان لم تولد أربعة
 أشهر وعشرة أيام بليالها
 لقوله تعالى والذين يتوفون
 منكم ويذرون أزواجا
 يتربسن بأنفسهن
 أربعة أشهر وعشرا

عليه لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تتخذ على ميت فوق ثلاث الا على
زوج أربعة أشهر وعشراً أي فانه يحل لها الاحد اعليه هذه المدة أي يجب لان
ما جاز بعد امتناعه واجب وللإجماع على ارادته الا ما حكى من الحسن البصري
وذكر الامان الغالب أولانه أبعد على الامتثال والا فمن امان يلزمها ذلك
أيضا ويلزم الولي أمره وليته به (تنبيه) الاحداد الواجب على المتوفى عنها
زوجها ولو صغيرة ترك ايسر صبوغ لينة واتخشن و يباح ابر يسلم يصبغ
وترك التطيب ولو ليلا والتلى نهارا يحل ذهباً ونفضة ولو نحو خاتم أو قرط أو تحت
التياب لانهم منه ومنه عتوه بأحد هذه ولو اثر ونحوه من الجواهر التي تتحل بها
ومنها العقيق وكذا نحو خماس وعاج ان كانت من قوم يتحلون بهما وترك الا كتحال
بأحد الحاجة وان كانت سوداء ودهن شعر رأسها الا ساترا للبدن وحل تنظف
بغسل وازالة وسخراً كل قبيل ونذب احدا باثن بخاع أو فسخ أو طلاق ثلاث ثلاثا
يفضي ترينها فسادها وكذا الرجعية ان لم ترج عوده بالترين فيندب وتجب على
المعتدة بالوفاة وبطلاق بائن أو فسخ ملازمة مسكن كانت فيه عند الموت أو الفرة
الى انقضاء عدة ولها الخروج نهارا لشرائها نحو طعمام ويبيع غزل ونحو اختطاب
لا ليلا ولو أوله خلا فالبعضم لكن اهما خروج ليل الى دار جاره الملائق لغزل
وحديث ونحوهما لكن بشرط أن يكون ذلك بقدر العادة وأن لا يكون عندها
من يحد ثها ويؤنسها على الاوجه وأن ترجع وتبيت في بيتها أما الرجعية فلا تخرج
الا بآذنه أو اضرورة لان عليه القيام بجميع مؤناتها كالزوجة ومثلها بائن حامل
وتنقل من المسكن لحرف على نفسها أو ولدها أو على المال ولو اغيرها كوديعة
وان قل وخوف هدم أو حرق أو سارق أو تأنث بالجيران أذى شديد أو على الزوج
سكنى المفارقة ولو بأجرة مالم تكن ناشرة و ليس لها مساكنة ولا دخول محل هي
فيه مع انتفاء نحو المحرم فيحرم عليه ذلك ولو أعمى وان كان الطلاق رجعي لان ذلك
يجر الى الخلوة المحرمة به أو من ثم لزمها منعه ان قدرت عليه (و) كاعتدة حرة بما
ذكر (تعتد غيرها) أي غير الحرة (بنصف) من عدة الحرة لانها على النصف في
كثير من الاحكام (وكل الطهر الثاني) اذا يظهر نصفه الا بظهر وركبه فلا بد من
الانتظار الى أن يعود الدم (وتعتدان) أي الحرة والإمته لوفاة أو غيرها وان كانتا
تحيضان (بوضع حمل) حملتا لما حب العدة ولو مضغة تتصور لو بقيت لا بوضع

(قوله تتصور لو بقيت)
عبارة غيره وتنفي العدة
ببيت لا علة ومضغة فيها
صورة آدمي أخد برها
أهل الخبرة بطريق
الجزم ومنهم القوابل وان
خفيت ثلاث الصورة على
غير أهل الخبرة اذا العبرة
بهم لا بكل أحد فان لم يكن
فهي صورة لكن قالوا لو
بقيت اتخلفت فكأني
فيها صورة

عاقبة **﴿فرع﴾** يلحق ذا العدة الولد الى أربع سنين من وقت طلاقه لان
 أنت به بعد نكاح اغبرذى العدة وامكان لان يكون منه بأن أنت به ستة أشهر بعد
 نكاحه (وتصدق) المرأة (في) دعوى (انقضاء عدة) بغير أشهران (أمكن)
 انقضاءها وان خالفت عاداتها أو كذبها الزوج اذ يعسر علمها إقامة البينة بذلك
 ولانها مؤتمنة على ما في رحمها وامكان الانقضاء بالولادة ستة أشهر ولحظتان
 وبالأفراة الحسرة طلقت في طهر اثنتان وثلاثون يوما ولحظتان وفي حيض سبعة
 وأربعون يوما ولحظة **﴿فائدة﴾** ينبغي تخليف المرأة على انقضاء العدة (ولا
 يقبل دعواها) أي المرأة (عدم انقضائها) أي العدة (بعد تزوج) لاخر لان
 رضاها بالنكاح يتضمن الاعتراف بانقضاء العدة فلواذمت بعد الطلاق المدخول
 فأنكر مدق بيمينه لان الأصل عدمه وعامها العدة ثم أخذها باقرارها وان
 رجعت وكذبت نفيها في دعوى المدخول لان الانكار بعد الاقرار غير مقبول
﴿فرع﴾ لو انقضت عدة الرجعية ثم نكحت آخر فادعى مطلقها علمها أو على
 الزوج الثاني رجعة قبل انقضاء العدة فأنبت ذلك ببينة أو لم يثبت لكن أقر أي
 الزوجة والثاني له به أخذها لانه قد ثبت بالبينة أو الاقرار ما يستلزم فساد النكاح
 وأما عليه بالوطء المثل فلوا أنكر الثاني الرجعة صدق بيمينه في انكاره لان
 النكاح وقع صحيحا والأصل عدم الرجعة أو أقرت هي دون الثاني فلا يأخذها
 لتعلق حق الثاني حتى تبين من الثاني اذ لا يقبل اقرارها عليه بالرجعة مادامت في
 عصمتها لتعلق حقه بها أما اذا باتت منه فتسلم للأول بلا عقد وأعطت وجوباً بالأول
 قبل بينوتها مهر المثل للحيلولة العادرة منها بينه وبين حقه بالنكاح الثاني حتى لو
 زال أخذت المهر لارتفاع الحيلولة ولو تزوجت امرأة كانت في حبال الزوج بأن
 ثبت ذلك ولو باقرارها به قبل نكاح الثاني فادعى عليها الأول بقاء نكاحه وأنه لم
 يطلقها وهي تدعى انه طلقها وانقضت عدتها منه قبل أن تزكع الثاني ولا يبنسه
 بالطلاق خلف انه لم يطلقها أخذها من الثاني لانها أقرت له بالزوجية وهو اقرار
 صحيح اذ لم يتفق على الطلاق (وتقطع عدة) بغير حمل (بخالطة) ومقارن لمقارنة
 (رجعية فيها) لا يأن ولو بخالطة الزوج زوجته بأن كان يختل بها ويتمكن
 علمه أو في الزمن اليسير سواء أحصل وطء أم لا فلا تنقض العدة لكن اذا زالت
 المباشرة بأن قوى انه لا يعود اليها كملت على ما مضى وذلك اشبهة الفراش كمالو

نسكها حائلا في العدة فلا يحسب زمن اشتغافها بل تنقطع من حين الحلاوة ولا يبطل بها ما مضى قبلي عليه اذا زالت ولا يحسب الاوقات المتخللة بين الحلاوات (و) الكن (لارجعة) له عليها (بعدها) أي بعد العدة بالاقراء أو الاشهر على المعتد وان لم تنقض عدتها الصكن يلحقها الطلاق الى انقضائها والذي رجعه الباقيني انه لا مؤنة لها بعدها وجزم به غيره فقال لا توارث بينهما ولا يحد بوطئها (وتمة) لو اجتمع عدتا شخص على امرأة بأن وطئ مطلقته الرجعية مطلقا أو البائن بشبهة تكفي عدة أخيرة منهما فتعدهى من فراغ الوطء وتدرج فيها بقية الأولى فان كرر الوطء استأنفت ايضا الكن لارجعة حيث لم يبق من الأولى بقية (فرع) في حكم الاستبراء وهو شرعا ترص بمن فها رق عند وجود سبب مما يأتى للعلم ببراءة رجها أو لتعبد (يجب استبراء طل) تمتع أو تزويج (بملك أمة) ولو معتدة بشراء أو وارث أو وصية أو هبة مع قبض أو سبي بشرطه من القسمة أو اختيار تملك (وان تيقن براءة رحم) كصغيرة وبكر وسواء أمها كها من صبي أم امرأة أم من بائع استبرأها قبل البيع فيبذل كبر بالنسبة لطل التمتع (وبزوال فراش) له (عن أمة موطوءة) غير مستولدة (أو مستولدة بعقها) أي باعثاق السبد كل واحدة منهما أو موته لان استبرأ قبل اعتاق غير مستولدة ممن زال عنها الفراش فلا يجب بل تزويج حالا اذا نشبهت منه كوحدة بخلاف المستولدة (و) يحرم بل (لا يصح تزويج موطوءته) أي المالك (قبل) مضى (استبراء) حذرا من اختلاط الماء من أنما غيره موطوءته فان كانت غير موطوءة لاحد فله تزويجها مطلقا أو موطوءة غير موطوءة تزويجها من الماء منه وكذا من غيره ان كان الماء غير محترم أو مضت مدة الاستبراء منه ولو أعتق موطوءته فله نكاحها بلا استبراء (وهو) أي الاستبراء (لذات أنسرا حبيضة) كاملة فلا تكفي بقيتها الموجودة حالة وجوب الاستبراء ولو وطئها في الحيض فبطلت منه فان كان قبل مضى أقل الحيض انقطع الاستبراء وبقى التحريم الى الوضع كالوجبات من وطئه وهي طاهرة وان حبلى بعد مضى أنه كفى في الاستبراء لمضى حيض كامل لها قبل الحمل (ولذات أشهر) من صغيرة أو آيسة (شهر والحامل لا تعد بالوضع) أي بوضع الحمل وهي التي حاضها من الزنا أو المسية الحامل أو التي هي حامل من السيد وزال عنها فراشه بعق سوا الحامل المستولدة وغيرها (وضعه) أي

(قوله كالأوجبات من
وطئه وهي طاهرة) أي
ولا فرق بين أن يكون
ذلك الوطء حراما كأن
كان لغرشة أو ليس
بحرام كأن كان لشبهة
أو خوف زنا فتنبه

بالطلاق الثلاث أو الطلع أو الفسخ خير مقارن وإن مات الزوج قبل الوضع مالم تنشر
 ولو أنفق بظنه قبان عدمه رجع عليها أما إذا بان الحامل بموته فلا نفقة وكذا
 لا نفقة لزوجته تليست بعدة شبهة بأن وطئت بشبهة وإن لم تحبل لا نفقة التمسك إذا
 يحال بينهما وبينها إلى انقضاء العدة ثم الواجب انحور زوجة عن سر (مد طعام)
 من غالب قوت محل إقامتها لا إقامته ويكفي دفعه من غير إيجاب وقبول كالدين في
 الذمة قال شيخنا ومنه يؤخذ أن الواجب هنا عدم المصارف لا قصد الاداء خلافا
 لابن المقرئ ومن تبعه (على معسر) ولو بقوله مالم يتحقق له مال وهو من لا يملك
 ما يخرج من المسكنة (ولو مكتسبا) وإن قدر على كسب واسع (و) على (رفيق) ولو
 مكاتباً وإن كثرت ماله (ومدان على موسر) وهو من لا يرجع بشكليفه مدين معسرا
 (ومد ونصف على متوسط) وهو من يرجع بذلك معسرا وإنما تجب النفقة وقت
 طلوع فجر كل يوم فيوم (إن لم تزاكاه) على العادة برضاها وهي رشيدة فلو أكات
 معه دون الكفاية وجب لها تمام الكفاية على الأوجه وتصدق هي في قدر
 ما أكلته ولو كافها مؤاكلة من غير رضاها أو أكلته غير رشيدة بلا إذن ولي
 فلا تسقط نفقتها به وحينئذ هو متطوع فلا رجوع له بما أكلته خلافاً للبلقيني
 ومن تبعه ولو زعمت أنه متطوع وزعم أنه مؤذع عن النفقة صدق بيمينته على
 الأوجه وفي شرح المنهاج لو أضافها رجلاً كراماً له سقطت نفقتها ويكاف من
 أراد سفرها طر يلا طلاقها أو توكيل من ينفق عليها من مال حاضر ويجب
 ما ذكر (بأدم) أي مع آدم اعتيد وإن لم تأكله كسمن وزيت وتغر ولو تنازعا
 فيه أو في اللحم الآتي قدره قاض باجتهاده معاوتاً في قدر ذلك بين الموسر وغيره
 وتقدير الحماوى كالنص بأوقية زيت أو من تقر يب ويجب أيضاً اللحم اعتيد قدره
 ووقتاً بحسب يساره وأعساره وإن لم تأكله أيضاً فإن اعتيد مرة في الأسبوع
 فالأولى كونه يوم الجمعة أو مرتين فالجمعة والثلاثاء والنص أيضاً رطل لحم في
 الأسبوع على المعسر ورطلان على الموسر محمول على قلة اللحم في أيامه بمصر فيزاد
 بقدر الحاجة بحسب عادة المحل والأوجه أنه لا آدم يوم اللحم أن كفاها غداء
 وعشاء والأوجب (و) مع (ملح) وخطب (وماء شرب وعلج) لتوقف الحياة عليه (و)
 مع (مؤنة) كأجرة طحين وعجن وخبز وطبخ مالم تسكن من قوم اعتادوا ذلك بأنفسهم
 كما جزم به ابن الرفعة والأذرعى وجزم غيرهما بأنه لا فرق (و) مع (آلة) لطبخ وأكل

(قوله ويجب ما ذكر)
 أي من المدونين

على زمان الطاعة والنشوز ولو جهل سقوطها بالنشوز فأنفق رجوع عامها ان كان
 من يخفى عليه ذلك وانما لم يرجع من أنفق في نكاح أو شراء فاسد وان جهل ذلك
 لأنه شرع في عقدها على أن يضمن النشوز بوضع اليد ولا كذلك هنا وكذا من وقع
 عليه طلاق باطنا ولم يعلم به فأنفق مدة ثم علم فلا يرجع بها أنفقته على الوجه
 ويحصل النشوز (بمنع) الزوجة الزوج (من تمتع) ولو بنحو اس أو بوضع
 عينه (لا) ان منعه عنه (اعذر) ككبرائه بحيث لا تختمله ومرض بها
 يضره الوطء وقرح في فرجها وكبح وحض وبنيت كبرائه باقراره أو برجلين
 من رجال الختان ويحتملان لا انتشار ذكره بأي حيلة غير الابلاج ذكره في فرج
 محرم أو دبر أو بأربع نسوة فان لم يمكن معرفته الا بنظره من الهامكش وفي
 الفرجين حال انتشار عضوه جازيئهم من (فرع) الهامكش التمتع لقبض
 الصداق الحال أصالة قبل الوطء بالغة مختارة اذ لها الامتناع حينئذ فلا يحصل
 انشوز ولا تسقط النفقة بذلك فان منعت لقبض الصداق المؤجل أو بعد الوطء
 طائفة فتسقط فلو منعه لذلك بعد وطئها مكرهة أو صغيرة ولو بتسليم الولي فلا ولو
 ادعى وطأها بتمكينها وطلب تسليمها اليه فأنكرته وامتنعت من التسليم
 صدقت (وخروج من مسكن) أي المحل الذي رضى باقامتها فيه ولو بينهما أو
 بيت أبيهما ولو اعيادة وان كان الزوج غائبا بصفة صلبة الآتي (بلا اذن) منه ولا طن
 رضاه فزوجها بغير رضاه ولو زيارته صالح أو عبادة غير محرم أو الى مجلس ذكر
 عصيان ونشوز وأخذ الأذرى وغيره من كلام الامام أبيها اعتمادا لعرف الدال
 على رضا أمثاله بمثل الخروج الذي تريده قال شيخنا وهو محتمل ما لم تعلم منه غيره
 تقطعه عن أمثاله في ذلك (وتنبيه) يجوز لها الخروج في مواضع منها اذا
 أشرف البيت على الانه بامره هل يكفي قواه خشيت انه دامه أو لا بد من قرينة
 تدل عليه عادة قال شيخنا كل محتمل والا قرب الثاني ومنها اذا خافت على نفسها
 أو مالها من فاسق أو سارق ومنها اذا خرجت الى القاضي لطلب حقها منه ومنها
 خروجها تعلم العلوم العينية أو للاستفتاء حيث لم يغتها الزوج الثقة أو نحو
 محرمه افيما استظهره شيخنا ومنها اذا خرجت لاكتساب نفقة بتجارة أو سؤال
 أو كسب اذا أصر الزوج ومنها اذا خرجت على غير وجه النشوز في غيبة الزوج
 عن البلد بلا اذنه لزيارة أو عبادة قريب لا أجنبي أو أجنبية على الوجه لان

(قوله بوضع عينه) أي
 كيدها وعينها ونفوذها
 (قوله اعذر) ومثله ما اذا
 منعه تدلا فانه لا يعتد
 بنشوزها شيخنا بجوري
 كنية معجزة

الخروج لذلك لا يعد نشوزا عرفا قال شيخنا وظاهر أن محل ذلك أن لم يمنعها من
 الخروج أو يرسل اليها بالمتع (وبسفرها) أي بخروجها وحدها إلى محل
 يجوز القصر منه للمسافر ولو لزيارة أبو يها أو الحج (بلا إذن) منه ولو اغرضه
 ما لم تخطر كأن جلا جميع أهل البلد أو بقي من لا تأمن معه (أو) بآذنه ولكن
 (اغرضها) أو اغرض أجنبي فتسقط المؤن على الظاهر لعدم التمكين ولو سافرت
 بآذنه لغرضها ما عاقت فتن الرجوع في الإيمان فيما إذا قال لزوجته إن خرجت لغير
 الحمام فأنت طالق فخرجت لها ولغيرها أنها لا تطلق عدم السقوط هنا لكن
 نص الام والمختصر يقتضي السقوط (لا) بسفرها (معه) أي الزوج بآذنه ولو
 في حاجتها ولا يسفرها بآذنه لحاجته ولو حاجة غيره فلا تسقط المؤن لأنها ممكنة وهو
 المقتول لحقه في الثانية وفي الجواهر وغيرها من المأوردى وغيره لو امتنعت من
 النفقة معه لم تجب النفقة إلا أن كان يتمتع بها في زمن الامتناع فتجب ويصير تمتعه
 بها عفو عن النفقة حينئذ انتهى قال شيخنا وقضيه جريان ذلك في سائر صور
 الفسوز وهو محتمل وتسقط المؤن أيضا باغلاها الباب في وجهه ويدها طلاقا
 باثنا كذا وليس من النشوز شمة وايدأوه باللسان وإن استحققت التأديب
 (مهمة) لو تزوجت زوجة المفقود غيره قبل الحكم بموته سقطت نفقتها ولا تعود
 الإبعاء عودها إلى طاعته بعد التفريق بينهما (فائدة) يجوز للزوج منعها
 من الخروج من المنزل وأولوت أحدا أو يها أو شوود جنازته ومن أن تمكن من
 دخول غير خادمة واحدة فأنزلها وأبوها أو ابنتها من غيره لكن يكره منع أبيها
 حيث لا عذر فإن كان المسكن ملكها لم يمنع شيئا من ذلك الا عند الرية
 (تتمة) لو نشرت بالخروج من المنزل فغاب وأطاعت في غيبته بخو عودها للمنزل
 لم تجب وثنا مادام غائبا في الاصح لخروجها عن قبضته فلا بد من تجديد تسليم
 وتسليم ولا يحصل لان مع الغيبة فالطريق في عودها لا يستحق أن يكتب الحاكم إلى
 قاضي بلده ليثبت عودها للطاعة عنده فاذا علم وعاد وأرسل من يتسلمها له أو ترك
 ذلك لغير عذر ما عاد الاستحقاق وتضيعة قول الشافعي في القديم أن النفقة تعود
 عند عودها للطاعة لان الموجب في القديم العقد لا التمكين وبه قال مالك ومصرحوا
 أن نشوزها بالردة يزول بإسلامها طاعة الزوال المسقط وأخذ منه الاخرى أنها لو
 نشرت في المنزل ولم تخرج منه كأن منعه نفسه فغاب عنها ثم عادت للطاعة عادت

(قوله ثم عادت للطاعة)
 انظر بأي شيء يحصل
 عودها هل هو بآذنها
 الرجوع إلى طاعته
 أو بعلمه بذلك القصد
 أولا بد من صريح انظر يدل
 على طاعتها وبإبلاغ الخبر
 وهذا هو المتبادر ولم
 يتوقف على قاض

نفقة من غير قاض وهو كذلك على الأصح ولو التمس زوجة غائب من القاضى أن
يفرض لها فرضا عليه اشترط ثبوت النكاح وإقامتها في مسكنه وحالها على
استحقاق النفقة وانها لم تقبض منه نفقة مدة مستقبلة فينتد يفرض لها عليه نفقة
المعسر الا ان ثبت يساره **(فصرع في فسخ النكاح)** وشرع دفعها لضرر
المرأة يصور (زوجية مكافئة) أى بالغة مائة لاولى غير المكافئة (فسخ نكاح من)
أى زوج (أعسر) مالا وكسبالاتها حلالا (بأن نفقة) تحجب وهو مد
(أو) أنل (كسوة) تحجب كفه يصون بخار وجبة شتا بخلاف نحو سراويل وفعل
وفرش ومخدة والوانى لعدم بقاء النفس بدونهما ولا دفع بالاعسار بالادام وان لم
يسغ القوت ولا نفقة الخادم ولا بالعجز عن النفقة الماضية كنفقة الامس وما قبله
لتزويلها من دين آخر (أو) أعسر (بمسكن) وان لم يعتاده (أو) أعسر
(بهر) واجب حال لم تقبض منه شيئا حال كون الاعسار به (قبل الوطء) طائفة
فأما الفسخ للعجز عن تسليم العوض مع بقاء العوض بحاله وخياره احدى ثلثه عقب
الرفع الى القاضى فوري فيسقط الفسخ بتأخير به لا عذر كهل ولا فسخ بعد الوطء
اتلف العوض به وصيرورة العوض ديناً في الذمة ولو وطئها مكرهة فلم يفسخ
بعده أيضاً قال بعضهم الا ان سلمها الولي له وهى صغيرة بغير مصلحة فتجب نفسها
بغير دلوغها فلم يفسخ حيثئذا عجز عنه ولو بعد الوطء لان وجوده هنا كعدمه
أما اذا قبضت بعضه فلا فسخ لها على ما أفتى به ابن الصلاح واعتمده الاستوى
والزركشى وشيخنا وقال البارزى كالجورجى لها الفسخ أيضاً واعتمده الا ذرى
(تنبيه) يتحقق العجز عما يرغب به ماله المساقاة العصر فلا يلزمها العسر الا ان
قال أحضره مدة الامهال أو بتأجيل دينه بقدر مدة احضار ماله الغائب بمساقاة
العصر أو بحلوله مع اعسار الدين ولو الزوجة لانها في حالة الاعسار لا تصل لحقها
والمعسر منظر وبعد وجود ان المكتسب من يستعمله ان غلب ذلك أو بعروض
ما يمنعه عن الكسب **(فائدة)** اذا كان للمرأة على زوجها الغائب دين حال
من صداق أو غيره وكان عندها بعض ماله ودية فهل لها أن تستقل بأخذها لدينها
بالرفع الى القاضى ثم تفسخ به أو لا فأجاب بعض أصحابنا ليس للمرأة المذكورة
الاستقلال بأخذ ذمتها بل ترفع الامر الى القاضى لان النظر في مال الغائبين
لقاضى نعم ان علمت أنه لا يأتى لها الا بشئ يأخذ منها جازاها الاستقلال بالأخذ

(قوله لعدم بقاء النفس)
باسكان القاء أى لعدم
توقف بقاء الروح عليها

وإذا فرغ المال واددت الفسخ بأعسار الغائب فإن لم يعلم المال أحد أذنت إعساره
 وأنه لا مال له حاضر ولا ترك نفقة وثبتت الأعسار وحلفت على الأخيرين تأويله
 بعدم ترك النفقة عدم وجودها الآن وفدت بشروطه وإن علم المال فلا بد من
 بيعة بفراغه أيضا انتهى (فلافسخ) على المعتمد (بامتناع غيره) موسرا أو
 متوسطا من الاتفاق حضر أو غاب (إن لم يقطع خبره) فإن انقطع خبره ولا مال
 له حاضر جازها الفسخ لأن تعذر وإجها باتقطاع خبره كتعذر بالأعسار كما جزم به
 الشيخ زكريا وخالفه تليذه شيخنا واختار جمع كثيرون من محقق المتأخرين في
 غائب تعذر تحصيل النفقة منه الفسخ وقواء بر الإصلاح وقال في فتاويه إذا تعذرت
 النفقة لعدم مال حاضر مع عدم إمكان أخذه منه حيث هو بكتاب حكمي وغيره
 لكونه لم يعرف موضعه أو عرف ولكن تعذرت مطالبته عرف حاله في الإعسار
 والأعسار ولم يعرف قاه الفسخ بالحالكم والافتاء بالفسخ هو الصحيح انتهى ونقل
 شيخنا كلامه في الشرح الكبير وقال في آخره وأفتى بما قاله جمع من متأخري اليمن
 وقال العلامة المحقق الطنيداري في فتاويه والذي تختاره تبعا للآئمة المحققين أنه إذا
 لم يكن له مال كما سبق لها الفسخ وإن كان ظاهرا المذهب خلافه لقوله تعالى وما جعل
 عليكم في الدين من حرج وأوله صلى الله عليه وسلم بعثت بالحنيفية السمحة ولأن
 مدار الفسخ على الأضرار ولا شك أن الضرر موجود فيها إذا لم يمكن الوصول إلى
 والنفقة منه وإن كان موسرا أضر الفسخ هو تضرر المرأة وهو موجود لا سيما مع
 أعسارها فيكون تعذر وصولها إلى النفقة حكمه حكم الأعسار انتهى وقال تليذه
 شيخنا خاتمة المحققين وابن زياد في فتاويه وبالجملة فالذهب الذي جرى عليه الرافعي
 والنووي عدم جواز الفسخ كما سبق والمختار الجواز وجزم في قتياله أخرى بالجواز
 (و) لا فسخ بأعسار بنفقة ونحوها أو بمهر (قبل ثبوت أعساره) أي الزوج
 بإقراره أو بيعة تذ كراعساره الآن ولا تكفي بيعة ذ كرتائه غاب معسرا ويجوز
 للبيعة الاعتماد في الشهادة على استحباب حاله التي غاب عليها من أعسار أو يسار
 ولا تسأل من أين لك أنه معسر الآن فلو صرح بمسند بطلت الشهادة (عند
 قاض) أو محكم فلا بد من الرفع إليه فلا ينفذ ظاهرا ولا باطنا قبل ذلك ولا يحسب
 عدتها إلا من الفسخ قال شيخنا فان فقد قاض ومحكم علمها أو عجزت عن الرفع إلى
 القاضي كأن قال لا فسخ حتى تطينني مالا استغلت بالفسخ للضرورة وينفذ

(قوله إذا لم يكن له مال)
 أي أسلا أو كان وتعذر
 الاستيفاء منه ولو تغلب
 الزوج لشوكة (قوله
 بالحنيفية) أي المائدة
 إلى الدين الفسخ بمعنى
 المستقيم أي التي لا أعوجاج
 فيها بل هي غاية
 الاستقامة والسمحة
 الهة التي لا يكاف فيها
 أحد الأوسعة

ظاهرا وكذا باطنا كما هو ظاهر خلافا لمن قبله بالاقول لان الفسخ مبني على أصل
 صحيح وهو - تلزم للتفويض باننا نهرأت غير واحد جزموا بذلك انتهى وفي فتاوى
 شيخنا ابن زياد لو عجزت المرأة عن بيعة الا - ارجازها الا - بة لال بالفسخ انتهى
 وقال الشيخ عطية المكي في فتاويه اذا تعذر القاضى أو تعذر الاثبات عنده فقد
 التهود أو غيبته - لم قلها ان تشهد بالفسخ وتفسخ بنفسها كما قالوا في المرتين اذا
 غاب الراهن وتعد اثبات الرهن عند القاضي اهله مع الرهن دون مراجعة
 قاض بل هذا أهم وأهم وقوعا انتهى (هـ) اذا توفرت شروط الفسخ من ملازمتها
 المسكن الذي غاب عنها أو هي فيه وعدم صدور نشوز منها وحلفت عليها ما وهى
 أن لا مال له حاضر ولا ترك نفقة واثبتت الا - سار بنحو النفقة على المعتمد
 أو تعذر تحصيلها على المختار (بمهل) القاضي أو المحكم وجوبا (ثلاثة)
 من الايام وان لم يستعمل الزوج ولم يرج حصول شئ في المستقبل ليحقق
 اعساره في فسخ غير اعساره به رفاه على الفور وأفتى شيخنا انه لا امهال في فسخ
 نكاح الغائب (ثم) بعد امهال الثلاث بليا لها (يفسخ هو) أى القاضي
 أو المحكم أثناء الرابع لخبر الله ارقطنى واليه في الرجل لا يجد شيئا يتفق على
 امر أنه يفرق بينهما وقضى به عمر وهى وأبو هريرة رضى الله عنهم قال الشافعى
 رضى الله عنه ولا أعلم أحدا من الصحابة خافهم ولو فسخت بالحاكم على غائب
 فعادوا دعى ان له مالا بالبلد لم يبطل كما أفتى به الغزالي الا ان ثبت انها تعلمه
 ويسهل عليها أخذ النفقة منه بخلاف غيرة عار وعرض لا يتيسر بيعه فاه كالأدم
 (أو) تفسخ (هى باذنه) أى القاضي بلفظ فسخت النكاح فلو سلم نفقة الرابع
 فلا تفسخ بما مضى لانه صار ديناً ولو أعسر بعد ان سلم نفقة الرابع بنفقة الخامس
 بنت على المدة ولم تستأنفها وظاهر قواهم أنه لو أعسر بنفقة السادس استأنفها وهو
 محتمل ويحتمل ان تخللات ثلاثة وجب الاستئناف أو أقل فلا كما قاله شيخنا
 ولو تبرع رجل بنفقة تها لم يلزمها القبول بل هما الفسخ (فرع) لها في مدة
 الا مهال والرضا باعساره الخروج نهارا فورا عليه لسؤال نفقة أو اكتسابها
 وان كان لها مال وأمكن كسبها في بيتها وليس له منعها لان حبسه لها انما هو في
 مقابلة انفاقه عليها وعليها رجوع الى مسكنها لئلا تلاقى وقت الايواء دون العمل
 ولها منه من المتع بها نهارا وكذا لئلا لکن تسقط نفقة تها من ذمتها مدة المنع

* (فصل) *

والاولى بالحضانة وهي تربية من لا يستقل الى التمييز لم تزوج بائنا فأمهاتها
وان ماتت فأب فأمهاتها فأخت فخاله فبنت أخت فبنت أخ فعمة والميراث ان افترق
ابواه من التكاح كان عند من اختاره منهما ولاب اختير من مع الاثنى لا الذكركر
زيارة الام ولا تمنع الام من زيارتها على العادة والام اولى بغير رضها عند الاب
ان رضى والا فعهدها وان اختارها ذكر فعندها ايلا وعندها نهارا واختارها
أثنى فعندها أبدا و يزورها الاب على العادة ولا يطالب احضارها عنده ثم ان لم يختار
واحد منهم ما فالام اولى وليس لاحدهما فطمة قبل حولين من غير رضا الآخر
وايهما فطمة قبلاه ما ان لم يضره ولا حدهما بعد حولين وإيهما الزيادة في الرضاع
على الحولين حيث لا ضرر اكن أثنى الحنطلى بأه يسن عدها الحاجة ويحب
على مالك كفاية رقية الام كتابا ولو أعمى أو زمننا ولو غنيا أو أ كولا نفقة
وكسوة من جنس المعتاد له من ارقاء البلد ولا يكتفى سائر العورة وان لم يتأذيه
نعم ان اعتيد دولو ببلاد العرب على الوجه كفى اذ لا تحقير حينئذ على السيد
ثم دوائه واجرة الطبيب عند الحاجة وكسب الرقيق لسيده بنفقة منه ان شاء
ويستقط ذلك بمضي الزمان كنفقة القريب ويسن أن يتأوله عايدة نعم به من
طعام وادم وكسوة والافضل اجلاسه معه لا كل ولا يجوز أن يكافه كالدواب على
الدوام عدا لا يطيقه وان رضى اذ يحرم عليه ان يرزقه فان أبى السيد الا ذلك
بيعه عليه أى ان تعين البيع لم يبقا والا أوجر عليه أمانى بعض الاوقات فيجوز أن
يكافه عملا شاقا ويتبع العادة في اراحته وقت العيولة والاستمتاع وله منه من نقل
صوم وصلاة وعلى مالك علف دابته المحترمة ولو كلبا محترما وسقط ان لم تألف الرعى
ويكفها والا كفى ارسالها للرعى والشرب حيث لا مانع فان لم يكفها الرعى لزمه
التكميل فان امتنع من علفها أارسالها أجبر على ازالة ملكه أو ذبح الماكولة
فان أبى فعل الحاكم الاصح من ذلك ورقيق كدابة في ذلك كاه ولا يجب علف غير
المحترمة وهي القواصق الخمس ويحلب مالك الدواب ما لا يضرهم ولا يولد لها
حرم ما ضر احداهما ولو لقلعة العلف والظاهر ضبط الضرر عما يمنع من تموا متالهما
بطه فيه بما يحفظه من الموت توقف فيه الرافعى فالواجب الترك له قدر ما يقيم
في لا يموت ويسن أن لا يبالغ الحالب في الحلب بل يسقى في الضرع شيئا وأن

وعلى من ألقى في ماء مغرق لا يمكنه التخلص منه بعموم أو غيره وإن اتفقه حوت
ولو قبل وصوله الماء فإن أمكنه التخلص بعموم أو غيره ومنه عارض كروج
وريج فهلك فثبته عمد فقيمه دية وإن أمكنه تركه خوفا أو عنادا فلا دية (فرع) *
لو أمسكه شخص ولو لاقتل قتلته آخر فاقصاص على القاتل دون الممسك ولا
نصاص على من أكرهه على صعود شجرة فزلق ومات بل هو شبه عمد إن كانت مما
يزلق على متاعها غالباً والخطأ (وعدم قصد أحدهما) بأن لم يقصد القتل
كان زلق فوقه على غيره قتلته أو قصده فقط كأن رمى لهدف فأصاب إنساناً ومات
(نخطأ أو لو وجد) شخص (من شخصين هما) أي حال كونهما مقترنين في زمن
الجناية بأن تقاربا في الإصابة (فقتلان مرقان) للروح (مذققان) أي
مسرعان للقتل (كخر) للرقبة (وقت) للجنة (أولا) أي غير مذققين (كقطع
عضوين) أي جرحين أو جرح مر واحد وعشرة مثلاً من آخر فمات منهما
(قتلان) فيقتلان أذرب جرح له نكابة بالطن أو أكثر من جروح فان ذفف أي
أسرع لقتل أحدهما فقط فهو القاتل فلا يقتل الآخر وإن شككتا في تدفيف
جرحه لأن الأصل عدمه والقود لا يجب بالشك (أو) وجداهما (مرتبا
ة) القاتل (الأول إن أنهى إلى حركة مذبوح) بأن لم يبق فيه أدراك وإبصار ونطق
وحركة اختيارات ويعزر الثاني وإن جنى الثاني قبل انتهاء الأول إليها وذفف
كخر به بعد جرح فاقاتل الثاني وعلى الأول قصاص العضو أو مال بحسب الحال
وإن لم يذفف الثاني أيضاً ومات المجنى بالجنايتين كان قطع واحد من الكوع
والآخر من المرفق قاتلان لوجود السراية منهما (فرع) لو اندمجت الجراحة
واستمرت الحمى حتى مات فان قال - دلالة أنهما من الجرح فالقود والأفلاخمان
(وشرط) أي لقصاص في النفس في القتل كونهما ظلماً فلا قود في الخطأ
شبه العمد وغير الظلم (في قتل عصية) بإيمان أو أمان يحقق دمه بعقد
كعة أو عهد فهدر الحربي والمرئوزان محصن قتله مسلم ليس زانيا محصناً سواء
بعتزناه ببيعة أم بإقرار لم يرجع عنه وخرج بقولي ليس زانيا محصناً الزاني
محصن فيقتل به مالم يأمره الإمام بقتله قال شهاب يظهر أن الحق بالزاني المحصن
ذلك كل مودر كتارك صلاة وقاطع طريق متحتم قتله والحاصل أن المودر
بعموم على مثله في الإهدار وإن اختلفا في سببه وبذلك سارق مهتره إلا على

معصوم (مائة بعير مثلية في عهد وشبهه) أي ثلاثة أقسام فلا تظن تفاوتها عدداً
 (ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة) أي حاملاً بقول خبيرين (ومخمة
 في خط آمن بنات مخاض و) بنات (لبون وبنى لبون وحقاق وجذاع) من كل منها
 عشرون خبير الترمذي وغيره (الا) ان وقع الخطأ (في) حرم (مكة أو) (لي) (أشهر حرم)
 ذي القعدة وذى الحجة والمحرم وربح (أو محرم رحم) بالاضافة كام وأخت
 (قدائة) كما فعله جمع من العلماء رضي الله عنهم وأقرهم الباقون ولعظم حرمة
 الثلاثة زجرهم بالتغليظ من هذا الوجه ولا يلحق بها حرم المدينة ولا الاحرام
 ولا رمضان ولا أثر المحرم رضاع ومصاهرة وخرج بالخطأ أضواء فلا يزيدوا حرمها
 بهم هذه الثلاثة اكتفاء بما فهم من التغليظ وأما دية الانثى فتصنف دية الذكر
 (ودية عمده على جان مجله) كسائر أبدال المتلفات (و) دية (غيره) من شبهه عهد
 وخطأ وان تثلث (على عاقلة) للجاني (موجلة بثلاث سنين) على الغنى منهم نصف
 دينار والمتوسط ربع كل سنة فان لم يقو فان بيت المال فان تعذر فعلى الجاني خبير
 العجمين والعسنى في كون الدية على العاقلة فهم ما أن الله بابل في الجاهلية كانوا
 يقومون بنصرة الجاني منهم ويمنعون أولياء الدم أخذ حقهم فأبدل الشرع تلك
 النصرة ببذل المال وخص تعملهم بالخطأ وشبهه العمدة لان ما مما يكثر لا سيما في
 متاع على الاسلحة فحسنت اعانتها لئلا يتضرر بمجاهد ومعدور فيه وأجلت الدية
 عليهم رفقاً بهم وعاقلة الجاني عصابة الجمع على ارثهم بنسب أو ولاه اذا كانوا
 ذكورا مكافين غير أصل وفرع ويقدم منهم الاقرب فالأقرب ولا يعقل دية مير ولو
 كسوا وامرأة وخنثى وغير مكاف (ولو عدت ابل) في المحل الذي يجب تحصيلها
 منه حراً أو شرعاً بان وجدت فيه بأكثر من ثمن المتلاو بعدت وعظمت المأونة
 والمثقة (و) الواجب (فيها) وقت وجوب التسليم من غالب نقد البلد وفي القديم
 الواجب عند عددها في النفس الكاملة ألف متقال ذهباً أو اثنا عشر ألف درهم
 فضة تنبيهه وكل عضو مقر فيه جمال ومنفعة اذا قطعه وجبت فيه دية كاملة مثل
 دية صاحب العضو اذا قتله وكذا كل عضو من جنس اذا قطعهما ففيهما الدية
 وفي احدهما نصفها ففي قطع الاثنين الدية وفي احدهما النصف ومثلهما العينان
 والشفتان والكفان بأصبعيهما والقدمان بأصبعيهما وفي كل اصبع عشر من الابل
 وفي كل سن خمس (و) يثبت (العود للورثة) العصبية وذى الفروض بحسب ارثهم

(قوله على عاقلة) هذا ان
 وجدت له عاقلة غنية والا
 فترد عليه مؤجلة

الحاكم ولو بناثبه بضرب الرقبة لا بغيره (بلا امهال) أي تكون الاستتابة والقتل حالاً لخبر البخاري من يدل دينه فاقتلوه فاذا أسلم مع اسلامه وترك وان تكررت ردة لا طلاق النصوص نعم يعز من تكررت ردة لا في أول أمره اذا تاب خلافاً لما زعمه جهة القضاة **تمت** وانما يحصل اسلام كل كافر أصلي أو مرتد بالتلفظ بالشهادتين من الناطق فلا يكفي ما بقلبه من الايمان وان قال به الغرالي وجمع محققون ولو بالجمية وان أحسن العربية على المنقول المعتمد لا بلغة لقنها بل افهم ثم بالاعتراف برسالة صلى الله عليه وسلم الى غير العرب بمن ينكرها فيزيد العيسوي من اليهود محمد رسول الله الى جميع الخلق أو البراءة من كل دين يخالف دين الاسلام فيزيد المشرك كفرت بما كنت أشركت به وبرجوعه عن الاعتقاد الذي ارتد بسببه ومن جعل القضاة أن من ادعى عليه عندهم بردة أوجاءهم بطاب الحكم باسلامه يقولون له تلفظ بما قلت وهذا غلط فاحش فقد قال الشافعي رضي الله عنه اذا ادعى على رجل انه ارتد وهو مسلم لم أكشف عن الحال وقلت له قل أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وأنت بريء من كل دين يخالف الاسلام انتهى قال شيخنا ويؤخذ من تكريره رضي الله عنه لفظ أشهد أنه لا بد منه في صحة الاسلام وهو ما يدل عليه كلام الشافعي في الكفارة وغيرها لكن خالف فيه جمع وفي الأحاديث ما يدل لكل انتهى ويندب أمر كل من أسلم بالايان بالبعث ويشترط لنفع الاسلام في الآخرة مع ما مر تصديق القلب بوحدة اية الله تعالى ورسوله وكتبه واليوم الآخر فان اعتقد هذا ولم يأت بما مر لم يكن مؤمناً وان أتى به بلا اعتقاد ترتب عليه الحكم الديني ظاهراً

باب الحدود

أولها حد الزنا وهو أكبر الكبائر بعد القتل وقيل هو مقدم عليه (يجلد) وجوبا (امام) أو ناثبه دون غيره ما خلا فاقه قال (حرا كفازي) بإيلاج حشفة او قدرها من فاقدها في فرج آدمي حي قبل او دبر ذكر أو أنثى مع علم تخريمه فلا حد بمقاخذة ومساخنة واستمناة يد نفسه او غير حليته بل يعز رفاع ذلك ويكره بنحويدها كتمكينها من العبث بذكره حتى ينزل لانه في معنى العزل ولا بإيلاج في فرج بهيمة او ميت ولا يجب ذبح الهيمة إلا كولة خلافاً لمن وهم فيها وانما يجلد من ذكر

في فرج فلانة بخل كذا وقت كذا على سبيل الزنا (ولو أقر) بالزنا (ثم رجع) عن ذلك قبل التبروع في الحد أو بعده بنحو كذبت أو ما زنت وإن قال بعده كذبت في رجوعه أو كذبت فأخذت قطعت زنا وإن شهد حاله بكذبه فيما استظهره شيخنا بخلاف ما أقررت به لانه مجرد تكذيب للينة الشاهد به (سقط) الحد لانه صلى الله عليه وسلم عرض لما عزم بالرجوع فلو لا أنه لا يفيد لما عرض له به ومن ثم سن له الرجوع وكالزنا في قبول الرجوع عنه كل حد لله تعالى كشراب وسرقة بالنسبة لقطع وإفهام كلامهم انه إذا ثبت بالبينة لا يتطرق اليه رجوع وهو كذلك لكنه يتطرق اليه السقوط بغيره كدعوى زوجية ومالك أمة وطن كونها حليلة وثانها حد القذف وهو من السبع الموبقات (وحد قاذف) مكاف مختار ملتزم للأحكام عالم بالتحريم (محضنا) وهو هنا مكلف حرم مسلم عفيف من زنا ووطء ودرج حليته (ثمانين) جلادة إن كان القاذف حرا والافاربعين ويحصل القذف بريت أو يزارني أو يا مخمض أو باطت أو لا بل فلان أو يالانط أو يالوطى وكذا يا خبة لامرأة ومن صريح قذف المرأة أن يقول لا بينهما من زيد مثلاً لست ابنه أو لست منه لا قوله لا ابنه لست ابني ولو قال لولده أو ولد غيره أو ولد الزنا كان قذفا لأمه (ولا يحد أصل) لقذف فرع بل يعزر كقاذف غير مكلف ولو شهد بزنا دون أربعة من الرجال أو نساء أو عبيد حدوا ولو قذفوا لم يتقاصوا وللقاذف تخفيف مقذوفه انه ما زنى قط وسقط بعفو من مقذوف أو وارثه الحاضر ولا يستقل المقذوف باستيفاء الحدود وزوج قذف زوجته التي علم زناها وهي في نكاحه ولو بظن ظننا مؤكدا مع قرينة كأن رآها أو اجنبيا في خلوة أو رآه خارجا من عندها مع شيوخ بين الناس بأنه زنى بها أو مع خبر ثقة انه رأى زنى بها أو مع تكرار رؤيته لهما كذلك مرات ووجب نفي الولد إن تبين انه ليس منه وحيث لا ولد ينفيه فالأولى له الاستعانة بما وأن يطلقها إن كرهها فإن أحبها أمسكها المصاح ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال قال امرأتى لا تزني لامس فقال أطلقها قال اني أحبها قال أمسكها (وسرع) إذا سب شخص آخر فلا آحر أن يسبه بقدر ما سبه عملا كذب فيه ولا قذف كإطالم وبأحق ولا يجوز سب أبيه وأمه ونالتهما حد الشرب (ويجحد) أي الامام أو نائبه (مكافنا) مختارا (عالمنا) بخرم الخمر (شرب) لغير تداو (خمرنا) وحققتها عند أكثر اصحابنا المسكر من عصير العنب وإن لم يقذف بالزبد فتحريم غيرها

(قوله والقاذف تخفيف
الح) أي رجاء أن يسكن
المقذوف فيخاف القاذف
فيسقط حد القذف

قياسي أي بفرض عدم ورود ما يأتى والافيه لم يشهد ان تحريم الكل منصوص عليه وعند اقامهم كل مسكروا كن لا يكفر مستحل المسكر من عصير غير العنب للخلاف فيه أي من حيث الجنس لحل قايده على قول جماعة اما المسكر بالقل هو حرام اجماعا كما حكاه الحنفية فلهذا من غيرهم بخلاف مستحله من عصير العنب الصرف الذي لم يطبخ ولو قطرة لانه يجمع عليه ضروري وخرج بالقيود المذكورة فيه اضدادها فلا حد على من اتصف بشئ منها من صبي ومجنون ومكره وجاهل بتحريمه او بكونه خمر ان قرب اسلامه او بعد عن العلم ولا على من شرب لتداووان وجد غيرها كما نقله الشيخان عن جماعة وان حرم التداوي به (فائدة) كل شراب اسكر كثيره من خمر او غيرها حرم قليله وكثيره لخبر العيصين كل شراب اسكره وحرام وخبره لم كل مسكر خمر وكل خمر حرام ويحد شاربه وان لم يشكر اى متعاطيه وخرج بالشراب ما حرم من الجمادات فلا حد فيها وان حرمت واسكرت بل التعزير ككثير البنج والحشيشة والافيون ويكرها كل يبر منها من غير قصد المداومة ويباح لحاجة التداوي (اربعين) جلدة ان كان (حرا) ففى مسلم عن انس كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب في الخمر بالجريد والتمال اربعين جلدة وخرج بالحرق الرقيق ولو لم يعضا فيجلده عشرين جلدة وانما يجلد الامام شارب الخمر ان ثبت (باقراره او شهادة رجلين) لا بيمين خمر وهينة مسكرو في عهد عثمان رضى الله عنه بالنقض اجتهاده ويحد الرقيق ايضا بعلم السيد دون غيره (فتنة) جرم صاحب الاستقصاء بحمل اسفائه الالهائم وللزركشى احتمال انها كالادى في حرمة اسفائها الهائم وراى بها قطع السرقة (وبقطع) اى الامام وجوبه بطلب المال وثبوت السرقة (كوعين بالغ) ذكرنا كان او انشى (سرق) اى اخذ خفية (ربيع دينار) اى مثقال ذهب مضر وبخاله وان تحصل من مفشوش (او قيمته) بالذهب المضروب الخالص وان كان الربع لجماعة فلا يقطع بكونه ربع دينار بيكة او حليا لا يساوى ربعا مضروبا (من حرز) اى موضع يحوز فيه مثل ذلك المسروق مرة ولا قطع بمال السارق فيه شركة ولا بملكه وان تعلق به نحو رهن ولو اشترك اثنان في اخراج نصاب فقط لم يقطع واحده منهما وخرج بسرق ماله اختلس معتمدا الهربا واتهم معتمدا القوة فلا يقطع به بالخبر الصحيح ولا مكان دفعهم بالسلطان وغيره بخلاف السارق لا خذه خفية فشرع قطع زجرا

(قوله بالقيود المذكورة)
 أي بقوله مكافأه اختيارا
 عا لما غير تداو خمر الكون
 كلامه شامل للذي
 فيقتضى انه يجوز شرب
 الخمر وليس كذلك
 (قوله صاحب الاستقصاء)
 هو الامام محمد بن محمد
 الغزالي

يجب على حرمة التي عليها أكثرنا آخرين أمافي كراهته التي عليها الشيخان
 وآخرون فلا وجه لمنع إذا أراد الإمام انتهى ويجب أن يتقصر التعزير عن أربعين
 ضربة في الحروء عن عشرين في غيره (وعز رب) وإن علا والحق به الرافعي الأموان
 هلت (وما ذونه) أي من أذن له في التعزير كالعلم (صغيرا) وسفها بارتكابهما
 مالا يليق زجرا لهما عن سيء الاخلاق وللعلم تعزير المتعلم منه (و) هزر (زوج)
 زوجته (لحقه) كدشورها لا لخلق الله تعالى وقضيته أنه لا يضربها على ترك الصلاة
 وأفتى بعضهم بوجوبه والاوجه كما قال شيخنا جوازها وللسيد تعزير رقيقه
 وحق الله تعالى وانما يعز من مربي يضرب غيره مبرح فان لم يقصد تعزيره الا بغير
 ترك لانه مهلك وغيره لا يقيد وسئل شيخنا عبد الرحمن بن زياد رحمه الله تعالى عن
 عبد مملوك عصي سيده وخالف أمره ولم يجده خدمة مثله هل لسيده أن يضربه
 ضربا غير مبرح أم ليس له ذلك وإذا ضرب سيده ضربا مبرحا ورفع به إلى أحد أحكام
 الشريعة فهل للمعصاة أن يمنع من الضرب المبرح أم ليس له ذلك وإذا منع
 الحاكم مثلا ولم يمنع فهل للمعصاة أن يمنع العبد ويسلم عنه إلى سيده أم ليس له
 ذلك وبما إذا يبيعه بمثل الثمن الذي اشتراه به سيده أو بما قاله المقومون أو بما
 انتهت إليه الرغبات في الوقت فأجاب إذا امتنع العبد من خدمة سيده الخدمة
 الواجبة عليه شرعا فالسيد أن يضربه على الامتناع ضربا غير مبرح إن أفاد الضرب
 المذكور وإيسره أن يضربه ضربا مبرحا ويمنعه الحاكم من ذلك فان لم يمنع من
 من الضرب المذكور فهو كالو كلفه من العمل مالا يطيق بل أولى إذا ضرب المبرح
 وبما يؤدي إلى الزهوق بجماع التحريم وقد أفتى القاضي حسين بأنه إذا كلف
 مملوك مالا يطيق أنه يباع عليه بثمن المثل وهو ما انتهت إليه الرغبات في ذلك الزمان
 والمكان انتهى

(قوله وهو) أي الصبال
 ومثله المداولة وأدرج
 المصنف في الفصل حكم
 الختان وفيه بيان البهائم

فصل في الصبال

وهو الاستطالة والوثوب على الغير (يجوز) للشخص (دفع) كل (صائل) مسلم
 وكافر مكلف وغيره (على معصوم) من نفس أو طرف أو منفعة أو بضع ومنفداته
 كتقبيل ومنه أذنه أو مال وإن لم يتناول على ما اقتضاه الملاقاة كقبلة برأواختصاص
 كالدمنة سواء كانت للدافع أم لغيره وذلك الحديث الصحيح أن من قتل دون دمه
 أو ماله أو أهله فهو شهيد ويلزم منه أن لا يقتل وأعمال أي وما يسرى اليها كل

بل جرح (بل يجب) عليه ان لم يحتجب على نفسه او عضوه الدفع (عن بضع) ومقدماته
 ولومن غير اقاربه (وقدر) ولو عملوا كذا (تصدوا كافر) او بهيمة او مسلم غير محقون
 الدم كزان محصن وتارك صلاة وقاطع طريق تحت قتل فيحرم الاستسلام لهم فان
 تصدوا مسلم محقون الدم لم يجب الدفع بل يجوز الاستسلام له بل يسن للامر به
 ولا يجب الدفع من مال لا روح فيه لغيره. (وليدفع) الصائل المعصوم (بالاخذ)
 فلا خف (ان أمكن) كهرق فزجر بكلام فاستغاثا او تحصن بحصانة فضرب يده
 فبسط فبعضا قطع قتل لان ذلك جواز للضرورة ولا ضرورة للاقتل مع إمكان
 الخف في خوف وعدل الى رتبة مع إمكان الاكتفاء بدونها ضمن بالعود وغيره
 ومن يحرم سبيل بينهما واشتد الامر من الضبط فقط مراعاة الترتيب ومحل
 رعاية الترتيب ايضا غير الفاحشة فلولا قد اوجب في اجنبية قتل ان يبدأ بالقتل
 وان اندفع بدونه لانه في كل لحظة مواقع لا يستدرك بالامانة قاله الماوردي والرواني
 والشيخ زكريا وقاله شيخنا وهو ظاهر في المحصن اما غيره فالمنجاة لا يجوز قتله الا ان
 ادى الدفع غيره الى معنى بزم وهو تلبيس بالفاحشة انتهى واذا لم يمكن الدفع
 بالاخذ كان لم يجد الا نحو سيف فيضرب به اما اذا كان الصائل غير معصوم فله
 قتله بلا دفع بالاخذ لعدم حرمة (الفرع) يجب الدفع عن منكرك كضرب
 مسكرو ضرب آلهة او وقتل حيوان ولولا قاتل (ورجبتختان) المرأة والرجل
 حيث لم يولد المختونين لقوله تعالى ان اتبع ابراهيم ومنها الختان اختن وهو ابن
 ثمانين سنة وقيل واجب على الرجال وستة للنساء ونقل عن اكثر العلماء (بيلوغ)
 ونقل اذا تكايف قبلهما فيجب بعدهما فوراً ويحث الزكشي وجوبه على ولي
 يميز وفيه نظراً لواجب في ختان الرجل قطع ما يغطي حشفته حتى تكشف كلها
 والمرأة قطع جزء يقع عليه الاسم من اللحمة الموجودة بأعلى الفرج فوق ثقبه
 البول تشبهه عرف الديك وتسمى البظر بموحدة مقروحة بالحجة سائلة وتقل
 الارديلي من الامام ولو كان ضعيف الحلقة بحيث لو ختن خيف عليه لم يحن الا ان
 يغاب على الطن سلامته ويندب تعجيله سابع يوم الولادة للاتباع فان أخره ففي
 الاربعين والافق السنة السابعة لانها وقت أمره بالصلاة ومن مات بغير ختان
 لم يحن في الامم ويسن اظهار ختان الذكور واخفاء ختان الامثى وأما مؤنة
 الختان ففي مال المختون ولو غير مكاف ثم على من تلزمه نفقته ويجب ايضا قطع مرة

(قوله بالاخذ لا خف)
 ولو علم المصول عليه ان
 الصائل لا يدفع عنه الا
 بالقتل من ابتداء الامر
 فهل له ابتداءه بذلك أو
 يجب الترتيب بحسب
 الامكان وان لم يفعل شيئا حرمه

المولود بعد ولادته بعد نحو ربطها التوقف امسالك الطعام عليه (وحرمة تنقيب)
 أنف مطلقا (أذن) صبي طعاما وصية على الأوجه لتعليق الخلق كما شرح به
 الغزالي وغيره لانه ايلام لم تدع اليه حاجة وجوز الزركشي واستدل بما في حديث
 أم زرع في الصحيح وفي فتاوى قاضي خان من الخنفية أنه لا بأس به لانهم كانوا يفعلونه
 في الجاهلية فلم ينكر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الرعاية العناية يجوز
 في الصبية لغرض الزينة ويكره في الصبي انتهى ومقتضى كلام شيخنا في شرح
 المهاج جواز في الصبية لا الصبي لما عرف أنه زينة مطلوبة في حقهن قديما
 وحديثا في كل محل وقد جوز صلى الله عليه وسلم اللعب لهن بما فيه صورة المصلحة
 فكذا هذا أيضا والتعذيب في مثل هذه الزينة المدعومة لرغبة الأزواج اليهن سهل
 محتمل ومقتضى تلك المصلحة فتأمل ذلك فانه مهم (تقنة) من كان مع دابة يضمن
 ما تلفته ليلا ونهارا وان كانت وحدها فأنعت زرعاً أو غيره نهارا لم يضمن صاحبها
 أوليها يضمن إلا أن لا يقرط في ربطها وإتلاف نحو حرة طبراً أو طعاما مهدا تلفها
 ضمن مالكها ليلا ونهارا ان قصر في ربطه وتدفع الهرة الضارية على نحو طبراً أو
 طعاما لتأكله كصائل برعاية الترتيب السابق ولا تقتدر ضاريتسا كته خلافا لجمع
 لا مكان التميز عن شرها

باب الجهاد

(هو فرض كفاية كل عام) ولو مرة إذا كان الكفار يهددونهم يتعين إذا دخلوا
 بلدنا كما يأتي وحكم فرض الكفاية أنه إذا فعله من فهم كفاية سقط الخرج عنه
 وعن الباقي ويأثم كل من لا عذره من المسلمين ان تركوه وان جهلوا وفرضها
 كثيرة (كقيام بجميع دينية) وهي البراهين على إثبات الصانع سبحانه وما يجب له
 من الصفات ويسمى عليه منها وعلى إثبات النبوات وما ورد به الشرع من المعاد
 والحساب وغير ذلك (وعلم شرعية) كتفسير وحديث وفقه زائد على ما لا بد منه
 وما يتعلق بها بحيث يصل للقضاء والافتاء الحاجة اليهما (ودفع ضرر معصوم) من
 مسلم وذمي وممن تأمن جاع لم يصل الحاجة الاضطرار أو علرا أو نحوهما والمخاطب
 به كل مؤمن عاقل بالغ كفاية سنة ولم يؤنه عند اختلال بيت المال وعدم وقاه
 زكاة (وأمر معروف) أي واجبات الشرع والكف عن محرمة شمل الهي
 من منكر أي المحرم لكن محله في واجب أو حرام يجمع عليه أو في اعتقاد الفاعل

(قوله ما تلفته أي من
 نفس أو مال وانما يضمن
 من كانت معه لانها في يده
 وعليه تعهد ما وحفظها
 ولان فعلها منسوب اليه
 متى كان معها والا نسب
 لها كالكاتب إذا أرسله
 صاحبه وقتل الصيد هل
 وان استرسل بنفسه فلا اهـ

والمخاطبة كل مكاف لم يخف على مخوضه ومال وان قل ولم يغلب على ظنه أن
 فاعله يزيد فيه عنادا وان علم عادة أنه لا يقيد به بأن يفيد به بكل طريق أمكنه من يد
 فإسان فاستغاثه بالغير فان عجز أنكره بقلبه وأيسر لاحد البحث والتجسس واقتحام
 الدور بالظنون نعم ان أخيره ثقة بمن اختفى بمنكر لا يتدارك كالقتل والزنا الزم
 ذلك ولو توقف الانكار على الرفع لاسلطان لم يجب لما فيه من هتك حرمة وتغريم
 مال قاله ابن القشيري قال شيخنا وله احتمال بوجوبه اذا لم ينزج الابه وهو الابه
 وكلام الروضة وغيره ما صرح فيه انتهى (وتحمل شهادة) على أهل له حضرة اليه
 المشهود عليه أو طلبه ان عذر بمدرجة (وادائها) على من تحملها ان كان أكثر
 من نصاب والافه وفرض عين وكأحياء كعبه بجمع وعمرة كل عام وتشييع جنازة
 (ورد سلام) مسنون (عن جمع) أي اثنين فأكثر فيسقط الفرض عن الباقيين
 ويختص بالثواب فان ردوا كلهم ولو مرتباً أثبتوا ثواب الفرض كالمسلمين على
 الجنازة ولو سلم جمع مرتبون على واحد فرد مرة فامدوا جميعهم وكذا لو أطلق على
 الابه أجزاء ما لم يحصل فصل صار ودخل في قول مسنون سلام امرأته على امرأه
 أو نحو محرم أو سيد أو زوج وكذا على أجنبي وهي يجوز لا تشتهى ويلزمها في هذه
 الصورة رد سلام الرجل أما شهادة ليس معها امرأة أخرى فيحرم عليها رد سلام
 أجنبي ومثله ابتداءه ويكره رد سلامها ومثله ابتداءه أيضاً والفرق أن ردها
 وابتداءها يطعمه لطمعه فيها أكثر بخلاف ابتداءه وردها قاله شيخنا ولو سلم
 على جمع نسوة وجب رد واحد منهن اذا لم يخشى فتنة حينئذ وخرج بقولي عن جمع
 الواحد فالرد فرض عين عليه ولو كان المسلم صبياً عمراً ولا بد في الابتداء والرد
 من رفع الصوت به در ما يحصل به السماع المحقق ولو في تغيب الجمع وهم ان من
 عليه سر بها بحيث لم يبلغه صوتها لذي يظهر كما قاله شيخنا انه يلزمه الرفع
 وسعيه دون العمد وخلفه ويجب اتصال الرد بالسلام كاتصال قبول البيع
 بايجابه ولا بأس بتقديم عليك في رد سلام الغائب لان الفعل ليس بأجنبي وحيث
 زالت الفورية فلا قضاء خلافا لما يرويه كلام الروائي ويجب في الرد على الاصم
 أن يجمع بين اللفظ والاشارة ولا يلزمه الرد الا ان جمع له المسلم عليه بين اللفظ
 والاشارة (وابتداءه) أي السلام عند اقباله وانصرافه على مسلم غير نحو فاسق أو
 مبتدع حتى الصبي المميز وان ظن عدم الرد (سنة) عينا للواحد وكفاية للجماعة

(قوله ان هذا يعذر
 جمعة) قال حج أي ولم يعذر
 المطلوب ولو بنحو جمعة
 أيضاً يظهر اهـ

حلوله بشرط وصوله لما يحل فيه القصر وهو مؤجل (و) حرم السفر لهما دوج
 تطرح بلا اذن (اصل) مسلم أب وأم وابن عليا ولو اذن من هو أقرب منه وكذا يحرم
 بلا اذن أصل سفر لم تغلب فيه السلامة لتجارة (لا) سفر (لتعلم فرض) ولو
 كفاية كطلب النحر ودرجة الفتوى فلا يحرم عليه وان لم يأذن أصله (وان
 دخلوا) أي الكفار (بلدة ثلثتين) الجهاد (على أهلها) أي يتعين على أهلها
 الدفع بما أمكنهم والدفع ضربتان أحدهما أن يحتمل الحال اجتماعهم
 وتأهيمهم للعرب فوجب الدفع على كل منهم بما يقدر عليه حتى على من لا يلزمه
 الجهاد نحو قير وولمودين وعبدوا امرأة فيها قوة بلا اذن محض و يقتصر ذلك
 لهذا الخطب العظيم الذي لا سبيل لاهماله وثانيهما أن يغشاهم الكفار ولا
 يتمكنوا من اجتماع وتأهيم فمن قصد كفرا أو كفار وعلم انه يقتل ان أخذه
 فعليه أن يدفع عن نفسه بما أمكن وان كان غن لا جهاد عليه لا متناع الاستسلام
 لكافر (فروع) واذالم يكن تأهيم يقتل وجوز اسرا وقتلا فله قتال
 واستسلام ان علم انه ان امتنع منه قتل وأمنت المرأة فاحتشأن أخذت والاعتين
 الجهاد فمن علم اوطن انه ان أخذ قتل هينا امتنع عليه الاستسلام كما مر آتفا ولو
 أسروا مسلما يجب النهوض اليهم فوراً على كل قادر لخلاصه ان ربحي ولو قال الكافر
 أطلق أسيرك وعلى كذا فاطلعه لزمه ولا يرجع به على الأسير الا ان أذن له في
 مفاداته فيرجع عليه وان لم يشترط له الرجوع (و) تعين على (من دون مسافة
 قصر منها) أي من البلدة التي دخلوا فيها وان كان في أهلهم كفاية لانهم في حكمهم
 وكذا من كان على مسافة القصر ان لم يكف أهلها ومن يلزم فيصير فرض عين في
 حق من قرب وفرض كفاية في حق من بعد (وحرم) على من هو من أهل فرض
 الجهاد (انصراف عن صف) بعد التلاقي وان غلب على ظنه انه اذا ثبت قتل لعدة
 على الله عليه وسلم الفرار من الزحف من السبع المربعات ولو ذهب سلاخه
 وأمكن الرمي بالحجارة لم يجز له الانصراف على تناقض فيه وجزم بعضهم بانه اذا
 غلب ظن الهلاك بالثبات من غير نكابة فيهم وجب الفرار (اذا لم يزيدوا) أي
 الكفار (على مثلنا) للآية وحكمة وجوب مصابرة الضعف ان المسلم يقاتل
 على إحدى الحسنين الشهادة والفوز بالغبية مع الاجر والكافر يقاتل على
 الفوز بالدنيا فقط أما اذا زادوا على الثلثين كائين وواحد من مائة فيجوز الانصراف

(قوله فيجوز الانصراف
 مطلقا) أي غلب على
 الظن الهلاك أولا

والمجنون عند السبي عن الاسترقاق لا زوجة فاذا سبيت ولو بعد الدخول انقطع
 نكاحه حالا واذا سبي زوجان او احدهما انفسخ النكاح بينهما لما في خبر مسلم
 انهم لما امتنعوا يوم اوطاس من وطء المسيبات المتزوجات نزل والمحصنات أي
 المتزوجات من النساء الامامة كت أيمانكم فخر الله تعالى المتزوجات الا
 المسيبات (و فرع) لو ادعى أسير قد أرق اسلامه قبل أسره لم يقبل في الرق ويجعل
 مسلما من الآن ويثبت بشاهدين أو اثنين ولو ادعى أسير انه مسلم فان أخذ من
 دارنا صدق بيمينه أو من دار الحرب فلا (واذا أرق) الحربي (وعليه دين) لمسلم
 أو ذمي (لم يسقط) وسقط ان كان لحربي ولو اقترض حربي من حربي أو غيره أو
 اشترى منه شيئا ثم أسلم أو أحدهما لم يسقط لا التزامه به قد صحح ولو أنفق حربي
 على حربي شيئا أو غصبه منه ناسلا أو أسلم المتأنف فلا ضمان لانه لم يلتزم شيئا بعد
 متى يستدام حكمه ولان الحربي لو أنفق مال مسلم أو ذمي لم يضمنه مطلقا بل مال
 الحربي (و فرع) لو قهر حربي دانه أو سبده أو زوجته ملكه وارفع الدين والرق
 والنكاح وان كان القهور كاملا وكذا ان كان القاهر بعض القهور ولكن ليس
 للقاهر بيع مقهوره البعض لعنقه عليه خلافا لاسمعهودي (و مهمة) قال شيخنا
 في شرح المنهاج قد كثرا اختلاف الناس وتأليفهم في السراري والارقاء المجلوبيين
 من الروم والهند وحاصل معتد مذهبنا فهم ان من لم يعلم كونه غنيمة لم تخمس ولم
 تقسم يحل شراؤه وسائر التصرفات فيه لاحتمال ان أسره البائع له أو لا حربي أو ذمي
 فانه لا تخمس عليه وهذا كثير لا نادر فان تحقق ان أخذه مسلم بنحو سرقة أو
 اختلاس لم يجز شراؤه الا على الوجه الضعيف انه لا تخمس عليه بقول جمع
 متقدمين ظاهر الكتاب والسنة والاجماع على منع وطء السراري المجلوبة من
 الروم والهند الا أن ينصب من يقسم الغنائم ولا حيف بتعين حمله على ما علم أن
 الغنائم المسالون وانه لم يسبق من أسيرهم قبل الاغتنام من أخذ شيئا فهو له
 لجوازه عند الأئمة الثلاثة وفي قول للشافعي بل زعم التاج الفزاري انه لا يلزم
 الامام قسمة الغنائم ولا تخميسها وله أن يحرم بعض الغنائم لكن رده المصنف
 وغيره بأنه مخالف للاجماع وطريق من وقع بيده غنيمة لم تخمس ردها المستحق
 علم والا فلا غنى كالمال الضائع أي الذي لم يقع اليأس من صاحبه والا كان ملك
 بيت المال فلن له فيه حق الطفره على المعتمد ومن ثم كان المعتمد كما مر ان من

(قوله ويثبت أي
 الاسلام قبل الاسرا الذي
 يشوبه يمنع استرقاقه) قوله
 خلافا لاسمعهودي أي
 القائل بأن له بيعه هكذا
 يؤخذ من سياق الشارح

أوقاد تلك القضاء ومن كذايتها حولت واعتمدت عليك فيه ويشترط القبول
لفظا وكذا فورا في الخاصر وعند بلوغ الخبر في غيره وقال جمع محققون الشرط
عدم الرد ومن تعين في ناحية لزمه قبوله وكذا طلبه ولو يبذل مال وإن خاف من
نفسه الميل فإن لم يتعين فيها كره للقبول القبول والطلب إن لم يمتنع الأفضل
ويحرم طلبه بعزل صالح له ولو فاضلا (وشرط قاض كونه أهلا للشهادات) كلها
بأن يكون مسلما مكافرا ذكرا عذلا سميا ولو بالصباح بصيرا فلا يولي من ليس
كذلك ولا أعمى وهو من يرى الشبح ولا يميز الصورة وإن قربت بخلاف من يميزها
إذا قربت بحيث يعرفها ولو بتكلف وفريد تأمل وإن عجز عن قراءة المكتوب
واختير صحة ولاية الأعمى (كافيا) للقيام بمنصب القضاء فلا يولي مغفل ومختل نظر
بكبر أو مرض (مجتهدا) فلا يصح تولية جاهل ومقلد وإن حفظ مذهب إمامه لم يجزه
من أدراك غوامضه والمجتهد من يعرف بأحكام القرآن من العام والخاص
والجمل والمبين والمطلق والمقيد والنص والظاهر والتاسخ والمنسوخ والمحكم
والمتشابه وبأحكام السنة من المتواتر وهي ما تعددت طرقه والآحاد وهو بخلافه
والمتصل باتصال روايته إليه صلى الله عليه وسلم ويسمى المرفوع أو إلى الصحابي
فقط ويسمى الموقوف والمرسل وهو قول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
كذأ وفعل كذا أو بحال الرواة قوة وضعفا وما تواترناقلوه وأجمع السلف على
قبوله لا يبحث عن عدالة ناقله وله إلا كفاءة بتعديل إمام عرف صحة مذهبه في
الجرح والتعديل ويقدم عند التعارض الخاص على العام والمقيد على المطلق
والنص على الظاهر والمحكم على المتشابه والتاسخ والمتصل والقوى على
مقابلها ولا تنحصر الأحكام في خمس مائة آية ولا خمسة مائة حديث خلافا لراعيهما
و بالقياس بأنواعه الثلاثة من الجلي وهو ما يقطع فيه بنى الفارق كقياس ضرب
الوالد على تأفيفه أو المساوي وهو ما يبعد فيه انتفاء الفارق كقياس إحراق مال
اليتيم على كراهة أو الادون وهو ما لا يبعد فيه انتفاء الفارق كقياس الذرة على
البر في الربا بجامع الطعم ولسان العرب لغة ونحو أو صرفا وبلاغة وبأقوال العلماء
من الصحابة فمن بعدهم ولو فيما يتكلم فيه فقط لتلاخي الفهم قال ابن الصلاح
اجتماع ذلك كله انما هو شرط لا مجتهد المطلق الذي يفتي في جميع أبواب الفقه
إمام مقيد لا يعد ومذهب إمام خاص فليس عليه غيره معرفة قواعد إمامه وإيراع فيها

